المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
- وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات
- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

= برسم السنة المالية 2023=

رئيس اللجنة
عبد الرحمان الدريسي

مقررة اللجنة
هند الغزالي

الولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية : 2022 - 2023
= دورة أكتوبر 2022=

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الفهرس

- ورقة تقنية.....
- تقديم عام.....
- نتائج التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات :**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات .....
- **ملحق** : الجواب الكتابي للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية :**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل :**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة :**
- عرض السيدة الوزيرة.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة :**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.....
- **لوائح إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين** .....

ورقــة تقنيــة

- ✓ **رئيس اللجنة :** السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي
- ✓ **مقررة اللجنة :** السيدة المستشارة هند الغزالي
- ✓ **الطاقم الإداري الذي قام بإعداد هذا التقرير:**
  - السيد محمد عزوز: **رئيس مصلحة اللجنة**
  - يمينة التوابي – وسيلة المسكيني – سمير بوخريس - علي زروق – نبيه الوسطي –

✓ **تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للجنة :**

- **21 نونبر 2022 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات
- **23 نونبر 2022 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية
- **25 نونبر 2022 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
- **28 نونبر 2022 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل
- **29 نونبر 2022 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
- **30 دجنبر 2022 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
- **الاثنين 5 دجنبر 2022 :** التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023.

✓ **عدد اجتماعات اللجنة :** 07

✓ **عدد ساعات اجتماعات اللجنة :** 32 ساعة 10 دقائق

التقديـــم العـــام

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية2023، ويتعلق الأمر ب :

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة،

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن جميع السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة المحترمين بخالص عبارات الشكر والتقدير للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة

والأسرة، ولكافة السادة الوزراء على عروضهم القيمة والشاملة، وعلى تفاعلهم البناء مع السيدات والسادة المستشارين طيلة أطوار مناقشة هذه المشاريع.

وقد شرعت اللجنة في دراسة هذه المشاريع خلال الفترة الممتدة من 21 نونبر 2022 إلى 5 دجنبر 2022، بما مجموعه 7 اجتماعات، تميزت بطرح السيدات والسادة المستشارين لمجموعة من المقترحات والملاحظات والتساؤلات سوف تسهم لا محالة في تشخيص الواقع التسييري لهذه القطاعات والرفع من جودة تدبيرها.

إن السياق العام الذي تندرج فيه هذه الميزانيات ينبني على أساس تفعيل التوجهات الملكية السامية وتطبيق مقتضيات دستور المملكة المغربية بغية إصلاح منظومة التكوين وجعلها في صلب النموذج التنموي الجديد، وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

وبخصوص المرجعيات الاستراتيجية التي تنبني عليها منظومة التربية والتكوين، فتتمثل فيما يلي :

- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2023 باعتبارها منظورا مجتمعيا شموليا لإصلاح نظام التربية والتكوين وتحقيق الأهداف المنشودة.
- احكام القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بمثابة إطار تعاقدي ملزم للدولة ولباقي الفاعلين والشركاء المعنيين في مجال التربية والتكوين.
- النموذج التنموي الجديد الرامي إلى تحقيق نهضة تربوية.

- البرنامج الحكومي الذي يعطي أهمية خاصة لتسريع إصلاح منظومة التربية والتكوين.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن ظرفية تقديم **مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة** ، جاءت بناء على عدة اعتبارات تضع التعليم في قلب أولويات البرنامج الحكومي، وفي صلب تنمية الرأسمال البشري، وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وبناء مدرسة عمومية ذات جودة تضمن للتلاميذ تنمية قدراتهم وارتقائهم الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، أعلن السيد الوزير أن سنة 2022 تميزت بإعداد مشروع خارطة الطريق 2026/2022 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع تستمد مرجعيتها من التوجهات الملكية، ومن أحكام القانون المتعلق بمنظومة التربية الوطنية والبحث العلمي، ومن مضامين النموذج التنموي الجديد، وأهداف البرنامج الحكومي الذي أولى عناية بالغة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، ولتنمية الرأسمال البشري، كما يسعى إلى إرساء نموذج جديد لتدبير الإصلاح في أفق سنة 2026، يرتكز على المتعلم وعلى تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية، وقد تم إغناء مضامينها بخلاصات المشاورات الوطنية التي ساهم فيها ما يناهز 100 ألف مشارك، وذكر أن خارطة الطريق تروم تحقيق ثلاث أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026، تتجلى في تعزيز اكتساب المعارف والكفايات الأساسية، من خلال مضاعفة نسبة التلاميذ المتحكمين في التعلمات الأساسية بالابتدائي، وتكريس التفتح وقيم المواطنة من خلال مضاعفة نسبة التلاميذ

المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية وتقليص الهدر المدرسي بنسبة 30% من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، أفاد أن خارطة الطريق تتمحور حول اثني عشر التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع تنتظم وفق ثلاث محاور استراتيجية للتدخل، وتتوزع على النحو التالي :

- خمسة التزامات لفائدة التلميذ وتهم التعليم الأولي، والكتب والمقررات الدراسية، والتتبع والمواكبة الفردية للتلاميذ، والتوجيه والدعم الاجتماعي، وثلاثة التزامات تتعلق بالأستاذ، وتهم تطوير التكوين الأساسي والمستمر، وتحسين ظروف مزاولة المهنة واعتماد نظام أساسي جديد للموظفين، وأربعة التزامات تهم المؤسسة التعليمية، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف استقبال التلاميذ، وقيادة المؤسسة التعليمية، وتوفير بيئة مدرسية محفزة على التعلم والتفتح، وتعزيز الأنشطة الموازية والرياضية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف والإلتزامات وضعت خارطة الطريق ثلاثة شروط أساسية للنجاح، تتمثل في إرساء حكامة مبنية على الأثر والمسؤولية ومقرونة بآليات لضمان الجودة، واعتماد ميثاق يحدد التزامات مختلف الفاعلين والمتدخلين، وتأمين التمويل الكافي لاستدامة الإصلاح.

كما تطرق إلى بعض المعطيات حول الدخول المدرسي، حيث أفاد أن أزيد من 7,9 مليون تلميذة وتلميذ التحقوا بالمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية بالأسلاك الثلاث (+2,2%) مقارنة بالسنة الماضية.

وبعد ذلك، تطرق إلى الاعتمادات الإجمالية المرصودة للوزارة برسم سنة 2023 حيث بلغت ما مجموعه 68,98 مليار درهم، أي بزيادة 10,45% بالمقارنة مع سنة 2022، أي ما يعادل 6,56 مليار درهم (دون احتساب اعتمادات الالتزام).

وأن المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2023 هي 20344 منصبا، منها 18000 تهم هيئة التدريس، و 2000 منصب سوف يهم أطر الدعم التربوي والإداري و344 تهم أطر التبريز.

وبخصوص الجامعات الرياضية، أوضح أنه بالإضافة إلى دور هذه الوزارة كممول أساسي للجامعات والجمعيات الرياضية، تم رصد غلاف مالي إضافي للعمل على تعزيز حكامة الجامعات الرياضية من خلال :

- إتمام ورش المصادقة على الأنظمة الأساسية للجامعات الرياضية ومنحها التأهيل مع تصنيف الجامعات الرياضية وفق معايير محددة ومضبوطة.

- تشجيع الجامعات الرياضية على الانخراط في برامج التكوين وفق الحاجيات.

- الرفع من عدد العصب والجمعيات الرياضية المنضوية تحت الجامعات الرياضية.

- تشجيع الجامعات الرياضية على اعتماد نظام تدبير قائم على مقارنة النتائج والأهداف.

وبخصوص التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ، فقد أكد السيد الوزير في عرضه على إرساء أسس اقتصاد الإبتكار والمعرفة، وذلك بإعداد استراتيجية وطنية للابتكار بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية، ووضع برنامج لتثمين براءات الإختراع المودعة من طرف الجامعات.

ووضع إطار محفز لترحيل الخدمات الذكية : جاذبية الاستثمارات الخارجية في مجال الابتكار وتحويل التكنولوجيا لفائدة المقاولات، كما أكد على ترسيخ اندماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وجعل مجمعات الابتكار واجهة أساسية للنهوض بالابتكار بمختلف الجهات،

والعمل على تمويل الابتكار بالشراكة مع الجهات، وتشجيع حركية الباحثين بين الجامعة والمقاولة.

وذكر السيد الوزير بالاعتمادات الإجمالية المرصودة للوزارة برسم سنة 2023، حيث وصل المبلغ الإجمالي إلى 15.215.035، دون احتساب اعتمادات الإلتزام، أي بزيادة قدرها 1.088 مليار درهم، وهو ما يمثل 7,7% مقارنة بميزانية سنة 2022.

وفيما يخص قطاع الشباب والتواصل ، تطرق السيد الوزير في عرضه إلى ثلاث محاور أساسية، وهي محور الشباب ومحور الثقافة ومحور الاتصال.

1 -محور الشباب :

في هذا المجال أكد على ضرورة تعزيز الترسانة القانونية لمؤسسات الشباب، وذلك بإخراج المرسوم التنظيمي رقم 2.21.519 صادر في 5 محرم 1444 (03 أغسطس 2022) بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب، والذي يؤطر عمل مؤسسات الشباب عموما ودور الشباب على وجه الخصوص، وينظم العلاقة التي تربطها مع كافة المتدخلين في الأنشطة التي تقدمها لفائدة الشرائح المستفيدة والشركاء.

وهكذا، صرح أن هذا المرسوم يعتبر أول نص تنظيمي يهتم بمؤسسات الشباب بصنفيها، دور الشباب ومراكز الاستقبال، ويحدد مهام كل مؤسسة على حدة، وتنظيمها الإداري وكيفيات الإستفادة من خدماتها.

وأضاف أنه سيتم تنزيل مجموعة من البرامج التي تروم إلى مواكبة المبادرات الشبابية وتقوية قدرات الشباب من أجل تعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وتسهيل وتطوير سبل وآليات التواصل مع الشباب، وذلك عن طريق مجموعة من المشاريع، من بينها : مشروع إنشاء

نظام لجمع المعلومات المتعلقة بالشباب في إطار برنامج عمل سنوي مشترك مع وكالات الأمم المتحدة وإحداث شبابيك خاصة للتواصل وتوجيه الشباب كتجربة ناجحة على مستوى الجهات.

كما صرح أنه سيتم تنزيل البرنامج الوطني للتخييم في إطار تدبير محكم، يستمد مقوماته الأساسية من المقاربة التشاركية مع كافة الفاعلين والمنخرطين في هذا المخطط الوطني الهام وفقا للمحاور التالية :

- تطوير البنيات التحتية والتجهيز.

- تكوين الأطر التربوية المشاركة في تنزيل البرنامج الوطني للتخييم.

- تطوير القانون والحكامة والتواصل، وذلك بإحداث لجنة استشارية مركزية ولجن استشارية جهوية لتنزيل البرنامج الوطني للتخييم.

- تحسين وتجويد الخدمات، خاصة الغذائية حيث تم اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهم دعم التغذية وتعزيز نظام المطعمة، وتأمين المشاركين، وتحسين نقل المستفيدين وتوفير الوسائل التربوية.

2- محور الثقافة :

بخصوص هذا المحور، أفاد أنه تم تجهيز 150 قاعة عرض بالمراكز الثقافية التابعة لقطاع الثقافة بمختلف جهات المملكة بغلاف مالي يناهز 138 مليون درهم، وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمركز السينمائي المغربي.

كما أعلن أنه تم تعزيز وتطوير التعاون الثقافي والثنائي والمتعدد الأطراف، ومع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، الاتحاد الإفريقي، اليونيسكو، الألكسو، الإسيسكو، المؤسسات الثقافية والفنية التابعة لجامعة الدول العربية.

هذا، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من اللقاءات والتظاهرات الثقافية المنظمة على صعيد القارة الإفريقية التي تحتفي بالتنوع الثقافي الإفريقي، وكذا عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع المسؤولين الأفارقة لتعزيز وتطوير التعاون جنوب جنوب.

2 -**محور التواصل :**

بخصوص هذا المحور، أكد على تجسيد الانخراط الحكومي التام والجدي في بلورة التوجهات الملكية السامية، وفي تحقيق الإرادة المولوية التي تطمح إلى ترسيخ قواعد إعلام حر ومسؤول، يتمتع بالتأطير القانوني الكافي وبالإمكانات المادية اللازمة للاضطلاع بدوره.

وهكذا، أوضح أن التوجهات الاستراتيجية لقطاع الاتصال تتمثل في :

- دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتعزيز مكانة المؤسسات الصحافية ونموذجها الاقتصادي.

- تعزيز الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية والعمل على تقوية الصحافة الجهوية، وورش تنزيل الجهوية المتقدمة.

- تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي وضمان ممارسة حرة تحترم التعددية.

- تحسين أداء وكالة المغرب العربي للأنباء وتعزيز تموقعها الإقليمي والدولي.

- تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي، وتطوير خدمات سمعية بصرية رقمية، وتوسيع تغطية البث الإذاعي والتلفزي.

- الإرتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب لوجهة التصوير.

- تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة.

- تطوير قدرات الرصد الإخباري ومضاعفة مبادرات التواصل المؤسساتي لتعزيز صورة المغرب وإشعاعه.

وبخصوص الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ذكر السيد الوزير أنه سيتم تعزيز التقائية السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بتطوير الكفاءات والإدماج الاقتصادي والمهني، وكذا تظافر وتكامل جهود القطاعات والمؤسسات المتدخلة، وذلك بغية دعم جميع الفئات خلال مختلف الوضعيات لتطوير كفاءات وقدرات تتلاءم وحاجيات سوق الشغل، أو الحصول على عمل مأجور والارتقاء فيه أو إحداث مقاولة وتطويرها، والمساهمة في خلق الثروة والتنمية وتحرير الطاقات البشرية عبر إنشاء مقاولات صغيرة جدا –من جهة – وكذا استتباب السلم الاجتماعي من خلال إدماج اقتصادي لكل الفئات – من جهة أخرى -. هذا بالإضافة إلى ضرورة إدماج البعد الترابي والقطاعي في تنزيل السياسات والبرامج العمومية، مع إشراك الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وإرساء ودعم ثقافة متجددة للحوار، قوامها تكامل الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية، وترتكز على تبوأ الشركاء الاجتماعيين مكانة متميزة.

وصرح أن سنة 2022 كانت بداية التحول، حيث تم إرساء قواعد مأسسة الحوار الاجتماعي، وتم إجراء جولة للحوار الاجتماعي خلال شهر أبريل 2022 توجت ب :

1- **توقيع اتفاق اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين، من أهم مخرجاته :**

-الرفع من الحد الأدنى للأجر،

-التوحيد التدريجي للحد الأدنى القانوني للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي في أفق سنة 2028،

-تخفيض شروط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوم اشتراك إلى 1320 يوما،

-تمكين المؤمن له البالغ حد السن القانوني للتقاعد المتوفر على أقل من 1320 يوما من الاشتراك من استرجاع الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل،

-تمكين المؤمن لهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المحالين على التقاعد المتضررين من الجائحة من معاش الشيخوخة دون احتساب الحالة التي لم يحصلوا فيها على أي أجر.

2- **توقيع الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي :**

-إحداث لجنة عليا لفائدة الحوار الاجتماعي،

-عقد لقاءين في السنة (أبريل وشتنبر)،

-إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي،

-إحداث أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي،

-اعتماد مفهوم السنة الاجتماعية.

3- **تفعيل الحوار القطاعي (الصحة - التربية الوطنية - التعليم العالي).**

وبخصوص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، أفاد السيد الوزير أنه سيتم الشروع في إصلاح المنظومة الصحية خلال هذه السنة وتتضمن 10 أهداف وطنية نذكرها كالآتي :

1) تيسير الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها،
2) ضمان توزيع متكافئ ومنصف لعرض العلاجات،
3) التوطين الترابي للعرض الصحي بالقطاع العام وتحسين حكامته،
4) ضمان سيادة دوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها،
5) تشجيع البحث العلمي والابتكار في الميدان الصحي،
6) تنمية وسائل الرصد والوقاية،
7) إعادة تنظيم مسار العلاجات ورقمنة المنظومة الصحية،
8) تعزيز التأطير الصحي،
9) تثمين الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وتأهيلها عبر إرساء وظيفة صحية،
10) تفعيل آلية الشراكة والتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

وأضاف أنه سيتم تعميم التغطية الصحية الإجبارية قبل نهاية سنة 2022، حيث سيتم التسريع في انخراط باقي المهنيين في نظام التأمين الإجباري عن المرض، وتأمين انتقال المستفيدين حاليا من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض قبل نهاية 2022، وإرساء نظام معلوماتي متجانس ومتكامل ومتعدد الاستعمالات يشمل كل المتدخلين في تدبير منظومة التغطية الصحية في شقها المتعلق بتحديد المستفيد، واستخلاص مصاريف الخدمات الصحية وتتبع مسار المريض، وكذا

مواصلة الإجراءات العملية لمواكبة تعميم التغطية الصحية الإجبارية فيما يخص البرنامج التواصلي بالتنسيق مع جميع المتدخلين.

وأضاف أنه خلال سنة 2023 سيتم تعميم التعويضات العائلية بما يناهز 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، و 03 ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس، وتوسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد خلال سنة 2025 ليشمل 05 ملايين من المواطنين من بين الساكنة النشيطة التي ليس لها الحق في التقاعد، هذا بالإضافة إلى تعميم الاستفادة من تعويض فقدان الشغل خلال سنة 2025 بالنسبة لكل شخص يتوفر على شغل قار.

وبخصوص مشروع الميزانية، أعلن أن الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2023 تبلغ 28 مليار و130 مليون و252 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 4,587 مليار درهم، وهو ما يمثل 19% بالمقارنة مع السنة المالية 2022.

أما بخصوص قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ، فقد استعرضت السيدة الوزيرة في مستهل عرضها الحصيلة الإجمالية لبرنامج عمل الوزارة منذ انطلاقه في 26 مارس 2015 وإلى حدود 29 شتنبر 2022، حيث ذكرت أنه تمت استفادت 8604 أرملة وحوالي 14600 طفل وطفلة، في حين بلغ عدد المستفيدات من البرنامج منذ انطلاقته 126460 أرملة، وحوالي 214000 طفل وطفلة، وبلغت الكلفة الإجمالية للبرنامج حوالي 03 ملايين و750 مليون درهم.

وتحدثت في هذا الصدد عن مجموعة من المحاور التي يتضمنها برنامج عمل الوزارة خلال سنة 2023 يمكن إجمالها فيما يلي :

- إحداث مراكز مرجعية للخدمات السوسيو-طبية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الإقليمي بشراكة مع وزارة الصحة.

- تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة من حاملي الشواهد العليا والتقنية بالقطاع الخاص في إطار اتفاقيات شراكة للإدماج السوسيو-اقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة.

- تنزيل البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد "رفيق"، والأسر من خلال تكوين 18000 مستفيد ومستفيدة.

- تعزيز الإطار المؤسساتي للمساواة.

- الإنخراط في تنفيذ الإلتزامات الدولية.

- مأسسة مقاربة النوع في التخطيط للبرامج والسياسات العمومية على المستوى الوطني والترابي.

-التمكين الاجتماعي والاقتصادي والريادة.

- تقوية شبكة المتدخلين ومسار التكفل بالنساء ضحايا العنف.

- تعبئة وسائل الإعلام للمساهمة في تطوير العقليات بشأن الصور النمطية المتعلقة بالنوع.

- تطوير البرامج التربوية والتوعوية حول قضايا المساواة.

وفيما يتعلق بالشراكة مع الجمعيات، صرحت أنها تعتبر أداة لتكريس سياسة القرب اتجاه الفئات المستهدفة عن طريق دعم مبادرات جمعيات المجتمع المدني، حيث قامت الوزارة خلال سنة 2022 بتخصيص مبلغ إجمالي 13.349.630,00 درهم لدعم 44 مشروعا لفائدة النساء في وضعية إعاقة.

وفي هذا الصدد، صرحت أن الميزانية العامة للوزارة تبلغ برسم السنة المالية 2023 ما مجموعه 884379000 درهم بزيادة قدرها 16,62% بالمقارنة مع السنوات الماضية، مشيرة إلى إحداث 30 منصب مالي برسم السنة المالية 2023.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد شكلت المناقشة العامة لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص اللجنة مناسبة سانحة عبر من خلالها السيدات والسادة المستشارين عن مجموعة من المطالب والاقتراحات، وطرح بعض التساؤلات والاستفسارات الهامة، وخاصة أن الأمر يتعلق بالأساس بقطاعات اجتماعية وحيوية هامة تشكل أولوية من أولويات التوجهات الملكية السامية التي ترمي أسس الدولة الاجتماعية.

وهكذا، فقد تم القيام بدراسة مستفيضة لمختلف الجوانب المرتبطة بهذه القطاعات الحكومية، كما استفسروا عن الحصيلة التي تم تحقيقها بشأن البرامج والإجراءات والتي التزمت الحكومة بتنفيذها خلال السنة المالية 2022.

وكانت هذه مناسبة أيضا بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة هذه الميزانيات القطاعية محطة كبيرة لإغناء النقاش الثاقب وتسجيل مجموعة من الملاحظات، انصبت حول آليات تنفيذ النموذج التنموي الجديد قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجال الاجتماعي وتحسين المعيش اليومي للمواطنين، ودعم الفئات التي توجد في وضعية صعبة.

كما تمت الدعوة إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي الذي تم توقيعه مع الشركاء الاجتماعيين خلال 30 أبريل 2022، بالإضافة إلى تفعيل الحوار القطاعي (الصحة – التربية الوطنية – التعليم العالي).

وتم التأكيد على ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة للنهوض بجهاز تفتيش الشغل من أجل مواكبة الأوراش الكبرى المهيكلة، والعمل على تنزيل الورش الملكي من خلال ضمان حقوق الأجراء، والمساهمة في رفع نسبة التغطية القانونية للأجراء عبر تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل، والحد من التهرب الاجتماعي من طرف المشغلين، والمساهمة في التقليص من الفوارق الاجتماعية المجالية.

كما تم الإلحاح على تشجيع الاستثمار، والعمل على تحسين مناخ الأعمال وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني من أجل خلق عمل منتج ودائم، وضمان المنافسة الشريفة عبر الحد من التهرب من معالجة القضايا الاجتماعية من قبل بعض المشغلين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر تكريس مفهوم الأمن الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية، وإعطاء المدرسة العمومية الأهمية التي تستحقها والرفع من جودتها.

كما تم طرح مجموعة من التساؤلات والاستفسارات همت مجموعة من النقط المرتبطة بالشأن التعليمي يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

- التأكيد على تجويد عملية الانتقاء لولوج مباريات توظيف الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية.

- الإلحاح على جودة ومراجعة النظام الأساسي الخاص برجال ونساء التعليم.

- التأكيد على التنزيل الفعلي والحقيقي للإصلاح الخاص بالتكوين الأساسي للأساتذة، وتعزيز التكوين المستمر لهذه الفئة.

- إحداث المراكز الرياضية بمؤسسات التعليم الإعدادي بالوسطين الحضري والقروي، وتفعيل أدوار الجمعية الرياضية المدرسية والعمل على تعميم إحداثها على مستوى كل مؤسسة تعليمية عمومية أو خصوصية بجميع الأسلاك التعليمية.

- التأكيد على مفهوم العدالة الاجتماعية فيما بين الجهات.

وفي مجال التعليم العالي، تمت الإشارة إلى تعزيز عرض السكن الجامعي والرفع من الطاقة الإيوائية، وتشجيع بناء السكن الجامعي الخاص ليكون في متناول الطلاب.

- الإلحاح على دعم البحث العلمي والابتكار، وتمكينه من الاعتمادات المالية اللازمة، وتشجيع الشراكة ما بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

- وفي المجال القانوني والتنظيمي لهذا القطاع، تمت الدعوة إلى ضرورة مراجعة شاملة للإطار التشريعي المنظم للتعليم العالي وتعزيز الاستقلالية المالية للجامعات من خلال الانتقال إلى مراقبة مالية ومواكبة وتبسيط مساطر الإنفاق العمومي المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

- مراجعة النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي.

- تبسيط مسطرة معادلات شهادات التعليم العالي، وذلك بمراجعة شاملة للنصوص التنظيمية المحددة لمسطرة المعادلات بين الشهادات من أجل تحيينها مع شرطي التسريع والتجويد.

وفي المجال الصحي التمس جميع السيدات والسادة المستشارين بضرورة الحفاظ على المناصب المالية المتعلقة بالتقاعد في قطاع الصحة

والعمل على إضافتها إلى عدد المناصب المالية المخصصة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2023.

كما أجمع السيدات والسادة المستشارين على ضرورة الرفع من الاعتمادات المالية المرصودة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة خاصة أمام البرامج المسطرة والمتنوعة أمام حجم التحديات المستقبلية المنتظرة من هذا القطاع الحيوي ببلادنا.

وستجدون ضمن هذا التقرير كافة العروض التي تقدم بها السيدة والسادة الوزراء، وكل التفاصيل المتعلقة بالمناقشة العامة لهذه القطاعات من طرف السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأجوبة السادة الوزراء بشأنها.

وفي الختام، انتقلت اللجنة للتصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها، حيث تمت المصادقة عليها إيجابا بأغلبية أعضاء اللجنة، وستجدون رفقته جدول التصويت الذي يبين تفاصيل نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023.

الإمضاء : مقررة اللجنة

هند الغزالي

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
برسم السنة المالية 2023

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2023

القطاعـات	مشروع الميزانية	الموافقون	المعارضون	الممتنعون
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات	التسيير	15	لا أحد	1
	التجهيز	15	لا أحد	1
	برمتها	15	لا أحد	1
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية	التسيير	13	3	لا أحد
	التجهيز	13	3	لا أحد
	برمتها	13	3	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التسيير	10	5	1
	التجهيز	10	5	1
	برمتها	10	5	1
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل	التسيير	10	1	5
	التجهيز	10	1	5
	برمتها	10	1	5
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	التسيير	15	1	لا أحد
	التجهيز	15	1	لا أحد
	برمتها	15	1	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	التسيير	11	5	لا أحد
	التجهيز	11	5	لا أحد
	برمتها	11	5	لا أحد

الإمضاء : مقررة اللجنة

هند الغزالي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

الأمانـــــــة العامـــــــــة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسـم اللجــن
مصلحة لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

عرض السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

المملكة المغربية

وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

عرض و مناقشة

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2023

لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية
- مجلس المستشارين -

21 نونبر 2022

جدول المحتويات

1. وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة
2. أرقام دالة
3. أبرز الإشكالات المجتمعية
4. التحديات
5. "2022" سنة بداية التحول
6. برنامج العمل برسم سنة "2023"
7. الميزانية الفرعية للسنة المالية "2023"

MIEPEEC

1 تقديم عام - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

MIEPEEC

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

- المجال المؤسساتي

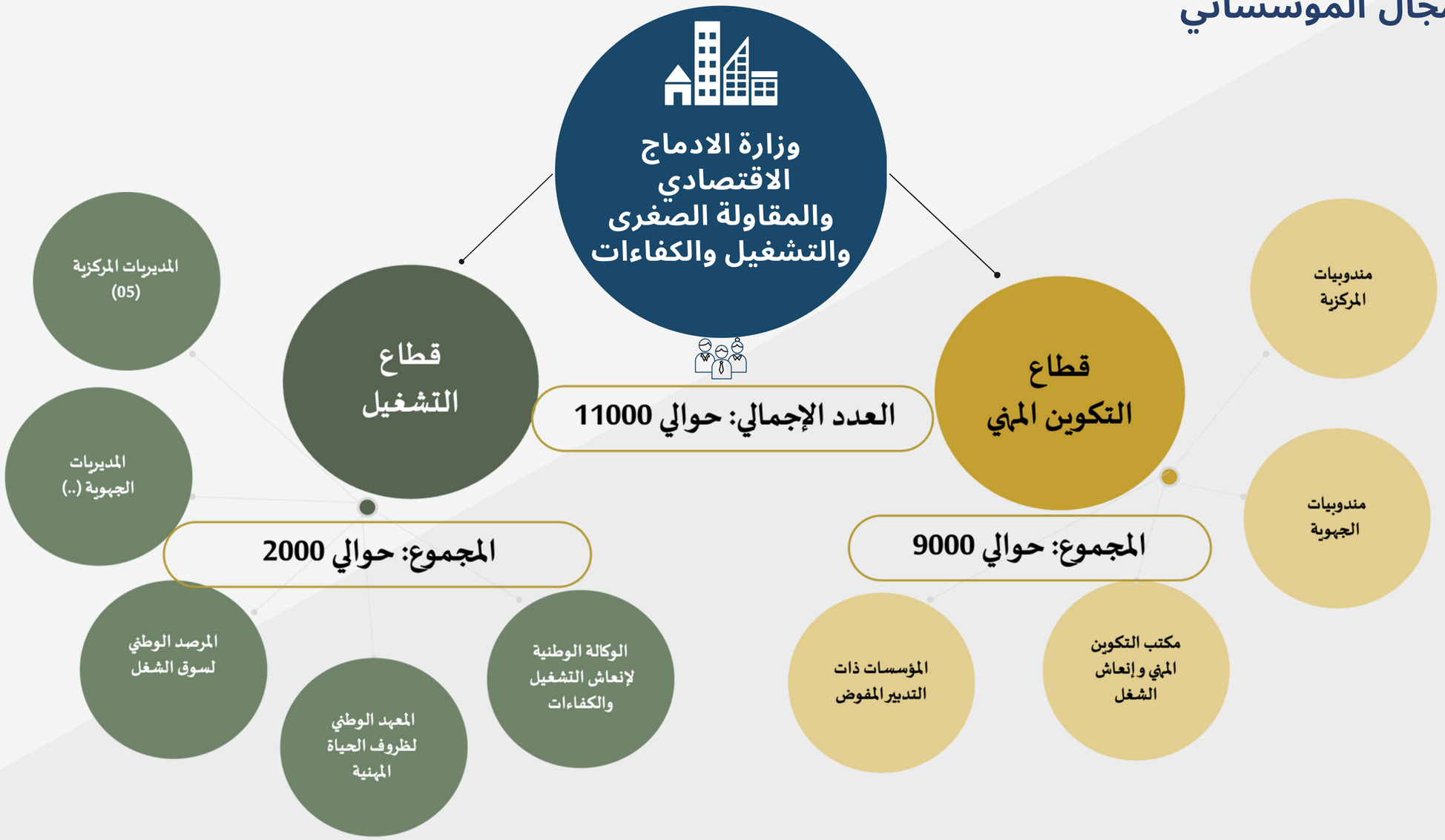

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

• قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

العدد الإجمالي:
1.211

التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الهيئات	أعداد الموظفين	النسبة المئوية
مفتشو الشغل	598	49,38%
المتصرفون	175	14,45%
المهندسون	83	6,85%
الأطباء	22	1,81%
التقنيون	151	12,46%
المساعدون التقنيون	120	9,90%
المساعدون الإداريون	48	3,96%
هيئات ومناصب أخرى	14	1,15%
المجموع	1.211	100%

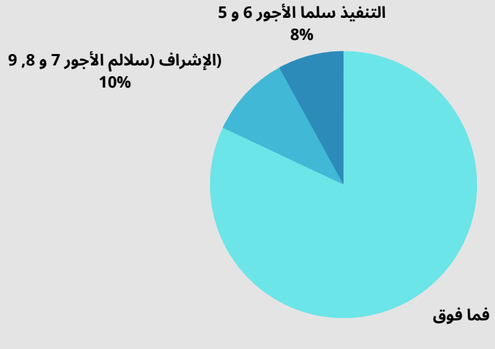

التوزيع حسب المصالح

916
عدد الموظفين بالمصالح اللاممركزة

295
عدد الموظفين بالمصالح المركزية

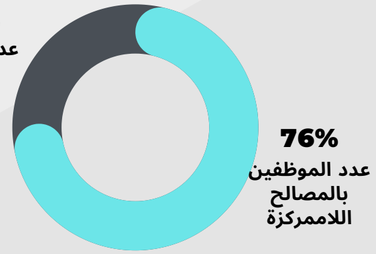

76 % من مجموع الموظفين يمارسون مهامهم بالمصالح الخارجية للوزارة نظرا لطبيعة العمل والتي تستلزم سياسة القرب مع المواطن

الأعمار

أقل من 40 سنة	ما بين 40 و 55 سنة	أكثر من 55 سنة
34%	53%	22%

توزيع الموظفين حسب النوع

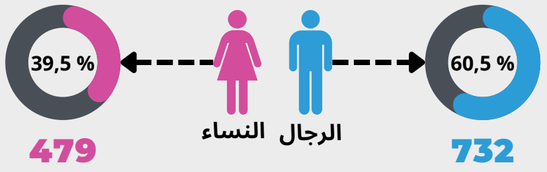

توزيع مناصب المسؤولية حسب النوع

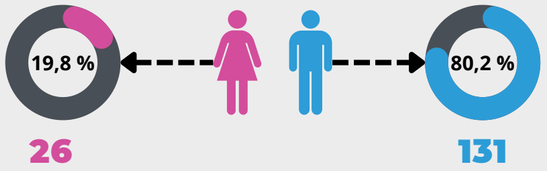

	عدد مناصب عليا	عدد رؤساء الأقسام	عدد رؤساء المصالح
	1	5	20
	7	24	100

*هذه المعطيات إلى حدود نهاية شهر شتنبر 2022.

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل - بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية (التوزيع الجهوي)

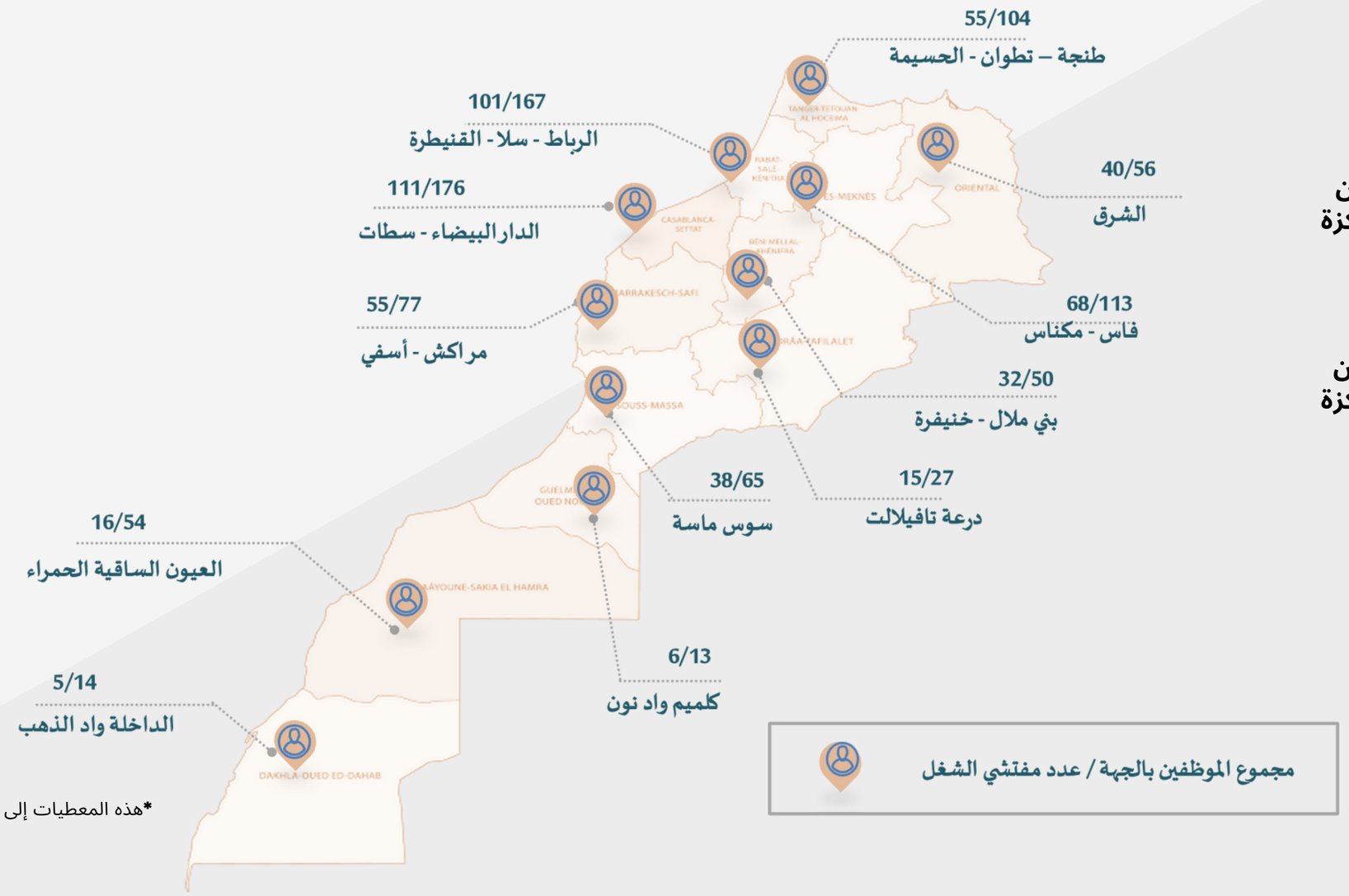

916
مجموع الموظفين بالمصالح اللاممركزة

542
مجموع المفتشين بالمصالح اللاممركزة

*هذه المعطيات إلى حدود نهاية شهر شتنبر **2022**.

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

العدد الإجمالي:
651

anapec

• الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات : بنية أعداد المستخدمين للسنة الجارية

التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الهيئات	أعداد الموظفين	النسبة المئوية
مفتشو الشغل	1	0,15%
المتصرفون	513	78,8%
المهندسون	79	12,14%
التقنيون	38	5,84%
المساعدون التقنيون	15	2,30%
المساعدون الإداريون	2	0,31%
المتعاقدون	3	0,46%
المجموع	651	100%

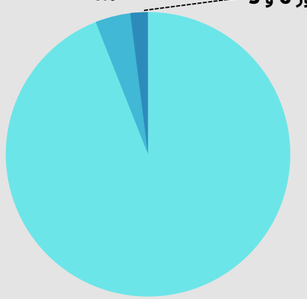

التوزيع حسب المصالح

549
عدد الموظفين بالمصالح اللاممركزة

102
عدد الموظفين بالمصالح المركزية

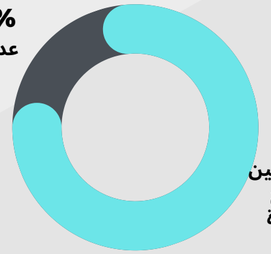

84,33 % من مجموع المستخدمين يمارسون مهامهم بالمصالح الخارجية للوكالة نظرا لطبيعة العمل والتي تستلزم سياسة القرب مع المواطن

الأعمار

- **4%** 29-20 سنة
- **19%** 39-30 سنة
- **49%** 49-40 سنة
- **28%** 62-50 سنة

توزيع الموظفين حسب النوع

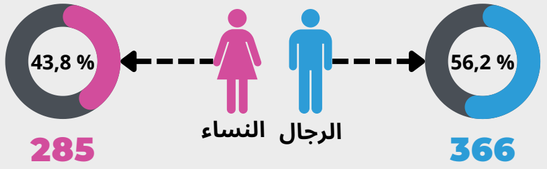

*هذه المعطيات إلى حدود نهاية شهر أكتوبر **2022**.

MIEPEEC

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات - بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية (التوزيع الجهوي)

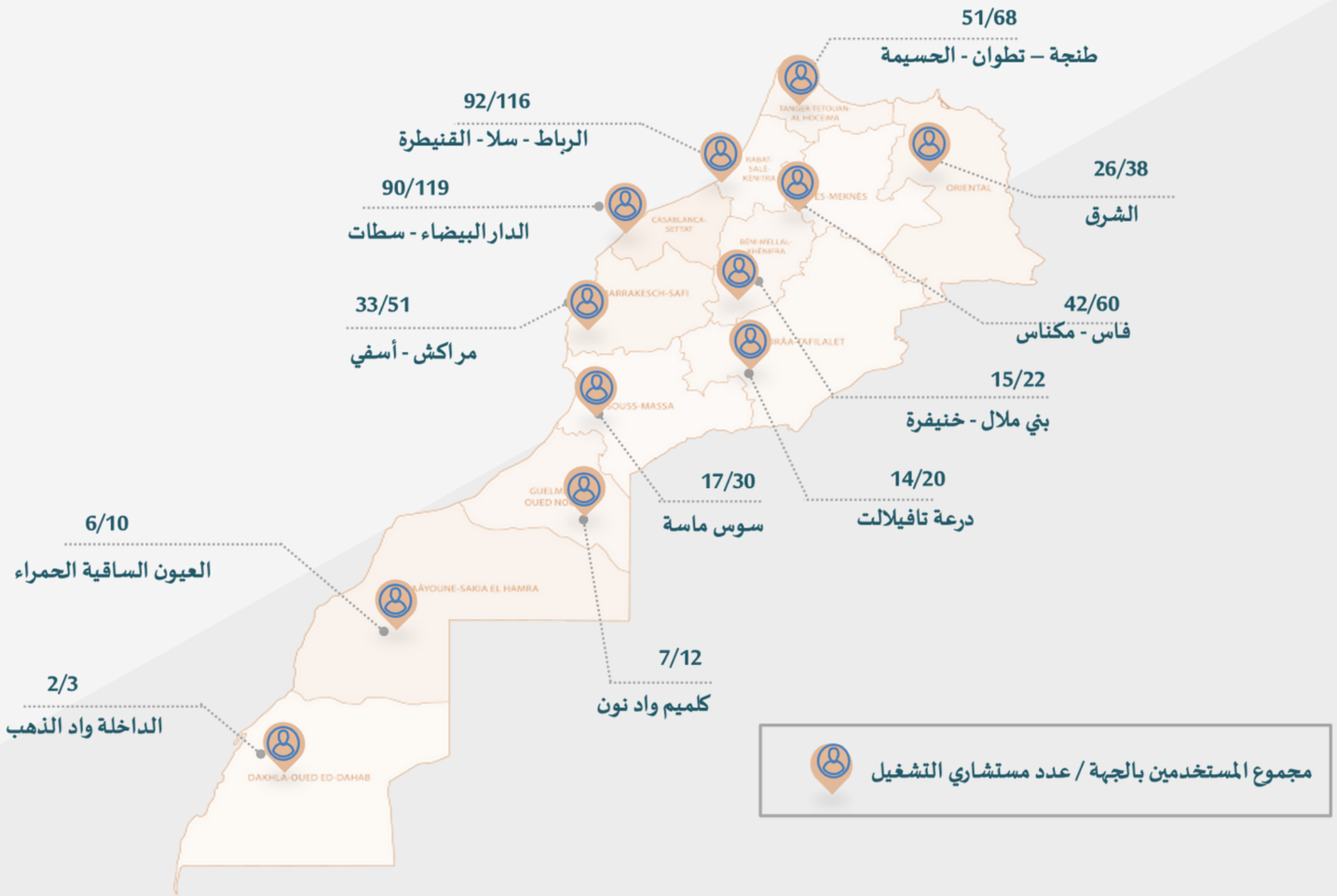

549

مجموع المستخدميـــن بالمصالــح المركزية

102

مجموع المستشاريـــن في التشغيـــل بالمصالح اللاممركزة

*هذه المعطيات إلى حدود نهاية شهر شتنبر **2022**.

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

العدد الإجمالي:
354

• قطاع التكوين المهني : بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الهيئات	أعداد الموظفين	النسبة المئوية
المتصرفون	131	37,01%
المهندسون	88	24,86%
الأطباء	1	0,28%
التقنيون	70	19,77%
المساعدون التقنيون	46	12,99%
المساعدون الإداريون	8	2,26%
هيئات ومناصب أخرى	10	2,82%
المجموع	354	100%

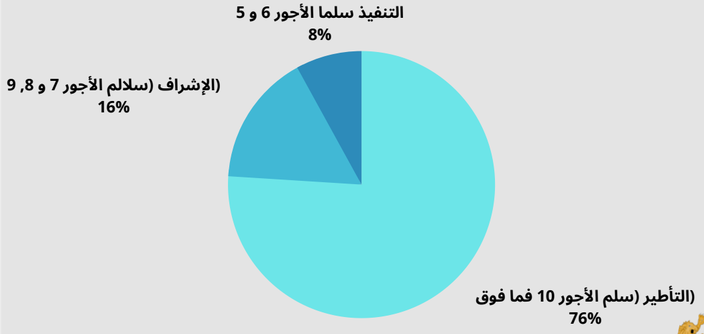

التوزيع حسب المصالح

168
عدد الموظفين بالمصالح اللاممركزة

186
عدد الموظفين بالمصالح المركزية

العدد الإجمالي:

354
(ينضاف إليها **03** مناصب في طور التوظيف تتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة)

توزيع الموظفين حسب النوع

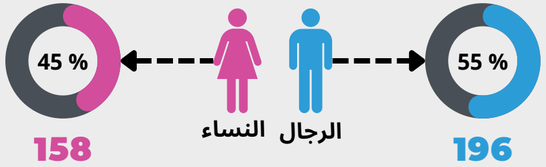

*هذه المعطيات إلى حدود نهاية شهر أكتوبر **2022**

MIEPEEC

I - وزارة بمهام جديدة وتحديات متعددة ومتنوعة

العدد الإجمالي:
8.560

OFPPT

• مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل : بنية أعداد المستخدمين للسنة الجارية

التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الهيئات	أعداد الموظفين
مدير عام	1
المدراء المركزين	11
الأطر العليا	360
الأطر من الدرجة الممتازة	1897
الأطر	2680
الأطر متوسطة ممتازة	2250
الأطر متوسطة	981
أعوان التنفيذ ممتازة	269
أعوان التنفيذ	108
المتعاونون المتعاقدين	3
المجموع	8.560

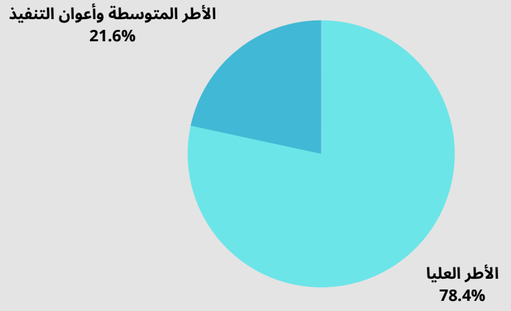

التوزيع حسب المصالح

548
عدد المستخدمين بالإدارة المركزية

8.012
عدد المستخدمين خارج المصالح المركزية

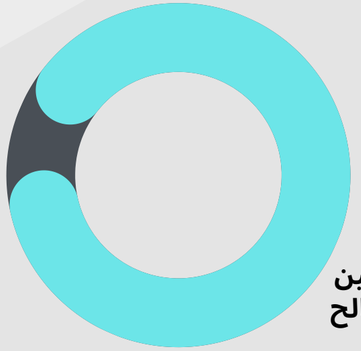

توزيع الموظفين حسب النوع

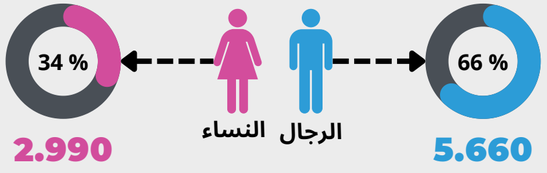

*هذه المعطيات إلى حدود نهاية شهر أكتوبر **2022**

MIEPEEC

I - نبذة مرقمة عن قطاع الكفاءات

• أعداد المستفيدين من التكوين المهني

أساسي : 405.221 + 12%

داخل المؤسسات	التمرس المهني	التدرج المهني
72%	18%	10%
مع فترة تدريبية تتراوح بين شهر وشهرين في السنة بالمقاولة	50 % على الأقل من مدته الإجمالية داخل المقاولة والباقي داخل المؤسسة	80% على الأقل من مدته الإجمالية بالمقاولة، و 10% على الأقل من هذه المدة بمركز التكوين

البكالوريا المهنية :	مسار مهني إعدادي :	تأهيلي :
25.354	15.992	216.187
+ 85%	+ 41%	+ 35%

التكوين المهني : 662.754 + 21 %

• عدد المستفيدين من التكوين المستمر 2020

المستفيدين	الغلاف المالي
466.938	334,8 مليون درهم

• العدد الإجمالي للمكونين

2021 - 2022	22.957
2022 - 2023	23.100 + 0,6%

I - مؤشرات حول عرض التكوين المهني

• عدد مؤسسات القطاع العام

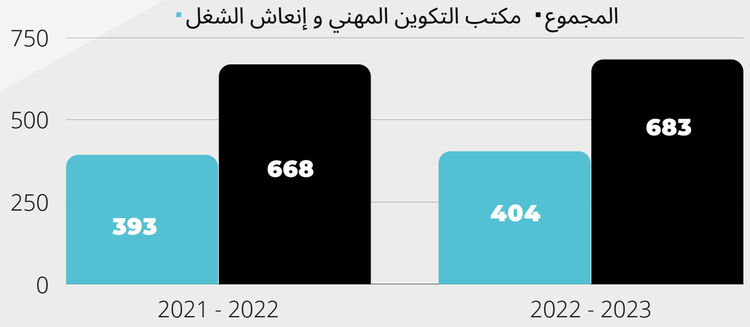

• المؤسسات المحدثة العمومية

+ 15 مؤسسة جديدة من بينها **3** مدن المهن والكفاءات

• عدد مؤسسات القطاع الخاص

1.290 2021 - 2022

1.380 2022 - 2023

+ 7 %

405 مؤسسة معتمدة

استفادة المتدربين من مستوى التقني المتخصص من التغطية الصحية الإجبارية

• الدعم الاجتماعي لمتدربي التكوين المهني

4.872 مستفيد من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص = **25 مليون درهم**

33.285 مستفيد من المنحة الدراسية = **135,45 مليون درهم**

15.200 مستفيد من الداخليات

MIEPEEC

I - مهام جديدة وتحديات متعددة

تعزيز التقائية السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بتطوير الكفاءات والإدماج الاقتصادي والمهني، وكذا تظافر وتكامل جهود القطاعات والمؤسسات المتدخلة، وذلك بغية دعم جميع الفئات خلال مختلف الوضعيات لتطوير كفاءات وقدرات تتلاءم وحاجيات سوق الشغل أو الحصول على عمل مأجور والارتقاء فيه أو إحداث مقاولة وتطويرها

إدماج البعد الترابي والقطاعي في تنزيل السياسات والبرامج العمومية، مع إشراك الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين

وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

المساهمة في خلق الثروة والتنمية، و تحرير الطاقات البشرية عبر إنشاء مقاولات في إطار نظام المقاول الذاتي أو من خلال مقاولات صغيرة جدا، من جهة، وكذا استتباب السلم الاجتماعي من خلال إدماج اقتصادي لكل الفئات، من جهة أخرى

إرساء ودعم ثقافة متجددة للحوار قوامها تكامل الديمقراطيتين التمثيلية و التشاركية وترتكز على تبوأ الشركاء الاجتماعيين مكانة متميزة

MIEPEEC

I - مركزية التشغيل في السياسات العمومية

- تقوم مركزية التشغيل على الرافعات التالية

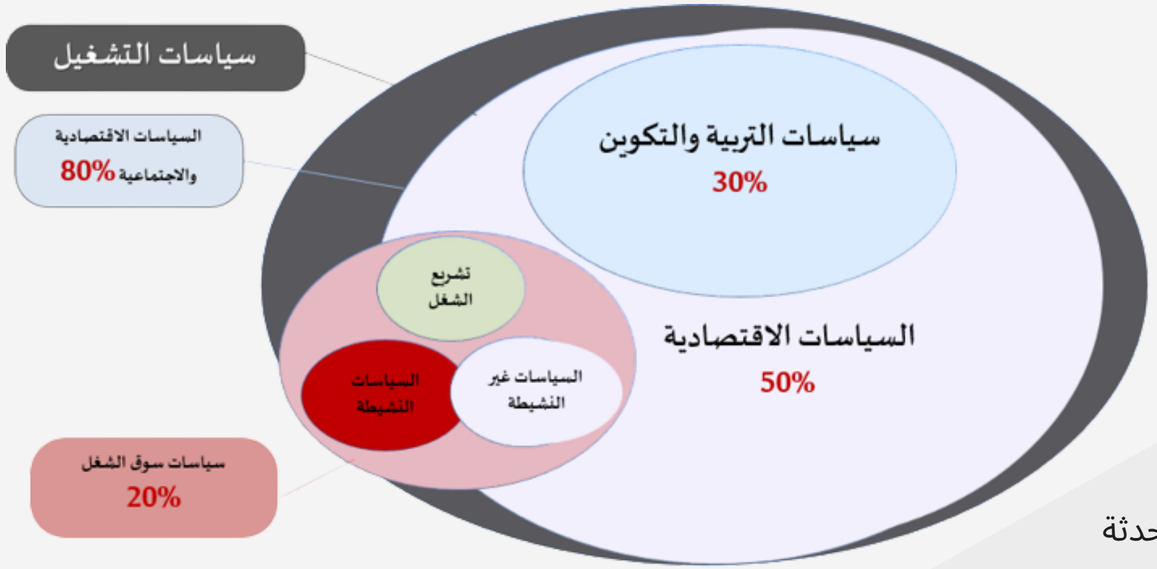

التقائية وتكامل المجالات التالية :

- الاستثمار
- التربية والتكوين
- الوساطة / البرامج الارادية للتشغيل
- اشتغال سوق الشغل
- تشريع الشغل

اعتماد مفهوم الميزانية الحساسة للتشغيل :

- مجهود كل قطاع فيما يخص مناصب الشغل و دعم ريادة الاعمال (عدد المناصب المحدثة بالنسبة لكل مليون درهم من الاستثمار)

بلورة استراتيجية وطنية للنهوض بالتشغيل :

- استراتيجية كل مكونات الحكومة

تتبع وتقييم مختلف الإنجازات والمساهمات المتعلقة بالتشغيل والإدماج الاقتصادي :

- احداث مناصب الشغل
- فقدان مناصب الشغل

I - الاستثمار العمومي / الاستثمار الخاص / إحداث فرص الشغل

• الاستثمار العمومي / الاستثمار الخاص

مشروع قانون المالية لسنة 2023

245 مليار درهم

2/3 مجموع الاستثمار خلال السنوات الأخيرة

1/3 الاستثمار الخاص خلال السنوات الأخيرة

• مناصب الشغل المحدثة

خلال الفترة ما قبل الجائحة (إجمالا في السنة)

80.000

مناصب الشغل المحدثة بالقطاع العام

50.000

• مجموع الاستثمار بالمغرب

30% من الناتج الداخلي الخام، وهو ضعف النسبة المعمول بها في غالبية الدول

30% من **PIB** (الناتج الداخلي الخام)

!

مناصب الشغل المحدثة بالنظر إلى حجم الاستثمار تبقى محدودة جدا بالمقارنة مع دول أخرى (حوالي 3 مناصب شغل لكل مليون دولار استثمار)

$1 M
استثمار
=
حوالي 3
مناصب شغل

MIEPEEC

I - المقاولة الصغرى ودورها في الادماج الاقتصادي والتشغيل

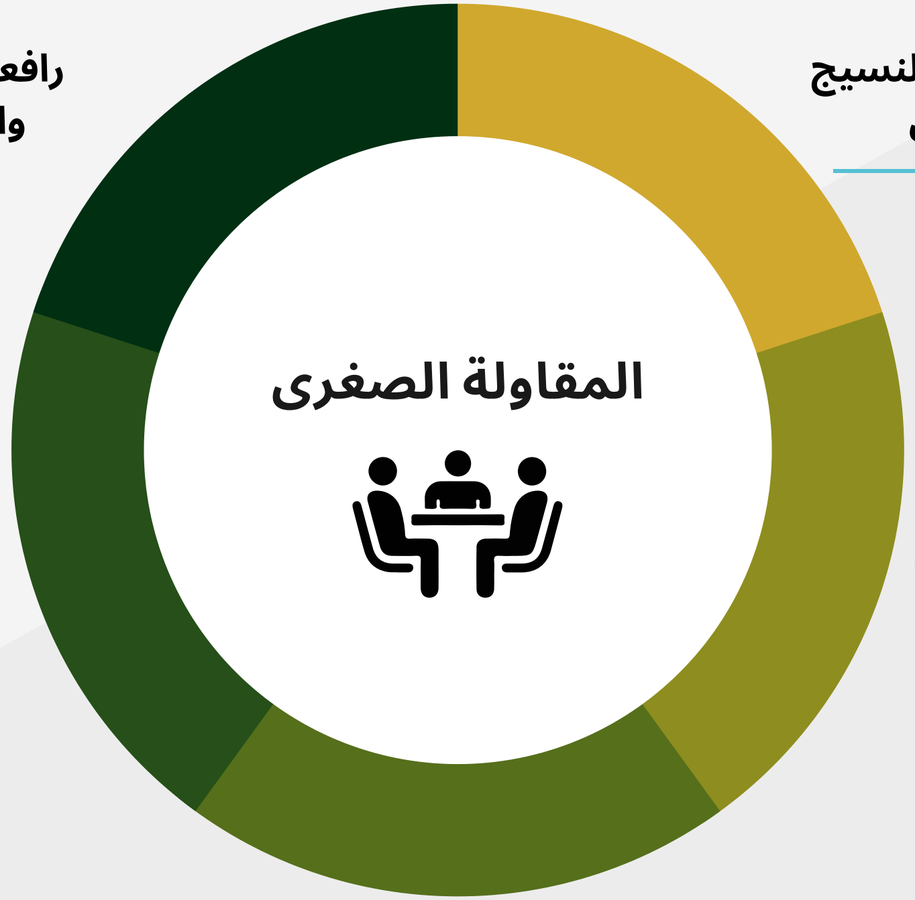

ضمان استقرار النسيج الاقتصادي

القدرة على التأقلم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية

رافعة للانتقال من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المنظم

مصدر رئيسي لإحداث فرص الشغل

رافعة لتحقيق مشاريع الابتكار والإبداع بالنسبة للشباب

I - الوساطة في سوق الشغل / عرض الخدمات

بعض الأرقام (2021)

112.733 إدماج

2.079 وحدة اقتصادية محدثة

671 موظف = **430** مستشار في التشغيل + **100+** مستشار متخصص في إنشاء المقاولات

12 وكالة جهوية

30 فضاء تشاركي

7 وحدات متنقلة

90 وكالة إقليمية و جامعية

الباحثون عن شغل

- ستقبال، إرشاد وتوجيه
- مقابلات مهنية مع مستشاري التشغيل
- تنظيم ورشات البحث النشيط عن عمل
- إعداد المشروع المهني
- نشر عروض العمل
- الربط بين الباحثين عن عمل والمشغلين

المشغلون

- استباق الحاجيات من الكفاءات (إنشاء بنك الكفاءات).
- إعداد مقاربات قطاعية من أجل ملاءمة أفضل للخدمات
- المواكبة في كل مراحل التشغيل ابتداء من تحديد الحاجيات إلى الانتقاء النهائي
- المساعدة للاستفادة منالتدابير التحفيزيةللتشغيل

حاملو المشاريع

- التوجيه المقاولاتي
- المواكبة لإعداد مخطط الأعمال
- المواكبة في ما يخص الإجراءات الإدارية
- التوجيه نحو مصادر التمويل
- المواكبة لإنشاء المقاولة
- المواكبة البعدية

I - الوساطة في سوق الشغل

برامج النهوض بالتشغيل

برامج النهوض بالتشغيل

إدماج

تحمل الدولة لحصة المشغل المتعلقة بمستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا عند التشغيل في اطار عقود عمل

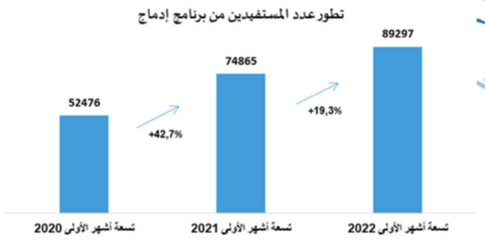

تأهيل

تمكين المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض بتحمل من الدولة

تحديد المدة القصوى للاستفادة في 24 شهرا

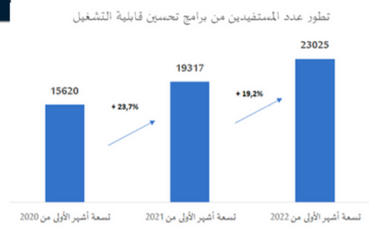

تحفيز

- إنعاش التشغيل بالمقاولات أو الجمعيات او التعاونيات الحديثة النشأة والتي تشغل طالبي العمل في إطار عقد شغل غير محدد المدة (CDI) خلال 24 شهرا ابتداء من تاريخ الاستغلال في حدود 10 مأجورين
- مفتوح لجميع فئات الباحثين عن شغل دون شرط الدبلوم أو البحث عن أول فرصة عمل

البرامج الشراكاتية

في إطار التعاون الدولي أو مع الجماعات الترابية و تستهدف فئات متعددة

التكوين التعاقدي من أجل التشغيل تطوير الكفاءات المطلوبة لشغل مناصب شغل محددة	في حدود 10.000 درهم لكل مستفيد
التكوين التأهيلي أو التحويلي ملاءمة المؤهلات مع الحاجيات المحتملة لسوق الشغل	
التكوين لفائدة القطاعات الواعدة ضبط الكفاءات على المتطلبات التكنولوجية وعلى المنافسة الدولية	في حدود 66.000 درهم لكل مستفيد

2 أرقام دالة

MIEPEEC

II - النشاط ,التشغيل , البطالة

• حوالي 12,4 مليون نشيط

ضعف مشاركة الساكنة في سوق الشغل وخاصة النساء والشباب :

- 45,2 % كمعدل النشاط على الصعيد الوطني
- 21,3% لدى النساء، مقابل 69,9 % لدى الرجال
- 22,6 % لدى الشباب (15 – 24 سنة)
- 46,5 % لدى حاملي الشهادات، مقابل 43,9 لغير الحاصلين على شهادة

ضعف مستوى تأهيل عرض الشغل :

- حوالي نصف(48،6 %) النشيطين هم بدون شهادة (2021)
- 13,6 % فقط من النشيطين يتوفرون على مستوى دراسي عال

استمرار تراجع معدل النشاط

• حوالي 1,4 مليون عاطل

تفاوت في معدل البطالة:

- 15,5% بالوسط الحضري (مقابل 4,2%بالوسط القروي)
- 30,2% لدى الشباب (15 – 24 سنة)
- 15,1% لدى النساء (مقابل 9,9%لدى الرجال)
- 18% لدى حاملي الشهادات (مقابل 3,6%لغير الحاصلين على شهادة)
- أكثر من الثلثين هم عاطلين لفترة طويلة الأمد
- حوالي نصف العاطلين لم يسبق لهم أن اشتغلوا

تراجع نسبة البطالة خلال الفصل الثاني من سنة 2022

تراجع عدد العاطلين بحوالي 218.000 عاطل

انخفاض معدل البطالة ب 1,6 نقطة على الصعيد الوطني

• التشغيل

عرفت سنة 2021 استرجاع حجم التشغيل المسجل ما قبل الجائحة

ما يفوق 98%

باستثناء سنتي 2020 و2021، عرف الاقتصاد الوطني إ**حداث سنوي يقدر ب 81.000 منصب شغل** خلال فترة ما قبل الجائحة(2016-2019)

+ 81.000

MIEPEEC

II - القطاعات المشغلة

- **توزيع السكان النشيطين المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفصل الثاني لسنة 2022**

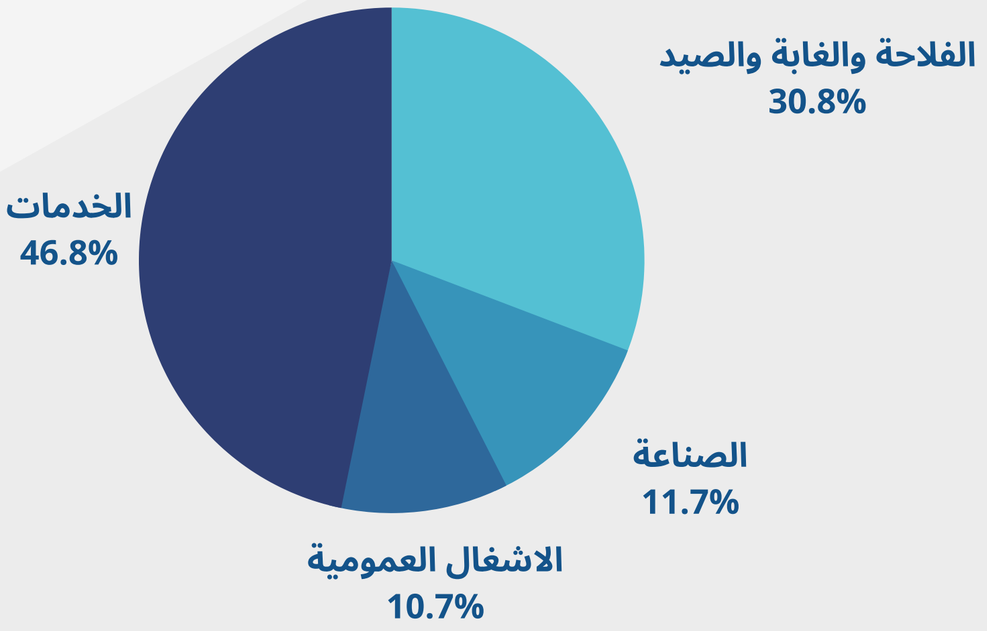

- **صافي إحداث وفقدان مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (بالآلاف)**

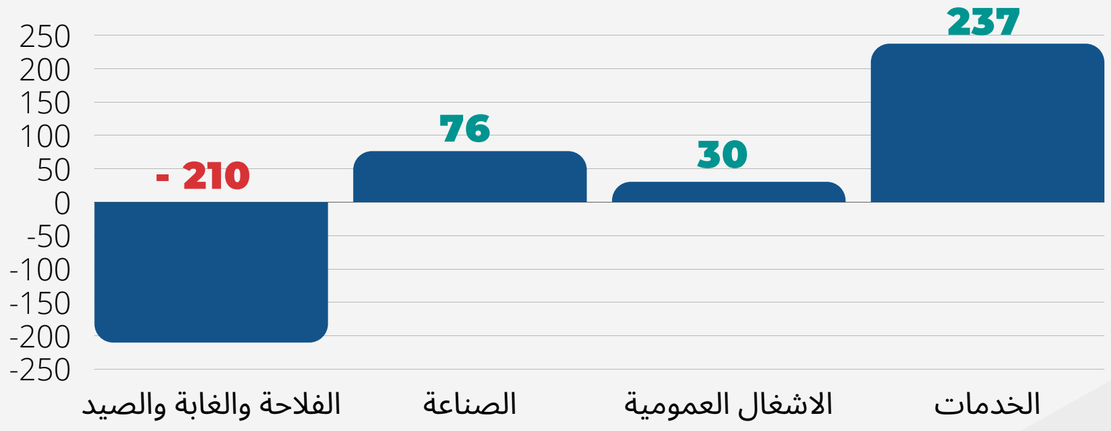

قطاع الخدمات: **46,8 %** من اجمالي التشغيل **(**أول قطاع مشغل**)**

باستثناء قطاع الفلاحة، كل القطاعات عرفت إحداث مناصب شغل**(**قطاع الخدمات **- 237.000** منصب شغل**)**

احداث **299.000** منصب شغل مؤدى عنه و فقدان **166.000** منصب شغل غير مؤدى عنه **(**أي **133.000** منصب شغل صاف**)**

إحداث **285.000** بالوسط الحضري وفقدان **152.000** منصب بالوسط القروي

II - انتعاش سوق الشغل خلال 2022 (حسب تطور المستفيدين من برامج التشغيل المأجور)

- **ارتفاع عدد المستفيدين من برامج انعاش التشغيل خلال سنة 2021, مقارنة بسنة 2020 نتيجة أنتعاش الأنشطة الاقتصادية :**

- + 28 % بالنسبة للمستفيدين من برنامج" إدماج"
- + 56 % بالنسبة لعدد الأجراء المستفيدين من برنامج" تحفيز"
- + 50 % بالنسبة لعدد المقاولات المستفيدة من برنامج" تحفيز"

تطور عدد المستفيدين من برنامج إدماج

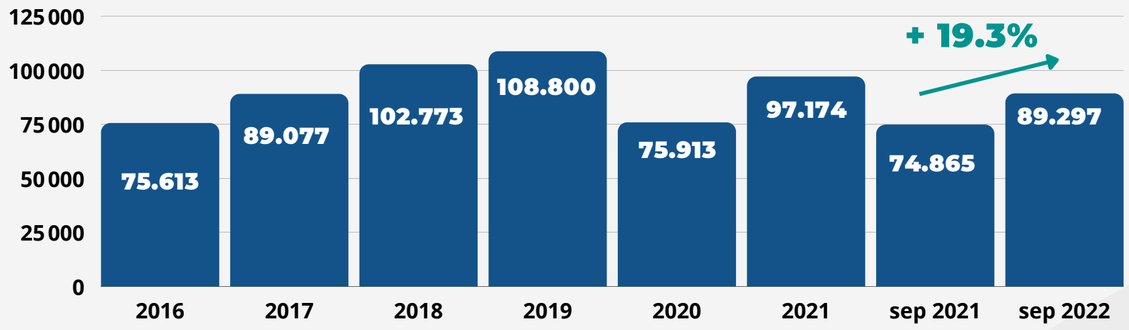

تطور عدد الأجراء المستفيدين من برنامج تحفيز

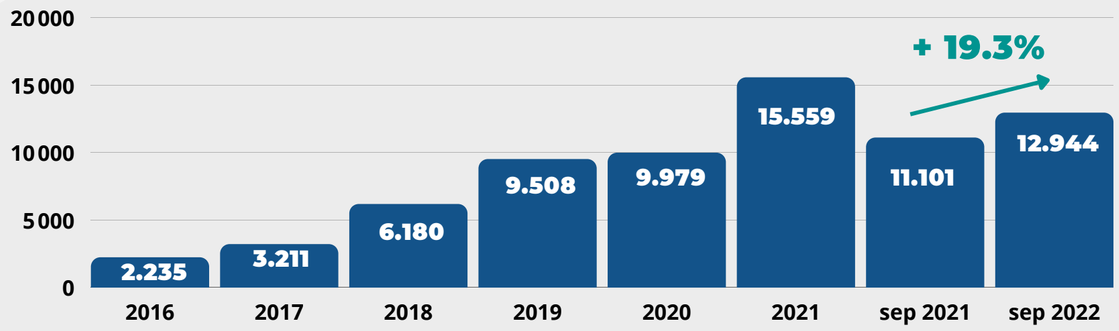

II - خصائص الفئات المستفيدة من التكوين المهني

- المستفيدين من التكوين المهني ينحدرون من أسر ذات دخل محدود وأغلبهم غادر الدراسة باكرا

43 %

من آباء المستفيدين من التكوين المهني من المستخدمين

89 %

من أمهات المستفيدين من التكوين المهني ربات بيوت

59 %

غادروا الدراسة او مطرودين

- وضعية تشغيل خريجي التكوين المهني : دراسة تتبع إدماج الخريجين في الحياة العملية –فوج 2019 بعد 9 أشهر من التخرج-

نسبة التشغيل

- **41%** : النسبة على الصعيد الوطني
- **58.4%** : بالنسبة لخريجي التكوين بالتدرج المهني
- **41,1%** : بالنسبة لخريجي التمرس المهني
- **36,6%** : نسبة الإدماج في صفوف الإناث على الصعيد الوطني

توزيع الخريجين حسب عقود العمل

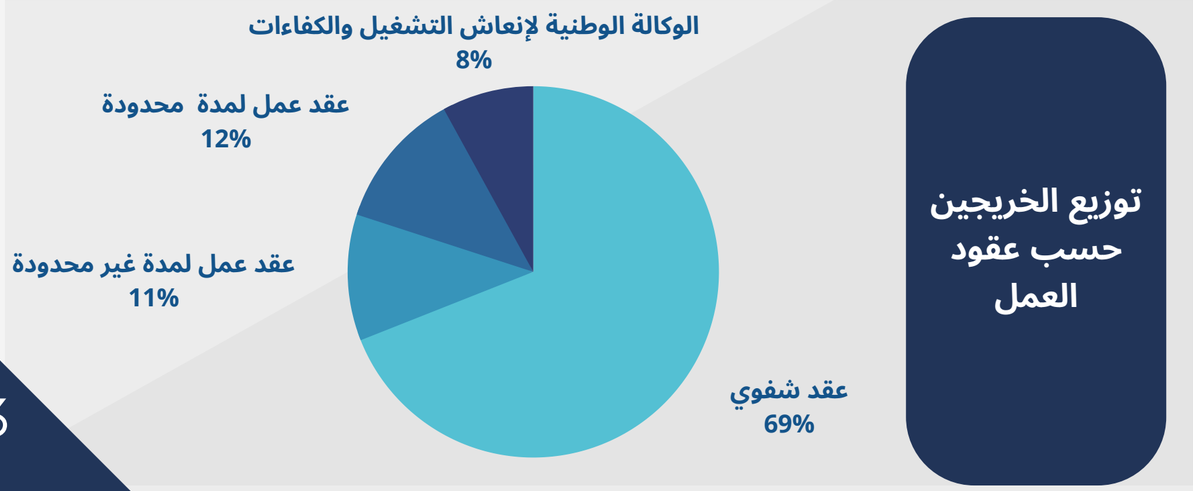

II - خصائص الفئات المستفيدة من التكوين المهني - تتمة -

- وضعية تشغيل خريجي التكوين المهني : دراسة تتبع إدماج الخريجين في الحياة العملية –فوج 2019 بعد 9 أشهر من التخرج-

المعيقات الرئيسية لولوج الخريجين لسوق الشغل

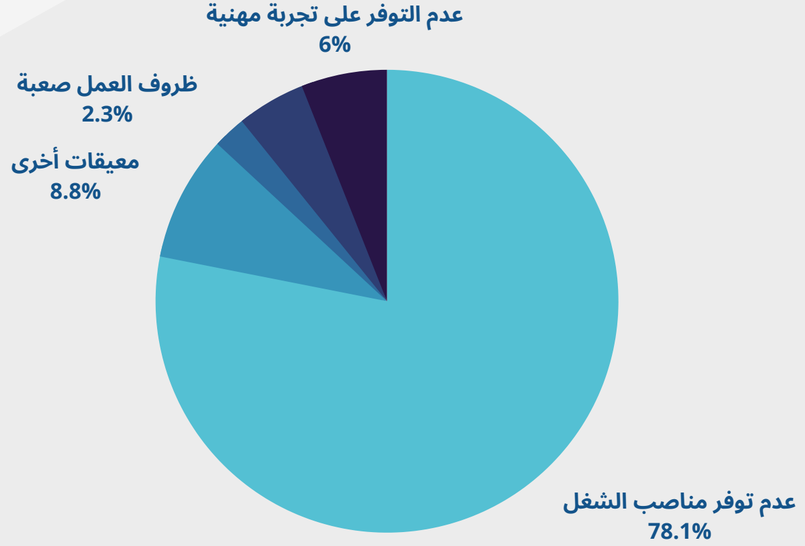

توزيع الخريجين حسب الأجر الشهري

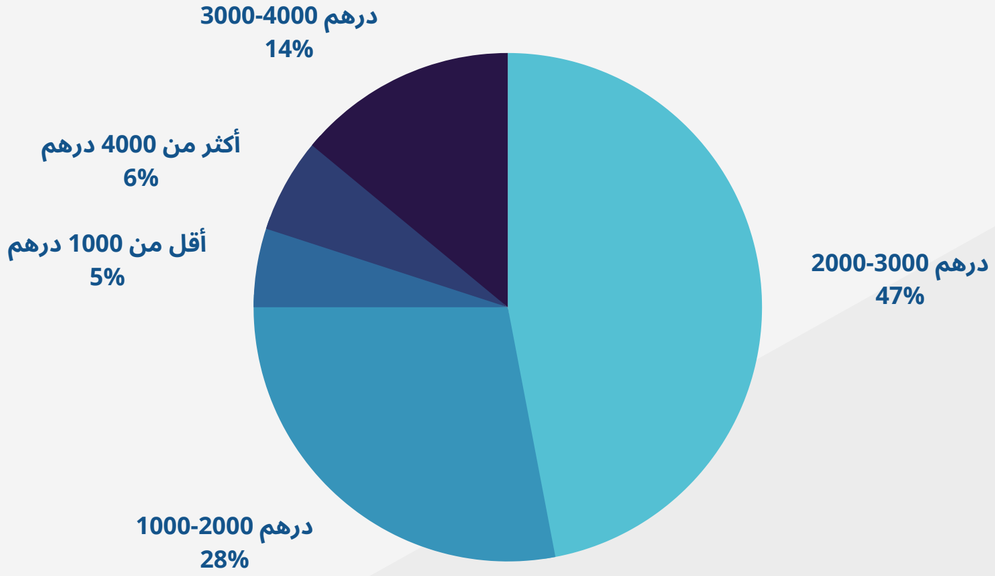

التكوين المستمر

14 % عدد المستفيدين من عمليات التكوين المستمر ضمن الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

0.4 % عدد المقاولات المستفيدة من تمويل عمليات التكوين المستمر ضمن المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

II - نزاعات الشغل

نزاعا فرديا

43.267

شكاية

95.407

نزاعا جماعيا

774

بمؤسسة

752

يشتغل بها

83.818

اضرابا

55

بمؤسسة

45

أجيرا شارك في الإضرابات المسجلة

9.336

ضياع يوم عمل

51.927

MIEPEEC

II - المقاولة الصغرى محرك رئيسي للتشغيل

- **معطيات حول المقاولة الصغيرة جدا (التي تحقق رقم معاملات أقل من 10 ملايين في السنة)**

عدد المقاولات الصغيرة جدا المسجلة إلى نهاية 2019

2/3
منها أشخاص ذاتيين

1.8
مليون مقاولة

93%
من مجموع المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا

المقاولات المتناهية الصغر (لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي **3** ملايين درهم):

88.3%

من مجموع المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا

- **مساهمة المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا في الإدماج الاقتصادي والتشغيل**

حوالي 73 %

من الوظائف النشيطة (المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة)

MIEPEEC

II - القطاع غير المهيكل وهشاشة الشغل

11.5 %

وزن القطاع غير المهيكل مقارنة مع الناتج الوطني الخام (حسب آخر معطيات المندوبية السامية للتخطيط)

36 %

وزن القطاع غير المهيكل بالنسبة لحجم التشغيل (خارج الفلاحة)

16 %

حجم التشغيل غير المؤدى عنه من مجموع حجم التشغيل (حوالي 11 مليون)

9.3 %

حجم الشغل الناقص من مجموع حجم التشغيل (حوالي 11 مليون)

MIEPEEC

❸ أبرز الإشكاليات المجتمعية

MIEPEEC

III - أبرز الإشكالات المجتمعية

محدودية جاذبية التكوين المهني

تفاوت مجالي في عرض التكوين المهني

ضعف مستوى إتقان اللغات الأجنبية خاصة لدى الموجودين في حالة هدر مدرسي

عدم ملاءمة عرض التكوين مع تحولات سوق الشغل

تسقيف حد السن لولوج التكوين المهني : 30 سنة لولوج التكوين داخل المؤسسات، و45 سنة بالنسبة لبعض الحرف بالتدرج المهني

MIEPEEC

III - مساهمة النساء في سوق الشغل

- ضعف مساهمة النساء في سوق الشغل: حوالي 4/5 نساء خارج سوق الشغل
- معدل النشاط بالنسبة للنساء اللواتي يتوفرن على شهادات ذات مستوى عالي: 43,2%

أهم أسباب عزوف النساء عن المشاركة في سوق الشغل :

- **52.7 %** لضرورة رعاية الأطفال أو البيت
- **18%** يفضلن عدم العمل
- **15.7%** رفض الزوج أو الأب أو أحد الاقارب

• بنية السكان في سن النشاط حسب نوع النشاط (%) سنة 2021

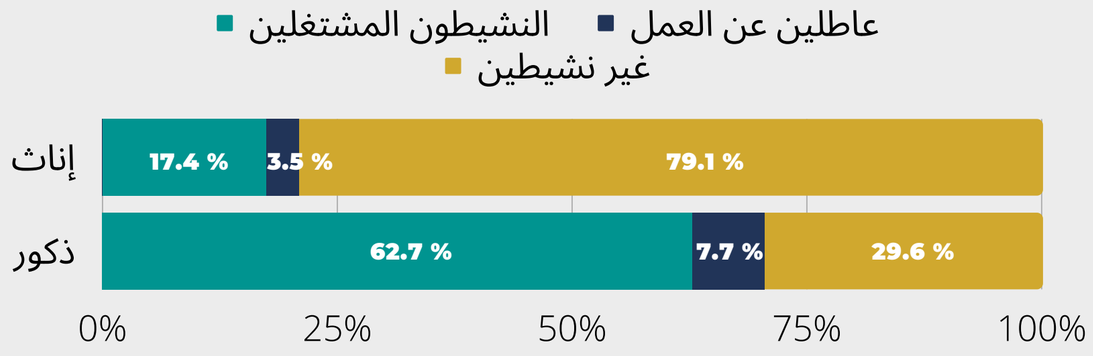

• معدل النشاط لدى السكان في سن النشاط حسب مستوى الشهادة (%) سنة 2020

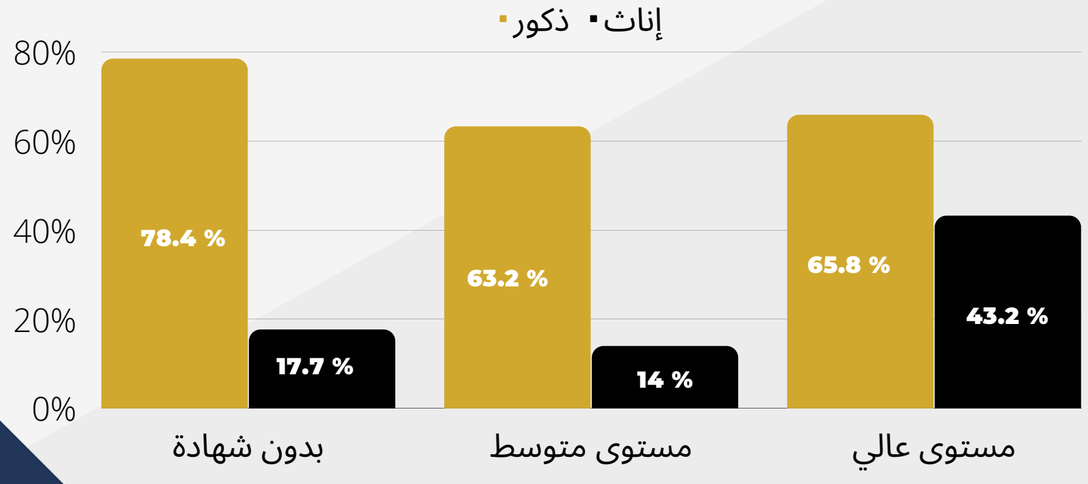

III - مساهمة النساء في سوق الشغل - تتمة -

- النساء غير النشيطات البالغات 15 سنة فأكثر حسب أسباب عدم ولوج سوق العمل (%) (معطيات البحث الوطني للتشغيل لسنة 2017

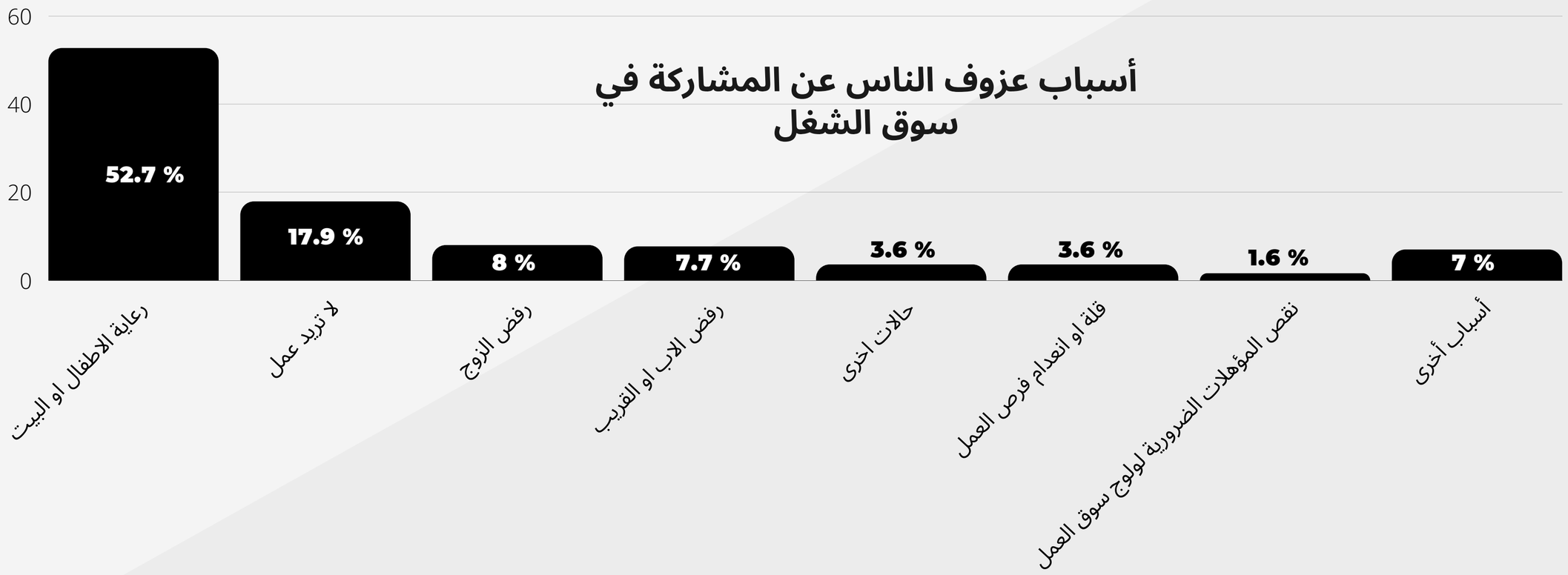

III - أبرز الإشكاليات المجتمعية

• مفهوم العمل اللائق

مفهوم شامل تكرسه العديد من معايير العمل الدولية ولاسيما الاتفاقيات العشر الأساسية، ويشمل على الخصوص :

- المساواة في العمل والأجر
- محاربة تشغيل الأطفال
- القضاء على العمل الجبري
- الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية
- الصحة والسلامة المهنية في العمل
- الحماية الاجتماعية

مراقبة احترام مفهوم العمل اللائق: خلال **20.928 زيارات التفتيش** تم **الوقوف على** أزيد من **250.278 ملاحظة** منها :

الحماية الاجتماعية	الصحة والسلامة
15.372	**18.498**
الأجر	مدة الشغل
44.092	**12.274**
المؤسسات التمثيلية للأجراء	بطاقة الشغل
27.319	**14.152**

MIEPEEC

III - أبرز الإشكاليات المجتمعية

- **العمل اللائق - ضعف مستوى التغطية الصحية والاجتماعية**

- حوالي نشيط مشتغل واحد من بين كل أربعة منخرط بنظام للتقاعد
- ربع النشيطين المشتغلين يستفدون من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل
- أكثر من ثلث النشيطين المشتغلين زاولوا عملا لمدة مفرطة

معدل الانخراط بنظام التقاعد (%)

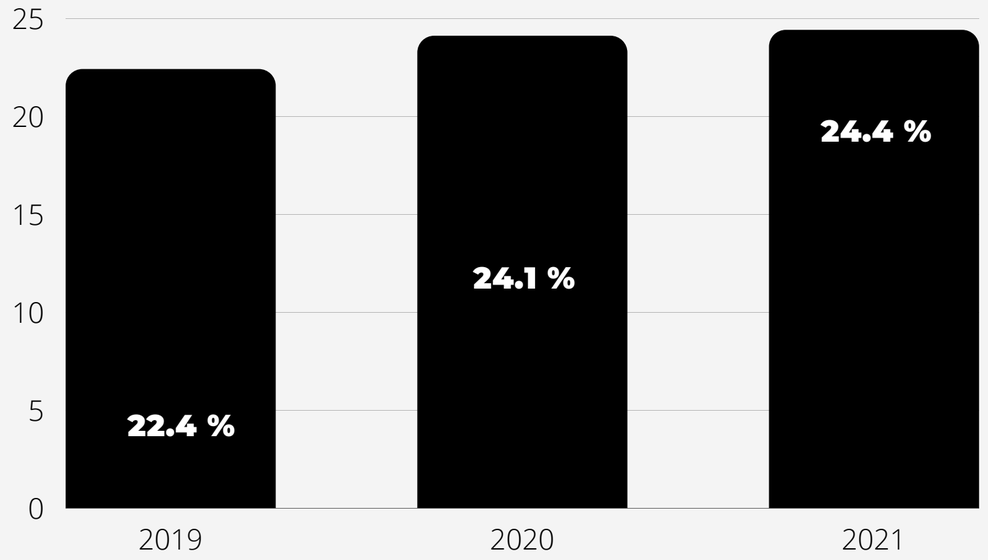

معدل التغطية الصحية المرتبطة بالشغل (%)

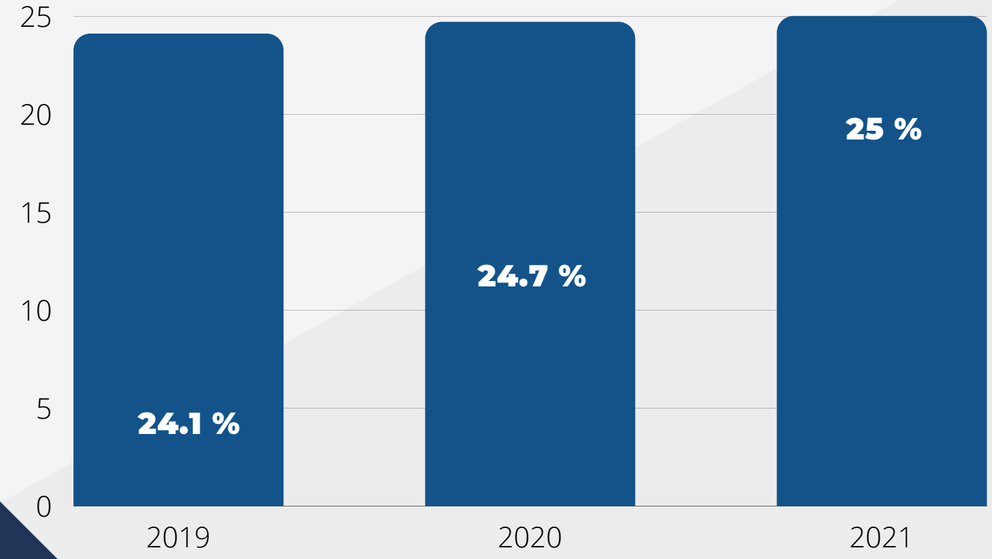

معدل النشيطين المشتغلين الذين زاولوا عملا لمدة مفرطة (%)

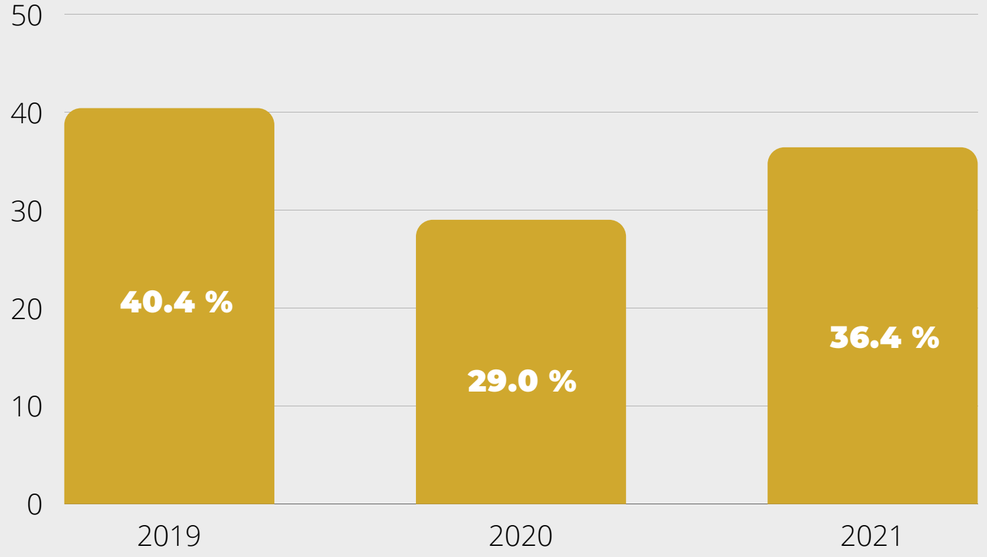

III - أبرز الإشكاليات المجتمعية

- نسبة هامة من الشباب في وضعية لا تعليم لا تكوين لا شغل NEET

حوالي المليون ونصف المليون شاب وشابة سنة 2021 بالرغم من الانخفاض المسجل خلال العشرية الأخيرة

1.500.000

نصف غالبية الشباب في وضعية لا تعليم ولا تكوين ولا شغل يتوفرون على المستوى الابتدائي أو الاعدادي

أكثر من نصف هذه الفئة ربات بيوت قرويات (معطيات بحث المرصد الوطني للتنمية البشرية)

انخفاض عدد الشباب في وضعية لا تعليم ولا تكوين ولا شغل :

2010: حوالي 2 مليون

2021: 1,5 مليون

0,5 - مليون شاب

بنية الشباب في وضعية لا تعليم ولا تكوين ولا شغل حسب الشهادة ب % (2021)

50 % شهادة التعليم الابتدائي او الإعدادي

34.3 % بدون شهادة

4.8 % شهادة التخصص أو التأهل المهني

MIEPEEC

III - أبرز الإشكاليات المجتمعية

- المقاولة الصغرى

محدودية عروض الدعم القائمة

تجزؤ عروض الدعم الموجهة لفائدة المقاولة الصغيرة جدا

غياب التنسيق على المستوى الوطني وتباينات على المستويين الجهوي والإقليمي

محدودية وقع مختلف البرامج القائمة (بما فيها برامج التعاون الدولي) على تحسين وضعية وتطور المقاولات الصغرى

- الاقتصاد غير المهيكل

مصدر عيش عدد مهم من الأسر.
غياب التغطية الاجتماعية

ضعف انخراط هذه الفئة في البرامج المواكبة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم

ظروف عمل غير لائقة
منافسة غير شريفة بالنسبة للقطاع المنظم

غياب تعريف متفق عليه

380.000
مقاول ذاتي نشيط

74 %
منهم مسجلين لدى CNSS (280.000)

< 40.000
أقل من 40.000 يصرحون برقم معاملاتهم

III - أبرز الإشكاليات المجتمعية

- تعميم الحماية الاجتماعية

تعدد أنظمة الحماية الاجتماعية
تفاوت في الاستفادة من الحماية الاجتماعية

محدودية القدرة على تحمل الاشتراكات بالنسبة لبعض الفئات

محدودية القدرة على تحمل الاشتراكات بالنسبة لبعض الفئات

كلفة تعميم الحماية الاجتماعية المرتفعة

MIEPEEC

III - أبرز الإشكاليات المجتمعية

- السلم المجتمعي وإرساء الثقة مع الشركاء من أجل بناء أرضية الإصلاحات الجوهرية

- ضعف مأسسة الحوار الاجتماعي وعدم انتظاميته

5

اتفاقات اجتماعية ثلاثية إلى حدود سنة 2021(1996-2000-2003-2011-2019)

- استمرار بعض النزاعات الجماعية الكبرى المستعصية مما يؤثر سلبا على الاجراء وأسرهم

- عدم ظهور تنسيقيات فئوية

- عدم تنفيذ بعض الالتزامات الناتجة عن الاتفاقات الاجتماعية الثلاثية المبرمة إلى حدود سنة 2021

- عدم شمول الحوار الاجتماعي لمختلف القضايا المجتمعية (المساواة بين الجنسين/التشغيل / الاستثمار...)

- ضعف انخراط الاجراء في التنظيمات النقابية

حوالي **34 مركزية نقابية منها 03** مركزيات حصلت على صفة **نقابة أكثر تمثيلية**

MIEPEEC

4 التحديات

MIEPEEC

III - التحديات

- **على مستوى التنظيم**

1. هيكلة المصالح المركزية واللاممركزة وفقا للمهام الجديدة للوزارة
2. إعادة هيكلة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وفقا لمخرجات النموذج التنموي الجديد
3. إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أخذا بعين الاعتبار للمهام الجديدة للوزارة وتوصيات هيآت الرقابة

- **على مستوى القيادة**

1. تحسين قيادة نظام التكوين المهني وتعزيز التكامل بين المتدخلين
2. تجويد وإغناء منظومة رصد سوق الشغل

- **الوسائل والآليات**

1. ترشيد الوسائل والموارد المتاحة عبر التعاضد بين مختلف مكونات التكوين المهني
2. بلورة تصور جديد للشراكات مع المهنيين والجهات وفق حاجيات كل مشروع

MIEPEEC

III - التحديات - تتمة -

- **الموارد المالية والبشرية**

1. محدودية الميزانيات المخصصة لمختلف مكونات الوزارة
2. توحيد مصادر اتخاذ القرار فيما يتعلق برصد الاعتمادات المالية المتعلقة بالتكوين المهني
3. دعم الاستثمار الخاص في مجال التكوين المهني
4. توفير الموارد البشرية المؤهلة والكافية لتنزيل سياسة الوزارة في مختلف الميادين

- **الالتقائية**

1. التقائية السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار والاقتصاد والتربية والتكوين والتشغيل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي
2. التنسيق والتكامل بين مختلف برامج التعاون الدولي تماشيا مع استراتيجية الوزارة

MIEPEEC

5 "2022" سنة بداية التحول

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- **إطلاق ورش إعادة تنظيم وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - أهداف مشروع الهيكلة الجديدة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات**

قطاع الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل

- تعزيز الرقمنة و أنظمة المعلوميات عبر رفعها إلى رتبة مديرية
- إحداث قطب متعلق بريادة الأعمال و المقاول الذاتي والمقاولة الصغيرة جدا
- إحداث مديرية أكاديمية التكوين في مجال الشغل و التشغيل و المناخ الاجتماعي
- إحداث مديرية دعم الرفاهية في العمل و النهوض بالصحة و السلامة المهنية

قطاع الكفاءات (التكوين المهني)

- إحداث مديرية للتكوين أثناء العمل
- إحداث مديرية للتكوين المهني الخاص
- إبراز أهمية أنماط التكوين في منظومة التكوين المهني
- إحداث مفتشية عامة

V - 2022 سنة بداية التحول

- اعتماد هيكلة جديدة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

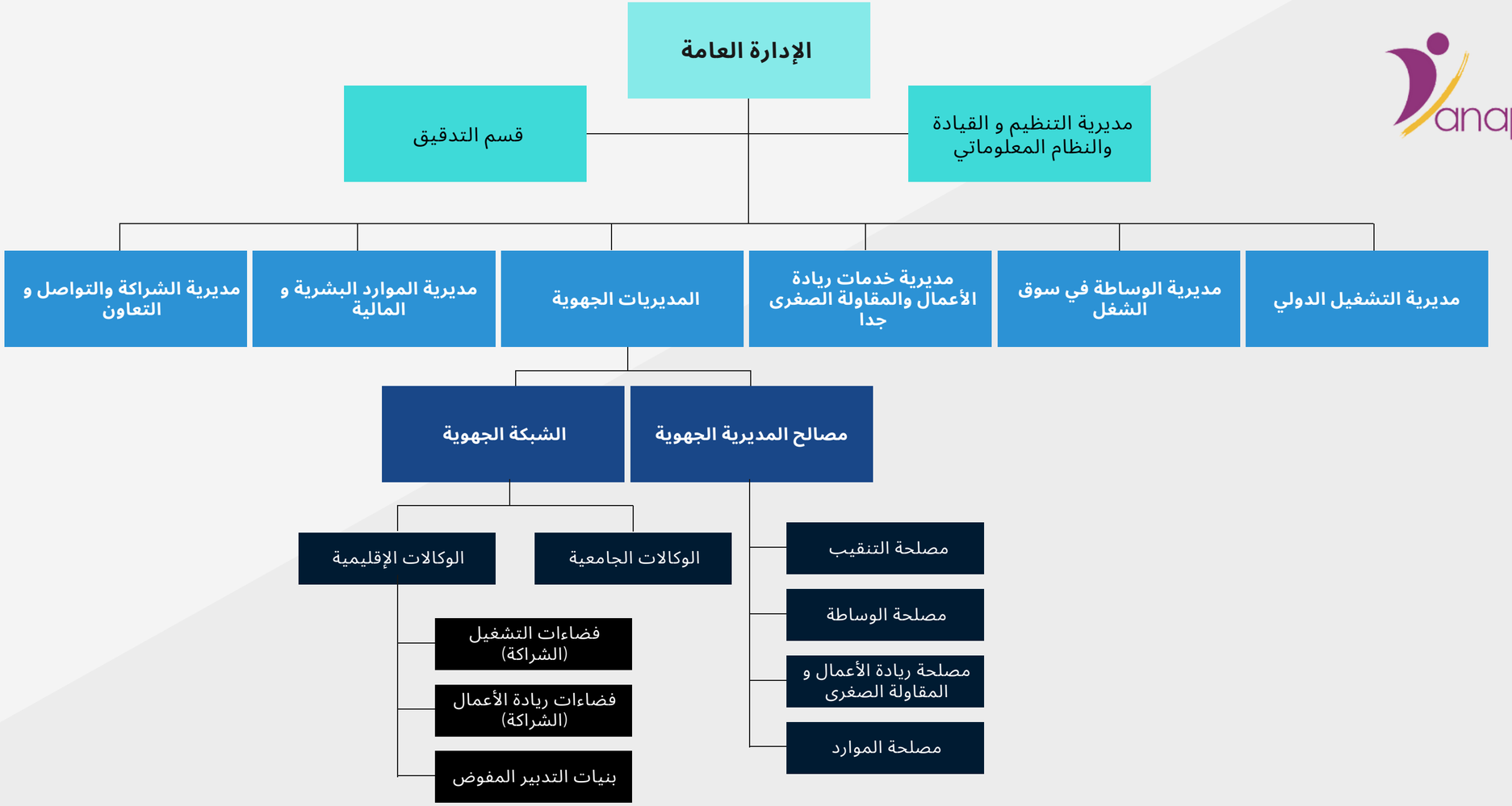

V - 2022 سنة بداية التحول

- تعزيز حكامة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

الحكامة الحالية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	تفعيل ميثاق الحكامة الجيدة للمؤسسات العمومية
الدولة المنظمات المهنية للمشغلين المنظمات النقابية **مجلس إداري بتركيبة ثلاثية**	**إحداث لجنة الحكامة**
	تفعيل لجنة التدقيق
لجنة التسيير	**تفعيل لجنة الاستراتيجية والاستثمارات**

V - 2022 سنة بداية التحول

- تقدم إنجاز مشاريع خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني

المشروع 01 : تأهيل مندمج للجهاز التكويني والتميز العملياتي

تحقيق ملاءمة مثلى لمناهج التكوين مع حاجيات النسيج الاقتصادي والاجتماعي من الكفاءات المؤهلة

52
عملية توسيع وإعادة تأهيل تم إنجازها :
2022-2019

33 مشاريع التهيئة

11 مشاريع التوسيع

03 مشاريع الداخلية

05 مشاريع متنوعة

المشروع 02:

برنامج مدن المهن والكفاءات

انطلاق أشغال بناء 12 مدينة للمهن والكفاءات.

مدن المهن والكفاءات / الجهة
سوس ماسة
الشرق
العيون-الساقية الحمراء

V - 2022 سنة بداية التحول

- تقدم إنجاز مشاريع خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني

المشروع 03 : إعادة هيكلة وتنويع عرض التكوين المهني

381 شعبة جديدة

168 شعبة محينة

109 شعبة تم الاحتفاظ بها

المشروع 04 : إعادة هيكلة وتنويع عرض التكوين المهني

الإسهام في المشروع عبر عرض التكوين التأهيلي الجديد:

309 شعبة

من ضمنها

201 قصيرة المدة

المشروع 05 : إرساء نظام مندمج للتوجيه

انطلاق مجموعة من المشاريع عبر:

- وضع منصة رقمية جديدة(My Way)
- إنشاء مراكز للتوجيه المهني داخل المؤسسات التكوينية
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المستشارين في التوجيه
- توظيف ما يناهز 160 مستشارا في التوجيه

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- الشروع في الاشتغال على تصور جديد لإعادة تموقع التكوين بالتدرج المهني لمواجهة بعض التحديات

الأهداف المتوخاة :

1. 2025/2026
   100.000
   مستفيد(ة)
2. ضمان التقارب و الإلتقائية من أجل تحسين قابلية تشغيل الشباب
3. الإنفتاح على فئات جديدة
4. ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات النسيج السوسيو إقتصادي المحلي

العرض

- إشراك المقاولات : مراكز التكوين بالتدرج المهني داخل المقاولة وبين المقاولا
- الاعلان عن طلب المشاريع : الجمعيات والتعاونيات
- قطاعات جديدة
- الشراكة مع القطاعات العمومية

الفئة المستهدفة

- الإنفتاح على فئات جديدة : بدون تعليم أو تكوين أو شغل (NEETs) ...
- تحسين جاذبية التكوين بالتدرج المهني

الحكامة

- مصادر التمويل
- التواصل
- الهيئات
- ضمان الجودة
- إعادة الهيكلة
- النظام المعلوماتي

الجودة

- اثراء التكوين بوحدات الحس المقاولاتي والمهارات الحياتية
- نظام علامة الجودة الخاصة بالمقاولة ومؤطري التدرج

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- **التكوين المستمر : مواصلة التشاور حول تنزيل مقتضيات القانون 60.17**

الشروع في أجرأة تنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 60.17، وخاصة في اطار مشروع اصلاح التكوين المستمرمع وكالة تحدي الألفية وذلك عبر:

- مشروع تصميم البنية الإدارية المكلفة بتدبير التكوين المستمر
- إعداد المساطر الخاصة بكل من التصديق على مكتسبات التجربة المهنية وحصيلة الكفاءات والرصيد الزمني للتكوين
- إعداد وإرساء النظام المعلوماتي الخاص بالتكوين المستمر

إجراء مشاورات لوضع مقترح للعمل على إرساء نظام حكامة وتدبير جديد للتكوين المستمر لضمان :

- حكامة التكوين المستمر
- تحصيل رسم التكوين المهني
- تمويل التكوين المستمر
- استقلالية البنية الإدارية المكلفة بتدبير التكوين المستمر

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- مواصلة الأوراش والبرامج المفتوحة

مواصلة تطوير وتنويع عرض التكوين المهني
إعداد مخططات التكوين على المدى المتوسط الخاصة ب 4 قطاعات

تعزيز وتنويع عرض التكوين المهني بالعالم القروي
استكمال إنجاز الدراسة التقنية من أجل إحداث قرى الدعم والمواكبة بالعالم القرويVAR

مواصلة تدبير قطاع التكوين المهني الخاص
تنفيذ عمليات تأهيل الشعب (381)واعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاص(135) ومراقبة المؤسسات(294)

مراقبة وتتبع نظام التكوين المهني
1. تنزيل النظام الوطني الموحد للتقييم الذاتي لمؤسسات التكوين ب 250 مؤسسة جديدة
2. اختيار المعيار ISO 21001 كمعيار للتميز بالنسبة للمؤسسات
3. إنجاز البحث الميداني لتتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني فوج 2019، 9 أشهر بعد التخرج

تطوير النموذج البيداغوجي
إعداد 91 برنامج للتكوين المهني في إطار برنامج شراكة
تعميم إرساء الحقائب البيداغوجية المتعلقة بتعلم اللغة الفرنسية وكذا روح المبادرة وريادة الأعمال
بناء وتجهيز المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

برامج الإدماج الاقتصادي "اوراش"

1. استفادة ما يقرب من 250.000 شخص خلال سنتي 2022 و2023
2. الإعداد لسوق الشغل وولوج فرص الادماج المتاحة نتيجة الاقلاع الاقتصادي
3. عقود محددة المدة
4. رصد غلاف مالي يقدر ب 2,25 مليار درهم برسم سنة 2022
5. تنظيم تكوينات اعدادية لمزاولة أنشطة ورش معين مع تعزيز القدرات والسلوكيات وتنمية روح المواطنة

الأوراش التي انطلقت تهم حوالي 90.000 مستفيدا

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- مواصلة الأوراش والبرامج المفتوحة

تطوير جهاز التكوين للمكتب

OFPPT

2022 - 2021

انطلاق التكوين ب

8

مؤسسات جديدة

2

داخليتان

مقعد بيداغوجي بالسنة الأولى

2.484

248

سرير

تطوير جهاز التكوين للمكتب

OFPPT

FONDATION MOHAMMED V POUR LA SOLIDARITE

2022 - 2021

انطلاق التكوين ب

7

مؤسسات جديدة

1

داخلية بمركز التكوين في مهن الفندقة والسياحة - بالعنق

مقعد بيداغوجي إضافي

+ 696

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- **مواصلة الأوراش والبرامج المفتوحة**

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- انطلاق التكوين ب 3 مؤسسات جديدة ذات التدبير المفوض: في مهن المخابز والحلويات بالدار البيضاء، مهن تربية الأغنام والماعز بوزان بلوطة ومهن في النقل والخدمات اللوجستية النواصر
- استكمال أشغال تهيئة معهد الكندي بالدار البيضاء
- إنجاز دراسات مقياسية ل 5 معاهد للتكوين ذات التدبير المفوض في:
  - الكفاءات المقاولاتية وتدبير المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا تكوين الأطر المتوسطة بكل من فاس ومراكش و طنجة
  - مهن الصناعة الصيدلانية و معهد للتكوين في مهن الماء والتطهير والبيئة بجهة فاس مكناس بشراكة مع جهة فاس مكناس ومهنيي القطاع

الانفتاح على الشركاء وإرساء الثقة

تقاسم استراتيجية الوزارة مع مختلف الشركاء الدوليين

اعتماد مقاربة جديدة للشراكة مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين

إبرام شراكات مع مجموع المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم

تنظيم جولات بمختلف جهات المملكة لتحديد انتظارات ووجهات نظر الفاعلين الترابيين

تعزيز الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- رفع وتيرة إنجاز برامج التشغيل

برنامج "إدماج"

تطور عدد المستفيدين ما بين 2021 و2022

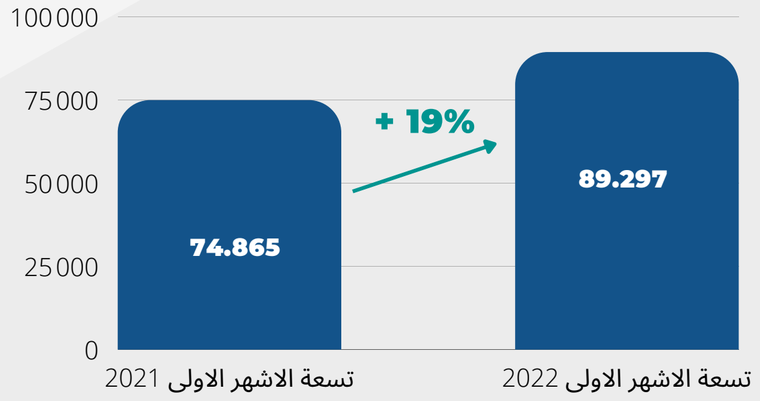

التوزيع حسب النشاط الاقتصادي

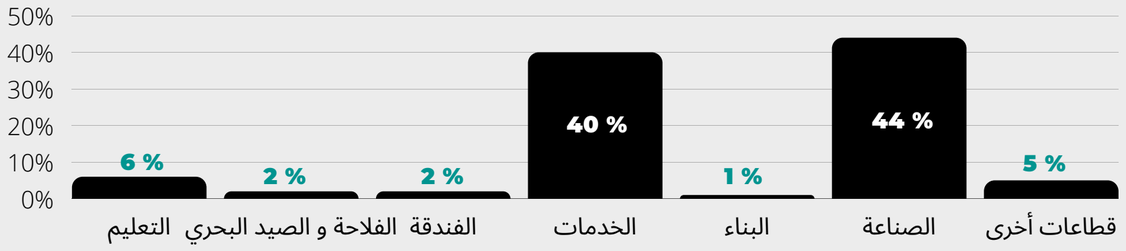

برنامج "تحفيز "

تطور عدد المستفيدين ما بين 2021 و 2022

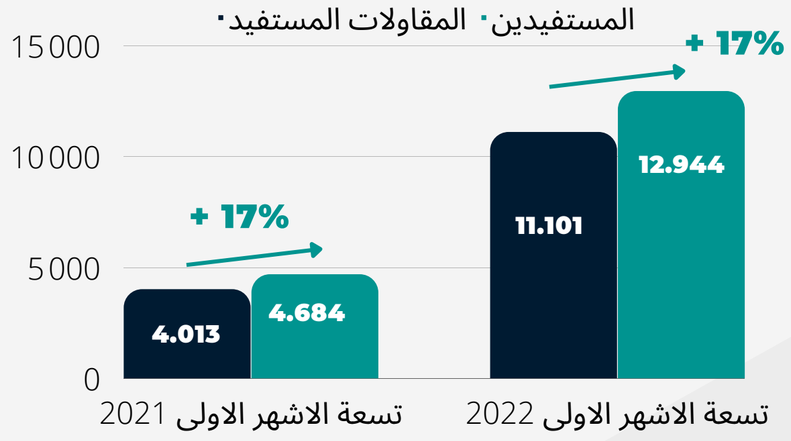

التوزيع حسب النشاط الاقتصادي

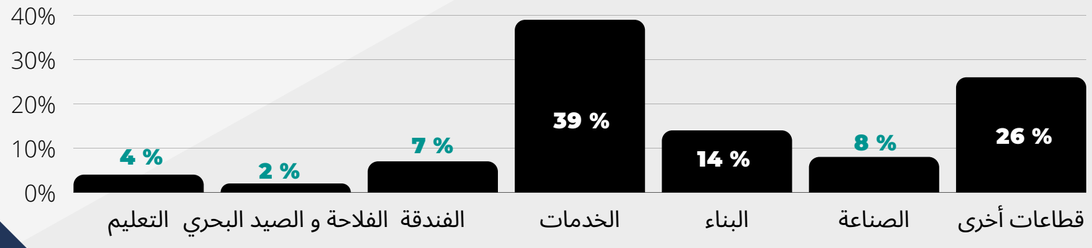

V - 2022 سنة بداية التحول

- الشروع في تعميم البرامج الجهوية للإدماج الاقتصادي للشباب

2022

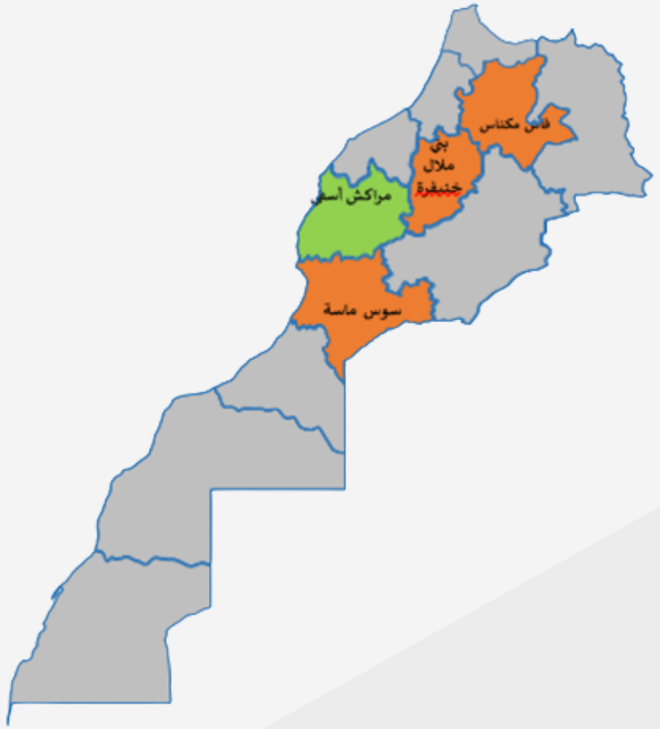

2022

- التوقيع على الاتفاقية الترابية بتنفيذ المشاريع الخاصة بجهة سوس ماسة
- الاتفاقيات الخاصة بجهتي فاس مكناس وبني ملال خنيفرة في طور التوقيع

V - 2022 سنة بداية التحول

- إطلاق إعداد الاستراتيجية الوطنية للحركية المهنية الدولية

المحاور الاستراتيجية

01 الحكامة والشراكات ونظام المعلومات والبيانات

02 الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية في العمل

03 التكوين واستشراف الكفاءات

04 الرصد والتنقيب عن فرص الشغل

05 التشغيل والوساطة على المستويين الوطني والدولي

- إطلاق ورش الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2035

- إطلاق استراتيجية عملية للنهوض بالتكوين المهني

- تعزيز جاذبية نظام المقاول الذاتي

المقاول الذاتي
Auto-entrepreneur

- اصدار المرسوم الخاص بالمقاول الذاتي بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الاجباري الاساسي عن المرض والقانون رقم 15-99 بنظام المعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والاشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا
- الانطلاق الفعلي للتأمين الإجباري عن المرض لفائدة المقاولين الذاتيين (عدد المسجلين: 317.444 – عدد المساهمين: 48.577)
- إعداد عرض خدمات للنهوض بنظام المقاول الذاتي (التحسيس – التكوين – المواكبة - ...)

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- بلورة عروض خدمات للنهوض بريادة الأعمال ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا

إعداد جيل جديد من البرامج لمواكبة:

- حاملي المشاريع المقاولاتية
- المقاولين الذاتيين
- الوحدات الاقتصادية غير المهيكلة للانخراط في الاقتصاد المنظم
- المقاولات الصغيرة جدا

اعتماد هيكلة جديدة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

- إحداث مديرية مركزية مكلفة بخدمات ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة جدا
- مصلحة بكل وكالة جهوية مكلفة بخدمات ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة جدا

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- التحول الرقمي للوزارة (الخدمات الموجهة للمرتفقين - الرقمنة)

تحليل استراتيجي

شرعت الوزارة في تحليل استراتيجي لمستوى نضج خدماتها وعملياتها, واعتمدت إطار يتألف من خمسة (5) أبعاد/ركائز:

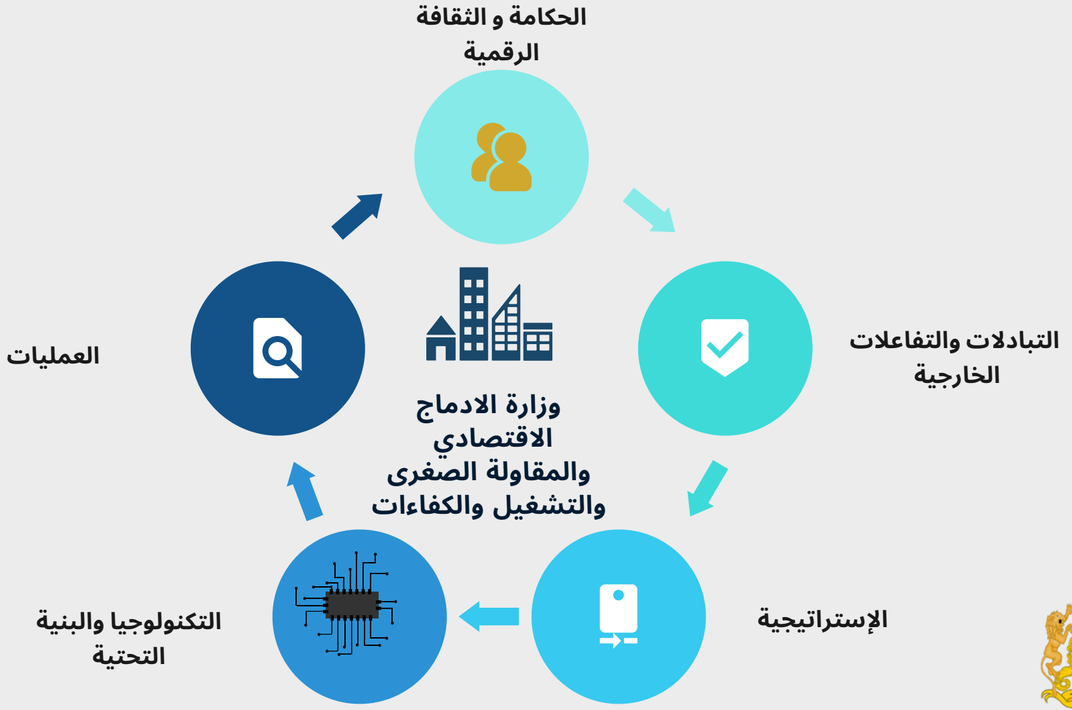

النتائج المحصل عليها

تعاليم
+ 35

مبادرات
+ 45

تفعيل خارطة الطريق

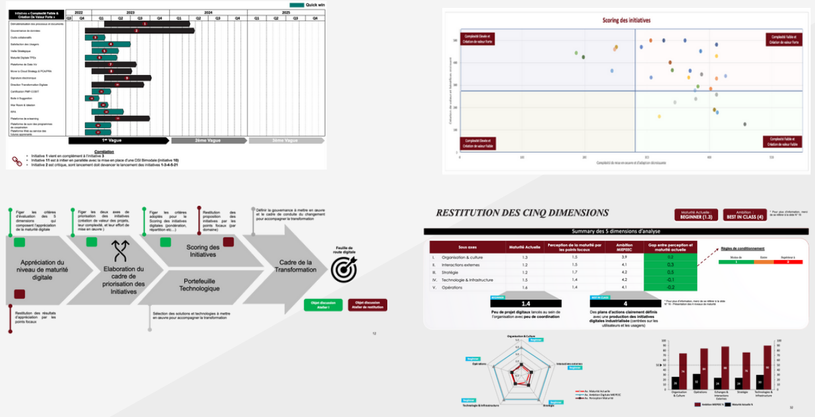

2022 - 2024

V - 2022 سنة بداية التحول

- برامج التعاون الدولي – الشركاء التقنيون - المجالات المغطاة

وضع برامج ومبادرات جهوية للإدماج الاقتصادي للشباب	تطوير آلية رصد واستشراف سوق الشغل
تغطية مختلف الفئات والاستفادة من عروض خدمات خاصة	هيكلة منظومة التشغيل بالخارج
تطوير ريادة الأعمال	النهوض بالمساواة المهنية داخل المقاولة
تعزيز ترابية إنعاش التشغيل	تعزيز قدرات المتدخلين في مجال التكوين المهني (المكونين – أطر التسيير -...)
دعم تطوير منظومة التكوين المهني	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التكوين المهني

500 مليون دولار

غلاف مالي إجمالي

V - 2022 سنة بداية التحول

- **إرساء قواعد مأسسة الحوار الاجتماعي**

إجراء جولة للحوار الاجتماعي خلال شهر أبريل 2022 توجت ب:

1 - توقيع اتفاق اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين من أهم مخرجاته:

- الرفع من الحد الأدنى للأجر
- التوحيد التدريجي للحد الأدنى القانوني للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي في أفق سنة 2028
- تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3.240 يوم اشتراك إلى 1.320 يوما
- تمكين المؤمن له البالغ حد السن القانوني للتقاعد المتوفر على أقل من 1.320 يوما من الاشتراك من استرجاع الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل
- تمكين المؤمن لهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المحالين على التقاعد المتضررين من الجائحة من معاش الشيخوخة، دون احتساب الحالة التي لم يحصلوا فيها على أي أجر أو حصلوا فيها على أجر غير كامل

2 - توقيع الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي

- إحداث لجنة عليا لقيادة الحوار الاجتماعي
- عقد لقاءين في السنة (أبريل و شتنبر)
- إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي
- إحداث أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي
- اعتماد مفهوم السنة الاجتماعية

3 - تفعيل الحوار القطاعي (الصحة – التربية الوطنية – التعليم العالي)

إطلاق جولة شتنبر للحوار الاجتماعي

MIEPEEC

V - 2022 سنة بداية التحول

- النهوض بالصحة والسلامة المهنية

اعداد قانون اطار للصحة و السلامة المهنية يهم القطاع العام و القطاع الخاص

اصدار مجموعة من المراسيم و القرارات الخاصة بالوقاية من الأخطار المهنية

اعداد سياسة و برنامج وطنيين للصحة و السلامة المهنية وفقا لمقتضيات اتفاقية العمل الدولية رقم 187

تنظيم 12 يوم جهوي تحسيسي حول المخاطر المهنية شارك فيه أزيد من 940 من الفاعلين في المجال

MIEPEEC

6 برنامج العمل برسم سنة 2023

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- **حكامة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل**

مراجعة مهام وتنظيم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.183 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 ماي 1974) المتعلق بإحداث مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وفق مخرجات النموذج التنموي الجديد

- مراجعة مهام المكتب
- مراجعة عدد أعضاء المجلس الإداري لملاءمته مع ميثاق حكامة المؤسسات العمومية

- **مواصلة تنزيل برنامج مدن المهن والكفاءات**

مدن المهن والكفاءات / الجهة	تاريخ انطلاقة الأشغال	التقدم المحرز
طنجة-تطوان-الحسيمة	17/08/2020	في طور إنهاء الأشغال
بني ملال - خنيفرة	17/08/2020	
الرباط-سلا-القنيطرة	12/07/2021	
مراكش-آسفي	28/06/2021	توقف الأشغال : إلغاء الصفقات الخاصة بأشغال البناء
فاس-مكناس	12/07/2021	
درعة-تافيلالت	28/06/2021	
الدار البيضاء-سطات	12/07/2021	في طور الإنجاز
كلميم-واد نون	28/10/2021	
الداخلة-وادي الذهب	17/06/2022	

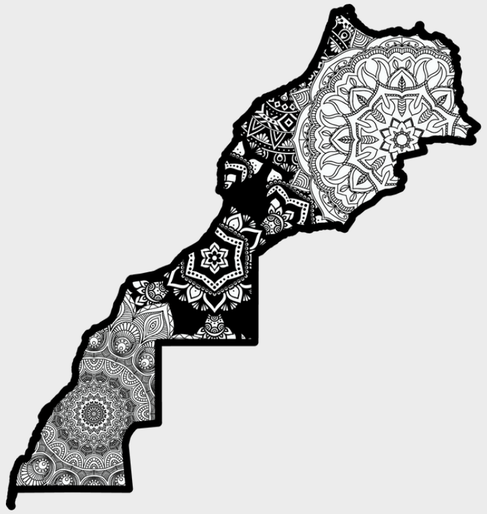

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- **حكامة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل**

تعزيز مكانة التكوين المهني الخاص (مراجعة القانون رقم 13.00

- اعتماد معايير الجودة المحددة في الدلائل المرجعية للجودة
- تعديل مسطرة تأهيل شعب التكوين واعتماد مؤسسات التكوين الجاري به العمل حاليا
- الالتزام بمبادئ المرفق العمومي
- إحداث لجان جهوية لتنسيق التكوين المهني الخاص: لضمان انسجام أنشطة مختلف المتدخلين في مجال التكوين المهني و تتبع إنجاز مشاريع التكوين المهني على صعيد الجهة.
- تعزيز المراقبة البيداغوجية والإدارية على مؤسسات التكوين

إرساء نظام حكامة وتدبير جديد للتكوين المستمر

المقترح الأول :

- تعديل القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
- مراجعة المرسوم رقم 2.73.633 بتاريخ 29 ربيع الثاني 1394 (22 مايو 1974) بفرض أداء عن التكوين المهني وتحديد مقداره وكيفيات تحصيله وتعيين شروط إبرام عقود لإنجاز برامج خاصة بالتكوين المهني

المقترح الثاني:

- عدم تعديل القانون 60.17 وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة به
- مراجعة المرسوم الخاص بالمجلس الإداري لتدبير التكوين المستمر من خلال إحداث اللجان المسؤولة عن:

1- الحكامة
2- الاستراتيجية والتمويل
3- التدقيق
4- لجان مخصصة أخرى إذا لزم الأمر

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- إحداث قرى المواكبة والدعم في المجال القروي وشبه الحضري

الشروع في إحداث 04 من أصل 12 قرية للدعم والمواكبة بالمجال القروي والشبه الحضري VAR

ميزانية 2023

40 مليون درهم

تتوخى هذه القرى التكوين بالتدرج المهني من أجل التشغيل والتوجيه والمواكبة لتيسير الإدماج السوسيو مهني للشباب والنساء، عن طريق مساعدتهم على بناء مشاريعهم الشخصية وكذا دعم الشباب المؤهل من أجل التشغيل الذاتي

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص : إحداث مؤسسات التدبير المفوض

استكمال إنجاز 12 مشروع مدعوم من طرف برنامج تحدي الألفية في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص

كلفة المشروع : 72 مليون درهم

إحداث وتدبير معهد للتكوين في الكفاءات المقاولاتية وتدبير المقاولات الصغرى والمتوسطة وتكوين الأطر المتوسطة بمراكش

كلفة المشروع : 18 مليون درهم

إحداث داخلية بمعهد التكوين في مهن النقل و اللوجيستيكمع جامعة النقل و اللوجيستيك

كلفة المشروع : 120 مليون درهم

الشروع في إحداث معهد في مهن الصناعة الصيدلانية

كلفة المشروع : 91 مليون درهم

الشروع في إحداث معهد للتكوين في مهن الماء والتطهير والبيئة بجهة فاس مكناس بشراكة مع جهة فاس مكناس ومهنيي القطاع

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- **برنامج تكوين و ريادة أطر الوزارة و المؤسسات التابعة لها والشركاء**

المقاربة

- تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات
- تحيين بطاقة الوظيفة وملاءمتها مع مختلف التغيرات
- تحديد الكفاءات المطلوبة لشغل الوظائف المستقبلية
- إنجاز تقييم كمي ونوعي للموارد البشرية
- تحديد الحاجيات المستقبلية من الموارد البشرية والكفاءات

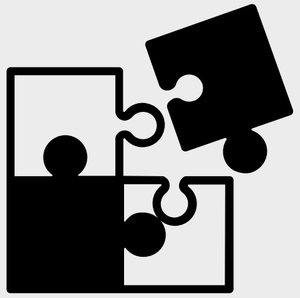

المحاور الرئيسية لبرنامج التكوين

- تعزيز ثقافة الريادة
- إذكاء روح الفريق والانتماء للقطاع
- تطوير الذكاء الجماعي
- تدبير المشاريع وتنمية ثقافة التدبير المبني على الأهداف والنتائج
- تطوير الريادة لدى النساء
- ...

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- اعتماد مقاربة جديدة لدعم البعد الجهوي للتشغيل

المكونات

- إنجاز تشخيصات ترابية لتحديد القطاعات والأنشطة الواعدة
- بلورة تدابير لدعم التشغيل مكملة للتدابير الوطنية مع مراعاة خصوصيات الجهة
- تحديد مراكز توطين فضاءات التشغيل وكذا فضاءات ريادة الأعمال والمقاولة الصغرى مع مراعاة النسيج الاقتصادي والكثافة السكانية (بنيات ذات التدبير المفوض)
- إرساء آليات حكامة جهوية للنهوض بالتشغيل ومواكبة ريادة الأعمال والمقاولة الصغرى مع إشراك مختلف الجهات المتدخلة
- تحديد المساهمات المالية لمختلف المتدخلين بما فيهم التعاون الدولي حسب كل جهة
- برمجة أهداف الإدماج وإنشاء المقاولات على المدى المتوسط

المقاربة

- تنظيم لقاءات بمختلف الجهات للتشاور بخصوص مكونات المنظومة الجهوية للتشغيل
- تحديد برمجة زمنية لإبرام عقود البرامج حسب جاهزية كل جهة
- إبرام عقود برامج الجهات وتوقيعها خلال لقاءات تواصلية موسعة
- تنظيم ورشات لتعزيز قدرات الفاعلين الترابيين فيما يخص النهوض بالتشغيل ومواكبة ريادة الأعمال والمقاولة الصغرى

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- تنزيل عرض الخدمات الجديد في مجال الوساطة

التوجه القطاعي

الهدف

إرساء مواكبة ملائمة، في إطار مقاربة شمولية تشاركية مندمجة واستباقية، لفائدة القطاعات الواعدة من حيث خلق مناصب الشغل

هيكلة المواكبة

من خلال تطوير وتطبيق الدعائم العملية التالية :

- استباق و رصد الحاجيات القطاعية من الموارد البشرية والكفاءات
- تنظيم قوافل وطنية لإعداد قاعدة للمرشحين حسب الحاجيات القطاعية من الموارد البشرية
- إعداد برامج تكوينية لتكييف وملاءمة المؤهلات مع متطلبات مناصب الشغل
- تنظيم عمليات انتقاء المرشحين حسب متطلبات المشغلين
- دعم و مواكبة المقاولات للاستفادة من التدابير التحفيزية للتشغيل

التوجه الترابي

الأهداف في أفق 2026

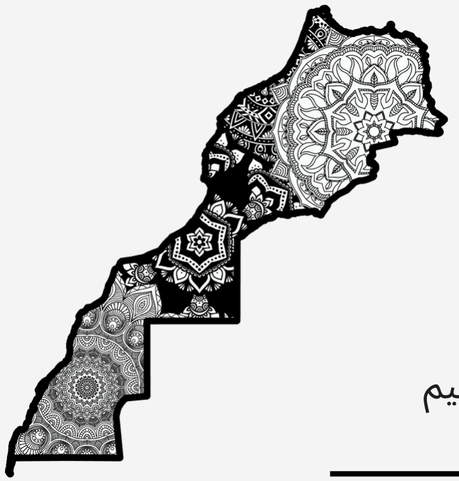

- 12 وكالة جهوية
- 12 وكالة جامعية
- 83 وكالة إقليمية
- 24 فضاءا لريادة الأعمال
- بنية للتدبير المفوض في كل إقليم
- فضاءان للتشغيل بالشراكة في كل إقليم

المجموع : **300** نقطة للخدمات و المواكبة

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- تنزيل عرض الخدمات الجديد في مجال الوساطة

التوجه حسب الفئات

المقاربة

- تحديد الشركاء
- تحديد الإنتظارات و الحاجيات
- إعداد التدابير التحفيزية الخاصة
- تنظيم المقابلات التوجيهية

مواكبة للتشغيل المأجور

- ورشات البحث عن عمل
- التكوين التأهيلي

ريادة الأعمال

- مواكبة لإعداد مشروع المقابلة
- مواكبة للانطلاقة
- المواكبة البعدية

التوجه حسب الفئات

الفئات	التدابير/الشراكة
الأشخاص في وضعية لا تكوين لا عمل لا تدريب	- الرياضة (GIZ) - الأعمال المجتمعية Activités (Communautaires) (Suisse Contact Maroc)
الأشخاص في وضعية إعاقة	ريادة الأعمال (صندوق التماسك الاجتماعي)
الساكنة القروية	• فضاءات تشغيل بالجماعات القروية • تكوينات قصيرة • الوحدات المتنقلة
المهاجرون في وضعية قانونية	• ريادة الأعمال (التعاون الدولي) • العقود المدعمة (التعاون الدولي)
السجناء	ريادة الأعمال (مؤسسة محمد الخامس للتضامن)
النساء الغير النشيطات	• ريادة الأعمال (التعاون الدولي) • تقريب الخدمات

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- تنزيل عروض الخدمات الجديدة لمواكبة ريادة الأعمال و المقاولة الصغيرة جدا

مواكبة ريادة الأعمال و المقاولة الصغيرة جدا

01 إعداد دلائل المساطر

02 إنشاء فضاءات خاصة لمواكبة ريادة الأعمال والمقاولة الصغيرة جدا عبر التراب الوطني

03 دعم قدرات فريق المستشارين في مجال ريادة الأعمال مع اعتماد مبدأ التخصص: الإشهاد

04 تعبئة الفاعلين الخواص في إطار بنيات للتدبير المفوض: منح علامة التميز - labélisation

مقاول

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- النهوض بجهاز تفتيش الشغل

إشكالية التفتيش والعلاقة مع (1) العمل اللائق و(2) تنافسية المقاولة

دور مفتش الشغل في ترسيخ العمل اللائق:

- السهر على توفير ظروف عمل لائقة(الاجر، مدة العمل، تدابير الصحة و السلامة المهنية...)
- تعزيز السهر على ضمان انخراط المقاولات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- ضمان تسجيل الأجراء من لدن المشغلين لدى ص.و.ض.ج والتصريح بأجورهم
- الحد من التصريحات الناقصة
- تعميم تأمين الأجراء ضد حوادث الشغل
- الحفاظ على مناصب الشغل من خلال مساعدة وتقديم النصح للمقاولات من أجل إعمال المساطر المتعلقة بتجاوز الصعوبات والأزمات العابرة
- تشجيع الشركاء الاجتماعيين على المفاوضة الجماعية من أجل إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية لتحسين ظروف العمل

دور مفتش الشغل في تعزيز تنافسية المقاولة:

- إرساء سلم اجتماعي دائم من خلال الاستباقية في فك نزاعات الشغل الجماعية وتقديم النصح والإرشاد حول أنجع السبل الكفيلة بالتطبيق السليم للتشريع الاجتماعي
- الحفاظ على يد عاملة مؤهلة من خلال ضمان احترام قواعد الصحة والسلامة في العمل
- تجنيب المقاولات تكاليف حوادث الشغل والأمراض المهنية
- تعزيز المنافسة الشريفة بين المشغلين الخاضعين للتشريع الاجتماعي من خلال السهر على تطبيق القواعد القانونية

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- **النهوض بجهاز تفتيش الشغل**

الصعوبات الناجمة عن محدودية مدونة الشغل

- عدم تقنين بعض أنماط التشغيل كالعمل عن بعد والعمل لبعض الوقت
- عدم تحديد مفهوم العمل الموسمي
- عدم تقنين آليات منح الترخيص لوكالات التشغيل الخصوصية ومقاولات التشغيل المؤقت وسحب الترخيص والوساطة على المستوى الدولي
- غياب معايير للتمثيلية على المستوى القطاعي
- عدم مسايرة بعض المقتضيات القانونية للواقع العملي لبعض الفئات من الأجراء كالحراس
- ضعف الصلاحيات المخولة لأعوان تفتيش الشغل
- ضعف الغرامات والجزاءات
- إشكالية طب الشغل والمصالح الطبية المشتركة
- عدم تقنين حق الانسحاب في حالة وجود خطر حال
- صعوبة تطبيق مسطرة الخطر الحال
- تركيبة اللجن المكلفة بتسوية نزاعات الشغل الجماعية وآجال التسوية
- عدم تفعيل التحكيم كآلية لتسوية نزاعات الشغل الجماعية

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- النهوض بجهاز تفتيش الشغل

الموارد البشرية في أرقام

512 مفتش شغل موزعين حسب المهام كما يلي:

- **46** مدير
- **10** رؤساء مصالح
- **303** مفتشين ممارسين
- **153** مفتشين متدربين

الموارد البشرية في أرقام

	المعطيات المتوفرة لدى الوزارة		المعطيات المتوفرة لدى ص.و.ض.ج	
عدد المفتشين الممارسين	عدد المشغلين الخاضعين لتشريع الشغل حسب النظام المعلوماتي للوزارة	عدد المشغلين بالنسبة لكل عون ممارس	عدد الأجراء المصرح بهم لدى ص.و.ض.ج	عدد الأجراء بالنسبة لكل عون ممارس
303	220.282	727	3.31 مليون	10.924

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- **النهوض بجهاز تفتيش الشغل**

مساهمة جهاز تفتيش الشغل في مواكبة الأوراش الكبرى المهيكلة

النموذج التنموي الجديد

- المساهمة في تمكين المرأة والنهوض بوضعيتها في العمل
- النهوض بالحقوق الأساسية في العمل وترسيخ مفهوم العمل اللائق
- تعزيز التمكين الاقتصادي للساكنة النشيطة عبر المساهمة في برامج إنعاش التشغيل والإدماج الاقتصادي
- المساهمة في دينامية سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل

الحماية الاجتماعية

- المساهمة في تنزيل الورش الملكي من خلال ضمان حقوق الأجراء
- المساهمة في رفع نسبة التغطية القانونية للأجراء عبر تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل
- الحد من التهرب الاجتماعي للمشغلين
- المساهمة في التقليص من الفوارق الاجتماعية المجالية.

تشجيع الاستثمار

- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني من أجل خلق عمل منتج ودائم
- ضمان المنافسة الشريفة عبر الحد من التهرب الاجتماعي من قبل بعض المشغلين و تعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر تكريس مفهوم الأمن الاجتماعي

MIEPEEC

VI - برنامج العمل برسم سنة 2023

- متابعة تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي

مخرجات الحوار الاجتماعي

استكمال وتحيين تشريعات العمل : وفق الجدولة الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق الاجتماعي

- التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب
- مراجعة مقتضيات مدونة الشغل
- مراجعة المقتضيات القانونية المنظمة للانتخابات المهنية

إرساء و تفعيل مفهوم السنة الاجتماعية

- اجتماع الهيئات الثلاثية التركيب
- اجتماع اللجان الجهوية و الإقليمية للحوار الاجتماعي
- انخراط الفاعلين المحليين في الحوار الاجتماعي
- إعداد التقرير السنوي حول المناخ الاجتماعي

إحداث وتفعيل المرصد الوطني للحوار الاجتماعي

إحداث وتفعيل أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل و المناخ الاجتماعي

النهوض بالمفاوضة الجماعية واتفاقيات الشغل الجماعية

7 الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2023

MIEPEEC

VII - الميزانية الفرعية برسم سنة 2023

9.920 مليون درهم

ميزانية الوزارة والمؤسسات التابعة لها

- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

813,6 مليون درهم (*)

- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

264 مليون درهم

- الحساب المرصد لأمور خصوصية «الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها»

51 مليون درهم

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

4.988 مليون درهم (***)

- الحساب المرصد لأمور خصوصية «صندوق النهوض بتشغيل الشباب»

3.209 مليون درهم

- قطاع الكفاءات

1.623 مليون درهم (**)

(*) بما فيها ميزانية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

(**) بما فيها 765 مليون درهم لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

(***) دون احتساب 863 مليون درهم المخصصة للعقود الخاصة بالتكوين (30%)

VII - الميزانية الفرعية برسم سنة 2023

- الميزانية الفرعية لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول وميزانيتي مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة « قسم التكوين » والحساب المرصد لأمور خصوصية «صندوق النهوض بتشغيل الشباب»

الميزانية العامة	
الفصل	الميزانية المتوقعة
ميزانية التسيير	
الموظفون و الأعوان	272.306.000
المعدات و النفقات المختلفة	364.432.000
ميزانية الاستثمار	176.260.000
مجموع الميزانية المرصدة	**812.998.000**

مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة « قسم التكوين »	
الفصل	الميزانية المتوقعة
المداخيل المرتقبة	600.000
مجموع المداخيل	**600.000**

الحساب المرصد لأمور خصوصية «صندوق النهوض بتشغيل الشباب»	
الفصل	الميزانية المتوقعة
سقف التحملات	3.106.100.000
المجموع	**3.106.100.000**

MIEPEEC

VII - الميزانية الفرعية برسم سنة 2023

- تمويل التكوين المهني : الاعتمادات المرصودة لقطاع التكوين المهني (بمليون درهم)

	التسيير			الاستثمار		المجموع
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام 2023 وما بعدها	(دون احتساب اعتمادات الالتزام)
2023	90.071	797.050	887.121	736	107	1.623,121
2022	90.838	274.444	365.282	464	65	829.282
التطور	-0,84%	+190,42%	+142,85%	+58,68%	+64,61%	+95,72%

برسم سنة 2023

تطور ميزانية التسيير(المعدات والنفقات المختلفة)

2022 274,44 → 2023 797,05

+ 190 %

تطور ميزانية الاستثمار

اعتمادات الأداء

2022 464 → 2023 736

+ 58,68 %

اعتمادات الالتزام

2022 65 → 2023 107

+ 64,61 %

المناصب المالية المحدثة

10

موظفو القطاع

360

VII - الميزانية الفرعية برسم سنة 2023

- الميزانية الفرعية لقطاع الكفاءات - تمويل التكوين المهني : هيكلة الميزانية

اعتمادات الالتزام

107.000.000 درهم

+ 64 % مقارنة مع سنة 2022

+

الميزانية الإجمالية لسنة 2023

1.623.121.000 درهم

+ 95,72 % مقارنة مع سنة 2022

ميزانية الاستثمار

736.000.000 درهم

نفقات الأداء

+ 58,62 % مقارنة مع سنة 2022

ميزانية التسيير

887.121.000 درهم

+ 142,85 % مقارنة مع سنة 2022

نفقات الموظفين

90.071.000 درهم
10,15 %

- 0,84 % مقارنة مع سنة 2022

المعدات والنفقات المختلفة

797.050.000 درهم
89,85 %

+ 190,42 % مقارنة مع سنة 2022

موظفو القطاع

367

48,5 % المصالح الخارجية

51,50 % المصالح المركزية

MIEPEEC

VII - الميزانية الفرعية برسم سنة 2023

- ميزانية برنامج عمل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

3 816 مليون درهم

الموارد و النفقات	ميزانية 2022	الانجازات المتوقعة 2022 (1)	ميزانية 2023 (2)	نسبة (2)/(1)
مجموع الموارد	3 157,0	3 005,0	3 816,0	27%
رسوم التكوين المهني الصافية من نسبة العقود الخاصة للتكوين	1925,0	2 013,9	2 054,2	-
الموارد الخاصة	441,0	285,0	489,5	-
دعم التشغيل	PM	PM	275,0	-
دعم الاستثمار	PM	PM	430,0	-
مساهمة الجهات في الاستثمار	10,0	-	20,0	
تكاليف ادارة العقود الخاصة للتكوين	254,8	254,8	36,4	
جزء خزينة الالتزامات المالية القابلة للصرف المستعملة لضمان توازن الميزانية	396,2	326,3	361,0	
دعم منح المتدربين	125,0	125,0	150,0	
مجموع النفقات	3 157,0	2 978,0	3 816,0	28%
تكاليف التسيير	2 662,0	2 483,0	3 120,0	
ميزانية الاستثمار (اعتمادات الأداء)	370,0	370,0	546,0	
منح المتدربين	125,0	125,0	150,0	

العقود الخاصة للتكوين

مليون درهم

الموارد و النفقات	ميزانية 2023
مجموع الموارد	
30% من رسم التكوين المهني على أساس ميزانية 2022	863,1
مجموع النفقات	863,1
أداء ملفات التكوين	710,4
مجموعات المهنية المشتركة للمساعدة على تقديم المشورة	100,0
المساهمة في تمويل جمعية خاصة بدراسة سوق الشغل	5,0
نفقات التسيير المباشرة و غير المباشرة	47,7

برنامج اعادة تأهيل السجناء

مليون درهم

الموارد	ميزانية 2023
قطاع التكوين المهني	10
إدارة السجون وإعادة تأهيل السجناء	PM
الموارد مجموع	10

مساهمة التكوين الغير مسجلة في البرنامج، المقدرة ب 40 مليون درهم تخص الرواتب والرسوم الاجتماعية للمدربين وموظفي الإشراف

VII - الميزانية الفرعية برسم سنة 2023

- الميزانية الفرعية لقطاع الكفاءات - مشروع مدن المهن و الكفاءات داخل ميزانية المكتب

ميزانية 2023	اعتمادات الاداء 2023	الالتزامات المالية لسنة 2024 وما بعدها
التسيير	**215,0**	
المنح المخصصة لشركات تسيير مدن المهن والكفاءات	215,0	
الاستثمار	**947,0**	**59,0**
المساعدة التقنية	70,0	0,0
اقتناء الاراضي	100,0	0,0
اعمال البناء	761,0	59,0
المعدات	15,0	-
الأصول المالية	1,0	-
مجموع	**1 162,0**	**59,0**

الموارد	المبلغ بمليون درهم
مساهمة الجهات في الاستثمار	**347,0**
دعم التسيير	**215,0**
دعم الاستثمار	**600,0**
مجموع الموارد	**1 162,0**

المملكة المغربية

وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

ملخـــص المناقشـــة العامـــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

برسم السنة المالية 2023

في مستهل النقاش العام لمشروع هذه الميزانية، ثمن السيدات والسادة المستشارين العرض القيم الذي قدمه السيد الوزير، مشيدا بأهمية الأرقام والمعطيات والمؤشرات المقدمة في هذا السياق، كما تنوعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين ما بين مؤيد للمبادرات الحكومية والتوجهات المتبعة في هذا القطاع، وما بين منتقد للطريقة التي يتم بها تدبير القطاع بالنظر إلى المشاكل العديدة التي يعاني منها.

وقد نوه أحد السادة المستشارين بعمل الحكومة على خلق برنامج أوراش الذي مكن من توفير فرص للشغل ل 250 ألف شخص، بحيث تم تنزيل البرنامج على الصعيد الوطني بعد أن تم تعميمه في مختلف المناطق المغربية، ليعمل على إشراك المجتمع المدني والانتقال من التدبير على الصعيد الترابي إلى التدبير المركزي.

وأضاف أنه من الضروري مواكبة المستفيدين لمساعدتهم على ولوج سوق الشغل.

كما أشاد بعمل الصندوق الوطني للضمن الاجتماعي وعلى المجهودات التي يقوم بها، ودعا إلى ضرورة الاهتمام بفئة مفتشي الشغل وتمكينهم من الآليات العملية وتحفيزهم بالامتيازات المالية والإدارية والحماية القانونية من أجل تحقيق مردودية أكثر.

وأشادت إحدى السيدات المستشارات بنجاح جولات الحوار الاجتماعي الذي يعتبر آلية أساسية لتطوير علاقات التعاون بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وكذلك الالتزام الذي أبدته الحكومة

منذ دورة 30 أبريل لتفعيل مخرجات الحوار، كما اعتبرت السيدة المستشارة أن الوضع اليوم في ظل تداعيات أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية هو فرصة لتقييم حقيقي وشمولي لبرنامج أوراش، كما طالبت بضرورة مراجعة أحكام وتعديل بعض بنود مدونة الشغل لتتماشى مع الإشكاليات التي أفرزتها الممارسة، وكذا أمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم والمغرب وذلك بتكريس مفاوضات حقيقية مع الفرقاء الاجتماعيين.

أما فيما يتعلق بقانون الإضراب، أكد السادة المستشارين أنه حق مضمون في جميع الدساتير منذ سنة 1962 وكذلك في الفقرة 2 من الفصل 29 من دستور 2011، ومعربين على أن القانون التنظيمي للإضراب سيكون مهما جدا لتعزيز الثقة بالاستثمار في المغرب وكذا فرصة لتطوير مناخ الأعمال ببلادنا.

ومن جهة أخرى، استفسر أحد السادة المستشارين عن سبب ارتفاع نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا، معربا على أنه يستلزم ملائمة التكوين مع سوق الشغل عن طريق توسيع العرض التكويني، وإشراك المهنيين من أجل الحصول على منظومة قوية تفرز كفاءات ويد عاملة شابة قادرة على مواكبة التحول الذي يعرفه سوق الشغل، ودعا إلى العمل على تحفيز المقاولة الصغرى عبر تعزيز نظام المقاول الذاتي.

وتطرقت إحدى السيدات المستشارات أنه أمام الزيادة المفرطة لأسعار المحروقات أصبحت التكلفة التي تخص زيارات المراقبة التي يقوم بها المفتشون تشكل عبئا كبيرا وإرهاقا لجيوب المفتشين والتي تستلزم الزيادة في التعويضات بهذا الخصوص، كما ألحت على ضرورة تسريع التكوين الجهوي والمستمر مع الجامعات المغربية والمؤسسات المعتبرة للموظفين جهويا، وعدم التركيز على التكوين المركزي الذي يشكل عبئا يرهق كاهل الآباء الموظفين والأمهات الموظفات، خاصة التكوينات المتوسطة الأمد والتي

يصبح فيها الأبناء عرضة للتوتر النفسي بسبب غياب أولوياء الأمور للقيام بالتكوين بالإدارة المركزية.

واستشهد أحد المتدخلين أنه في إطار العلاقة بين التكوين المهني والوزارة، تم القيام بزيارة لكندا لتدارس بعض المقتضيات، إلا أنه تم الاندهاش من اعتماد الوزارة على وزيرين، وزير يختص بالتشغيل ووزير يختص بالحوار الاجتماعي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحوار الاجتماعي يحظى بأهمية كبيرة.

وتم التساؤل عن مآل قانون 60.19 الذي تم التصويت عليه في 2018.

وذكر أحد السادة المتدخلين أن المغرب عرف مجموعة من المحطات السياسية المهمة، والتي مثلت منعرجا مهما، لا سيما الدينامية الاجتماعية التي تنهجها بلادنا ومجموعة من الدول، كما طالب الوزارة بأنه يجب أن تتوفر على مديرية وغلاف مالي وتحديد الأدوات والإمكانيات القانونية التي تساعد على بناء الدولة الاجتماعية التي تستلزم أكثر من 600 مفتش لمراقبة 250 ألف مقاولة، مضيفا أن ضعف الحوار الاجتماعي لا زال يتجسد في ظل عدم تنزيل ما تم الاتفاق عليه كالزيادة في الأجور التي لم تعرف تغييرا إلى حد الساعة، وكذا مشكل الأرامل.

في حين ألح متدخل آخر على ضرورة استحضار التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبط بمحور التشغيل والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل، والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني، وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل، ودعم التشغيل المأجور والتشغيل الذاتي وأنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقديم خدماتها للمواطنين، مع وضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل والتأكيد على ضرورة مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى الحماية الاجتماعية تماشيا مع إرادة صاحب الجلالة نصره

الله، مع إعمال جدول زمني واضح ودقيق لهذا المشروع الوطني الكبير غير المسبوق وإلزام الحكومة بضرورة احترام هذه الجدولة.

وأكد أن الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يجب أن يعالج في سياق هادئ بالتشاور مع مختلف الشركاء الأساسيين، بعيدا عن تسييسه بدواعي الاختلالات التدبيرية وهدم مكتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا، ومشيرا أنه تمت المطالبة بضرورة إعادة النظر في المرسوم المنظم للعاملين في الإنعاش الوطني والعاملون والعاملات الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى للأجور.

في حين طالب أحد السادة المستشارين بتفعيل دور المرصد الوطني للشغل وجعله في متناول الشباب الباحثين عن الشغل وضرورة تظافر جهود جميع المتدخلين من أجل النهوض بقطاع التشغيل بإغناء عروض "ANAPEC" ومطالبين ببذل مزيد من الجهود لاستهداف المناطق القروية والنائية والتي تحتوي على نسب عالية من البطالة.

كما تم التأكيد على أن ميزانية هذا القطاع بلغت هذه السنة 813,6 مليون درهم والتي تبقى دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل والنهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي.

وفيما يخص الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2023 عرفت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2022، إلا أنه يبقى غير كاف لإحداث مناصب شغل تستوعب آلاف الأشخاص الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب الجائحة رغم الزيادة المسجلة في ميزانية الوزارة والتي تبقى غير كافية لمواجهة التحديات التي تعرفها منظومة التشغيل والمقاولات الصغرى وإدماج الكفاءات.

وختاما، تمت دعوة الحكومة إلى مضاعفة الجهود لتعزيز انفتاح منظومة التكوين المهني على الاقتصاد الوطني وفق متطلبات المرحلة وتقنين مأسسة الجسور بين التعليم والتكوين المهني، وخلق تكافئ في فرص

الضرائب بين المقاولات بمختلف المدن مع ما يقابله من تكافؤ في الامتيازات، بالإضافة إلى خلق الاستثمار في المناطق التي لم يسبق لها إبرام شراكة دولية.

أجوبة السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

أجوبة السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

في مستهل جوابه على مداخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، أعرب السيد الوزير عن خالص شكره على الاهتمام الذي أولاه السادة المستشارون لهذا القطاع، وعلى روح التعاون والمسؤولية التي أبانوا عليها في تحليل مقتضيات مشروع الميزانية الفرعية، كما أشاد بملاحظاتهم واقتراحاتهم القيمة التي ستساهم لا محالة في تحسين وتجويد هذا القطاع.

وأكد على أن سنة 2023 هي بالأساس سنة لمقاربة مختلف الإشكاليات التي تم تشخيصها، والمتمثلة في الحكامة بسوق الشغل والإلتقائية بين السياسات العمومية والقطاعات الإنتاجية بشكل منتظم للوقوف على حالة التشغيل ببلادنا، مستشهدا بمثال حي لأحد الزيارات التي قام بها الطاقم الوزاري لجهة الجنوب والتي أسفرت عن الوقوف على مجموعة من النواقص كعدم قيام الجهة بأي شراكة دولية، في حين أن ثلاث جهات هي التي تفرض سيطرتها على كافة الشراكات الدولية.

وأفاد أنه تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع بعض الوزارات وبإشراف السيد رئيس الحكومة بهدف تحسين العرض الحكومي في مجالات مهمة وذلك من أجل الوصول إلى عروض في مستوى التطلعات مع ضرورة إعمال الديمقراطية وتحمل المسؤولية سواء من طرف القطاعات الوزارية في مناطق تواجدها، أو من طرف المجالس الإقليمية اتجاه المواطنين، مضيفا أن جهوية مبادرة التشغيل والتكوين والمقاولة ستعرف انطلاق عدة برامج مع كل الجهات ابتداء من الأشهر المقبلة.

وأضاف في نفس السياق أنه يجب توفير بعض الشروط للنهوض بالحوار الاجتماعي على مختلف المستويات الوطنية والقطاعية والترابية، مؤكدا على أن الحوار الاجتماعي يعتبر مكسبا كبيرا، وهو الذي مكننا من الوصول إلى الثقافة المشتركة، وخلق لنا أواصل العمل المشترك فيما بيننا، بالإضافة إلى الثقة التي مكنتنا من تنفيذ مجموعة من الأعمال التي تم الاتفاق عليها خلال هذا الحوار، ومن خلاله أنتج مشروع مؤسسة الأعمال الاجتماعية.

وفيما يخص التفتيش، صرح السيد الوزير أن له علاقة بإصلاح منظومة الشغل، مشيدا بقبول النقابات إدخال إصلاحات على مدونة الشغل لسنة 2023 التي لم تسبق في أي اتفاق، كما أضاف أن جهاز التفتيش يساهم في تحسين مناخ الأعمال الذي يعتبر أرضية ملائمة لجلب الاستثمار وتشجيع الشغل.

وأشار السيد الوزير أن برنامج "أوراش" برنامج ناجح وقابل للتطوير، أما بالنسبة لطريقة تنظيم أوراش، أوضح أنه تم الفصل بين المخاطر التي قد تتواجد، وبالنسبة لطريقة تنظيمه، أوضح أنه تم الفصل بين المخاطر التي قد تتواجد، بحيث لا يمكن لأي شخص أن يستفيد من برنامج أوراش إن كان يعمل في مكان آخر ومصرح به، وذلك بسبب اعتماد هذا البرنامج على قاعدة بيانات CNSS، بالإضافة إلى أن المال لا يمر عبر وسطاء بل عبر CNSS إلى الحساب البنكي للشخص.

وأضاف أنه لابد من حكامة التشغيل، وأن التشغيل الجهوي ضروري للمضي قدما، مع ضرورة الإيمان بالديمقراطية وبدور الجهات، كما أكد أن الحوار الاجتماعي وديناميته يجب أن تستمر، ويجب العمل على تعميق المأسسة.

وبخصوص التكوين المهني، أشار إلى أنه موضوع يحظى بعناية خاصة، مؤكدا على أن هناك عمل بخارطة للطريق، كما أنه هناك منجزات مهمة

ملموسة على أرض الواقع والتي تتزامن مع مرحلة الانتقائية، كما لم يخفى على الجميع أن هناك بعض العراقيل، فعللا سبيل المثال تم تخصيص مثل 8 مليون درهم للتكوين المستمر والتي تمثل سنوات من التأرجح، إضافة إلى وجود مجموعة كبيرة من الدراسات أنجزت بقيمة 300 مليون درهم دون معرفة الهدف من هذه الدراسات، وهذا ما يطرح بعض التساؤلات في هذا السياق.

ملحـــــق :

- **الجواب الكتابي للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات**

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵉⵍⵖⵉⵜ ⴰⵏⵎⵙⴰⵏ,
ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵏⵜⵉⵜ ⵉⵎⵣⵣⵉⵏ,
ⴷ ⵓⵙⵙⵡⵓⵙⵉ ⴷ ⵜⵙⵓⵔⴰⵙ

الأجوبة

على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بمناسبة

مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات برسم سنة 2023

أمام

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
بمجلس المستشارين

21 نونبر 2022

تقديم

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين اجتماعا بتاريخ 21 نونبر 2022 تم تخصيصه لتقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حيث ألقى السيد الوزير يونس السكوري عرضا دقيقا ومفصلا للوزارة، تناول المحاور التالية:

- المهام الجديدة للوزارة والتحديات المتنوعة؛
- أرقام ومؤشرات دالة؛
- أبرز الإشكاليات المجتمعية؛
- التحديات؛
- 2022 سنة بداية التحول؛
- برنامج العمل برسم 2023؛
- الميزانية الفرعية للوزارة للسنة المالية 2023.

وقد ركزت مداخلات السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة، على مجموعة من النقط والقضايا المرتبطة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

وتفاعلا مع هذه المداخلات، عبر السيد الوزير للسيدات والسادة المستشارين عن خالص الشكر والتقدير لاهتمامهم بمجالات اختصاصات وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وهو الاهتمام الذي عكسته دقة الأسئلة والاستفسارات التي تم طرحها وجودة الآراء والأفكار والاقتراحات، معتبرا أن هذا الموعد السنوي بمثابة تمرين ديموقراطي هام لتجويد عمل الوزارة.

ونوه السيد الوزير بروح التعاون والاحترام والمسؤولية التي طبعت النقاش، وبالرغبة الصادقة لدى الجميع وتنوع وغنى المقاربات وتناول الإشكاليات من زوايا مختلفة وخصوصا الزاوية المجالية والترابية.

وأكد السيد الوزير أن رؤية الحكومة للإصلاح ترتكز على قواعد واضحة ومداخل أساسية تتمثل في:

المدخل الأول: مرتبط بالعلاقة مع المجتمع، حيث حرصت الحكومة على إطلاق دينامية الحوار الاجتماعي بمفهوم جديد قوامه المزاوجة الخلاقة بين تطوير تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز المكتسبات الاجتماعية للشغيلة، وهو حوار توج بالتوقيع على اتفاق اجتماعي عشية فاتح ماي 2022 وميثاق وطني لمأسسة الحوار الاجتماعي.

وقد عملت الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، في سياق وطني ودولي صعب جراء الأزمة المتعددة الأبعاد وظرفية اللايقين، بالإضافة إلى حل العديد من النزاعات المستعصية التي طرحتها المركزيات النقابية على المستوى الترابي بتعاون مع السادة الولاة والعمال علما أن مواعيد السنة الاجتماعية ستنطلق بدءا من الشهر المقبل. مع مواصلة العمل لتشهد سنة 2023 إرساء الآليات والهياكل المنصوص عليها في الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي لتتبع الحوار المتعدد المستويات وتوفير شروط النهوض بالحوار الاجتماعي القطاعي، ومواصلة العمل من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين وابتكار حلول وصيغ جديدة لمعالجة القضايا المعقدة.

واعتبر السيد الوزير، أن ورش استكمال تشريعات العمل يكتسي أهمية قصوى، مذكرا بالجدولة الزمنية التي حددها الاتفاق الاجتماعي 30 أبريل 2022 لإخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب ومراجعة

مدونة الشغل ومراجعة القوانين المنظمة للانتخابات المهنية وإخراج قانون المنظمات النقابية، وعبر السيد الوزير على أهمية انخراط وتعبئة مختلف الفاعلين وفي مقدمتهم المؤسسة التشريعية الموقرة من أجل كسب رهان تنزيل هذه المخرجات القانونية المؤسسة لمغرب تحرير الطاقات.

المدخل الثاني: يهم حكامة سوق الشغل والالتقائية بين السياسات العمومية والقطاعات الإنتاجية بشكل منتظم للوقوف على حالة التشغيل ببلادنا، مبرزا أن سنة 2023 ستكون سنة تفعيل حكامة سوق الشغل لإعطاء الشكل المؤسساتي المطلوب لهذه الحكامة ببوصلة واضحة.

المدخل الثالث: يتعلق بجهوية مبادرات التشغيل والتكوين والمقاولة: حيث سيتم إطلاق برامج مع كل الجهات انطلاقا من الأشهر القليلة المقبلة، مع العمل على توحيد التدخل وفق رؤية محلية في إطار برامج عملية جهوية بحكامة جديدة على أرضية التعاقد مع الجهات فيما يتعلق بالاختصاصات المشتركة ومن بينها التشغيل والتكوين ودعم المقاولة الصغرى من أجل بلوغ هدف الإدماج الاقتصادي.

المدخل الرابع: تعبئة الشراكات وإعادة النظر في سلة التمويلات، والاستثمار الناجع لجاذبية المغرب للشركاء الدوليين.

وبالإضافة إلى الأجوبة التي قدمها السيد الوزير خلال الجلسة، تتضمن هذه الوثيقة أجوبة على مختلف التساؤلات والقضايا ذات الطابع التقني أو الجهوي أو المحلي التي أثارها السيدات والسادة المستشارون.

على مستوى قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

تعزيز الإلتقائية بين برامج التشغيل:

تبذل الحكومة جهودا مكثفة من أجل فتح آفاق جديدة لنمو يوفر مناصب وفرص شغل، لاسيما من خلال تعزيز التقائية جهود جميع الفاعلين ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والبرامج المهيكلة وكذا تعزيز السياسة العمومية للاستثمار، وتحسين الإطار الماكرو-اقتصادي ومؤشرات توازن المالية العمومية، كما تنهج سياسة إرادية لإنعاش التشغيل باتخاذ مجموعة من الإجراءات المكملة للمجهودات المبذولة في المجال الاقتصادي عبر وضع برامج تحفيزية للتشغيل في شكل تشجيعات ضريبية واجتماعية، وبرامج لملاءمة تكوينات الباحثين عن شغل لحاجيات النسيج الاقتصادي وتقوية حظوظ اندماجهم في سوق الشغل، وكذا إجراءات لدعم التشغيل الذاتي وإذكاء المبادرة المقاولاتية.

وتواصل الحكومة سياستها المتعلقة بإصلاح سوق الشغل، من خلال مقاربة شمولية عرضانية ترتكز على خمسة محاور رئيسية:

- إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛
- وضع برامج على الصعيد الوطني والجهوي من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛
- تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛
- تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي؛
- سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

وابتداء من سنة 2022، اتخذت الحكومة تدابير طارئة لإنعاش التشغيل، تشمل على وجه الخصوص برنامج "أوراش" الذي يتم تنزيله في إطار تعاقدي مع الفاعلين الجهويين والإقليميين مع ضمان الانخراط الفعلي لمختلف المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية والجماعات الترابية والجمعيات والتعاونيات لتحقيق الأهداف المتوخاة.

كما وضعت الحكومة برنامج "الفرصة" الذي يهدف إلى تمكين الشباب المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية وبمختلف جهات وأقاليم المملكة من الحصول على تمويلات بشروط تفضيلية (قرض شرف بدون فائدة في حدود 100الف درهم يسدد على مدى 10 سنوات) بالإضافة الى التوجيه والتكوين والمواكبة خلال مختلف مراحل حياة المقاولة.

بالموازاة مع هذه الاجراءات الأفقية، تعمل الحكومة على تعزيز وتحديث القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني والتي تساهم بقسط أوفر في خلق مناصب الشغل، وذلك من خلال تجويد مناخ الأعمال والتسريع بإخراج ميثاق الاستثمار لتحفيز المقاولات والمستثمرين على الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية تماشيا مع توجهات النموذج التنموي الجديد، والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

وبالإضافة إلى هذه المقاربة الاقتصادية، يتم وضع برامج لدعم التشغيل لاسيما من خلال تبني سياسة نشيطة مكملة للمجهودات الاقتصادية، تهدف إلى دعم التشغيل المأجور" وتحسين قابلية التشغيل ودعم المبادرة الخاصة، بالإضافة إلى تعزيز البعد الجهوي للتشغيل من خلال إرساء منظومات جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج وتطوير ريادة الأعمال.

ومن المرتكزات الأساسية لهذه البرامج وضع منظومة لتعزيز حكامة والتقائية مختلف البرامج وكذا بلورة وتطوير آليات لتتبع البرامج والاستراتيجيات على صعيد الجهة بغية تعزيز الالتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

دعم البعد الجهوي للتشغيل:

في إطار تفعيل البعد الجهوي للتشغيل، تم إطلاق البرنامج الجهوي الأول لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي، يعتمد على مقاربة متكاملة وجهوية للنهوض بالإدماج الاقتصادي للشباب عبر منظومتين:

- **منظومة جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني**، تروم معالجة قضايا المواءمة بين المهارات واحتياجات سوق الشغل عبر تكوينات تأهيلية وتكوينات بالتدرج، وكذا إعداد الشباب للولوج إلى الحياة المهنية من خلال خدمات للإعلام والتوجيه والمواكبة تقدمها فضاءات تشغيل الشباب؛
- **منظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال**، حيث تم وضع شبكة من مراكز دعم ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية المحلية لتقديم خدمات متكاملة ومتنوعة بهدف تعزيز دعم خلق المقاولات الصغرى وإشعاع ثقافة المبادرة الحرة؛
- كما يتم إطلاق برامج مماثلة لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب بثلاث جهات: جهة بني ملال خنيفرة -جهة سوس ماسة – جهة فاس-مكناس، تعتمد مقاربة متكاملة وجهوية للنهوض بالإدماج الاقتصادي للشباب ترتكز على (1) منظومة جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني (2) منظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال (3) حكامة جهوية وإقليمية للنهوض بالتشغيل.

وتسعى هذه البرامج إلى وضع تدابير ومقاربات جديدة، وكذا بلورة وتطوير آليات لتتبع مختلف البرامج والاستراتيجيات على صعيد الجهة بغية تعزيز الالتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين، بالإضافة إلى بلورة آليات التتبع وتعزيز القدرات.

ومن أجل إعطاء دينامية جديدة للبعد الجهوي للتشغيل، نتجه نحو اعتماد مقاربة ترتكز على المكونات التالية:

- إنجاز تشخيصات ترابية لتحديد القطاعات والأنشطة الواعدة؛
- بلورة تدابير لدعم التشغيل مكملة للتدابير الوطنية مع مراعاة خصوصيات الجهة؛
- تحديد مراكز توطين فضاءات التشغيل وكذا فضاءات ريادة الأعمال والمقاولة الصغرى مع مراعاة النسيج الاقتصادي والكثافة السكانية (بنيات ذات التدبير المفوض)؛
- إرساء آليات حكامة جهوية للنهوض بالتشغيل ومواكبة ريادة الأعمال والمقاولة الصغرى مع إشراك مختلف الجهات المتدخلة؛
- تحديد المساهمات المالية لمختلف المتدخلين حسب كل جهة؛
- برمجة أهداف الإدماج وإنشاء المقاولات على المدى المتوسط؛
- إبرام عقود برامج مع مختلف الجهات.

ومن أجل تفعيل هذه المقاربة ووضعها على أرض الواقع، سيتم اتخاذ الترتيبات التنظيمية التالية:

- تنظيم لقاءات بمختلف الجهات للتشاور بخصوص مكونات المنظومة الجهوية للتشغيل؛
- تحديد برمجة زمنية لإبرام عقود البرامج حسب جاهزية كل جهة؛
- إبرام عقود برامج الجهات وتوقيعها خلال لقاءات تواصلية موسعة؛
- تنظيم ورشات لتعزيز قدرات الفاعلين الترابيين فيما يخص النهوض بالتشغيل ومواكبة ريادة الأعمال والمقاولة الصغرى.

تنزيل عروض الخدمات الجديدة لمواكبة المقاولات الصغيرة جدا:

تعتزم الحكومة، إطلاق جيل جديد من برامج الدعم لفائدة المقاولات الصغيرة جدا بهدف إعطاء دفعة قوية لوتيرة إحداثها ونموها وقدرتها التنافسية، إضافة إلى دعم نظام المقاول الذاتي وتشجيع انتقال الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة إلى القطاع الرسمي ويتعلق الأمر بثلاثة عروض خدمات:

- عرض "استدامة وتنافسية المقاولات الصغرى": يهدف هذا العرض إلى دعم المقاولة الصغيرة جدا التي تتوفر على إمكانات نمو واعدة من خلال تقديم دعم لتنفيذ مشروعها الاستثماري والمساهمة في تنميتها وتحسين قدراتها التنافسية؛
- عرض "المواكبة التقنية ودعم قدرات المقاولات الصغيرة جدا ": يهدف إلى تطوير الكفاءات المهنية والتدبيرية وريادة الأعمال من خلال مواكبة تقنية ودعم قدرات وتحديث أساليب التسيير لفائدة المقاولات الصغيرة جدا باستثناء المقاولين الذاتيين؛
- عرض "تشجيع المقاولة الذاتية والتحول إلى القطاع المهيكل": يتوجه هذا العرض للمقاولين الذاتيين والوحدات الاقتصادية العاملة في القطاع غير المهيكل. ويهدف إلى المساهمة في إضفاء الطابع الرسمي على الوحدات الاقتصادية العاملة في القطاع غير المهيكل، إضافة إلى تعزيز قدرات التسيير لفائدة المقاولين الذاتين.

وعموما تهدف هذه العروض إلى:

- تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى؛
- تجويد المواكبة التقنية لفائدة المقاولات الصغرى والمتناهية الصغر؛
- تطوير منظومات قطاعية وسلاسل قيم فعالة؛
- المساهمة في دعم مقاربة النوع وإحداث مناصب الشغل وخاصة بالنسبة للنساء؛
- المساهمة في تحقيق العدالة المجالية بين أقاليم وجهات المملكة؛
- تعزيز جاذبية نظام المقاول الذاتي وتشجيع الوحدات غير المهيكلة على الانتقال إلى القطاع المهيكل.

ولتنزيل هذه البرامج، تم إعداد مشروع عقد برنامج بين الدولة والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في أفق 2024، للإشراف على تنفيذ هذه العروض في إطار شراكات مع القطاع الخاص والجمعوي . وقد أحدثت لهذا الغرض فى إطار إعادة هيكلة الوكالة، مديرية خاصة للإشراف على مختلف البرامج والأنشطة المرتبطة بريادة الأعمال والمقاولة الصغرى، كما سيتم إحداث 12 مصلحة خاصة بتتبع ومواكبة المقاولات الصغرى على مستوى المديريات الجهوية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

معايير انتقاء الجمعيات في إطار برنامج "أوراش":

انسجاما مع ضرورة تعزيز التوطين الترابي للنهوض بالتشغيل، يتم تنزيل برنامج "أوراش" في إطار تعاقدي مع الفاعلين الجهويين والإقليميين مع ضمان الإنخراط الفعلي لمختلف المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية والجماعات الترابية والجمعيات والتعاونيات لتحقيق الأهداف المتوخاة. وتتم عملية الإنتقاء كالتالي:

انتقاء الجمعيات/التعاونيات:

تفتح المشاركة في طلب المشاريع في وجه كل جمعية تم إحداثها طبقا للتشريعات الجاري بها العمل وتتوفر على تجربة في المجال موضوع الورش، كما تتوفر على الموارد البشرية والمادية الضرورية لإنجاز الورش ولديها سنتان على الأقل كتاريخ إحداث عند طلب المشاريع. ويتم تعيين لجنة محلية لتقييم عروض المشاريع وانتقاء الجمعيات/التعاونيات التي يعهد اليها بإنجاز الورش من طرف مجلس الإقليم/العمالة، وتتحدد معايير انتقاء الجمعيات/التعاونيات في:

- التوفر على فهم دقيق للانتظارات اتجاه الورش؛
- القدرة التقنية للجمعية/التعاونية على إنجاز الورش؛
- التوفر على تجربة في إنجاز أوراش مماثلة؛
- المنهجية المقترحة لإنجاز الورش؛
- مقترح الجمعية/التعاونية لتوظيف منحة التأطير الممنوحة من طرف مجلس الإقليم او العمالة؛
- ملاءمة برنامج العمل الزمني الذي تقترحه الجمعية أو التعاونية مع جدول إنجاز الورش.

منهجية التنزيل

يتم توقيع اتفاقية بين مجلس الإقليم أو العمالة والجمعية أو التعاونية المنتقاة، يتم بموجبها تحديد طبيعة الورش الموكل إنجازه إليها والمدة الزمنية التي سيستغرقها، إضافة إلى عدد الأشخاص الذين سيستفيدون. ويلتزم كل طرف بموجب هذه الاتفاقية على القيام بما يلي:

يقوم مجلس الإقليم أو العمالة بما يلي:

- منح الإذن للجمعية أو التعاونية بانطلاق الأشغال داخل الورش؛
- تحويل منحة التأطير إلى الجمعية أو التعاونية؛
- تقديم الدعم التأطيري واللوجيستي اللازم لإنجاز المشروع من قبيل وضع الآليات والمعدات والمواد الأولية الممكن توفيرها من طرف الجماعات الترابية للإقليم أو العمالة؛
- تتبع إنجاز الورش والمصادقة على الأشغال المنجزة.

وتعمل الجمعية أو التعاونية التي تم انتقاؤها على:

- الإعلان عن طلبات الترشيح للراغبين في الاشتغال بالورش؛
- مباشرة مسطرة انتقاء المرشحين للعمل بالورش وفق مسطرة محددة؛
- تنظيم تكوين لفائدة مسؤولي الجمعية في كيفية إعداد عقد عمل محدد المدة وكيفية التسجيل والتصريح بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إبرام عقود عمل محددة في مدة الورش مع الأشخاص الذين تم انتقاؤهم، والعمل على تسجيلهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
- تنظيم تكوين إعدادي قصير المدة لمزاولة الأنشطة اللازمة لإنجاز الورش من طرف مؤطري الجمعية؛
- إعداد برمجة زمنية وتحديد فرق العمل داخل الورش؛
- اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية داخل الورش؛
- السهر على حسن إنجاز الأشغال والقيام بتقييم دوري للعمال داخل الورش فيما يتعلق بالجانب المهني والسلوكي؛
- التصريح الشهري بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق الأنظمة الجاري بها العمل قصد تمكينهم من استخلاص أجورهم وتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية؛
- إعداد تقرير شهري حول مدى تقدم إنجاز الورش وتوجيهه إلى مجلس الإقليم أو العمالة قبل منتصف الشهر الموالي؛
- إعداد تقرير نهائي عند اختتام أشغال الورش وتحرير محضر إغلاق الورش؛
- تسليم وثيقة للمستفيدين من الورش تثبت نوعية الأشغال المزاولة ومدتها.

تقييم برنامج "أوراش":

يتم اعتماد منهجية ملائمة لتتبع مراحل تنزيل البرنامج من خلال وضع آلية للتتبع والتقييم ترأسها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ويدخل في عضويتها المديرية الجهوية للتشغيل وقطاع التكوين المهني ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ، وهي منهجية مبنية على تقارير دورية يتم إعدادها كل ثلاثة أشهر من طرف اللجن الإقليمية وتجميعها على الصعيد الجهوي قبل إرسالها إلى لجنة القيادة الوطنية. وتشمل هذه التقارير عدد الأوراش وطبيعتها، وعدد المستفيدين (ذكور – إناث) حسب الأعمار، والتأكد من عدم الاستفادة مرتين من البرنامج لإتاحة الفرصة لعدالة أكبر في توزيع فرص الشغل، بالإضافة إلى مدة الاستفادة بالنسبة لكل ورش وضرورة التواجد الفعلي بالورش من خلال لجن محلية للمراقبة، بحيث يتم التأكد أن البرنامج لن يحيد عن هدفه الأولي ومراقبة أية اختلالات يمكنها أن تؤثر على حسن سيره.

مقاولات التشغيل المؤقت:

اعتبارا للدور الذي من المفترض أن تقوم به مقاولات التشغيل المؤقت في إنعاش التشغيل، وفي إطار تفعيل المقتضيات القانونية الواردة في مدونة الشغل، والمتعلقة بالوساطة في الاستخدام، تعمل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في إطار الاختصاصات الموكولة إليها، على تعزيز وتنظيم هذا القطاع عبر مختلف الآليات المتوفرة لديها:

- تتبع أنشطة وكالات التشغيل الخصوصية : في إطار معالجة طلبات الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة في التشغيل، تم وضع معايير مضبوطة تتمثل بالأساس في (أ) اشتراط القدرة المالية (كل شخص اعتباري لا يقل رأسماله عن 100.000 درهم - إيداع كفالة مالية بصندوق الإيداع والتدبير قدرها 50 مرة القيمة السنوية للحد الأدنى للأجر) و(ب) شروط الشرف (لا يمكن منح الترخيص والاحتفاظ به لفائدة المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة مخلة بالشرف أو بعقوبة حبس تتعدى 3 أشهر - الإدلاء بمعلومات خاصة حول المقاولة لاسيما عنوانها وجنسيتها وطبيعة نشاطها). وقد بلغ عدد وكالات التشغيل المرخص لها بممارسة الوساطة في سوق الشغل من طرف الوزارة إلى حدود شهر أكتوبر 2022، 73 وكالة خصوصية للتشغيل منها 68 وكالة تنشط في مجال التشغيل المؤقت.
- المراقبة بواسطة الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل:
  - القيام بزيارات التفتيش من أجل مراقبة مدى توفر المقاولات على ترخيص الوزارة من أجل ممارسة نشاط الوساطة في الاستخدام؛
  - مراقبة المقاولات المستعملة التي تلجأ إلى أجراء مقاولات التشغيل المؤقت الغير المرخص لها؛
  - تنظيم حملات مراقبة لمقاولات التشغيل المؤقت، بهدف التأكد من مدى احترامها للمقتضيات القانونية واتخاذ ما يلزم من إجراءات عند الضرورة.
- تفعيل دور اللجنة الثلاثية التركيب الخاصة بالتشغيل المؤقت والمكلفة بتتبع التطبيق السليم لتشريع الشغل واحترام دورية انعقادها: من أجل ضمان التطبيق السليم للمقتضيات القانونية المنظمة لعمل مقاولات التشغيل المؤقت، نصت المادة 496 من القانون رقم 65.99 المتعلقة بمدونة الشغل على إحداث لجنة ثلاثية

التركيب مختصة تعنى بتتبع التطبيق السليم لمقتضيات المواد من 496 إلى 506 من مدونة الشغل الخاصة بالأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت. وتعقد هذه اللجنة اجتماعها بصفة منتظمة.

المراقبة لحماية الحقوق الاجتماعية لمربي ومربيات التعليم الأولي:

في إطار إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، سعت بلادنا إلى وضع استراتيجية وطنية لتعميم التعليم الأولي، باعتباره رافعة رئيسية للنهوض بالمنظومة التربوية، والذي يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع وست سنوات كاملة.

ومن أجل تحقيق الغايات الفضلى من هذه الاستراتيجية الوطنية، فقد تم إسناد مهمة تسيير أقسام التعليم الأولي بالمدارس العمومية إلى الجمعيات، باعتبارها المسؤولة المشرفة على تنزيل الأهداف المرجوة، حيث عملت على التعاقد مع مربي ومربيات التعليم الأولي. وفق ما تنص عليه مدونة الشغل، وتمتيعهم بكافة حقوقهم التي أقرها القانون.

وبخصوص الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف هذه الوزارة لحماية الحقوق القانونية والاجتماعية لهذه الفئة، تجدر الإشارة على الخصوص إلى ما يلي:

- بداية وجب التأكيد على أن مقتضيات مدونة الشغل تطبق على جميع الأشخاص المرتبطين بعقد شغل، أيا كانت طرق تنفيذه وطبيعة الأجر المقرر فيه وكيفية أدائه، وأيا كان نوع المقاولة التي ينفذ فيها؛

- تسهر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، من خلال جهاز تفتيش الشغل التابع لها، على فرض احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بتشريع الشغل بصفة عامة، عبر زيارات التفتيش التي يقوم بها مفتشو الشغل للمقاولات الخاضعة لتشريع الشغل، للتأكد من مدى احترامها للمقتضيات الجاري بها العمل، وذلك من خلال استفسار الأجراء عن وضعيتهم القانونية، أو من خلال الاطلاع على السجلات المفروض على المشغلين مسكها من قبيل دفتر الأداء وورقة الأداء.

- وفي هذا الإطار، فقد خول المشرع لأعوان التفتيش صلاحيات وآليات متنوعة بمقتضى مدونة الشغل ولاسيما المواد ،534،539، و540 لضمان تطبيق قانون الشغل نذكر منها على الخصوص:

  - إبداء الملاحظات وتوجيه التنبيهات المتعلقة بتطبيق القانون عند القيام بزيارات التفتيش للمقاولات والمؤسسات الخاضعة لمدونة الشغل؛
  - تحرير محاضر المخالفات والجنح وإحالتها على الجهات القضائية المعنية لإصدار العقوبات بشأنها.

- وفي هذا الصدد، قام أعوان تفتيش الشغل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022، بإنجاز 20.928 زيارة تفتيش وجهوا خلالها ما مجموعه 250.278 ملاحظة منها 44.092 ملاحظة تهم الأجر، 18.498 ملاحظة تهم الصحة والسلامة المهنية، 15.372 ملاحظة ترتبط بالحماية الاجتماعية.

- تحرير ما مجموعه 55 محضرا بالمخالفات تضمنت 181 مخالفة منها 27 تهم بطاقة الشغل على اعتبار أنها تتضمن مبلغ الأجر و38 مخالفة تهم ورقة الأداء و16 مخالفة تتعلق باحترام الحد الأدنى للأجر.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها التعليم الأولي، فإن الوزارة عبر جهاز تفتيش الشغل ستولي أهمية للمراقبة في هذا المجال.

توفير التكوين لفائدة مربي التعليم الأولي:

وضعت هذه الوزارة برنامجا للتكوين لفائدة هذه الفئة، ويستهدف الباحثين عن شغل المسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حاملي شهادات الباكالوريا أو دبلوم التكوين المهني، وتقدر مدة التكوين النظري والتطبيقي في حدود 400 ساعة لكل مستفيد ومستفيدة، وتتكلف بعملية التكوين هيئات للتكوين يتم اختيارها وفق دفتر التحملات المعد لهذا الغرض.

وقد تم إلى حدود أكتوبر 2022 تكوين 8939 مربي ومربية تم إدماج 6752 شخصا منهم ويوجد 2187 في طور الإدماج.

وتسهر على مراقبة وتتبع تنفيذ البرنامج لجنة تقنية تحت رئاسة وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات وعضوية ممثلين عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، والتنسيقة الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي.

وضعية النساء في سوق الشغل / برامج لدعم إدماج النساء:

تعتبر المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء في الدورة الاقتصادية من المؤشرات الهامة للتنمية ويشكل تعزيزها أحد الرهانات الكبرى لبلادنا. وبالفعل فإن الحد من الفوارق بين النساء والرجال، لا سيما فيما يخص الولوج لسوق الشغل، يعتبر من بين الشروط الضرورية لمجتمع متماسك ومتكامل زيادة على مساهمته الفعالة في الرفع من الناتج الداخلي الخام.

ويمثل معدل الشغل لدى النساء قرابة ربع نظيره لدى الرجال (16.7% مقابل 62.9%). أما فيما يخص البطالة، فقد عرف معدل البطالة لدى النساء انخفاضا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، منتقلا من 14.7% الى 13.5% خلال الفترة ما بين 2017 و2019، ثم ارتفع ب 2.7 نقطة خلال سنة 2020 تحت تأثير الجائحة والجفاف. وقد ارتفع معدل البطالة لدى النساء، ما بين سنتي 2019 و2020 بالوسطين القروي والحضري، حيث انتقل على التوالي من 2.7% إلى 3.9% ومن 21.8% إلى 24.8%.

ويتبين من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة، أن وضعية المرأة في سوق الشغل تتطلب جهدا أكبر وتدخلا أكثر من قبل جميع الأطراف المعنية بالتشغيل، فمقاربة النوع أصبحت إحدى الركائز الأساسية للسياسات العمومية بصفة عامة وسياسات إنعاش التشغيل بصفة خاصة. لذا تسعى الحكومة بقطاعاتها المختلفة إلى تسهيل وتوسيع مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل على رفع الإكراهات الاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء، خاصة من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وتنفيذ سياسة استباقية لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، ويتعلق الإجراء المفتاح في هذه السياسة بتمويل برنامج تطوير العرض الوطني للحاضنات، وتحفيز نقل المستخدمين، خدمةً للنساء الناشطات أو الراغبات في ممارسة نشاط مهني من جهة، وإنعاش المقاولة النسائية من خلال تحسين الولوج للتمويل والدعم العمومي المخصص للمقاولات والتعاونيات المسيرة من طرف النساء وضمان حماية اجتماعية أكبر للنساء في إطار نظام المقاول الذاتي من جهة أخرى.

وقد أعطت الحكومة اهتماما خاصا لمسألة تشغيل النساء وحددت هدفا يهم الرفع من معدل نشاطهن من 20 حاليا إلى 30 بالمائة في أفق 2024. وسيتم تفعيل هذا الهدف من خلال وضع مخطط لدعم النشاط الاقتصادي للمرأة ومحاربة الهشاشة لدى النساء في كل مراحل الحياة، وكذا فتح آفاق أوسع بالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل، من خلال تطوير فضاءات تشغيل الشباب ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المهنية المتاحة. وبالنسبة للنساء العاملات

أو الراغبات في العمل، وحرصت الحكومة، ابتداء من سنة 2022، على التعميم التدريجي لدور الحضانة فضلا عن تقديم حلول أخرى لرعاية الأطفال، خاصة في ضواحي المدن.

كما تعمل الوزارة على مواصلة وتعزيز مختلف البرامج الهادفة إلى دعم التمكين الاقتصادي للشباب بمن فيهم النساء، كبرنامج "ادماج" و "تحفيز" و "تأهيل" إضافة إلى برامج "دعم التشغيل الذاتي" التي تشرف عليها هذه الوزارة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

وإلى غاية شهر شتنبر سنة 2022، بلغ عدد المستفيدين من برنامج "ادماج" 77.326 شخصا، شكلت النساء نسبة 48% منهم، وفي إطار التشغيل الدولي تم إدماج 13.025 شخصا، 98% منهم من النساء وخلال نفس السنة استفاد 12.944 باحث عن شغل من برنامج "تحفيز"، 31% منهم نساء. كما استفاد من برنامج "تأهيل" 3.155 باحثا عن شغل 40% منهم من النساء في إطار التكوين التعاقدي من أجل التشغيل.

أما في مجال دعم التشغيل الذاتي، فقد تمت مواكبة 3.281 حامل مشروع خلال سنة 2022، 31% منهم إناث مقابل 27% سنة 2021، واستفادة 1003 مقاولة صغيرة جدا أو نشاط مدر للدخل من التمويل أو التمويل الذاتي (27% منهم إناث مقابل 24%خلال سنة 2021).

كما شكل النهوض بتشغيل العنصر النسوي محورا أساسيا ضمن برامج التعاون الدولي للوزارة، ونذكر بهذا الخصوص المشروع " من أجلك " الذي يتم انجازه في إطار التعاون المغربي-البلجيكي، الذي يروم تشجيع النساء على إحداث المقاولات والأنشطة المدرة للدخل في إطار شراكة بين الدولة والمجتمع المدني. وبرنامج " وفيرة" في إطار التعاون الاسباني والذي يهم النساء القرويات العاملات الزراعيات الموسميات.

من جانب أخر، تساهم البرامج الجديدة التي تم إطلاقها: (برنامج "أوراش" وبرنامج "الفرصة"،...) في تعزيز فرص تشغيل النساء سواء من خلال التشغيل المؤجر بالنسبة للبرنامج الأول أو التشغيل الذاتي بالنسبة للبرنامج الثاني.

ولابد من الإشارة في الأخير، الى أن إشكالية بطالة النساء تبقى مرتبطة بعدة عوامل أهمها كون النساء يكرسن أنفسهن للقيام بأنشطة غير تجارية ذات طابع عائلي (تربية الأطفال، العناية بالأشخاص المسنين، الأعمال المنزلية...)، ويزداد الأمر أهمية في المجال القروي حيث لا تعتبر مساهمة المرأة في القيام بشؤون الزراعة والرعي عملا، فنسبة المساعدات العائليات اللواتي يشاركن في النشاط الاقتصادي في إطار العائلة دون الحصول على أجر في مقابل ذلك يشكل نسبة هامة. وبصفة عامة، تستمر المسؤوليات العائلية في التأثير بقوة على النساء أساسا وفي إعاقة مسارهن المهني.

وتجدر الإشارة، أن الوزارة خصصت غلافا ماليا سنويا في ميزانيتها، يقدر بمليون درهم (1.000.000,00) لدعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق المرأة في العمل، حيث استفادت منه سبعة وثلاثين (37) جمعية إلى غاية سنة 2021، وقد تم التركيز في مشاريع هذه الجمعيات على الأنشطة الموجهة للتحسيس بأوضاع وحقوق النساء العاملات لفائدة أرباب العمل والأجراء، وكذا الأنشطة الموجهة لتقوية قدرات المرأة العاملة وتحسين ظروف عملها.

كما أن هذه الوزارة، قد أحدثت جائزة سنوية للمساواة المهنية، بغية منها في تشجيع مقاولات القطاع الخاص على تحقيق إنجازات في مجال المساواة المهنية وتبني ممارسات فضلى في مجال النهوض بحقوق المرأة العاملة، حيث يتم تتويج تلك التي أثبتت احترامها للمقتضيات التشريعية المتعلقة بمبدأ المساواة في مجال التشغيل وظروف العمل، والتكوين المستمر والترقية، بالإضافة إلى إشراك المرأة في الهيئات التمثيلية داخل المقاولة. وللإشارة، فقد عرفت النسخة السادسة لهذه السنة، مشاركة مائة وثلاثة عشر (113) مقاولة.

تعزيز جهاز تفتيش الشغل:

تتجلى أهمية جهاز تفتيش الشغل في اعتباره الآلية التي أنيط بها السهر على فرض احترام أحكام التشريع الاجتماعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

يعد جهاز تفتيش الشغل آلية مهمة من آليات الانتصاف المتخصصة التي ساهمت ولازالت تساهم في إقرار الحقوق وتحسين ظروف العمل بشكل يكرس مفهوم العمل اللائق، والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة، إذ يساهم في استقرار العلاقات المهنية بشكل يحافظ على السلم الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية ويطور قدرتها التنافسية ويحافظ على الحقوق الأساسية للأجراء.

كما يساهم في تحسين مناخ الأعمال الذي يعتبر أرضية ملائمة لجلب الاستثمار وتشجيع الشغل المنتج عبر حسن تدبيره للعلاقة الجدلية بين الاقتصادي والاجتماعي.

وتنزيلا لتوجهات الوزارة في مجال تعزيز الحقوق الأساسية في العمل وتكريس العمل اللائق، وكذا الرفع من مستوى كفاءة ونجاعة المراقبة وتحسين مؤشرات الأداء المرتبطة بها وتوسيع مجال المراقبة ليشمل جميع المؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي، عملت الوزارة على اعتماد وتفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير تركزت حول الجوانب التالية:

- ✓ تطوير أداء مفتشية الشغل من خلال إعادة النظر في الآليات القانونية المخولة لمفتشي الشغل من قبيل مراجعة المرسوم المتعلق بشكليات توجيه الملاحظات والتنبيهات، وكذا مراجعة قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 351.05 الصادر في 09 فبراير 2005 المحدد لنموذج تقرير زيارة المراقبة، وذلك بهدف تجاوز الثغرات المسجلة بخصوص نموذج تقرير زيارة التفتيش، الذي كان يتضمن عددا محدودا من الملاحظات لا تستوعب جميع المقتضيات المنظمة لعلاقات الشغل؛
- ✓ إعادة النظر في طريقة اشتغال جهاز تفتيش الشغل بهدف تطوير وتجويد منظومة المراقبة، من خلال اعتماد برنامج وطني لتفتيش الشغل يتضمن أولويات وطنية وجهوية ومحلية، والذي يستهدف بعض القطاعات الإنتاجية التي يطغى عليها طابع الهشاشة في العمل؛
- ✓ وضع نظام معلوماتي مندمج يغطي ويستوعب جميع الأنشطة والتدخلات الملقاة على عاتق أعوان التفتيش (مفتشي الشغل، الطبيب والمهندس المكلفين بتفتيش الشغل) سواء في مجال المراقبة أو في مجال المصالحة، من أجل تحرير أطر تفتيش الشغل من الأعمال المكتبية وتركيزهم على مهامهم الأساسية؛
- ✓ العمل على الرفع تدريجيا من عدد مفتشي الشغل حتى يستجيب للمعايير الدولية وللتحديات التي تفرضها تغطية الوحدات الانتاجية المشمولة بنطاق تطبيق تشريع الشغل.

كما ستعمل الوزارة على:

- ✓ تعزيز صلاحيات هذا الجهاز، بما يساهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي، وخلق مناخ أعمال كفيل باستقطاب الرأسمال الوطني والأجنبي المنتج للثروة، والمحدث لفرص الشغل من خلال مراجعة مدونة الشغل التي شكلت إحدى التزامات الاتفاق الاجتماعي الموقع بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- ✓ توفير تكوينات من مستوى عالي لفائدة مكونات جهاز تفتيش الشغل؛

- ✓ تعزيز التعاون والتنسيق مع النيابة العامة في مجال تفعيل مقتضيات التشريع الاجتماعي، سيما في شقه المتعلق بتتبع مآل المحاضر المحررة ضد المشغلين الذين يتمادون في خرق أحكام التشريع الاجتماعي، وكذا تنزيل مقتضيات القانون رقم 12-19 المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين.

وضعية البنايات والمقرات الإدارية التابعة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

تعرف الوزارة خصاصا كبيرا فيما يخص المقرات والبنايات الإدارية ذات جودة، سواء على مستوى استقبال المرتفقين أو على مستوى ظروف اشتغال الموظفين، إذ أن أغلب المصالح الخارجية تتخذ، على سبيل الإيجار، شققا معدة أصلا للاستعمال السكني كمقرات إدارية لها، يصعب استعمالها للعمل الإداري.

ورغم المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة لتغيير بعض المقرات، فإن الوزارة لا تزال تعاني من مجموعة من الإكراهات والنقائص تحول دون الاستجابة لتطلعات الإدارة لتحسين وتجويد أدائها خاصة على المستوى الترابي.

ونظرا لما تمثله هذه العملية من أهمية بالنسبة للوزارة، حيث تعتبر أن تأهيل البنايات يمثل حلقة هامة للرقي بالعمل الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة من جهة، ومواكبة الجهود الحكومية الرامية إلى تحديث الإدارة، من جهة أخرى، فإن الوزارة تخصص مبالغ مالية مهمة سنويا لترميم وإصلاح مختلف مرافقها الإدارية حددت مثلا برسم سنوات 2020 و2021 و2022 على التوالي في 18,625 مليون و 13,41 مليون و 15,76 مليون درهم.

وموازاة مع الاعتمادات التي تبرمج سنويا لصيانة المقرات الإدارية، فقد سطرت الوزارة، في إطار برنامج عملها، مجموعة من التدابير لتأهيل وإصلاح مقراتها، وتشمل هذه العملية في المرحلة الأولى تأهيل المقرات الموجودة في ملك الدولة، حيث برمجت خلال سنة 2021 إصلاح جذري لمقري المديريتين الجهويتين بكل من الرباط والدار البيضاء أنفا، رصدت لهما مبلغ مالي يقدر ب 13,3 مليون درهم، كما يتم التحضير لإنجاز أشغال تهيئة المقر التابع للوزارة والذي يأوي مصالح المفتشية العامة ومديرية المرصد الوطني لسوق الشغل بتكلفة مالية تناهز مبلغ 5,8 مليون درهم.

كما برمجت الوزارة أيضا خلال سنة 2023 والسنة التي تليها بناء مقري المديريتين الجهويتين لفاس والعيون بمبلغ مالي يقدر ب 19,4 مليون درهم علما أن الوعاء العقاري لهاتين المديريتين في ملكية الوزارة.

على مستوى قطاع الكفاءات

مآل إحداث شركات تدبير مدن المهن والكفاءات

ستعرف مدن المهن والكفاءات إرساء هيئة للحكامة بصيغة مبتكرة، إذ سيتم خلق شركات مجهولة الإسم، يترأسها مهنيون ويتكون مجلسها الإداري من ممثلين عن الدولة وعن المهنيين.

وفي إطار إرساء النموذج الجديد للحكامة والذي سيتم تبنيه من أجل تدبير مدن المهن والكفاءات، تنفيذا لخارطة الطريق الجديدة لتطوير قطاع التكوين المهني تم، منذ 2020، اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها:

- إحداث 12 شركة لتدبير هاته المدن والتي تم نشر إذن إحداثها بالجريدة الرسمية عدد 7012 بتاريخ 3 محرم 1443، موافق 12 أغسطس 2021 ؛
- تقدر ميزانية شركات تدبير مدن المهن والكفاءات التي انطلق التكوين بها ب 215 مليون درهم لتغطية الميزانية الخاصة بسنة 2023؛

وتجدر الإشارة، إلى أن تحديد المساهمين بشكل رسمي، أصبح ضروريا من أجل تفعيل هاته الشركات.

وفيما يتعلق بتوزيع رأسمال هاته الشركات فهو كالتالي:

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (69%)؛
- الجهات (30%)؛
- المهنيين (1%).

وتبقى هذه الحصص قابلة للمناقشة.

الملاءمة بين التكوين المهني ومتطلبات سوق الشغل

من أجل تحسين جودة التكوين وملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل وتيسير إدماج الخريجين في سوق الشغل يعتمد قطاع التكوين المهني على عدة آليات منها:

- إنجاز دراسات قطاعية تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تحديد الحاجيات القطاعية من الكفاءات، وعلى تشخيص العرض الحالي للتكوين العمومي والخاص، وتحليل مدى ملاءمته مع حاجيات القطاع من الكفاءات واقتراح مخططات قطاعية للتكوين على المدى المتوسط، وذلك بشراكة مع مهنيي القطاعات الاقتصادية المعنية والهيئات المكونة. وقد تم خلال السنوات الخمس الأخيرة إنجاز إحدى عشرة (11) دراسة بكل من قطاع النسيج والألبسة والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونيكية والصناعة الغذائية والصناعة التقليدية والبناء والأشغال العمومية والبيئة والماء والتطهير والنقل واللوجيستيك والإدارة والتسيير والمالية والتامين والبلاستيك وصناعة الأدوية؛

- كما توجد خمس دراسات مبرمجة لسنة 2023 تهم كل من قطاعات السياحة والفندقة والصحة والشبه الطبي والتصميم الجرافيكي والتواصل والسمعي البصري والسينما والتعمير والهندسة المعمارية ومجال ترميم المدن القديمة وتأهيل وحفظ التراث العمراني الوطني؛
- وسيتم العمل على تعميم هذه الدراسات على جميع القطاعات وتحيينها باستمرار؛
- إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين: تتمثل في إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) والتي تعد مرجعا أساسيا في تدبير الكفاءات، على اعتبار أنها:
  - تمكن المقاولات من تحديد والاستجابة لحاجيات الأجراء من التكوين المستمر؛
  - تتيح لقطاعات التكوين تطوير برامج ملائمة لحاجيات سوق الشغل؛
  - تسمح لأجهزة الوساطة في سوق الشغل من التقريب بين عروض وطلبات الشغل.

وقد تمت تغطية 12 قطاعا اقتصاديا إضافيا بهذه الآليات: وهي قطاعات النسيج والألبسة، والفلاحة والصيد البحري، والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونيكية، والصناعة الغذائية، والصناعة التقليدية، والبناء والأشغال العمومية، والبيئة، والماء والتطهير، والنقل، واللوجيستيك والإدارة والتسيير والمالية والتامين، ليصل مجموع القطاعات المغطاة 20 قطاع (735 بطاقة للمهن والحرف و835 بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات). ويتم حاليا إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) لقطاع صناعة الأدوية.

وستعرف سنة 2023 إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) للقطاعات التالية: الصحة والشبه الطبي والتصميم الجرافيكي، والتواصل، والسمعي البصري والسينما والتعمير والهندسة المعمارية.

وسيتم مواصلة هذا الورش الهام بهدف تمكين مختلف القطاعات، من دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات وضمان تحيينها للأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها سوق الشغل وإعداد سجل وطني للمهن والحرف.

اعتماد سياسة تعاقدية مع المهنيين: ترتكز على إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة ببعض القطاعات، حيث تتكلف الدولة ببناء وتجهيز المعاهد المتخصصةّ، تم تقوم بتفويض تدبيرها إلى مهنيي القطاعات المعنية وذلك في إطار اتفاقيات للتدبير المفوض.

وقد عملت الوزارة، منذ إقرار خارطة الطريق الجديدة لتطوير قطاع التكوين المهني، التي تم تقديمها بين يدي صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 4 أبريل 2019، على تأهيل العرض التكويني لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على المستوى الوطني وتطويره لتهيئ الشباب لولوج سوق الشغل والاندماج المهني، مع ما يتطلبه ذلك من ضمان ملاءمة أفضل بين التكوين والتشغيل.

ونخص بالذكر في هذا السياق المشروع الثالث المتعلق بتأهيل وتنويع العرض التكويني وإحداث نموذج بيداغوجي جديد.

وقد شرع المكتب في تنزيل العرض التكويني الجديد، الذي تم تحديده بمشاركة الوزارات والقطاعات المكونة المعنية وممثلي الجهات الترابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيدراليات والجمعيات المهنية، ابتداء من الموسم التكويني 2022-2021.

وللتذكير، فإن 72% من العرض التكويني للموسم الحالي يضم شعبا جديدة وأخرى تمت إعادة هيكلتها، حيث أن ما يفوق 142.700 متدرب سيتابعون تكوينهم وفق هذا العرض الجديد، أي ما يمثل 43% من مجموع المتدربين. وقد تم في هذا الصدد وإلى حدود اليوم إحداث 154 شعبة جديدة (منها 79 في التكوين الأساسي و75 شعبة في التكوين التأهيلي)، وإعادة هيكلة 142 أخرى (108 في التكوين الأساسي و34 شعبة في التكوين التأهيلي) تهم بالخصوص قطاعات التسيير والتجارة، والرقمية والذكاء الاصطناعي، والسياحة والفندقة والمطعمة، والنسيج والملابس الجاهزة والجلد، والصناعة الغذائية وصناعة الطائرات، ومهن السيارات، بالإضافة إلى قطاع النقل واللوجستيك. كما أن متدربي السنة الثانية سيستفيدون من 47 تخصصا تكوينيا ضمن الجذوع المشتركة الـ16 التي تم اعتمادها منذ سنة 2022-2021.

هذا، إضافة إلى استفادة 4200 متدرب بالسنة الأولى بمدن المهن والكفاءات الثلاث التي انطلق بها التكوين هاته السنة من برامج تكوينية كلها جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة المعتمدة ترتكز على بلورة برامج تكوينية متوازنة، قوامها تطوير الكفاءات المهنية لدى المتدربين من جهة وكذا الكفاءات الحياتية والمقاولاتية واللغوية والرقمية من جهة أخرى. كما تعتمد على مناهج بيداغوجية مبتكرة تعتمد على البيداغوجية النشيطة والعمل التعاوني والتعلم من خلال المشروع والتصميم الإبداعي.

الأخذ بالخصوصيات المحلية في برمجة التكوينات المقدمة داخل مؤسسات التكوين المهني والعدالة المجالية.

تعمل الوزارة على توفير عرض تكويني متنوع يستجيب للحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة والكفيلة بمواكبة المشاريع الاقتصادية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، كما ونوعا، مع السهر على الملاءمة بين التكوين والتشغيل.

وفي هذا الصدد، يتم إحداث مؤسسات جديدة للتكوين، في إطار منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار معطيات الجهة والإقليم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء على دراسات الجدوى، حيث أن النسيج الاقتصادي لكل منطقة يعد محددا أساسيا في إحداث هذه المؤسسات، باعتباره فضاء للتدريب وعاملا لتسهيل إدماج الخريجات والخريجين.

وقد عملت الوزارة على تعزيز جهاز التكوين المهني، وذلك بالرفع من العدد الإجمالي لمؤسسات التكوين بالقطاعين العمومي والخاص ليصل إلى 2084 مؤسسة، تتوزع على مختلف جهات المملكة وحسب مستويات التكوين كالتقني المتخصص والتقني والتأهيلي والتخصص بالنسبة للتكوين الأساسي المتوج بدبلوم، والمسارات المهنية والتي تشمل الباكالوريا المهنية والمسار الإعدادي.

كما تقوم الوزارة بتشجيع إحداث مراكز للتكوين بالتدرج المهني سواء داخل المقاولات أو مع جمعيات المجتمع المدني، لتكوين الشباب المنقطعين عن الدراسة في مهن تتيح فرص عالية للإدماج المهني والنهوض بالتشغيل. وقد بلغ عدد المراكز المحدثة 100 مركزا برسم سنة 2022/2021.

ويوضح الجدول التالي التناسب بين عدد السكان وعدد المتدربين بكل جهة:

الجهات	السكان*		المتدربون برسم سنة 2022/2021	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
بني ملال- خنيفرة	2520776	7	23931	7
الدار البيضاء الكبرى – سطات	6861739	20	78844	22
الداخلة – واد الذهب	142955	0,4	1824	1
درعة - تافلالت	1635008	5	11654	3
فاس- مكناس	4236892	13	41988	12
كلميم - واد نون	433757	1	5990	2
العيون – الساقية الحمراء	367758	1	7284	2
مراكش - آسفي	4520569	13	38610	11
الجهة الشرقية	2314346	7	28220	8
الرباط- سلا- القنيطرة	4580866	14	65852	18
سوس - ماسة	2676847	8	26876	7
طنجة- تطوان- الحسيمة	3556729	11	32104	9
المجموع	33848242	100	363177	100

*** حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014**

كما أن شعب التكوين موزعة بنسب متقاربة بين جميع مناطق المملكة، ويخضع توزيعها لحاجيات كل منطقة من التكوين.

ولتقريب عرض التكوين لأكبر شريحة من الشباب عمل قطاع التكوين المهني على إنشاء 127 داخلية موزعة على مختلف مناطق المملكة والتي تبلغ طاقتها الإيوائية 15200 سريرا. إضافة إلى ذلك يتم إبرام اتفاقيات مع دور الطالبة في المناطق التي بها مؤسسات التكوين المهني ولا تتوفر على داخليات.

وفي السياق نفسه، تسعى الوزارة إلى تغطية حاجيات المناطق النائية من التكوين باعتماد التكوين بالوحدات المتنقلة التي توفر التكوين في ميادين ميكانيك الصيانة والميكانيك الفلاحية وميكانيك المحركات ذات الدورتين وميكانيك وكهرباء السيارات وكهرباء الصيانة والبناء والمطالة والقصدرة وإصلاح التجهيزات المنزلية والنجارة المعدنية ونجارة الخشب، والفصالة والخياطة، والترصيص الصحي وإعلاميات المكتب.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تنفيذ خارطة الطريق الجديدة لتطوير قطاع التكوين المهني وتنويع العرض التكويني، ستساهم مدن المهن والكفاءات في تحقيق العدالة المجالية بين مختلف جهات المملكة، خاصة أن هذه المدن ستراعي خصوصيات ومؤهلات كل جهة، وتشمل مؤسسات تكوينية من الجيل الجديد متعددة الأقطاب والتخصصات، تسهر على تلقين تكوينات تستجيب لحاجيات الجهة من الكفاءات اللازمة، وكذا مواكبة تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وسيتم اختيار مدينة من مدن كل جهة لاحتضان هذه المؤسسات التكوينية، وفق ضوابط وشروط محددة في خارطة الطريق، كما ستضم هاته المدن داخليات لإيواء المتدربين القاطنين بالمناطق البعيدة التابعة لكل جهة على حدة.

إشراك المهنيين في مختلف مراحل مسلسل التكوين المهني

من أجل تحسين جودة التكوين وملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل وتيسير إدماج الخريجين في سوق الشغل يعتمد قطاع التكوين المهني على عدة آليات منها:

- إنجاز دراسات قطاعية تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تحديد الحاجيات القطاعية من الكفاءات، وعلى تشخيص العرض الحالي للتكوين العمومي والخاص، وتحليل مدى ملاءمته مع حاجيات القطاع من الكفاءات واقتراح مخططات قطاعية للتكوين على المدى المتوسط، وذلك بشراكة مع مهنيي القطاعات الاقتصادية المعنية والهيئات المكونة. وقد تم خلال السنوات الخمس الأخيرة إنجاز إحدى عشرة (11) دراسة بكل من قطاع النسيج والألبسة والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونيكية والصناعة الغذائية والصناعة التقليدية والبناء والأشغال العمومية والبيئة والماء والتطهير والنقل واللوجيستيك والإدارة والتسيير والمالية والتامين والبلاستيك وصناعة الأدوية؛
- كما توجد خمس دراسات مبرمجة لسنة 2023 تهم كل من قطاعات السياحة والفندقة والصحة والشبه الطبي والتصميم الجرافيكي والتواصل والسمعي البصري والسينما والتعمير والهندسة المعمارية ومجال ترميم المدن القديمة وتأهيل وحفظ التراث العمراني الوطني؛
- وسيتم العمل على تعميم هذه الدراسات على جميع القطاعات وتحيينها باستمرار؛
- إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين: تتمثل في إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) والتي تعد مرجعا أساسيا في تدبير الكفاءات، على اعتبار أنها:
  - تمكن المقاولات من تحديد والاستجابة لحاجيات الأجراء من التكوين المستمر؛
  - تتيح لقطاعات التكوين تطوير برامج ملائمة لحاجيات سوق الشغل؛
  - تسمح لأجهزة الوساطة في سوق الشغل من التقريب بين عروض وطلبات الشغل.

وقد تمت تغطية 12 قطاعا اقتصاديا إضافيا بهذه الآليات: وهي قطاعات النسيج والألبسة، والفلاحة والصيد البحري، والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونيكية، والصناعة الغذائية، والصناعة التقليدية، والبناء والأشغال العمومية، والبيئة، والماء والتطهير، والنقل، واللوجيستيك والإدارة والتسيير والمالية والتامين، ليصل مجموع القطاعات المغطاة 20 قطاع (735 بطاقة للمهن والحرف و835 بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات). ويتم حاليا إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) لقطاع صناعة الأدوية.

وستعرف سنة 2023 إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC) للقطاعات التالية: الصحة والشبه الطبي والتصميم الجرافيكي، والتواصل، والسمعي البصري والسينما والتعمير والهندسة المعمارية.

وسيتم مواصلة هذا الورش الهام بهدف تمكين مختلف القطاعات، من دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات وضمان تحيينها للأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها سوق الشغل وإعداد سجل وطني للمهن والحرف.

اعتماد سياسة تعاقدية مع المهنيين: ترتكز على إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة ببعض القطاعات، حيث تتكلف الدولة ببناء وتجهيز المعاهد المتخصصةّ، تم تقوم بتفويض تدبيرها إلى مهنيي القطاعات المعنية، وذلك في إطار اتفاقيات للتدبير المفوض.

وتعد هذه المعاهد نموذجا لترسيخ التكوين في الوسط المهني وإشراك المهنيين في توجيه وتدبير التكوين المهني وفقا لحاجياتهم من الكفاءات، وقد تم في هذا الإطار إحداث 10 معاهد في قطاعات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ومهن الطيران ومهن صناعة السيارات والنقل واللوجستيك والصحة والمساعدة الاجتماعية والبناء والأشغال العمومية وتربية الماعز والأغنام والمخابز والحلويات.

وتوجد معاهد أخرى في طور الإنجاز تهم قطاعات حيوية أخرى.

إنجاز مشروع مدن المهن والكفاءات:

يمثل برنامج إحداث مدن المهن والكفاءات المشروع الثاني لخارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني والتي تم تقديمها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 4 أبريل 2019.

ويهم هذا البرنامج إنجاز 12 مدينة للمهن والكفاءات على مستوى مختلف جهات المملكة تتميز بكونها مؤسسات تكوينية من الجيل الجديد، متعددة الأقطاب والتخصصات. وتهدف إلى تعزيز قابلية تشغيل الشباب والرفع من تنافسية المقاولات، وكذا تشجيع الاستثمار وخلق قيمة مضافة على المستوى المحلي، مع تبني مقاربة جديدة لهندسة التكوين واعتماد طرق بيداغوجية جديدة ومبتكرة.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا البرنامج لم يسجل أي تأخر منذ انطلاقه ابتداء من شهر أبريل 2019. ويمكن تلخيص تقدم إنجازه كما يلي:

- وضع الحجر الأساس من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لمدينة المهن والكفاءات بجهة سوس ماسة بتاريخ 6 فبراير 2020؛
- **03 مدن** جاهزة منذ نهاية سنة 2021، ويتعلق الأمر بجهات سوس ماسة (4 أكتوبر 2022)، الشرق (24 أكتوبر 202) والعيون-الساقية الحمراء (7 نوفمبر 2022). وتشكل المدن الثلاث 26% من العرض التكويني الإجمالي؛
- **03 مدن** في طور الانتهاء من أشغال البناء: طنجة-تطوان الحسيمة، الرباط-سلا-القنيطرة، بني ملال-خنيفرة؛

- **06** مدن أخرى في طور الإنجاز: درعة-تافيلالت، فاس-مكناس ومراكش-آسفي والدار البيضاء-سطات وكلميم-واد نون والداخلة-وادي الذهب. وتواجه 3 منها (درعة-تافيلالت، فاس-مكناس ومراكش-آسفي) حاليا عراقيل بسبب الصعوبات المالية التي تعرفها الشركة التي رست عليها صفقة البناء، مما دفعها إلى طلب فسخ العقود بما يتماشى مع ما ورد في المنشور 2022/09 الصادر عن رئيس الحكومة بشأن سن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية؛
- وفي هذا السياق، أخذت مسطرة الفسخ العقود مجراها، في الوقت الذي تم فيه اتخاذ جميع التدابير لإطلاق طلبات العروض لإتمام أشغال بناء مدن المهن والكفاءات الثلاث، فور انتهاء إجراءات فسخ العقود.

تأهيل عرض التكوين المهني:

تعمل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في إطار تنزيل السياسة العامة في مجال التكوين المهني، على تطوير وتنويع عرض التكوين من أجل الاستجابة للتحولات التي تطرأ على سوق الشغل، وتمكين الشباب من المؤهلات والمهارات الضرورية لتحسين قابلية تشغيله ومساهمته في تلبية الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة، المعبر عنها من طرف القطاعات الاقتصادية.

وتفعيلا لمحاور خارطة الطريق الجديدة لتطوير قطاع التكوين المهني المقدمة بين يدي صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 4 أبريل 2019، والتي تم إعدادها بإشراك كافة المتدخلين في القطاع، وفق تصور جديد لتأهيل التكوين المهني وتطويره، وذلك باعتماد مقاربة واقعية تحدد الأولويات وفقا لحاجيات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة، بهدف ضمان الملاءمة المنشودة بين التكوينات الملقنة ومتطلبات سوق الشغل، قامت الوزارة بفتح عدة أوراش مهيكلة ترتكز على المحاور التالية:

- تأهيل العرض التكويني وتطويره؛
- تطوير النموذج البيداغوجي لهندسة التكوين يعتمد على اكتساب الكفاءات؛
- تطوير وتنويع التكوين المهني الخاص.

1 - تأهيل العرض التكويني وتطويره:

يهم هذا المحور تأهيل وتنويع الشعب التكويني وتهيئ وتوسيع الفضاءات البيداغوجية وتجديد تجهيزاتها، وفي هذا الصدد، تم إحداث 17 لجنة قطاعية بمشاركة الوزارات والقطاعات المكونة المعنية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيدراليات والجمعيات المهنية وممثلي جمعية جهات المغرب، وقد خلصت أشغال هذه اللجان، إلى تحديد عدد شعب العرض التكويني الجديد للمكتب في 335 شعبة، 41% منها شعبة جديدة، 44% شعبة محينة، 15% شعب تم الاحتفاظ بها، في حين سيتم حذف 108 شعبة أصبحت متجاوزة أو مكررة أو ضعف عليها الطلب، وستوجه الشعب الجديدة، التي سيتم إحداثها بشراكة مع المهنيين، لمواكبة القطاعات والمهن الجديدة والمرتبطة أساسا بالقطاع الرقمي والذكاء الاصطناعي والصناعة والقطاع الشبه طبي بالإضافة إلى مجال خدمات الأشخاص وغيرها.وفي هذا الإطار تم استكمال إعداد 91 برنامج للتكوين المهني.

وموازاة مع عملية تحيين وتطوير العرض التكويني، تم الرفع من العدد الإجمالي لمؤسسات التكوين المهني لتصل إلى 2193 مؤسسة منها 683 بالقطاع العمومي 1390 بقطاع التكوين المهني الخاص و47 مؤسسة تابعة للجمعيات و68 مركزا للتكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات.

وقد ارتفع عدد المتدربين برسم الموسم التكويني 2022/2021 بالقطاعين العمومي والخاص إلى 548832 متدربا، ضمنها 363177 بالتكوين الأساسي المتوج بدبلوم.

كما بلغ عدد الداخليات برسم الموسم الحالي 127 داخلية، ويبلغ عدد المستفيدين من الإيواء بها حوالي 20.000 مستفيد.

2- تطوير النموذج البيداغوجي لهندسة التكوين يعتمد على اكتساب الكفاءات:

تفعيلا لميثاق التربية والتكوين وكذا التوصيات الواردة في الرؤية الإستراتيجية للإصلاح وبنود خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني والتي أشارت إلى تعزيز المقاربة بالكفاءات في التكوين المهني، تعمل الوزارة من أجل اعتماد وإرساء مقاربة جديدة لإعادة هندسة التكوين المهني.

وتتمثل الأهداف الأساسية المتوخاة من اعتماد هذه المقاربة، بخلاف المقاربة الكلاسيكية، إلى ضمان أفضل استجابة لحاجيات المقاولات من المؤهلات بإشراكها في تحديد هذه الحاجيات، والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وذلك عبر إعداد برامج التكوين والدلائل المرافقة لها، والتي تحتوي على معطيات تهم التنظيم البيداغوجي داخل المؤسسة وكيفية استعمال الموارد المادية والبشرية المرصودة للتكوين، وكذا طرق ومعايير التقييم المخصصة لكل برنامج.

هذا، وفي إطار تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب، أطلقت الوزارة مشروعا يتعلق ب "تنمية الكفاءات الأساسية (soft skills)من أجل إدماج مهني أفضل " وتشمل 9 كفاءات أساس تتعلق بتنمية الحس المقاولاتي وروح المبادرة وتقنيات التواصل في اللغة الأم واللغات الأجنبية. وقد تم إعداد المجزوءتين النموذجيتين المتعلقتين بهاتين الكفاءتين وكذا تكوين مجموعة من المكونين الخبراء من أجل التمكن منها والإسهام في تعميم هذه التجربة على باقي مكوني جهاز التكوين. وتعمل الوزارة على مواكبة القطاعات المكونة الشريكة من أجل تحديد برامج العمل المتعلقة بها من أجل إدماج هذه الكفاءات ضمن جهاز التكوين على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

3- تطوير وتنويع التكوين المهني الخاص

ساهم التكوين المهني الخاص في تحقيق أهداف التكوين المهني، ولاسيما بعد إصدار القانون 13.00 بمثابة النظام الأساسي للتكوين المهني الخاص النصوص الصادرة بشأن تطبيقه، الشيء الذي مكن هذا القطاع من أن يصبح شريكا أساسيا للدولة في مجال تنمية وتأهيل الموارد البشرية.

ويهدف ورش تطوير وتنويع التكوين المهني الخاص إلى اعتماد مقاربة ترتكز على الرفع من جودة التكوين وتعزيز آليات وتدابير مراقبة وتأطير واعتماد المؤسسات التكوينية التابعة للقطاع الخاص، إضافة إلى تطوير تكوينات جديدة في القطاعات والمهن الواعدة، والتي تبقى المصادر الرئيسية لفرص الشغل بالنسبة للشباب، مثل تلك المرتبطة بقطاعات الصناعة، والخدمات، والبناء والأشغال العمومية.

ولبلوغ هذا الهدف، تنكب الوزارة حاليا على مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للتكوين المهني الخاص، ومراجعة دليل المساطر الخاص بمنح مساهمة الدولة في مصاريف التكوين لفائدة المتدربين المسجلين في مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة، بمستوى التقني المتخصص، والمنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود.

مأسسة الجسور بين مكونات منظومة التربية والتكوين المهني:

من أجل تحسين جاذبية التكوين المهني وتثمين المسار المهني وخلق تكامل بين التكوين المهني والتعليم العام، تعمل الوزارة، بتنسيق مع السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم العالي، على إقامة جسور بين التكوين المهني والتعليم العام تضمن حركية المتعلمات والمتعلمين في المسارات التعليمية والتكوينية والمهنية المتاحة، وتسمح:

- لمتدربي التكوين المهني بمتابعة دراستهم بأسلاك التعليم المدرسي، أو العودة لمتابعة تكوينهم بأسلاك التكوين المهني أو المسارات المهنية؛
- لمتعلمي التعليم العتيق بولوج مؤسسات التكوين المهني؛
- لخريجي أسلاك التكوين المهني والمسارات المهنية بمتابعة دراستهم بأسلاك التعليم العالي، أو العودة لمتابعة تكوينهم بأسلاك التكوين المهني.

وفي أفق إصدار النصوص القانونية اللازمة لمأسسة الجسور بين التكوين المهني والتعليم العام، اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير في هذا المجال، نذكر منها على الخصوص:

- إرساء مسار مهني على مستوى التعليم الثانوي الإعدادي وتستغرق مدة التكوين في هذا المسلك 3 سنوات دراسية متوجة بشهادة نهاية التكوين، تخول لصاحبها ولوج المستويات العليا من التعليم العام والتكوين المهني، وكذا الحصول على صفة مهنية، كما تمكن هذه الشهادة من ولوج سوق الشغل.
- إحداث الباكالوريا المهنية بغاية تنويع العرض المدرسي للتكوين المهني وخلق مسار مهني الى جانب مسار التعليم العام والتقني وتقوية الجسور بين النظامين التربوي والمهني من جهة، وسوق الشغل من جهة أخرى، فضلا عن تعزيز فرص الادماج المهني للشباب في الدورة الاقتصادية مع تمكين التلاميذ حاملي الباكالوريا المهنية من متابعة الدراسة بالتعليم الجامعي.

ويتم تنظيم الباكالوريا المهنية في إطار شراكة بين الثانويات التأهيلية ومعاهد التكوين المهني المجاورة والمهنيين، حيث يتم تدريس مواد التعليم العام من طرف الثانويات التأهيلية وتدريس المواد المهنية ومواكبة التلاميذ خلال التداريب من طرف معاهد التكوين المهني.

وتنظم الجسور مع التعليم العالي بناء على شراكة بين قطاع التكوين المهني التعليم العالي لتنمية منظومتي التعليم العالي والتكوين المهني، وذلك من أجل:

- السماح لخريجي التكوين المهني من مستوى التقني المتخصص لاجتياز مباريات الإجازة المهنية؛
- وتخصيص حصيص 5% من المقاعد البيداغوجية المتوفرة لخريجي مؤسسات التكوين المهني مستوى التقني المتخصص لاجتياز مباريات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود (مدارس ومعاهد الهندسة...).

تعزيز العرض التكويني في مجال خدمات الأشخاص:

في إطار إعادة هيكلة العرض التكويني للوزارة وبلورة خريطة جديدة التكوين، وهو المشروع الأول لخارطة الطريق، بادر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وفق مقاربة تشاورية على إحداث 17 لجنة قطاعية، بمشاركة المهنيين وممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيدراليات والجمعيات المهنية، علاوة على الوزارات والقطاعات المكونة المعنية وممثلي الجهات الترابية. وقد

قامت هاته اللجان، من خلال ما يقارب **100 لقاء واجتماع**، بدراسة وتحليل عرض التكوين الحالي واستغلال مختلف الدراسات المتوفرة، بالإضافة إلى المساهمة من خلال معرفتها الدقيقة بمجال تخصصها والحاجيات المستقبلية لقطاعاتها وجهاتها، على تحديد العرض التكويني الجديد، الذي سيواكب تنزيل مدن المهن والكفاءات. ومن ضمن القطاعات الجديدة التي تم الانفتاح عليها، وضع تكوينات في مجال خدمات الأشخاص، تهم:

- **التكوين الأساسي المتوج بدبلوم الذي يشمل شعبتي** مربي متخصص وتقني مساعد في التعليم الأولي وكذا عامل اجتماعي تربوي؛
- **التكوين التأهيلي ب 4 شعب لرعاية الأشخاص.** مساعدين في الحياة العائلية مع 4 تخصصات (Options) تهم مساعد في الحياة الاجتماعية تخصص المسنين الطفولة الصغرى والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وجذير بالذكر أنه تم إدراج هذا العرض التكويني الجديد ضمن الخريطة التكوينية ل 4 مدن للمهن والكفاءات بكل من الجهة الشرقية وجهة مراكش – آسفي والرباط –سلا – القنيطرة وجهة الدار البيضاء – سطات، مع تجهيز الأقطاب الخاصة بها بمعدات بيداغوجية عصرية وكذا حضانة وشقة بيداغوجية، من أجل محاكاة ظروف الممارسة المهنية، وتعزيز مدارك المتدربين في مجالات تخصصهم وتقريبهم من الممارسة الفعلية للمهنة داخل سوق الشغل.

تجهيزات مؤسسات التكوين المهني وخصوصا في المجال القروي

ينكب مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل حاليا على إعادة تأهيل وعصرنة الفضاءات البيداغوجية لمجموعة كبيرة من مؤسساته التكوينية، وهو المشروع الأول لخارطة الطريق الجديدة لتطوير قطاع التكوين المهني، وذلك من خلال العمل على ثلاثة مكونات رئيسية: فضاءات بيداغوجية عصرية وعرض تكويني محين ورأسمال بشري مثمن.

ففيما يهم عصرنة الفضاءات البيداغوجية، تم خلال سنة 2018 افتحاص وتشخيص البنيات التحتية وتجهيزات المعاهد التكوينية التابعة للمكتب، والتي خلصت إلى ضرورة إعادة تأهيل بنايات 210 مؤسسة ودعم تجهيزات 290 مؤسسة مع توسعة 7 مؤسسات وضرورة تعزيز الوحدات التكوينية المتنقلة.

وعلى ضوء هاته النتائج، سطر المكتب برنامج عمل لتأهيل المؤسسات التكوينية ذات الأولوية القصوى في أفق 2024 بميزانية إجمالية تبلغ 500 مليون درهم. ولقد تم منذ 2019 وإلى حدود اليوم، إنجاز 52 عملية توسيع وإعادة تأهيل من ضمنها 33 مشروع يهم تهيئة فضاءات التكوين و11 عملية توسيع.

وسوف يتم تعميم برنامج التأهيل لاحقا، ليشمل كافة الفضاءات البيداغوجية بالمؤسسات التكوينية المتبقية مع وضع برنامج مهيكل لصيانة الفضاءات وضمان استمرارية جودتها في إطار البرنامج المندمج لإعادة التأهيل وبرنامج التميز العملي (Excellence Opérationnelle) .ويشمل هذا البرنامج إعادة هيكلة وتنويع العرض التكويني وتحديث الجهاز وعصرنة فضاءات التكوين وتثمين الرأسمال البشري.

وفي هذا السياق، ووعيا بأهمية التجهيزات لتوفير تكوين ذي جودة، يقوم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ببرمجة ميزانية سنوية موجهة لاقتناء المعدات الضرورية والمواد الأولية، بناء على الاحتياجات الناتجة عن توقعات خريطته التكوينية . وللتذكير، رصد المكتب، برسم سنة 2022، ميزانية هامة موجهة للاستثمار تقدر ب 370 مليون درهم، منها 33 % مخصصة لتجهيز المؤسسات التكوينية.

ويتوفر المكتب حاليا على حظيرة معدات جد مهمة ومتنوعة، تغطي الاحتياجات البيداغوجية لمؤسساته التكوينية. كما يحرص كذلك، وتحسبا لتقادم بعض هذه المعدات، على عقد عدة صفقات كل سنة لتجديد هذه الحظيرة، حسب الحاجيات المعبر عنها.

أما فيما يخص توفير التكوين لشباب وشابات العالم القروي، انسجاما مع السياسة الحكومية الرامية إلى دعم ساكنة العالم القروي في مجال التكوين وتنفيذا لسياسة القرب فقد تمت برمجة تأهيل وصيانة الوحدات الحالية، مع وضع برنامج صيانة استباقي لضمان استمرارية عملها، من ضمنها 8 وحدات تمت إعادة تأهيلها والأخرى في طور التأهيل.

ويبلغ عدد الوحدات المتنقلة للتكوين حاليا 20 وحدة توفر تكوينات تأهيلية في 6 شعب تشمل صيانة السيارات والهندسة الكهربائية والنسيج والملابس الجاهزة والرقمنة والبناء والأشغال العمومية والهندسة الميكانيكية.

وهي وحدات مهيأة ومجهزة لاستقبال المتدربين بطاقة استيعابية إجمالية تناهز 1000 مقعد وتشتغل وفق جدول زمني يتم صياغته وفق الطلبات المقدمة من طرف الجماعات المعنية عبر ربوع المملكة.

ولسد الحاجيات المتطورة من التكوين لسكان المناطق القروية، سيتم اقتناء 6 وحدات متنقلة جديدة في أفق 2024، من أجل المساهمة في توفير تكوينات في شعب جديدة كالطاقات المتجددة وتثمين المنتوجات المجالية.... وقد تم إلى حد الآن اقناء وحدتين جديدتين.

كما يتم العمل على تعزيز وتحيين وإعادة هيكلة عرض التكوين المقدم من طرف هاته الوحدات عن طريق ربطه أكثر بحاجيات المنطقة المعنية، مع وضع كافة الموارد البشرية والمادية رهن إشارتها، واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها الرفع من أدائها ونجاعة تدخلها.

ومن جهة أخرى، يعمل المكتب كذلك على تطوير هاته الوحدات عبر إحداث "قافلة التكوين المهني" تعنى بتوفير تكوينات تأهيلية تستجيب لحاجيات شباب العالم القروي، وكذا التكوين على خلق المقاولة وتوفير المواكبة لحاملي المشاريع بالإضافة لفضاء للمساعدة على التوجيه.

إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل.

تقوم الوزارة بتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل، بصفة دورية، من خلال إنجاز دراسات لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في الحياة العملية، تهدف إلى قياس مستوى الإدماج المهني للخريجين، واستنتاج معلومات حول نسب تشغيلهم وخصوصيات المناصب التي يشغلونها وكذا التعرف على مدى ملاءمة التكوين للتشغيل.

وتعتمد هذه الدراسات على مقاربة منهجية خاصة لتتبع ديناميكية الإدماج المهني في إطار بحث وطني " enquête panel" مع تدقيق المسار المهني لخريجي نفس الفوج خلال 9 أشهر و36 شهرا بعد التخرج، كما تستند على منهجية تستخدم عينة وفق طبقات "par strates" تضمن نتائج ذات مصداقية بالنسبة لكل مكونات نظام التكوين المهني.

وقد شملت آخر الدراسات الخاصة بتتبع إدماج خريجي التكوين المهني (فوج 2019) عينة مكونة من 33700 خريجة وخريج، حيث خلصت إلى أن نسبة الإدماج تسعة أشهر بعد التخرج قد بلغت 69.8%، أما فيما يتعلق بدراسة المسار المهني للخريجين، ثلاث سنوات بعد التخرج، فقد أظهرت النتائج أن نسبة الإدماج ثلاث سنوات بعد التخرج تصل إلى 84%.

وتسعى الوزارة إلى الرفع من نسبة إدماج خريجي التكوين المهني، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، أهمها:

- إرساء هندسة جديدة للتكوين وانفتاح العرض التكويني على القطاعات التي توفر فرصا أكبر للشغل وذلك من خلال:

- الزيادة في عرض التكوين بالقطاعات التي توفر فرصا أكبر للشغل ومواكبة المشاريع المهيكلة المفتوحة ببلادنا؛
- إشراك المهنيين في إحداث شعب تكوينية جديدة تستجيب للحاجيات الحقيقية على المستوى الوطني والجهوي بالإضافة إلى التسيير المشترك للمؤسسات التكوينية القطاعية؛
- تعزيز مستوى التقني المتخصص بقطاعي الفندقة والسياحة والمطعمة والتسيير والإدارة، عبر إضافة أسدس لدراسة اللغات الأجنبية والمهارات الناعمة (Soft Skills)، مع دعم تعلم هاته اللغات والمهارات عموما، على مستوى باقي التخصصات بالمكتب؛
- إدراج المجال الرقمي في العملية التكوينية مع اعتماد طرق بيداغوجية مبتكرة في التكوين والتلقين؛
- التحسيس بريادة الأعمال وتطوير المبادرة المقاولاتية لدى الخريجين من خلال تنزيل مقاربة تكوينية جديدة.

- مصاحبة المتدربين والخريجين من خلال:

- إرساء نظام جديد للتوجيه من أجل تمكين المترشحين من اختيار مدروس وواع لمشوارهم التكويني، مع إدماج واستعمال وسائل جديدة خصوصا عبر إعداد منصة للإرشاد والتوجيه المهني، وتعزيز هيئة المستشارين في التوجيه؛
- اعتماد نمط التكوين بالتناوب، والذي يسمح للمتدربين باقتحام عالم المقاولة والتعرف عن قرب على خصوصيات سير الشغل داخلها مما ييسر اندماجهم المهني فيما بعد؛
- تطوير وحدات تكوينية خاصة، وذلك بشراكة مع منظمات دولية من أجل تمكين المتدربين من مهارات تساعدهم على إحداث المقاولات والتعرف عن قرب على حاجيات الشركات والمؤسسات من الكفاءات، نذكر منها "روح المبادرة" مع منظمة العمل الدولية وبرنامج "المهارات الشخصية" مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وفي نفس السياق، وفي إطار تنزيل مضامين خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني، التي تم تقديمها بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتاريخ 04 أبريل 2019، لاسيما المشروع المتعلق بتأهيل وإعادة هيكلة عرض التكوين المهني، تمت مراجعة العرض التكويني عبر إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني، مع تحيين الشعب التي تتطلب ذلك وحذف الشعب التي لا تتماشى وحاجيات المهنيين.

تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة مستخدمي مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل:

عمل المكتب على توسيع العرض الاجتماعي في مجموعة من الخدمات المرتبطة بالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية وكذا التأمين على الوفاة. كما قام بتجويد الخدمات المرتبطة بالتأمين على السيارات وتنويع العرض الخاص بالاصطياف ليشمل مراكز وفضاءات جديدة، ناهيك عن تنظيم المخيمات الصيفية للأطفال بمواصفات متميزة.

كما يوفر المكتب خدمات اجتماعية أخرى، منها:

- التشجيع على السكن:

- منح قروض للمستفيدين في إطار اتفاقية بنكية ويمنح مبلغ القروض حسب الحاجيات وبدون سقف، في حدود قدرة المديونية للمقترض بنسب مشجعة حسب مدة القرض؛
- إمكانية الاستفادة من الفارق في سعر الفائدة بين السعر البنكي والسعر المطبق بالمكتب على القروض المباشرة الممنوحة من أجل تملك السكن.

كما أن القروض التي يوفرها المكتب لا تلزم المستخدمين الانخراط في برامج السكن أقل تكلفة، بل تترك لهم حرية اختيار السكن أو المبلغ حسب إمكانياتهم وكيفما كانت درجاتهم.

- التغطية الصحية:

في إطار الاتفاقية المبرمة مع شركة التأمين التي تقوم بتعويض مستخدمي المكتب وفق ما يلي:

- 80% بالنسبة من المصاريف المؤداة من طرف المؤمن للتطبيب والعلاج؛
- 100% بالنسبة لمصاريف تطبيب الأمراض المزمنة؛
- 100% بالنسبة للعلاج داخل مصحات الضمان الاجتماعي؛
- 100% داخل المؤسسات العلاجية والصحية في إطار المؤسسات الطبية المتعاقدة مع شركة التأمين.

- التأمين على السيارات الخاصة:

قام المكتب في إطار توسيع العرض الاجتماعي بإبرام اتفاقيات مع ثلاث شركات للتأمين على تأمين السيارات الخاصة لمستخدميه ومتقاعديه كما يمكن لأبنائهم وأزواجهم الاستفادة من هذا التأمين.

- إعانة الحج إلى الديار المقدسة:

يخصص المكتب مبلغ إعانة قدرها 20.000 درهم، ويستفيد منها جميع المستخدمين بدون استثناء. ويحدد عدد المستفيدين ضمن ميزانية الأعمال الاجتماعية. وقد بلغ عددهم هذه السنة 43 مستفيد ومستفيدة.

كما تم خلال السنة الماضية تأسيس جمعية العمل الاجتماعي لمستخدمي ومتقاعدي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل للمساهمة في تطوير وتنمية مختلف المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

الإشكاليات المرتبطة بالتقاعد بالنسبة لمستخدمي المكتب:

انخرط مكتب التكوين المهني في تفعيل تقاعد تكميلي لفائدة مستخدميه ابتداء من 2014، وذلك عبر مجموعة من المراحل الأساسية إيمانا منه بأهمية الجانب الاجتماعي في الارتقاء بالعنصر البشري داخل منظومة التكوين المهني. كما أن المكتب يوفر لمستخدميه خدمة تقاعد تكميلي أخرى مع إحدى شركات التأمين.

وقد تم بالفعل تحويل المساهمات إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، وفقا للقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال، كما حدد المكتب في مذكرة إخبارية سلسلة من الإجراءات التي ستتيح لمتقاعدي المكتب المعنيين بالاتفاقية عبر جمعية

العمل الاجتماعي لمستخدمي ومتقاعدي المكتب، كيفية الاستفادة من معاشهم التكميلي، إما على شكل راتب معاش تكميلي عمري إلى جانب المعاش الأساسي، أو على شكل راتب معاش تكميلي فوري حسب الاختيار.

وعليه، وبعد التشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية ومصادقة المجلس الإداري للمكتب، فقد تم تفعيل التقاعد التكميلي ودخوله حيز التنفيذ لعموم مستخدمي ومتقاعدي المكتب المعنيين ابتداء من شهر أبريل 2022.

مدينتي المهن والكفاءات بجهتي فاس-مكناس ودرعة تافيلالت

يمثل برنامج إحداث مدن المهن والكفاءات المشروع الثاني لخارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني والتي تم تقديمها أمام النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 4 أبريل 2019.

ويهم هذا البرنامج إنجاز 12 مدينة للمهن والكفاءات على مستوى مختلف جهات المملكة، تتميز بكونها مؤسسات تكوينية من الجيل الجديد متعددة الأقطاب والتخصصات، تهدف إلى تعزيز قابلية تشغيل الشباب والرفع من تنافسية المقاولات، وكذا تشجيع الاستثمار وخلق قيمة مضافة على المستوى المحلي، مع تبني مقاربة جديدة لهندسة التكوين واعتماد طرق بيداغوجية جديدة ومبتكرة.

وللتذكير، فقد تم انطلاق التكوين ب 3 مدن للمهن والكفاءات بكل من جهة سوس ماسة بتاريخ 4 أكتوبر 2022 وجهة الشرق يوم 24 أكتوبر 2022 وكذا جهة والعيون-الساقية الحمراء بتاريخ 7 نوفمبر 2022.

وفيما يتعلق بمشروع بناء مدينتي المهن والكفاءات بجهتي فاس-مكناس ودرعة تافيلالت، فيُعزى تعثر تقدم أشغال البناء إلى الصعوبات المالية التي تواجها الشركة التي رست عليها صفقتي البناء، مما دفعها إلى طلب فسخ العقود بما يتماشى مع ما ورد في المنشور 2022/09 الصادر عن رئيس الحكومة بشأن سن تدابير استثنائية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار وندرة المواد الولية على الالتزامات التعاقدية في إطار الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، أخذت مسطرة فسخ العقد مجراها، في الوقت الذي اتخذ فيه مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل جميع التدابير لإطلاق طلبات العروض لإتمام أشغال بناء هاذين المشروعين فور انتهاء إجراءات الفسخ.

جهاز التكوين المهني بإقليم أسفي

يتوفر جهاز التكوين المهني بإقليم أسفي على 34 مؤسسة للتكوين، منها 15 مؤسسة بالقطاع العمومي تابعة لكل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (08) والصناعة التقليدية (01) والتعاون الوطني (04) والفلاحة (01) والصيد البحري (01)، و19 مؤسسة بقطاع التكوين المهني الخاص.

ويتلقى التكوين الأساسي المتوج بدبلوم 6545 متدربة ومتدربا، ضمنهم 4866 بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و724 بالقطاعات العمومية الأخرى و955 بقطاع التكوين المهني الخاص ويبلغ عدد المتدربين بالتدرج المهني 514 متدربة ومتدربا.

ويتلقى المتدربون، التكوين في شعب لها ارتباط بميادين الإدارة والتسيير والتجارة والبناء والأشغال العمومية والصناعة الميكانيكية والعدانة والكهرباء والحلاقة والتجميل والنسيج والألبسة وتقنيات الإعلام والتواصل والقطاع الصحي وشبه الصحي، وذلك بجميع مستويات التكوين: التخصص والتأهيل والتقني والتقني المتخصص.

أما بالنسبة للمسارات المهنية، فقد بلغ عدد المستفيدين من التكوين بالمسار الإعدادي 75 مستفيدا و100 مستفيد بالبكالوريا المهنية، كما بلغ عدد المستفيدين من التكوين التأهيلي 3650 مستفيدا.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

الأمانـــــــة العامـــــــة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسـم اللجـن
مصلحة لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

عـرض السيـد وزيــر الصحة والحماية الاجتماعية

Royaume du Maroc
Ministère de la Santé
et de la Protection sociale

المملكة المغربية
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الصحة و الحماية الاجتماعية برسم السنة المالية 2023

عرض السيد وزير الصحة و الحماية الاجتماعية

لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية بمجلس المستشارين - الأربعاء 23 نونبر 2022

محاور العرض

الإطار العام

المحور الأول

أبرز المنجزات برسم سنة 2021 و الأسدس الاول من سنة 2022

المحور الثاني

برنامج العمل لسنة 2023

المحور الثالث

تقديم مشروع الميزانية لسنة 2023

الإطار العام

التوجيهات الملكية السامية

"... في نفس الظروف، بدأنا في تنزيل المشروع الكبير، لتعميم الحماية الاجتماعية، وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية.

وأطلقنا مجموعة من المشاريع، الهادفة لتحقيق السيادة الصحية، وضمان أمن وسلامة المواطنين ."

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد يوم 30 يوليوز 2022

الإطار العام

البرنامج الحكومي 2026-2021

- ضمان الولوج لخدمات صحية ذات جودة وللحماية الصحية باعتبارها حقوقا أساسية للمواطنين
- ضمان قاعدة أساسية من الحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين

النموذج التنموي الجديد

تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع

- ضمان الولوج لخدمات صحية ذات جودة وللحماية الصحية باعتبارها حقوقا أساسية للمواطنين
- ضمان قاعدة أساسية من الحماية الاجتماعية

القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية

- تعميم الحماية الاجتماعية بجميع مرتكزاتها؛
- إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها

مشروع قانون إطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية

1. إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية
2. تأهيل العرض الصحي
3. تثمين الموارد البشرية
4. إحداث نظام معلوماتي مندمج

المحور الأول :

أبرز المنجزات برسم سنة 2021 و الأسدس الاول من سنة 2022

الشروع في إصلاح المنظومة الصحية

- المصادقة، خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليوز بالقصر الملكي بالرباط، على مشروع قانون-إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية

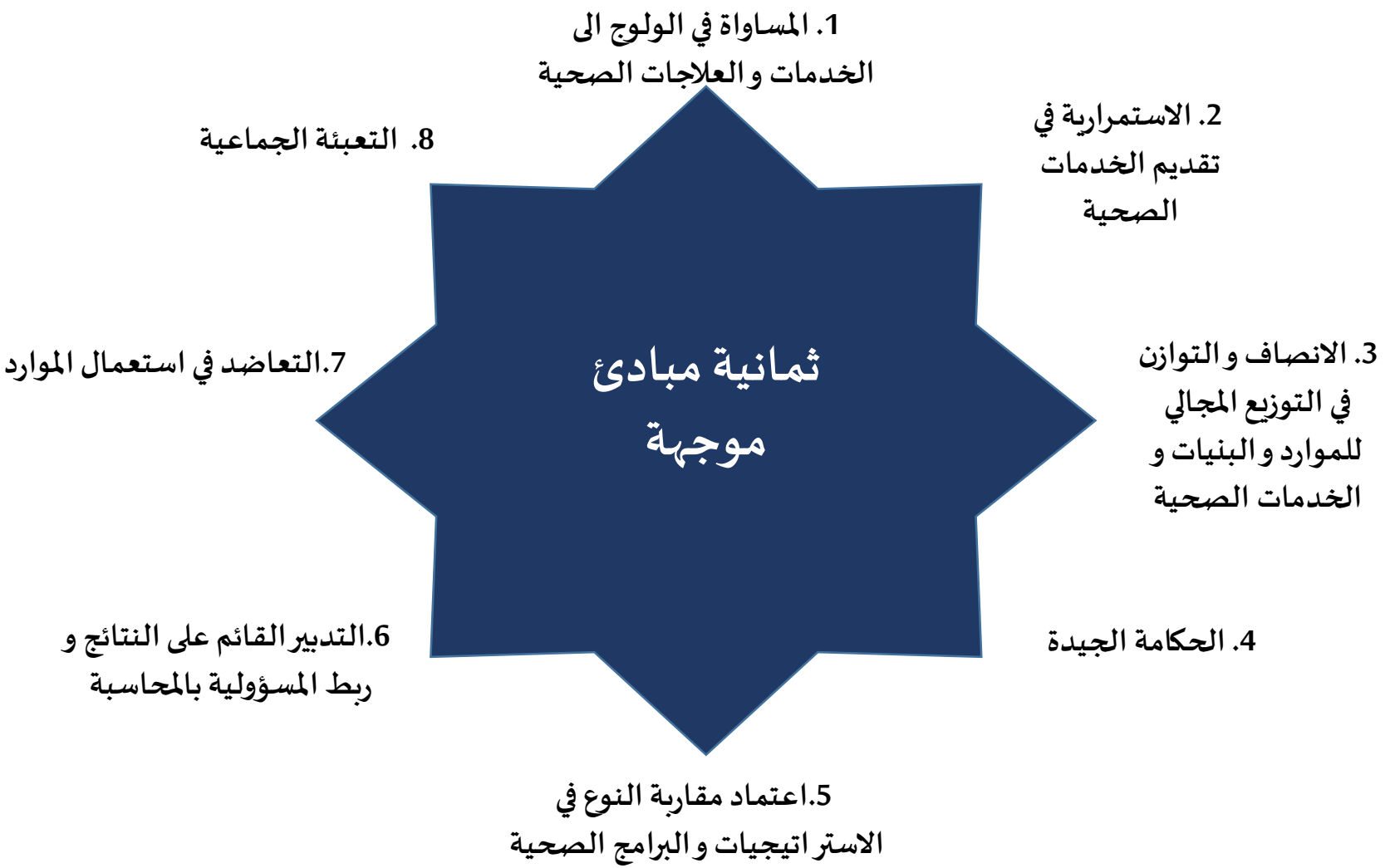

الشروع في إصلاح المنظومة الصحية

أهداف كأولوية وطنية و مسؤولية مشتركة

1. تيسير الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها؛
2. ضمان توزيع متكافئ و منصف لعرض العلاجات؛
3. التوطين الترابي للعرض الصحي بالقطاع العام و تحسين حكامته؛
4. ضمان سيادة دوائية وتوافر الأدوية و المنتجات الصحية و سلامتها وجودتها؛
5. تشجيع البحث العلمي و الابتكار في الميدان الصحي؛
6. تنمية وسائل الرصد و الوقاية؛
7. إعادة تنظيم مسار العلاجات و رقمنة المنظومة الصحية ؛
8. تعزيز التأطير الصحي؛
9. تثمين الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وتأهيلها عبر إرساء وظيفة صحية ؛
10. تفعيل أليات الشراكة و التعاون و التكامل بين القطاعين العام و الخاص

ورش إصلاح المنظومة الصحية

1. إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية
2. تثمين الموارد البشرية
3. تأهيل العرض الصحي
4. إحداث نظام معلوماتي مندمج

توسيع التغطية الصحية الأساسية

- إصدار القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية 09-21،
- توقيع ثلاث اتفاقيات-إطار أمام جلالة الملك حفظه الله، يوم 14 أبريل 2021 (الفلاحون وحرفيو ومهنيو الصناعة التقليدية والتجار، والمهنيون ومقدمو الخدمات المستقلون، الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة)؛

- إصدار القانُونين رقم 30.21 و31.21 بتغيير وتتميم القانونين رقم 98.15 و 99.15 المتعلقين، بالتوالي، بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاص؛
- إصدار22 مرسوم تطبيقي لاستفادة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاص من التأمين الإجباري عن المرض،
- مصادقة الحكومة على مشروع القانون رقم 27.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية وذلك من أجل توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية.

تعزيز الأمن الصحي

- تعزيز وتطوير مهام المركز الوطني والمراكز الجهوية لعمليات طوارئ الصحة العامة وفرق الاستجابة السريعة،
- توقيع المعهد الوطني للصحة اتفاقيات شراكة مع كلّ من جامعة محمد السادس متعددة التقنيات ومع المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة، للابتكار والبحث العلمي،
- ضع شبكة مخبرية واسعة تغطي كافّة التراب الوطني؛
- وضع شبكة مخبرية جديدة تقوم بإنجاز التسلسل الجيني لفيروس SARS-Cov2 بمدن الرباط، الدار البيضاء، أكادير وفاس؛
- إحداث مختبر الرصد الفيروس في المياه العادمة، يعتبر الأول من نوعه في المغرب؛
- إحداث نظامً وطني لمر اقبة طوارئ الصحة العامة مدعومًا بشبكة وطنية للمختبرات؛
- نظام وطني فعال لليقظة الصحية، يتم تدبيره من طرف كلّ من مركز محاربة التسمم واليقظة الدو ائية، والمركز الوطني لتحاقن الدم، والمركز الوطني للوقاية من الأشعة .

مواصلة الحملة الوطنية للتلقيح ضد السارس كوف- 2

سنة و 9 أشهر من الحملة الوطنية للتّلقيح ضدّ السارس كوف 2 التي أعطى انطلاقتها الفعلية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الخميس 28 يناير 2021

عدد الأشخاص الملقحين إلى غاية: 22 نونبر 2022

الجرعة الأولى	24 914 864 مليون
الجرعة الثانية	23 414 578 مليون
الجرعة الثالثة	6 856 071 مليون
الجرعة الرابعة	55 827 الف

تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الاولية

- تشغيل 49 مؤسسة جديدة للرعاية الصحية الاولية بالوسط الحضري و القروي

- تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي:

العمليات المنجزة	العمليات في طور الإنجاز
الانتهاء من إنجاز295 عملية من عمليات بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية المبرمجة	211 عملية
الانتهاء من إنجاز 500 عملية تهم تأهيل أو توسيع او ترميم، أو إعادة تهيئة لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية	332 عملية
اقتناء 681 وحدة للتنقل : 487 سيارة إسعاف و 194 وحدة متنقلة	102 وحدة

- بلورة الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

❑ تأهيل المراكز الاستشفائية الجهوية و الإقليمية: المشاريع التي تم تشغيلها خلال الفترة 2021-2022

المشاريع	عدد الأسرة
المركز الاستشفائي الجهوي بالرباط	380 سرير
المركز الاستشفائي الإقليمي بتمارة	250 سرير
المركز الاستشفائي الإقليمي بالدريوش	150سرير
المركز الاستشفائي الجهوي بطنجة(توسعة و تهيئة)	30 سرير
المركز الاستشفائي الإقليمي مولاي علي الشريف بالراشدية(توسعة)	262 سرير
المستشفى القرب المحاميد - مراكش	45 سرير
المستشفى القرب جرف الملحة	45 سرير
المستشفى القرب سيدي يوسف بن علي	45 سرير
المستشفى القرب ببو سكورة	45 سرير
المركز الجهوي للأنكولوجيا بالعيون	23 سرير
مصحة النهار بمارتيل	34 سرير
مركز طبي للقرب علال الفاسي بطنجة	25 سرير
مركز طبي للقرب بني مقادة بطنجة	25 سرير

نسبة تشغيل المؤسسات الاستشفائية الجديدة : 90 %

تعزيز الطاقة السريرية ب 1350 سرير

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

❑ تأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية

- بلورة برنامج عمل مهيكل لتأهيل بنيات المراكز الاستشفائية الجامعية و تطوير معدتها و تجهيزاتها على مدى سنتين،
- تعبئة غلاف مالي يقدر ب **1,7 مليار درهم**،
- خمسة مراكز استشفائية جامعية: الحسن الثاني بفاس وابن رشد بالدار البيضاء و ابن سيناء بالرباط ومحمد السادس بمراكش و وجدة.

توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية و المراكز الاستشفائية الجامعية

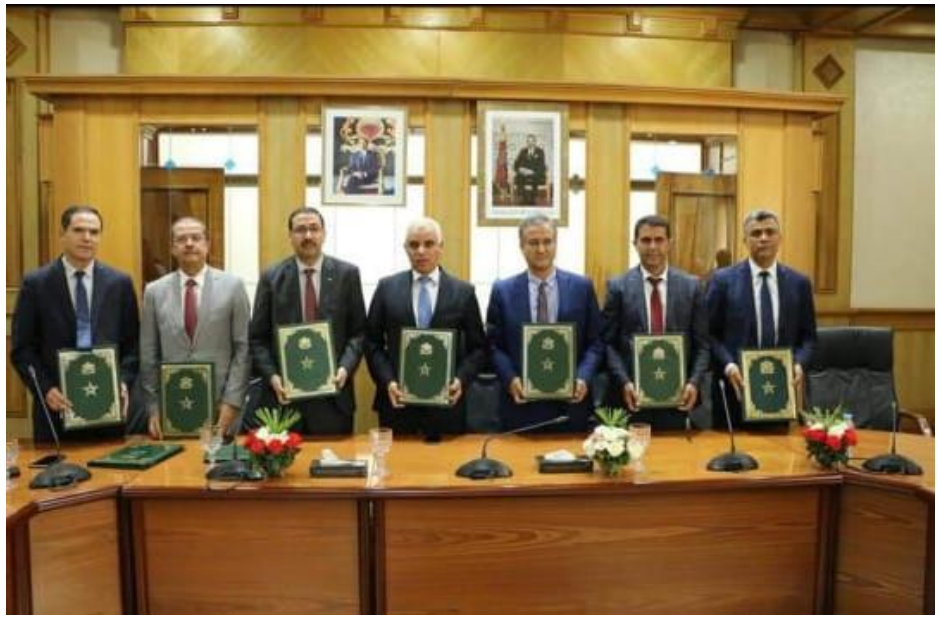

تعزيز العرض الاستشفائي

❑ المشاريع الاستشفائية الجديدة المزمع تشغيلها قبل نهاية سنة 2022

المشاريع	عدد الأسرة
المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة	797 سرير
المركز الاستشفائي الإقليمي الجديد بالحسيمة	250 سرير
مستشفى القرب أيت اورير	45 سرير

تعزيز الطاقة السريرية ب1092 سرير

تعزيز الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

- تغطية أكثر من **70 %** من حاجيات السوق المحلية من الأدوية بفضل الصناعة المغربية؛
- تشجيع التصنيع المحلي لأدوية الأمراض المزمنة و المكلفة :
- تحسن نسبة استعمال الأدوية الجنيسة : 40% حاليا؛
- توقيع 3 اتفاقيات مع الصين بهدف إنتاج 5 ملايين جرعة شهريا من لقاح كورونا في المرحلة الأولى؛
- إعطاء الانطلاقة لانجاز مصنع لتصنيع اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى بإقليم بن سليمان؛
- إنجاز أول تجربة إكلينيكية للقاح في تاريخ المغرب حول فعالية لقاح "سينوفارم" ؛
- تأمين وتكوين المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية والمنتجات الصحية ؛
- مراجعة المرسوم رقم 2-13-852 بتاريخ 18/2015 المتعلق بشروط وإجراءات تحديد سعر البيع العام للأدوية المصنعة محلياً أو المستوردة ؛
- بلورة سياسة دوائية جديدة 2022-2026

تعزيز أداء البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

❑ صحة الأم و الطفل

- إرساء المرحلة التجريبية للنموذج الجديد لنظام تتبع الحمل في المغرب على أساس توصيات منظمة الصحة العالمية والانتقال من أربع استشارات إلى ثماني زيارات قبل الولادة:
- اعتماد تصنيف روبسون لتقنين العمليات القيصرية وإطلاق المرحلة التجريبية بمصالح الولادة بأربع مستشفيات جهوية وأربع مستشفيات جامعية
- تعزيز برنامج الكشف المبكر عن الأمراض الخلقية عند المواليد الجدد ؛
- إطلاق الحملة الوطنية للتصدي لداء التهاب القصيبات الهوائية الحاد لدى الرضع دون السنتين.
- توفير وبشكل مستمر ومجاني لـ 13 لقاحًا، بما في ذلك 12 لقاحًا لحماية صحة الأطفال ولقاحا للنساء في سن الإنجاب ؛
- تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية

تعزيز أداء البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

التكفل بالفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة

- تقديم أزيد من 500 ألف خدمة صحية للساكنة المستهدفة من عملية رعاية عبر إنجاز حوالي 4 ألاف زيارة للوحدات الطبية المتنقلة وتنظيم أزيد من 200 حملة طبية مصغرة متخصصة.
- تنزيل البرنامج الوطني للتكفل بالصمم من خلال غرس القوقعة الصناعية؛
- تجهيز المراكز الجهورية للترويض الطبي وتركيب الأطراف الاصطناعية حديثة البناء ؛
- تطوير شراكة ثلاثية بين وزارة الصحة والتعليم ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة لتطوير التربية الدامجة لصالح الأطفال ذوي الإعاقة.
- استفادة ازيد من 140 ألف شخص ، بما فيهم المسنين، المستفيدين من حصص التأهيل الوظيفي؛
- التكفل بأزيد من 24 ألف حالة للنساء ضحايا العنف ؛
- تنظيم الحملة الوطنية السنوية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة أزيد من 1.500.000 الأطفال والمراهقين والشباب بالوسط المدرسي والجامعي بما فيهم ذوي الإعاقة.

تعزيز أداء البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

❑ التكفل بالأمراض المزمنة :

- التكفل بأزيد من مليون مريض بداء السكري في كل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- التكفل بحوالي 90 ألف حالة جديدة لارتفاع الضغط الدموي بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- التكفل أيضا بأزيد من 100 ألف مريض بمراكز علاج السرطان ؛
- تنظيم حملة توعية وطنية لفحص سرطان الثدي وعنق الرحم؛
- بلورة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الانتحار؛
- تنظيم حملات إعلامية توعوية بالأمراض غير السارية.

تعزيز أداء البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

❑ مواصلة التحكم في الأمراض المتنقلة

- خفض 50 في المئة من الحالات الجديدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- تحسين نسبة الأشخاص الذين يعرفون حالتهم المصلية حيث وصلت إلى 81 في المئة مقابل 10 في المئة سنة 2010 ؛
- تضاعف عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات أي زيادة التغطية بمضادات الفيروسات من 24 في المئة إلى 75 في المئة.
- تحسين توفير الخدمات والعلاجات والتكفل بالمصابين بداء السل: انخفاض نسبة الإصابة ب 33 في المئة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية وانخفاض معدل الوفيات بنسبة 60 في المئة.

تعزيزوتثمين الموارد البشرية

- تخصيص 5500 منصب مالي تم توظيف من خلالها سنة 2022 :
  - ✓ 1425منصب من الأطر الطبية ؛
  - ✓ و2984 منصب من الأطر التمريضية
  - ✓ 1091 منصب من الأطر الإدارية والتقنية

- استفادة حوالي 19 ألف موظفة وموظف من الترقية في الدرجة و الرتبة ؛
- الرفع من عدد المقاعد المفتوحة على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بنسبة 53٪ مقارنة بسنة 2019
- التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- تعزيز الحوار الاجتماعي مع مختلف الشركاء الاجتماعيين : توقيع اتفاق بين الحكومة والنقابات الممثلة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية بتاريخ 24 فبراير 2022 بشأن تحسين وضعية شغيلة القطاع

رقمنة المنظومة الصحية

- تطوير و تنزيل النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى جميع المستشفيات العمومية بتسع جهات، في حين بلغت نسبة تقدم الأشغال في الجهات الثلاثة المتبقية حوالي 85 في المائة؛
- الشروع في تطوير النظام المعلوماتي الخاص بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- مواصلة العمل على تشغيل منصات توافقية للربط بين الأنظمة المعلوماتية والمستشفيات التابعة للوزارة

التأطير القانوني والتنظيمي للمنظومة الصحية

- مصادقة المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليوز 2022 على مشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛
- المصادقة على مشروع القانون رقم 27.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.
- تنكب الوزارة على إعداد عدة مشاريع قوانين أخرى ويتعلق الأمر ب :
  - ✓ مشروع قانون يقضي بإحداث الهيئة العليا للصحة؛
  - ✓ مشروع قانون يقضي بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛
  - ✓ مشروع قانون يتعلق بالوظيفة الصحية؛
  - ✓ مشروع قانون يقضي بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية ؛
  - ✓ مشروع قانون يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لتحاقن الدم ومشتقاته.

المحور الثاني :
برنامج العمل
لسنة 2023

مواصلة ورش إصلاح المنظومة الصحية

مرتكزات الإصلاح

1- إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية

- إحداث هيئات التدبير والحكامة :
  - ✓ الهيئة العليا للصحة؛
  - ✓ إحداث المجموعات الصحية الترابية
  - ✓ إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية.
  - ✓ إحداث الوكالة الوطنية للدم ومشتقاتها

2- تثمين الموارد البشرية

- إحداث وظيفة صحية؛
- الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الكفاءات الطبية المغربية المقيمة في الخارج ؛
- إصلاح نظام التكوين

3- تأهيل العرض الصحي

إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الولية ؛
تأهيل المستشفيات ؛
إلزامية احترام مسلك العلاجات؛
إحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية

4- إحداث نظام معلوماتي مندمج

- رقمنة النظام المعلوماتي؛
- الملف الطبي المشترك

1- إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية

- إحداث الهيئة العليا للصحة؛
- إحداث المجموعات الصحية الترابية؛
- إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية؛
- إحداث الوكالة الوطنية للدم ومشتقاته؛
- مراجعة مهام ووظائف وهيكلة الإدارة المركزية.

1-إحداث الهيئة العليا للصحة

الهيئة العليا للصحة

المجلس العلمي

قطب تقنين المنظومة الصحية

- التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ؛
- اعتماد المؤسسات الصحية ؛
- الأدوية والمنتجات الصحية ؛
- نجاعة أداء وجودة الخدمات الصحية.

قطب الاستراتيجيات و السياسات العمومية للصحة

- السياسات و الاستراتيجيات التي تهم الصحة العمومية ؛
- المستجدات العلمية المتعلقة بالصحة ؛
- الرصد الصحي.

الهيكلة

2- المجموعات الصحية الترابية

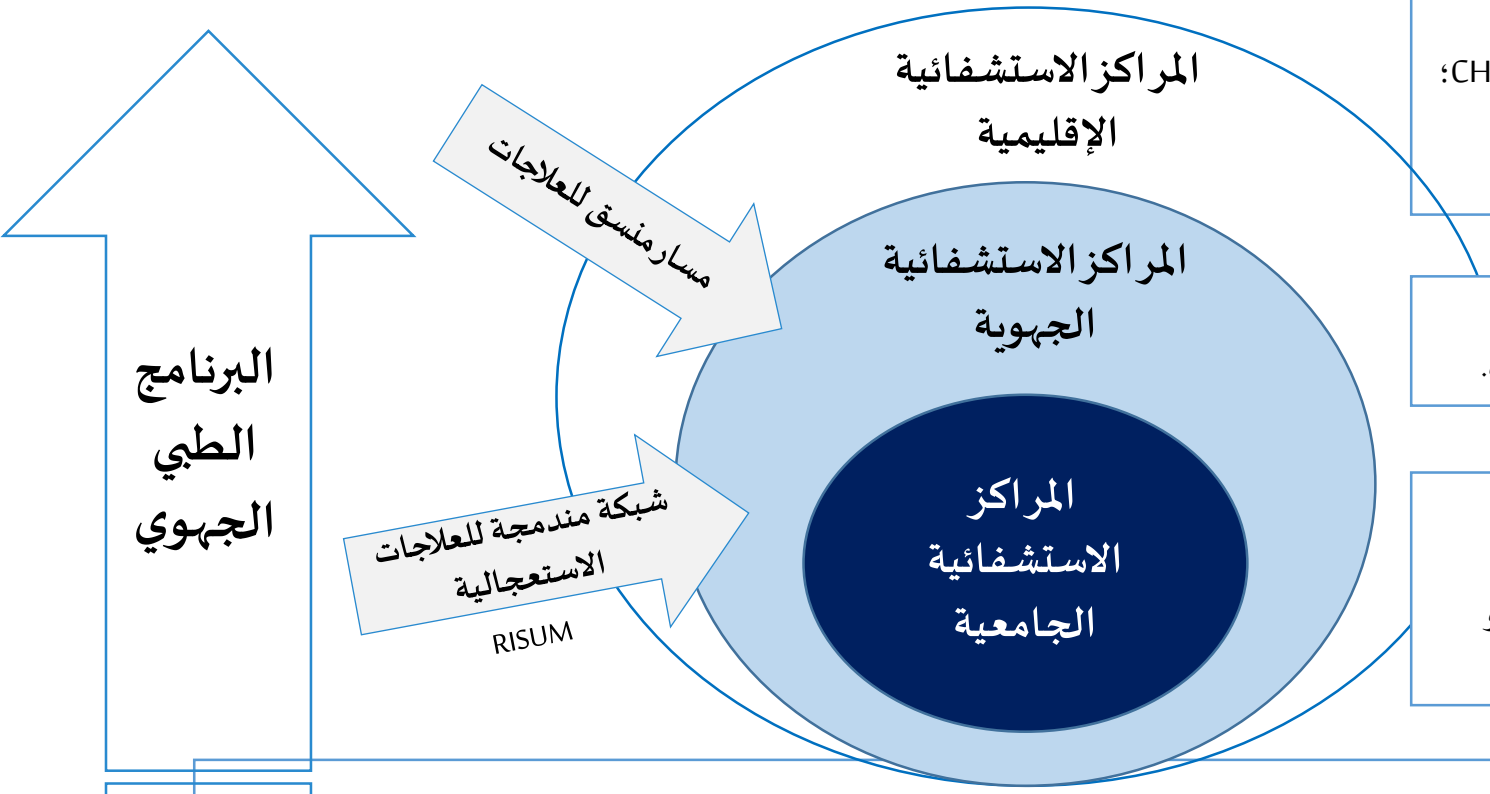

شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية (ESSP)

- علاجات القرب و ولوج مرجعي للمراكز الاستشفائية الإقليمية CHP؛
- علاجات القرب الأساسية؛
- التخصصات الطبية.

المراكز الاستشفائية الجهوية CHR

التخصصات الطبية أو الجراحية على المستوى الجهوي أو بين الجهات.

المراكز الاستشفائية الجامعية

- تطوير مشاريع البحث العلمي؛
- تعزيز برامج التعليم و التكوين المتمركز على تخصصات محددة و تطوير مراكز الخبرة الطبية الوطنية.

صلاحيات المجموعات الصحية الترابية

الشبكة المندمجة للعلاجات الاستعجالية

- المستعجلات الطبية للقرب؛
- مستعجلات ما قبل الاستشفاء، الإسعافات الأساسية، المصلحة المتنقلة للمستعجلات و الإنعاش و مروحيات المصلحة المتنقلة للمستعجلات و الانعاش.

3- إحداث وكالتين ومراجعة مهام ووظائف الإدارة المركزية

إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية

- الإشراف على تدبير و تنظيم قطاع الأدوية و المنتجات الصحية و السهر على النهوض به و تطويره

إحداث الوكالة الوطنية للدم ومشتقاته

- الإشراف على تنمية مخزون منتجات الدم و تطوير وسائل توفيره و معالجته و تأمين التزويد بهذه المنتجات تبعا للاحتياجات الوطنية

مراجعة مهام ووظائف وهيكلة الإدارة المركزية

- بهدف تعزيز قيادة البرامج الصحية وخطط الاستجابة لطوارئ الصحة العامّ

إصلاح المنظومة الصحية

2-تثمين الموارد البشرية

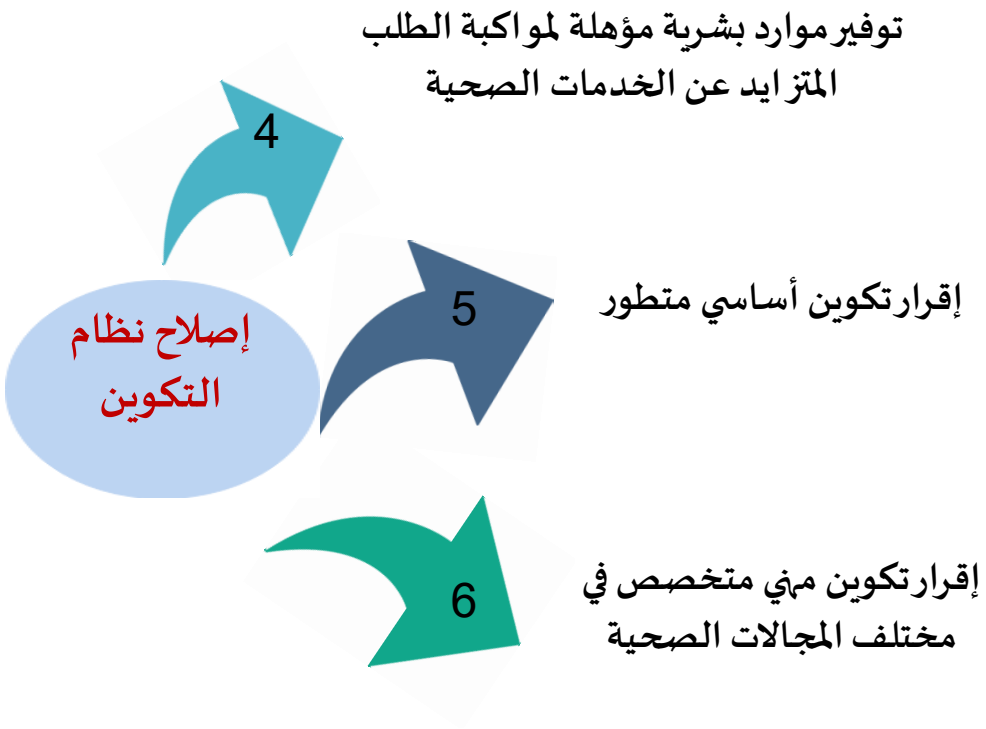

- توظيف 5500 من مهني الصحة؛
- مواصلة العمل على تعزيز السلم الاجتماعي وتحسين أوضاع مهني الصحة ؛
- دعم وتعزيز مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية.

3- تأهيل العرض الصحي

العرض الاستشفائي :

✓ مواصلة مشاريع بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية:

المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير	867 سرير
المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون	500 سرير
المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط	1006 سرير
المركز الاستشفائي الجامعي بالراشيدية	500 سرير

3- تأهيل العرض الصحي (تتمة)

العرض الاستشفائي :

✓ مواصلة مشاريع بناء وتجهيز المؤسسات الاستشفائية:

عدد المؤسسات	عدد الأسرة	وضعية تقدم الإنجاز
المراكز الاستشفائية الجهوية و الإقليمية		
10 مراكز استشفائية	2020	في طور الأشغال
13 مركزا استشفائيا	2340	في طور الدراسات
مستشفيات الأمراض النفسية		
مركزين	240	في طور الأشغال
مركز واحد	120	في طور الدراسات
مستشفيات الاختصاصات		
مركز واحد	300	في طور الأشغال
مركزين	290	في طور الدراسات

3- تأهيل العرض الصحي (تتمة)

العرض الاستشفائي :

✓ مواصلة مشاريع توسعة وإعادة تهيئة و بناء المؤسسات الاستشفائية:

عدد المؤسسات	عدد الأسرة	وضعية تقدم الإنجاز
مستشفيات القرب (1115 سرير)		
16 مستشفى	800	في طور الأشغال
7 مستشفيات	315	في طور الدراسات
مستشفيات النهار(54 سرير)		
4 مستشفيات	54	في طور الأشغال
توسعة و إعادة تهيئة مؤسسات استشفائية (191 سرير إضافي)		
4 مستشفيات	61	في طور الانتهاء
مستشفيين	88	في طور الأشغال
مستشفيين	42	في طور الدراسات

لائحة المؤسسات الاستشفائية التي توجد في طور الإنجاز

3- تأهيل العرض الصحي

العرض الاستشفائي :

✓ المشاريع الجديدة المبرمجة :

برمجة الدراسات الخاصة ببناء المركز الاستشفائي الجامعي ببني ملال	---
إعادة بناء المركز الاستشفائي الجهوي بالداخلة وبناء المركز الاستشفائي الجهوي بمراكش (بتامنصورت)	400 سرير
توسعة المركز الاستشفائي الإقليمي بالصويرة	190 سرير إضافي
المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي سليمان	120 سرير
إعادة بناء مستشفى الأمراض العقلية و النفسية برشيد	300 سرير
بناء 9 مستشفيات للقرب و مركز طبي للقرب	415 سرير
المجموع	1425 سرير

3- تأهيل العرض الصحي

مؤسسات الرعاية الصحية الأولية :

- مواصلة تأهيل 1.365 مؤسسة الرعاية الصحية الأولية: **افتتاح 65 مؤسسة جديدة** قبل متم السنة الجارية؛
- مواصلة تفعيل مخططات العمل السنوية لبرنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي 2017-2023؛
- التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات؛
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية وصياغة برامج العمل الجهوية؛
- مراجعة سلة العلاجات الأساسية بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية مع مواكبة إحداث المجموعات الصحية الترابية؛
- تعزيز الصحة الجماعاتية عبر تفعيل اللجان المحلية الصحية على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- توسيع نطاق ممارسة طب الأسرة على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

إصلاح المنظومة الصحية

4 -إحداث نظام معلوماتي مندمج

- تعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى جميع الجهات؛
- تنزيل النظام المعلوماتي الخاص بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية على مستوى جميع الجهات ؛
- تفعيل الملف الطبي المشترك؛
- مواصلة العمل على مشروع تشغيل منصات تو افقية للربط بين الأنظمة المعلوماتية والمستشفيات التابعة للوزارة مع قاعدة بيانات وطنية

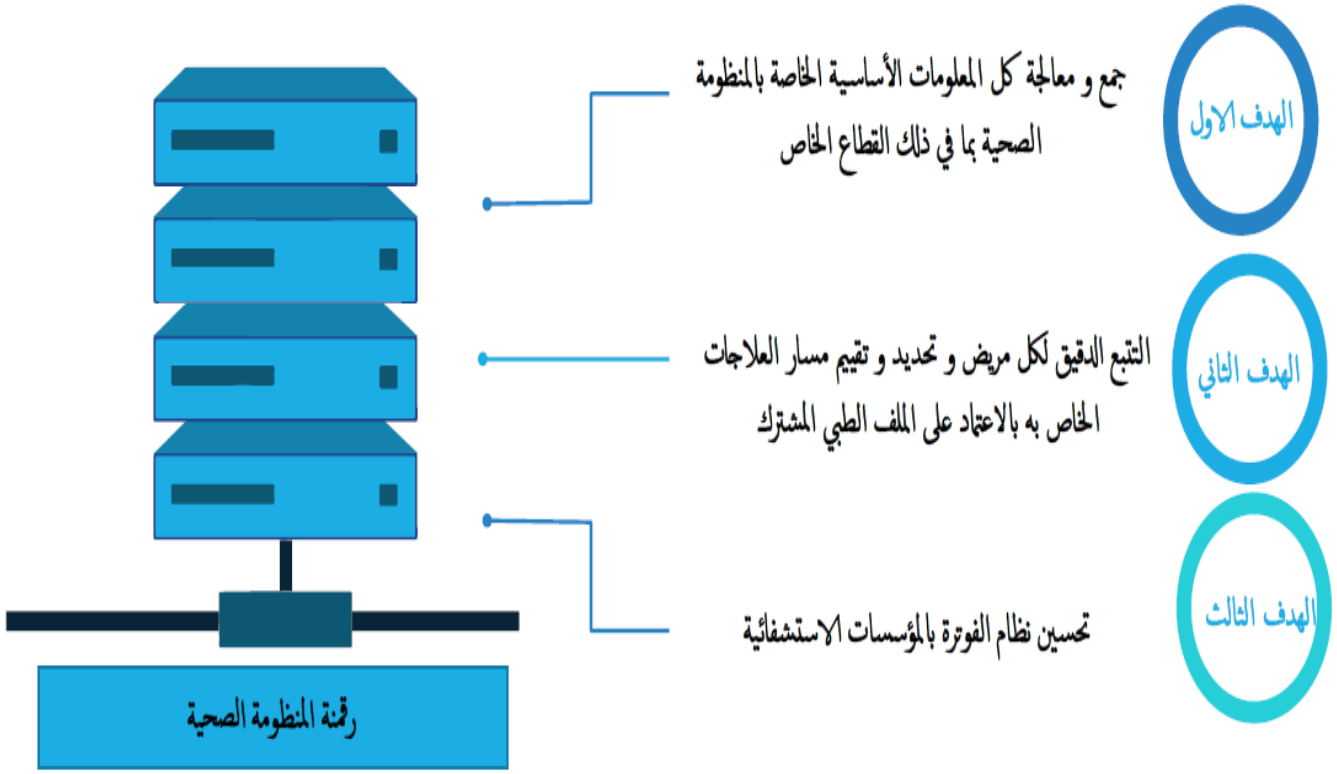

تعميم الحماية الاجتماعية

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية قبل نهاية 2022
   - التسريع في انخراط باقي المهنيين المستقلين في نظام التأمين الاجباري عن المرض ؛
   - تأمين انتقال المستفيدين حاليا من نظام المساعد الطبية الى نظام التأمين الإجباري عن المرض قبل نهاية 2022
   - إرساء نظام معلوماتي متجانس ومتكامل ومتعدد الاستعمالات يشمل كل المتدخلين في تدبير منظومة التغطية الصحية في شقها المتعلق بتحديد المستفيد، استخلاص مصاريف الخدمات الصحية وتتبع مسار المريض؛
   - مواصلة الإجراءات العملية المواكِبة لتعميم التغطية الصحية الإجبارية فيما يخص البرنامج التواصلي بالتنسيق مع جميع المتدخلين.

2. تعميم التعويضات العائلية 2023

   7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص و3 ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس

3. توسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد 2025

   حوالي 5 ملايين من المواطنين : من بين الساكنة النشيطة التي ليس لها الحق في التقاعد

4. تعميم الاستفادة من تعويض فقدان الشغل 2025

   كل شخص يتوفرعلى شغل قار

مواصلة تعزيز البرامج الصحية الوقائية

- تعميم النموذج الجديد لنظام تتبع الحمل على أساس توصيات منظمة الصحة العالمية؛
- إعداد و نشر الاستراتيجية الوطنية الجديدة لصحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة 2022 - 2030 ؛
- تعميم الكشف المبكر عن مرض قصور الغدة الدرقية الخلقي و عن الصمم عند المواليد الجدد؛
- اعداد خطة العمل الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات لصحة الأطفال دون سن الثامنة عشرة للفترة 2021-2025 ؛
- ضمان استمرار توفر اللقاحات ووسائل الحقن على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ومراكز الولادة بما في ذلك لقاح فيروس الورم الحليمي البشري؛
- تعزيز الكشف المبكر عن الاضطرابات التغذوية ومعالجتها لدى النساء والأطفال ؛
- تنفيذ التوجيهات الجديدة لبرنامج الصحة المدرسية والجامعية الوطنية والاستراتيجية الوطنية الثانية لصحة المراهقين والشباب 2022-2030 ؛
- تنظيم الحملة الوطنية السنوية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة أزيد من 1.500.000 الأطفال والمراهقين والشباب بالوسط المدرسي والجامعي بما فيهم ذوي الإعاقة برسم سنة 2022-2023.

مواصلة تعزيز برامج محاربة الأمراض

❑ الوقاية ومر اقبة الأمراض السارية:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في أفق 2030 ؛
- إعداد المخطط الاستراتيجي للقضاء على السل بالمغرب ما بعد 2023؛
- مراجعة التطعيم الوقائي والتشخيص وبروتوكولات التكفل لالتهاب السحايا ؛
- وضع خطة وطنية لمكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ الرئيسية.

❑ الوقاية ومر اقبة الأمراض غير السارية :

- مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها 2019-2029
- بلورة الخطة الاستراتيجية المتعددة القطاعات للصحة النفسية 2023-2030؛
- توسيع نطاق الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم؛
- إنجاز مسح ميداني حول التكفل بالمرضى المصابين بالأمراض غير السارية.

❑ الصحة البيئية

- تعزيز مراقبة ومكافحة ناقلات الأمراض وتطبيق النظام الوطني لمراقبة ناقلات الأمراض الفيروسية على المستوى الوطني؛
- تتبع تنفيذ نظام مراقبة مستوى التلوث الميكروبيولوجي للأغذية؛
- تعزيز تدقيق وفحص حالة النظافة الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية.

استراتيجية تدبير الأزمات و الطوارئ الصحية

- مواصلة الحملة الوطنية للتلقيح ضد كوفيد 19؛
- إعادة هيكلة النظام الوطني للمراقبة الوبائية؛
- تحديث دليل معايير المراقبة الوبائية؛
- تنفيذ نظام المراقبة الدوري لمقاومة مضادات الميكروبات؛
- تعزيز الإنجازات المتعلقة بمراقبة الأمراض المستهدفة ببرنامج التمنيع؛
- إعداد دليل لرصد الأمراض الوبائية الناشئة والاستجابة لها (الأمراض الفيروسية / النزفية الناقلة)؛
- إنجاز دراسات وطنية وبائية حول:
  - ✓ كوفيد على المدى البعيد ؛
  - ✓ معرفة مصل بعض أنواع الحمى النزفية الفيروسية / النواقل (فيروس غرب النيل (West Nile Virus)، حمى الضنك (Dengue, Fièvre) ، حمى القرم النزفية في الكونغو (hémorragique de Crimée de Congo)، شيكونغونيا (Chikungunya).

المحور الثالث :

تقديم مشروع الميزانية لسنة 2023

بيان مؤشرات تنفيذ ميزانية 2021 وسنة 2022 (إلى غاية 15 نونبر 2022)

أبواب الميزانية	تنفيذ ميزانية 2021		تنفيذ ميزانية 2022 إلى غاية 15 نونبر	
	الاعتمادات المفتوحة بما فيها الاعتمادات المرحلة	نسبة أداء النفقات الملتزم بها (%)	الاعتمادات المفتوحة بما فيها الاعتمادات المرحلة	نسبة أداء النفقات الملتزم بها (%)
نفقات الموظفين	10 431 145 000	100%	11 367 550 000	86%
المعدات والنفقات المختلفة	5 143 000 000	99%	5 275 000 000	97%
الاستثمار: اعتمادات الأداء (النفقات المفتوحة والاعتمادات المرحلة)	6 321 027 747	72%	8 920 397 377	64%
الحساب المرصد لأمور خصوصية (الحساب الخاص بالصيدلية المركزية)	2 931 044 463	70%	2 154 679 281	61%

الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2023

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي برسم سنة 2023 28 مليارو 130 مليون 252 ألف درهم

بزيادة قدرها 4,587 مليار درهم وهو ما يمثل 19 % مقارنة بميزانية سنة 2022

	التسيير		الاستثمار		المجموع دون احتساب اعتمادات الالتزام
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	
2023	13 455 252 000	6 675 000 000	8 000 000 000	6 000 0000 000	28 130 252 000
2022	11 367 550 000	5 275 000 000	6 900 000 000	5 500 000 000	23 542 550 000
	18%	27%	16%	9%	19%

- الحساب الخاص للصيدلية المركزية: 1,92 مليار درهم بزيادة قدرها 700 مليون درهم
- إحداث 5500 منصب مالي

الإجراءات المواكبة لتنزيل الإصلاح

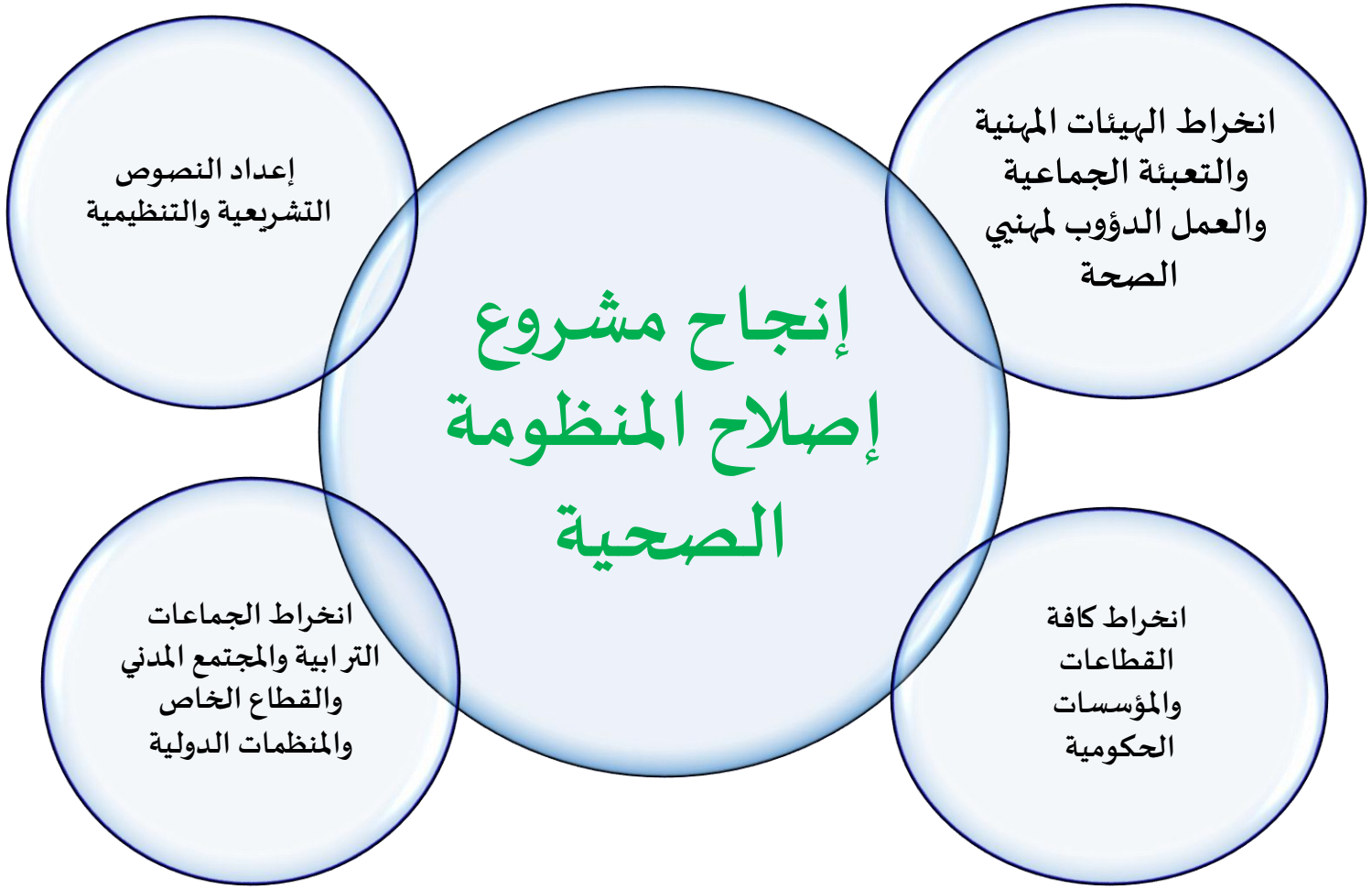

شكراً على حسن إصغائكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

برسم السنة المالية 2023

شكلت المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية مناسبة عبر من خلالها السيدات والسادة المستشارين على أهمية هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي المرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته، كما أشاد بالنجاح الذي حقق على مستوى تنزيل المخطط الوطني لمواجهة كوفيد 19 الذي شهده العالم، إذ تمت تعبئة جميع الإمكانيات المادية والبشرية، كما بقي الفريق الطبي والمدني والعسكري يقظا ومراقبا.

ونوه السادة المستشارون بورش تعميم الحماية الاجتماعية، تنفيذا للتوجهات الملكية السامية، وذلك من خلال الإسراع في المصادقة على مشروع قانون إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي سيعيد النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية، إذ جعل النهوض بهذا القطاع من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية عبر اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي وقانون التغطية الصحية الإجبارية والذي سيدخل 4 مليون أسرة مغربية معوزة إلى نظام التغطية الصحية الإجبارية من بوابة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تنزيل السجل الاجتماعي الموحد وإحداث قانون الوظيفة الصحية لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام والانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج، ورقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة

المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، وتحفيز الموارد البشرية عبر إقرار نظام أجري يعتمد على المردودية ويأخذ بعين الاعتبار مناطق التعيين.

وأشاد السادة المستشارون بالظرفية الاستثنائية التي تأتي في إطارها مناقشة هذه الميزانية والسياق الدولي المضطرب، حيث ما زال الوضع الوبائي الحالي يثير قلقا، ويتطلب درجة كبيرة من اليقظة لمواكبة الوضعية الحالية، مهنئين كافة الأطر الطبية والتمريضية المتواجدة في المستشفيات الوطنية.

وسجلت إحدى المتدخلات أن المواطنون يتحملون 51% من نفقات العلاج، كما أن معظمهم لا يتوفرون على التغطية الصحية، منوهة بإدخال حوالي 22 مليون مغربية ومغربي في التغطية الصحية الإجبارية والحماية الاجتماعية ومؤكدة على أن المستشفيات العمومية في حاجة ماسة اليوم للدعم والمواكبة، علما أن الجسم الطبي اليوم مريض ومتهالك، ومحتاج لنفس جديد يستوعب هذا العدد الهائل من المغاربة.

وثمن ثلة من المتدخلين الزيادة المسجلة في ميزانية 2023 من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بمبلغ 28 مليار و130 مليون و252 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 4,587 مليار درهم، أي بزيادة 19% مقارنة مع ميزانية سنة 2022، وتخصيص 5500 منصب مالي، غير أنها تبقى ميزانية غير كافية للإجابة على مختلف الإشكالات والاختلالات التي يعاني منها القطاع، خصوصا إذا ما تم استحضار حجم الخصاص والتراكمات الغير قادرة على مصالحة المواطن مع منظومته الصحية، كما أنها تبقى بعيدة عن 12% من الميزانية العامة للبلاد والموصى بها عالميا.

وبخصوص السياسة الدوائية والأمن الدوائي في بلادنا، تم التساؤل عن الضمانات التي تثبت أن هاته الأدوية التي تروج تستوفي شروط الجودة والسلامة، علما أنه يتم تسويق بعض المنتجات الغير صحية وبدون

ترخيص من السلطات، الأمر الذي يمثل خطرا على صحة المواطن وكذلك على المهنيين الصيادلة.

وعلاقة بما سبق، تمت الدعوة إلى اعتماد سياسة دوائية متطورة واعتماد مقاربة تشاورية مع جميع الفرقاء الاجتماعيين والمتدخلين على المستوى الوطني، ووضع سياسة عمومية حقيقية للدواء الجنيس تقترن بشبكة ملائمة للتوزيع وذلك بهدف تقليص عجز عدة أسر للولوج للدواء أمام المستوى المرتفع لمساهمة هاته الأسر في نفقات الصحة، وبالتالي يجب إعادة النظر في الطريقة التي يدبر بها مخزون الأدوية، والعمل على تشجيع الصناعة المحلية للأدوية وكذلك اللقاحات.

واعتبرت إحدى السيدات المستشارات أن نجاح ورش الحماية الاجتماعية ليس مسؤولية وزارة الصحة فقط، بل مسؤولية الحكومة ككل، وبذلك فإن الإلتقائية ما بين القطاعات الوزارية تعد مسألة ضرورية.

ومن أجل ضمان احتياطي كاف من الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية والتجهيزات، تمت المطالبة بضرورة :

- بلورة سياسة دوائية وطنية تضمن وفرة الأدوية الأساسية وتشجيع تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية بجودة عالية وأثمان مناسبة وبدون أخطار.

- تشجيع استعمال الأدوية الجنيسة والتخفيض من ثمن الأدوية.

- العمل على توفير الأجهزة البيوطبية بالمؤسسات الصحية العمومية والسهر على ضمان صيانتها.

- تشجيع الأدوية المصنعة وطنيا والحد من استيراد الأدوية إلا للضرورة.

- ضرورة توفير المخزون الضروري للأدوية طبقا للقانون وتعميم النظام الثالث المؤدى على جميع الأدوية والمستلزمات الطبية.

- حذف الضريبة على القيمة المضافة على ما تبقى من الأدوية الخاضعة لها وتطوير اليقظة الدوائية وتعزيز مهمة التفتيش لكل مراحل تداول الأدوية والمواد الصيدلية من التصنيع إلى الاستهلاك.

- تشجيع البحث العلمي في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بالتجارب السريرية.

وتم التأكيد على أن الغاية الأساسية للنهوض بالمنظومة الصحية هو توفير العلاجات والخدمات الضرورية للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة، ومن هنا يجب توفير العلاجات والخدمات الأساسية بجودة وبدون مخاطر بشكل متوازن بجميع جهات المملكة، وتسهيل الولوج إليها من خلال إلغاء جميع أشكال الموانع والعراقيل المادية والمعنوية.

وبشأن الخدمات الصحية، تمت الإشارة إلى أن الأسر المغربية لا زالت تنفق مباشرة 45% من كافة العلاجات، كما أن التعريفة الوطنية أصبحت متجاوزة منذ صدورها سنة 2005، ولذلك لابد من مراجعتها، علما أن القانون الإطار رقم 109.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية فرض تعميم التغطية الصحية الإجبارية، وهو ما يقتضي تقديم الدعم للمؤسسات العمومية الصحية وتعزيز جاذبيتها للمرتفقين المؤمنين.

أما عن النظام المعلوماتي، فقد تم اقتراح إرساء نظام معلوماتي واحد على المستوى الوطني لتسهيل نقل المعلومات الخاصة بصحة المرتفقين وتسهيل الإطلاع عليها من طرف مهني الصحة في القطاعين الخاص والعام.

هذا، وتم التأكيد على اعتماد أساليب التدبير العمومي الجديد المبنية على التخطيط الاستراتيجي ونجاعة الأداء والتقييم والحكامة وكذا الاهتمام بالمسيرين في القطاع الصحي، وخاصة تدبير الموارد المالية والصفقات وتفعيل توصيات مؤسسات الحكامة.

ورصد أحد السادة المتدخلين بعض العوامل التي أثرت على المنظومة الصحية ببلادنا والراجعة إلى ما يلي :

- عدم إيلاء الجانب الصحي أهمية كبرى في السياسات العمومية للحكومات السابقة.

- هيمنة الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي خلافا للتوصيات الدولية في هذا المجال، وصعوبة الولوج للعلاجات، خصوصا في المجال القروي وارتفاع النفقات الصحية التي تتحملها الأسر ما يفوق 50%.

- التدبير المركزي لقطاع الصحة وتكريس التفاوتات المجالية.

- غياب سياسة تتعلق بالبحث العلمي في الميدان الصحي.

وعلاقة بموضوع الحماية الاجتماعية،تم اعتبار أن تخصيص 9,5 مليار درهم من صندوق المساهمة في الحماية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي لتأمين انتقال المستفيدين حاليا من نظام الرميد إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي، علما أن ميزانية هذا الصندوق لا تتعدى 10 مليار درهم، حيث تم الاستفسار حول كيفية تمويل مليون محفظة و 3 ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس وغيرها من البرامج الاجتماعية وكيفية تنزيل تعميم التعويضات العائلية قبل نهاية سنة 2023.

وتمت الإشارة إلى أن الأجراء يعرفون أنظمة متعددة للحماية الاجتماعية، كما لم يتم التصريح منذ صدور القانون إلا ب 5300 عاملات وعمال المنازل سنة 2021، إذ تم التساؤل عن موقع حراس الأمن وعاملات وعمال النظافة الذين يعيشون أوضاعا اجتماعية مزرية.

ونتيجة للخصاص الذي يعرفه قطاع الصحة على مستوى الموارد البشرية، تمت الدعوة إلى ضرورة القيام بتعويض الأطباء المحالين على التقاعد وتشغيل المؤسسات المحدثة مع استفادة حوالي 19 ألف موظفة وموظف من الترقية في الدرجة والرتبة والتي جاءت في الحوار الاجتماعي مع

مختلف الشركاء الاجتماعيين عبر توقيع اتفاق بين الحكومة والنقابات الممثلة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية بشأن تحيين وضعية شغيلة القطاع.

وتم التأكيد على ضرورة تشييد كلية الطب ومستشفى جامعي بكل جهة، وذلك من خلال تخصيص الميزانية المطلوبة لهذا الغرض، كما يجب البحث عن الحلول عبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميدان الصحي وعقد شراكات معهم وفتح المجال أمام الأطر الطبية الأجنبية، واللجوء إلى التعاقد لدعم المناطق النائية بالأطر الطبية والتمريضية، وتمت المطالبة في هذا السياق بتغيير المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية نتيجة هزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد، وهذا ما أدى إلى تمركز أغلب الأطباء بالمدن الكبرى دون مراعاة العدالة المجالية.

وقد أبانت دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن حجم العجز الحاصل في الموارد البشرية الصحية والذي يصل إلى 96 ألف مهني، منهم 32 ألف طبيب و 65 ألف من الأطر شبه الطبية، الشيء الذي يطرح معه تساؤلا عريضا عن الخصاص المهول المسجل على مستوى الأطباء والممرضين في العديد من الاختصاصات وعلى رأسها تخصص الإنعاش والتخدير.

وأبرزت إحدى السيدات المستشارات أن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها قطاع الصحة هي مسألة التغطية الصحية الشاملة، وهي إشكالية لا تقتصر فقط على ما هو تمويلي، بل تشمل عددا من المؤسسات وعلى رأسها الخريطة الصحية غير المتوازية على الصعيد الوطني والمتقادمة والمفروض إعادة بنائها وفق معطيات جديدة، كما أن الولوج إلى أجهزة السكانير أو التصوير الضوئي أو التصوير بالرنين المغناطيسي فيه صعوبات كبيرة، مما يطرح معه إشكالية تأخر مواعيد الفحوصات الطبية التي قد

تصل في بعض الأحيان إلى سنة، لذلك فإن الأمر يتطلب تعبئة على كل الوسائل المتاحة من ميزانية ووسائل مادية وبشرية كفيلة بوضع قطاع الصحة على سكة الإصلاح والتأهيل ليوفر خدمات صحية في المستوى المطلوب، وتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من الحق في العلاج والعناية الصحية على قدم المساواة.

ومن أجل المساهمة الإيجابية في التنزيل السليم والناجع لورش الحماية الاجتماعية، تم التأكيد على :

- ضرورة اعتماد منهجية الحوار الاجتماعي، باعتبارها مبدءا يؤسس للديمقراطية الاجتماعية التي تعتبر الحماية الاجتماعية، إحدى مجالاتها، وعدم الخروج عن هذه المنهجية في إعداد القوانين المتعلق بالحماية الاجتماعية، أو أية مراجعة للنصوص الاجتماعية من قبيل مدونة التغطية الصحية أو قانون الضمان الاجتماعي.

- التأكيد على عدم الإخلال بأنظمة الحماية الاجتماعية الإلزامية لفائدة مأجوري القطاع العام والخاص، وعدم المساس بتوازناتها المالية والحقوق المكتسبة للمنخرطين والمستفيدين من هذه الأنظمة.

- توسيع فئة المستفيدين من الحماية الاجتماعية لتشمل كافة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا طبقا للمادة السادسة من هذا القانون.

- ضمان تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، لتشمل كافة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، طبقا لمقتضيات المادة 6 من هذا القانون.

- إرساء آلية مؤسساتية للحوار الاجتماعي في مجال الحماية الاجتماعية تفعيلا للمقاربة التشاركية التي حث عليها صاحب الجلالة في خطبه بضرورة إشراك الفرقاء الاجتماعيين ووفقا للمواثيق والاتفاقيات

الدولية التي صادق عليها المغرب، وخاصة الاتفاقية رقم 144 لمنظمة العمل الدولية ذات التركيبة ثلاثية الأطراف.

- التعويض عن المسؤولية وعن المشاركة في التظاهرات الصحية.

- معالجة سوء توزيع الموارد البشرية بين الجهات وبين الوسط القروي والحضري.

- إقرار تحفيزات مادية ومعنوية كافية لجميع فئات مهنيي الصحة لتشجيعهم على القيام بالمهام المنوطة بهم.

- إيجاد حل لوضعية الممرضين المطالبين بحقهم في التعويض عن المخاطر.

- إلغاء جميع أنواع التمييز بين مهنيي الصحة في الحقوق والواجبات.

- العمل على أن يستفيد جميع مهنيي الصحة من التكوين المستمر.

- إيجاد حلول مناسبة لتقديم الخدمات الصحية بالمناطق الصعب تزويدها بالأطر الصحية (جدول المناطق الصعبة تزويدها بالموارد البشرية من مرفقات دورية الحركة الانتقالية لوزارة الصحة).

- الرفع من الأجور والتعويضات عن المخاطر والمداومة والإلزامية وخلق تعويض عن الاشتغال بالمناطق النائية.

- التسريع بتنزيل مضامين قانون الوظيفة الصحية يما يستجيب لتطلعات مهنيي الصحة ويقر خصوصية القطاع.

- إصدار نصوص تنظيمية لعمال ومهنيي الصحة في القطاعين العام والخاص.

- مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي المنتج والرفع من ميزانية مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لمهنيي الصحة لتمكينها من تقديم خدماتها.

- ضرورة اتخاذ عدة إجراءات استعجالية من أجل إصلاح الأوضاع والتكوين بزيادة عدد من المراكز الاستشفائية الجامعية وفتح المجال للطلبة لإمكانية التدريب في المصحات الخاصة، بل حتى في العيادات الخاصة.

- معالجة إشكالية غياب العدالة المجالية والجهوية الصحية والحد من التفاوتات الصارخة بين المجالات والجهات والأقاليم عبر التراب الوطني، في الموارد البشرية والبنيات الاستشفائية العمومية والخصوصية والتجهيزات الطبية، وهو ما يتطلب استراتيجية واضحة وإرادة حقيقية للحد من التمركز البارز في القطاع وإنصاف الجهات المحرومة خاصة في العالم القروي.

- ضرورة تحقيق توازنات مالية ما بين العمل والمردودية.

- تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية، لتساهم بدورها في التمويل والاقتراح لتحقيق الأمن الصحي ومعالجة اختلالات المنظومة الصحية.

- ضرورة توفير إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة لجعل النهوض بالقطاع الصحي على رأس أولوياتها إلى جانب التعليم من خلال الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع الصحي.

- تأهيل قطاع الصحة العمومية وإعادة جاذبيته وعدم المراهنة على سراب القطاع الخاص.

- إحداث وتفعيل آلية الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

- سن سياسة دوائية ناجعة وقليلة التكلفة لضمان علاج الفئات الهشة داخل المستشفيات العمومية، فاعتماد حوالي ملياري درهم قصد تغطية تكاليف الأدوية اللازمة تبقى غير كافية لاستجابة انتظارات وتطلعات المواطنين.

- إيلاء أهمية خاصة لمحور الصحة النفسية والعقلية الذي نبهت له العديد من الدراسات، حيث هناك تنامي العديد من الأمراض المرتبطة به، وكذا مقاربة وقائية للحد من انتشار الأمراض المزمنة.

- ضرورة مراجعة التعريفة الصحية لتحقيق تقدم المنظومة الصحية.

- تقوية المستشفى العمومي وخلق تنافسية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تحسين آلية الولوج والاستقبال في المستشفى العمومي مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون القطاع الخاص مكملا وليس منافسا للقطاع العام.

وختاما، التمس جميع السيدات والسادة المستشارين ضرورة الحفاظ على المناصب المالية المتعلقة بالتقاعد في قطاع الصحة وإضافتها إلى عدد المناصب المخصصة له.

أجوبة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية

أجوبة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية

في مستهل جوابه على مداخلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، أبان أن المرحلة الآن هي مرحلة انتقالية تنبني على فتح ورش مهم، وأساسي قصد إصلاح المنظومة الصحية.

وأشار إلى أن مناظرة الصحة التي نظمت مؤخرا بمدينة مراكش، تم التطرق فيها إلى مسألة الحد من المخاطر الصحية، كما أن الصحة لا تهم الإنسان فقط، بل أيضا الحيوان والبيئة.

وأفاد أن الانتظارات في القطاع الصحي تبقى كبيرة والتوجهات كثيرة، مؤكدا أن الدولة لم تتخلى عن المستشفيات العمومية، بل على العكس من ذلك، حيث تم رصد عدة استثمارات بهدف الرفع من جاذبية المستشفيات العمومية.

وبخصوص المؤشرات المسجلة حاليا، فقد صرح بأنها جيدة غير أنها تبقى غير كافية، فمعدل الحياة عرف ارتفاعا ملحوظا، كما هو الشأن بالنسبة لمعدل الولادة أيضا، إضافة إلى وجود نتائج جيدة مسجلة على مستوى المنظومة الصحية، وأشار إلى أنه تم القيام بعمل جبار في هذا القطاع رصدت له أموال مهمة وحقق نتائج إيجابية ومتعددة.

وأفاد أن الثورة الجديدة تتعلق أساسا بالعنصر البشري وبالتالي فإن الهدف يبقى هو تثمين الموارد البشرية التي تعد الدعامة الكبرى، وبذلك تم خلق الوظيفة الصحية ومبدأ الأجر يحدد حسب العمل.

وذكر أن الصحة اليوم ستذهب في تطور جد سريع، علما أن التوجه الرئيسي اليوم هو تعميم التغطية الصحية، كما أن المستشفى العمومي يبقى حاضرا ومتواجدا بقوة في مخطط وزارة الصحة، إضافة إلى أن فلسفة الإصلاح تقوم على أساس أن الحماية الاجتماعية تمول الصحة، إلا أنه يجب وضع ضوابط تتعلق بالرقمنة والفوترة.

وبخصوص السجل الاجتماعي الموحد، أوضح أنه سيتم تعميم التسجيل بهذا السجل بمدينة الرباط يوم 28 نونبر 2022، مما يعني دخوله رسميا حيز التنفيذ بالنفوذ الترابي للعمالة، وذلك من أجل تسريع العمل بمنظومة الاستهداف الاجتماعي وتعميمها وتفعيلها التدريجي على مختلف الجهات خلال يوليوز 2023، وسيساهم التسجيل في هذا السجل الاجتماعي في ضبط الهشاشة الاجتماعية واستهداف المستفيدين الحقيقيين من برامج الدعم الاجتماعي.

وأبان أنه يجب تحقيق جاذبية المؤسسات الصحية، ثم الحديث عن الاستقلالية المالية لها، كما لا يمكن الاشتغال دون مساهمة القطاع الخاص والوسطاء، بالإضافة إلى أنه سيتم إحداث مديرية بوزارة الصحة تتعلق بالقطاع الخاص، وبالتالي فيجب تحقيق السيادة الصحية للمواطن المغربي، إلا أن التفاوت في الاستثمارات بين الجهات يعود لطبيعة وخصوصية وحجم كل جهة، كما أن معطيات كل جهة تتحكم بشكل كبير في نسبة استثماراتها، معربا أن التوجه والتدبير الجهوي يعتمد على وضع خريطة صحية توضح أماكن وحجم الاستثمارات.

وبخصوص برامج التوعية، أوضح أن هناك شراكة بشأن البحث العلمي، وكذا التكوين في قطاع الصحة، ليكون ملائما لميدان الصحة والذي أصبح يتميز بالحرفية عوض المهنية.

وصرح أنه سيتم إصدار ترسانة قانونية تضم 5 مشاريع قوانين، والتي يجب أن تخرج إلى حيز الوجود، كما ينبغي مواكبة الوظيفة الصحية ثم وكالات الأدوية بعد ذلك.

أما بشأن المخزون الاستراتيجي للأدوية، فقد أكد أن الصناعة الدوائية لها علاقة بالمواد الأولية، إذ أن البلاد غنية بالأعشاب، ويمكن استخلاص المواد الأولية، غير أنه يجب احترام معايير الجودة.

وصرح بوجود عدة برامج وقائية أعدتها وزارة الصحة، إلا أن المشكل يبقى مرتبطا بنقص الموارد البشرية الخاصة بتدبير المؤسسات والمستشفيات، وأشار إلى وجود برنامج حكومي يرمي إلى التعويض عن نقص الموارد البشرية.

ودعا إلى أهمية إنشاء مراكز لتكوين الأطباء والممرضين، مشيرا أيضا إلى أهمية وضع خريطة صحية جهوية لمعرفة الخصاص المسجل في صفوف الأطباء والممرضين ووضع فلسفة جديدة لتكوينهم، مشيرا إلى أن ميزانية الصحة قد ارتفعت حاليا إلى 28 مليار درهم، وعدد المناصب بلغت 5500 منصب، غير أن عدد الأطباء والممرضين يبقى ضعيفا بالرغم من تخصيص هذه المناصب.

وبخصوص التعويض عن المخاطر، فقد أكد أن الأجر يجب أن يكون مبلغا محترما بالنسبة لمناصب المسؤولية، وصرح بأن التعويض عن المخاطر بالنسبة للأطباء حدد في 2800 درهم، أما الممرضين في 1400 درهم، والذي سيختلف حسب موقع الممرض، علما أن هناك عدة تخصصات في هذا الشأن، وكذا وفق المردودية، وبذلك سيكون التعويض مرتبطا بالمردودية.

أما عن النفايات الطبية، فقد أبرز أنها تتعلق بالبيئة وبتدبير الشأن المحلي على المستوى الترابي، وأن من يقوم بإنتاجها يجب أن يكون مسؤولا عن إتلافها، إذ تتم معالجتها داخل المستشفيات، أما خارج أسوارها فلا توجد مسؤولية لمعالجتها، وبالتالي، يجب أن يتم تقنين هذه العملية والتنصيص على كيفية تدبيرها قانونيا حسب كل جهة ووفق معايير محترمة.

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية 2022-2023

دورة أكتوبر 2022

الأمانـــــــة العامـــــــــة

مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية

قسـم اللجــن

مصلحة لجنة التعليم

والشؤون الثقافية والاجتماعية

عـرض السيـد وزيــر التعليــم العالـــي
والبحث العلمي والابتكار

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار برسم السنة المالية 2023

عـــرض السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

محاور العرض

1. تطور مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
2. برنامج العمل لسنة 2023 : تنزيل الأوراش الأولوية للمخطط الوطني PACTE ESRI-2030
3. مشروع الميزانية برسم سنة 2023

1. تطور مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

جامعات ومؤسسات التعليم العالي

التعليم العالي العمومي

12 جامعة عمومية تضم 160 مؤسسة(*)

- جامعة محمد الخامس ـ الرباط
- جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء
- جامعة سيدي محمد بن عبد الله ـ فاس
- جامعة القاضي عياض ـ مراكش
- جامعة محمد الأول ـ وجدة
- جامعة عبد المالك السعدي ـ تطوان
- جامعة شعيب الدكالي ـ الجديدة
- جامعة مولاي إسماعيل ـ مكناس
- جامعة الحسن الأول ـ سطات
- جامعة ابن طفيل ـ القنيطرة
- جامعة ابن زهر ـ أكادير
- جامعة السلطان مولاي سليمان ـ بني ملال

77 مؤسسة لتكوين الأطر

1 جامعة عمومية ذات تدبير خصوصي

جامعة الأخوين تضم 3 مؤسسات

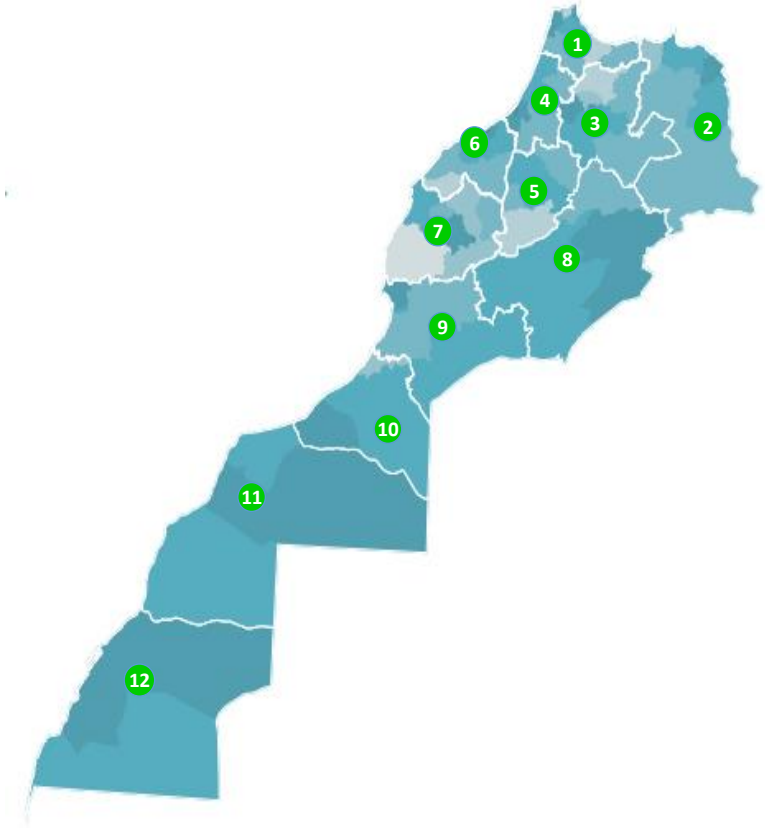

الجامعات والمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة

5 جامعات محدثة في إطار الشراكة تضم 41 مؤسسة

- جامعة محمد السادس لعلوم الصحة
- جامعة محمد السادس المتعددة التقنيات بنجرير
- الجامعة الأورومتوسطية بفاس
- الجامعة الدولية أبو القسيس لعلوم الصحة
- الجامعة الدولية الرباط

2 مؤسسات محدثة في إطار الشراكة

التعليم العالي الخاص

5 جامعات خاصة تضم 23 مؤسسة

- جامعة مونديابوليس الدار البيضاء
- الجامعة الدولية أونيفرسيابوليس أكادير
- الجامعة الدولية الدار البيضاء
- الجامعة الخاصة فاس
- الجامعة الخاصة مراكش

133 مؤسسة للتعليم العالي الخاص غير تابعة للجامعات

(*) بما فيها 3 معاهد البحث

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

معطيات حول الموسم الجامعي 2022-2023

العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي

- التعليم الجامعي العمومي: 1.130.182 — 91%
- التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات: 46.327 — 4%
- التعليم العالي الخاص: 61.730 — 5%

2022-2021: 1.170.836 → 2023-2022: 1.238.239 (+5,8%)

عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي

- التعليم الجامعي العمومي: 302.411 — 93%
- التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات: 6.623 — 2%
- التعليم العالي الخاص: 16.016 — 5%

2022-2021: 313.596 → 2023-2022: 325.050 (+3,7%)

المسالك المعتمدة: 3714

التعليم العالي العمومي: 2751 مسلك

التعليم العالي الخاص: 963 مسلك

%44 في العلوم والتقنيات, 27 % في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية و 24% في الآداب والعلوم الإنسانية

عدد الأساتذة الدائمين
(التعليم الجامعي , تكوين الأطر, التعليم العالي الخاص)

2022-2021: 21.416 → 2023-2022: 21.244 (-0,8%)

عدد الإداريين والتقنيين
(التعليم الجامعي , تكوين الأطر, التعليم العالي الخاص)

2022-2021: 12.833 → 2023-2022: 12.659 (-1,4%)

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

التعليم العالي الجامعي العمومي

تطور عدد الطلبة الجدد حسب الحقول المعرفية ما بين 2022-2021 و 2023-2022

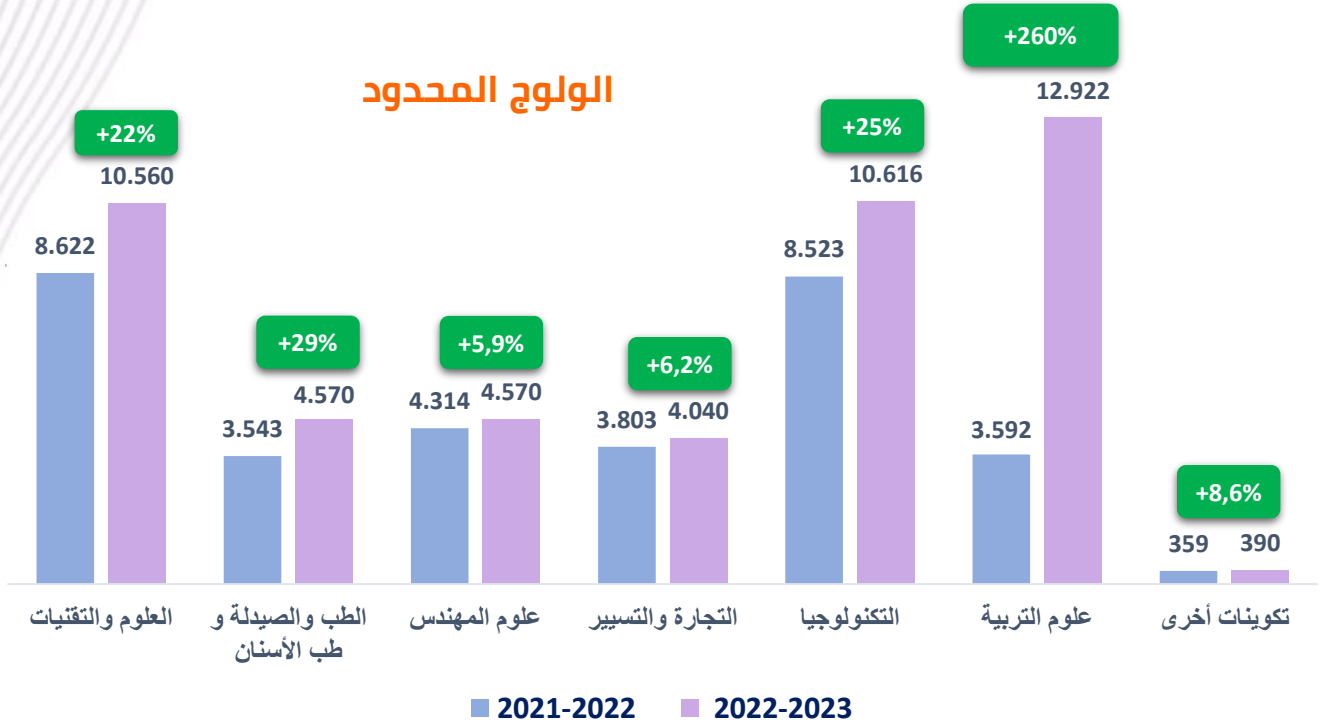

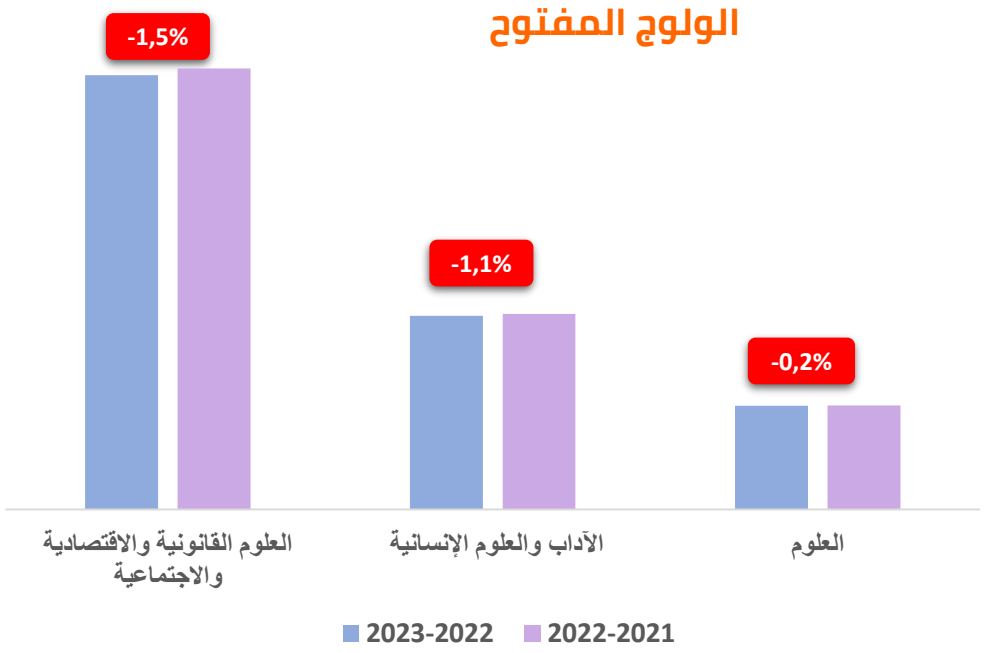

انخفاض طفيف لعدد الطلبة الجدد في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح مقابل ارتفاع ملحوظ بالنسبة للمؤسسات ذات الولوج المحدود

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

عدد الأطر البيداغوجية والإدارية والتقنية بالتعليم العالي

عدد الأساتذة الباحثين (بما فيها معاهد البحث): 21.244

عدد الأطر الإدارية والتقنية (دون احتساب الأحياء الجامعية): 12.659

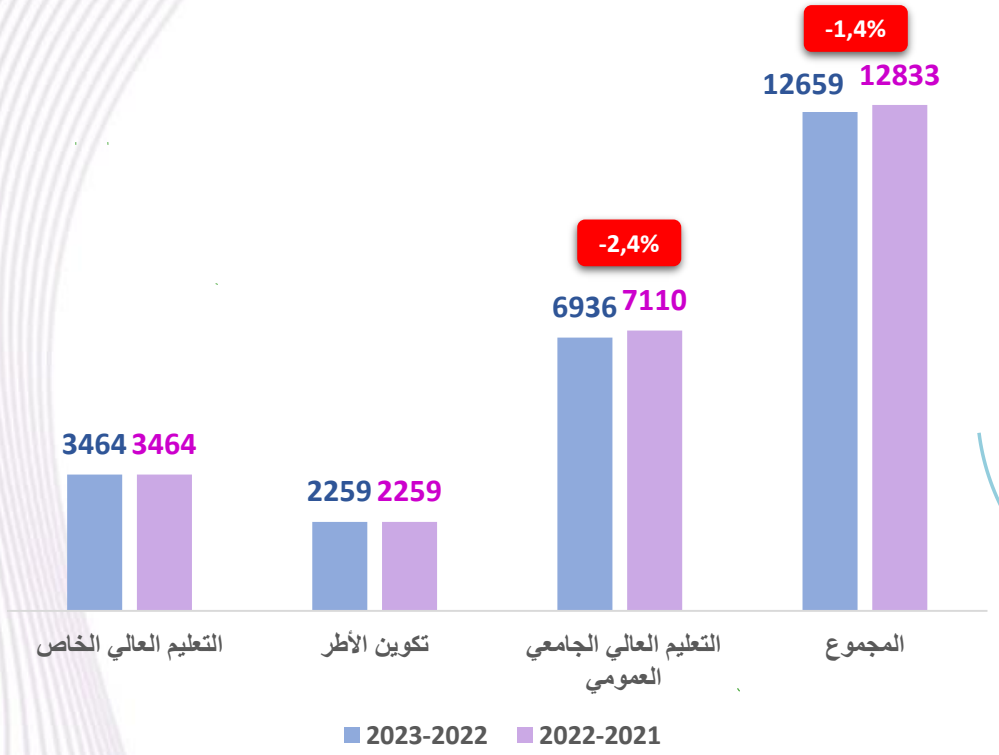

انخفاض طفيف في عدد الأطر البيداغوجية والإدارية خلال الموسم الجامعي الحالي بالمقارنة مع الموسم الماضي

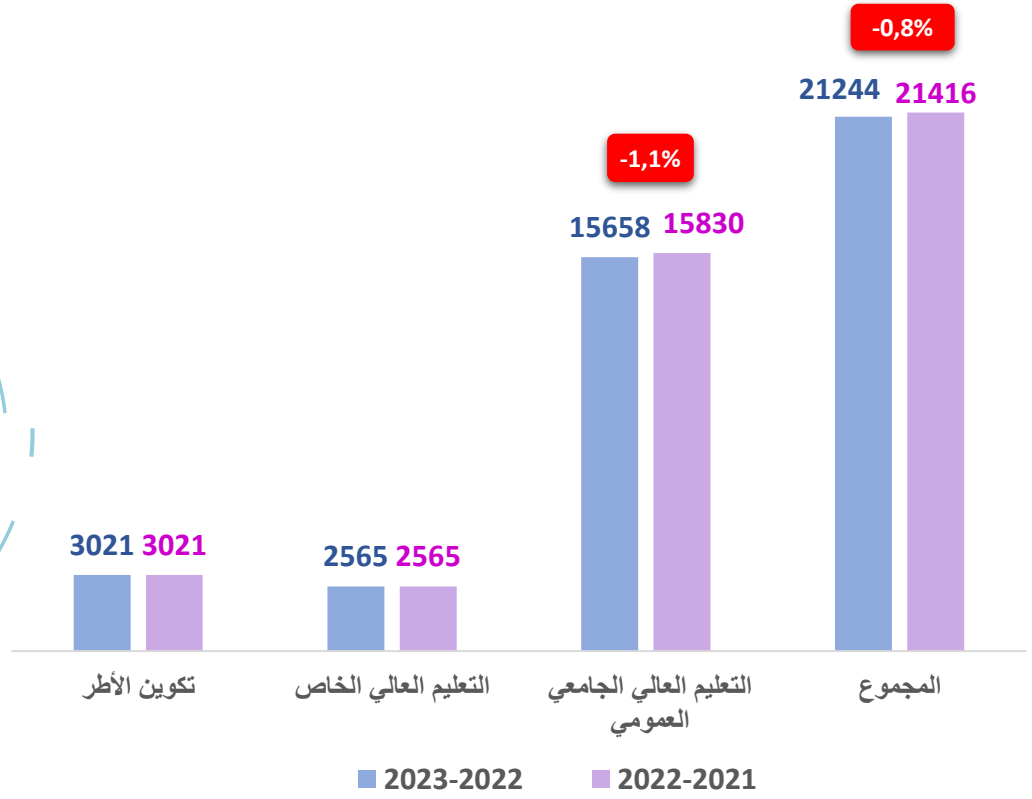

الطاقة الاستيعابية بالتعليم العالي العمومي

ارتفاع الطاقة الاستيعابية بحوالي 22.000 مقعدا بين 2021-2022 و 2022-2023

ارتفاع الطاقة الاستيعابية ناتج بالأساس عن مشاريع توسعة المؤسسات الحالية، والذي يتوزع كالتالي :

الجامعة	المقاعد الإضافية
جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال	+6000
جامعة ابن زهر أكادير	+5930
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	+4570
جامعة ابن طفيل القنيطرة	+3510
جامعة مولاي إسماعيل مكناس	+1000
جامعة الحسن الأول سطات	+770
جامعة محمد الأول وجدة	+160

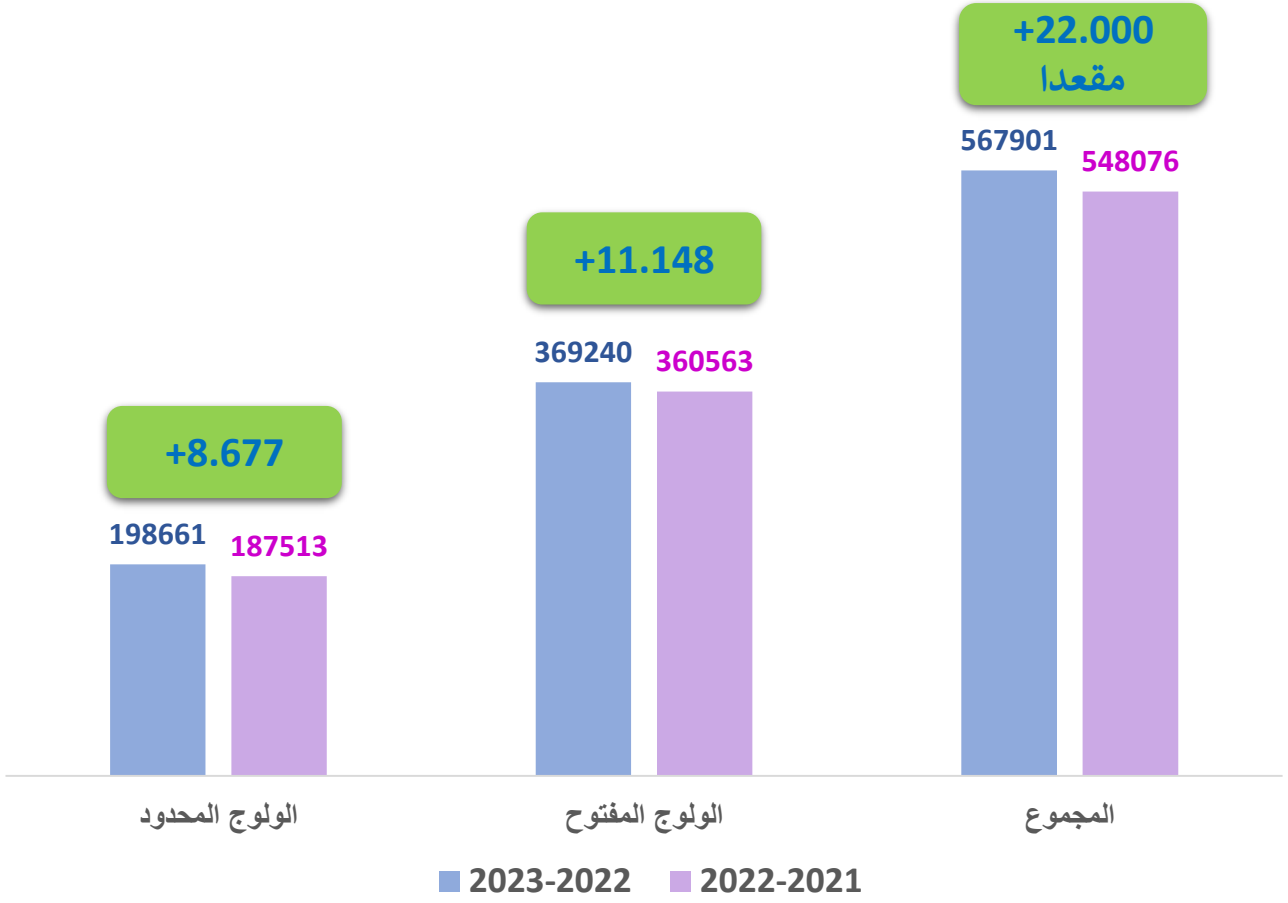

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي و الابتكار

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
PACTE ESRI 2030

البحث العلمي والابتكار

براءات الاختراع المسجلة من طرف الجامعات

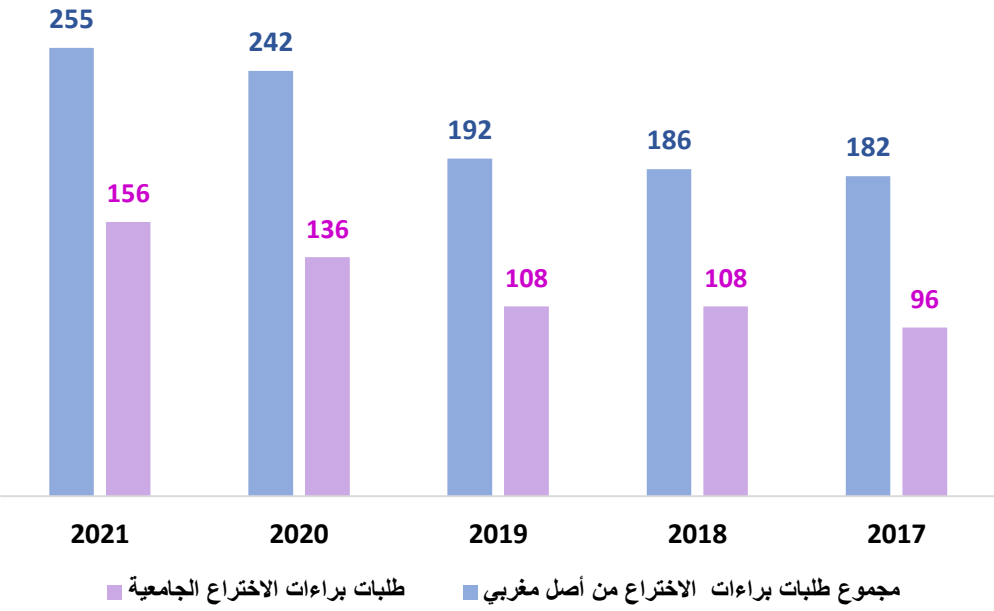

تسجيل 156 براءة اختراع باسم الجامعات برسم سنة 2021, بنسبة ارتفاع تعادل 15% مقارنة مع سنة 2020

المنشورات العلمية (قاعدة المعطيات SCOPUS)

2020: 10.096

2021: 11.273

+%12

الأطروحات

2020-2019: 2.192

2021-2020: 4.238

+% 93

مشاركة طلبة سلك الدكتوراه في مشاريع البحث الوطنية والدولية

+680 طالب (ة)

الجامعات المغربية في التصنيفات العالمية لسنة 2022

3 جامعات مصنفة في العلوم الفيزيائية وجامعة واحدة في الطب السريري

7 جامعات مصنفة

6 جامعات مصنفة على صعيد المنطقة العربية

2- برنامج العمل لسنة 2023 : تنزيل الأوراش الأولوية للمخطط الوطني PACTE ESRI-2030

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي و الابتكار

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
PACTE ESRI 2030

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

إصلاح بيداغوجي شامل

الإجازة هندسة بيداغوجية متجددة الماستر الدكتوراه

الإجازة

المخرجات

مواطنون **مسؤولون ومستقلون يتمتعون بالمهارات التقنية واللغوية والسلوكية تساعدهم على** التكيف مع متغيرات سوق الشغل

الماستر

المخرجات

خبراء في مجالهم , يتمتعون بالفكر النقدي والابتكار اللازمين لتعزيز القدرات التنافسية للنسيج الإنتاجي

الدكتوراه

المخرجات

جيل جديد من الطلبة والأساتذة الباحثين وفق معايير دولية وملتزمين بالاستجابة للأولويات الوطنية

3 ans

D1 – D3

	1ère année		2ème année		3ème année		2ème année		1ère année	
	S 1	S 2	S 3	S 4	S 5	S 6	S 7	S 8	S 9	S 10
توزيع الأرصدة القياسية										
من 70 % إلى 80 % مهارات معرفية	الرفع من معدل التأطير **وتشجيع تدريس وحدات الإختصاص باللغة الانجليزية**				أول وحدة ممهننة + 3 أشهر من التدريب		تشجيع تدريس وحدات معرفية باللغة الانجليزية		PFE	
	تكوين علمي									
	تكوين اختياري في الهندسة البيداغوجية									

من 20% إلى 30 %

مهارات لغوية

مهارات رقمية

مهارات القوة والمواطنة

إلزامية الإشهاد

معايير التخرج
(الحصول على الدبلوم)

الولوج:
- اختبار لتحديد المستوى اللغوي

الولوج:
- اختبار رقمي

المهارات الدراسية/المهارات الحياتية/المهارات المهنية وريادة الأعمال

معايير التخرج
(الحصول على الدبلوم)

التخرج / الإشهاد:
- المستوى B1 باللغة الإنجليزية.
- المستوى B2 في لغة التدريس

التخرج / إشهاد في المهارات الرقمية:
إتقان برامج التطبيقات المكتبية الأساسي
- مقدمة في الرقمية
- مفاهيم الترميز

عند التخرج / إشهاد على الأقل:
- سهولة التواصل
- المواطنة

معايير التخرج
(الحصول على الدبلوم)

عند التخرج/ إشهاد:
- المستوى C1باللغة الإنجليزية
- المستوى C2في لغة التدريس

عند التخرج/ إشهاد في المهارات الرقمية / المستوى 2:
مقدمة في التسويق عبر الإنترنت, مقدمة في الأمن السيبراني ...

عند التخرج/ إشهاد على الأقل في:
- التعامل مع الضغط
- تقنيات الصياغة
- الابداع
- الإشراف والعمل الجمعوي

معايير التخرج
(الحصول على الدبلوم)

إشهاد:
- **DALF & TOEIC**

المساهمة في تطوير قاعدة L1 /L2 بالمحتوى العلمي

التدريب, علم النفس والتأطير البيداغوجي

إصلاح بيداغوجي شامل

إرساء نظام جديد للتوجيه

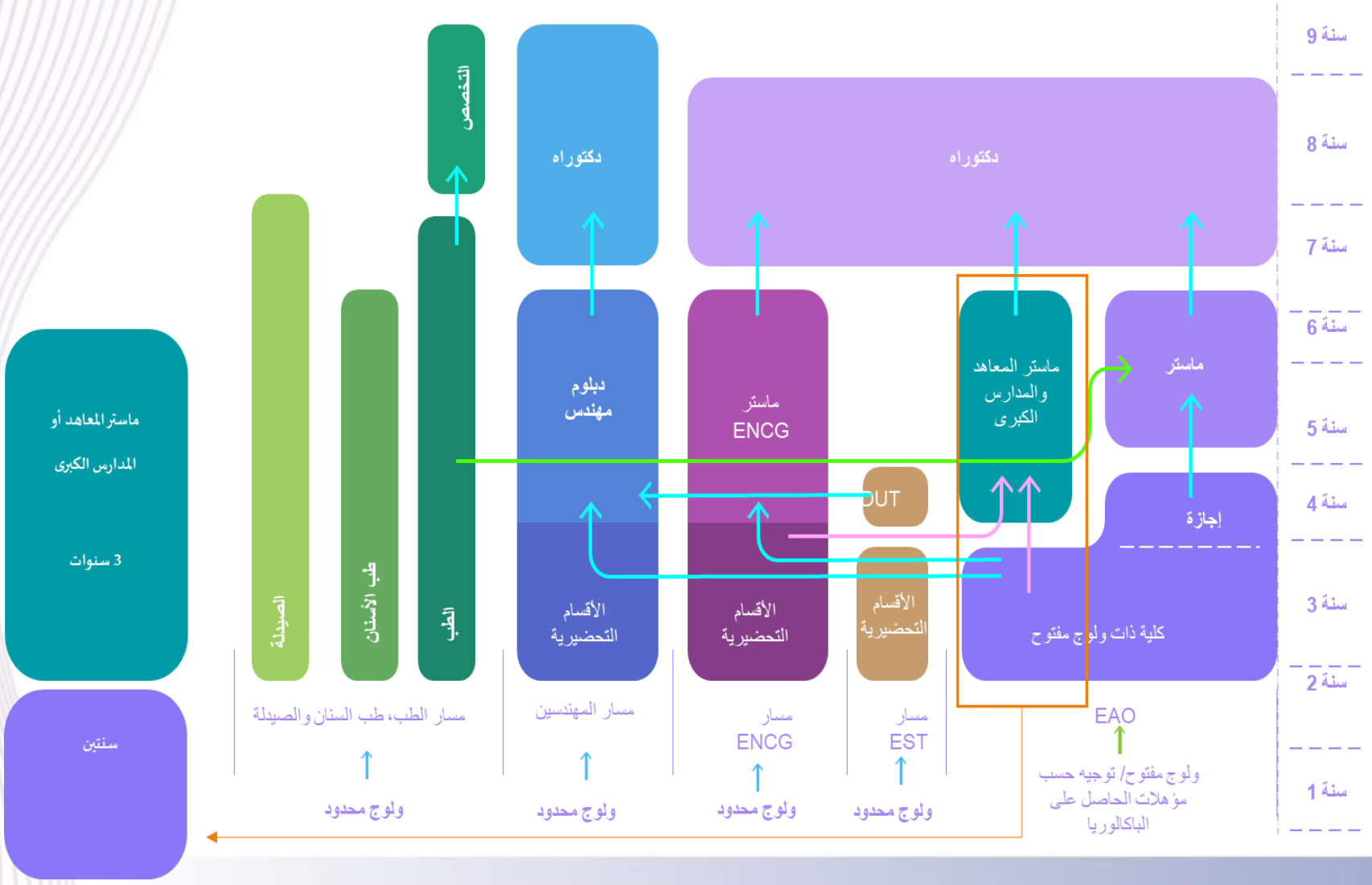

نموذج مرن يرفع من فرص النجاح في كل مرحلة من التكوين، مع إمكانية تغيير المسالك طوال المسار

مسالك جديدة للتكوين تواكب متطلبات القطاعات الإنتاجية والمجالات الترابية

إصلاح بيداغوجي شامل

مجال الطيران و تصنيع السيارات

إطلاق **مسالك جديدة للتكوين في مجال الطيران و تصنيع السيارات**

- **100.000 خريج من التقنيين الممتازين والمهندسين والأطر المتوسطة في أفق 2025**

المجالات الترابية

إطلاق مسالك جديدة **تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية**

الصحة

تجويد مسار التكوين في الطب:

- **6 سنوات بدلاً من 7 سنوات على غرار التجارب الدولية**
- **خلق جسور بين كليات الطب وباقي المؤسسات**
- **الابتكار البيداغوجي (المحاكاة في الطب + توسيع أماكن التدريب...)**
- **2x** عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في أفق 2026 لمواكبة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية

التعليم

إطلاق **مسلك الإجازة في التربية**

- **جيل جديد من أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي يتم تكوينهم من خلال هندسة بيداغوجية جديدة**

العمل الاجتماعي

تكوين 10.000 متخصص(ة) في العمل الاجتماعي في أفق 2030

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي و الابتكار

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
PACTE ESRI 2030

إصلاح بيداغوجي شامل

إطلاق 58 مسلكا جديدا لمواكبة متطلبات القطاعات الإنتاجية والمجالات الترابية

الفلاحة , الصناعة الغذائية
الصيد البحري
18

الرقميات وعلوم البيانات
9

الطاقات المتجددة
5

المالية
18

اللوجستيك
5

التعدين و التحويل
1

السياحة
2

تعزيز مكانة اللغة الإنجليزية داخل المنظومة

مسالك تكوين جديدة باللغة الإنجليزية

10 إجازات جديدة,7 ماستر ودكتوراه في الطب باللغة الإنجليزية 100%,
تم اعتمادها برسم الموسم الجامعي 2022-2023

21 دبلوما إنجليزيا بالجامعات الخاصة والشريكة

حوالي 12.531 طالبا سيتابعون على الأقل وحدة باللغة الإنجليزية خلال الموسم الحالي

إصلاح بيداغوجي شامل

تعزيز مهارات الطلبة

مهارات رقمية

مراكز <CODE 212>

الأهداف الكمية :

100.000 شهادة في أفق 2026

(Cisco; Oracle; Microsoft; Huawei; Ericsson...)

مهارات لغوية

- منصات رقمية لتعزيز القدرات اللغوية للطلبة
- إدراج اختبارات المستوى اللغوي

المهارات الحياتية والذاتية

إعداد موارد رقمية (الرأسمال اللامادي، التراث المغربي، القانون عبر الفن، ...)

6 مراكز جديدة للمسارات المهنية

في طور الإنجاز

إصلاح مراكز قابلية التشغيل من أجل دعم ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي و الابتكار

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
PACTE ESRI 2030

دعم و تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

تنويع مصادرالتمويل وتجويد التدبير

- تلميذات وتلاميذ شهادة التقني العالي والأقسام التحضيرية (40 مليون درهم لكل أكاديمية) — 7.000 منحة
- المتدربات والمتدربين شهادة تقني متخصص وتقني (140 مليون درهم) — 40.000 منحة
- الطلبة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات (40 مليون درهم) — 7.000 منحة

اتفاقية شراكة وتعاون بين المكتب والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

اتفاقية شراكة وتعاون مع قطاع التكوين المهني

مشاريع قرارات مع القطاعات الوزارية المعنية

العمل على الرفع من نسبة الاستجابة للطلبات المودعة عبر منصة منحتي

+ 20.000 منحة إضافية ليصل عدد الممنوحين إلى 421.000 مستفيد

إشراك الجهات

تحديد إطار عام للتعاون والشراكة مع مجالس الجهات من أجل إحداث وتخصيص منح للطلبة عن طريق مساهمات مالية لكل جهة

دعم و تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

تعزيز عرض السكن الجامعي

الرفع من الطاقة الإيوائية

53.653 سرير سنة 2022/2023 مقابل 51.630* سرير سنة 2021/2022

منها

63 % أي ما يعادل 33.539 سرير مخصص للإناث

افتتاح :

- الحي الجامعي أكادير تيليلا (1400 سرير)
- إقامتين خاصتين في إطار الشراكة مع المكتب :
  - الرباط (521 سرير)
  - أكادير (102 سرير)

الرفع من الحصة السنوية المخولة لإيواء الطلبة الدوليين

900 سرير ≈ 36 % +

تحيين المعايير الخاصة بتخويل السكن الجامعي

إطلاق المنصة الإلكترونية logement.onousc.ma لإيداع طلبات السكن خلال الفترة الممتدة ما بين 25 غشت و 14 شتنبر 2022

الإطعام الجامعي

- تقديم حوالي 15 مليون وجبة مقابل 10 مليون وجبة سنة 2022؛
- تعزيز مراقبة جودة الوجبات المقدمة بالمطاعم الجامعية.

دعم و تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

تطوير **برنامج معلوماتي لتدبير المراكز الصحية الجامعية**
وإحداث الدفتر الرقمي الصحي للطالب

تمكين **جميع طلبة** التعليم العالي من نظام التأمين الاجباري عن المرض إما في إطار نظام التأمين الخاص بهم/ذوي الحقوق أو في إطار تفعيل القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية

تنظيم **دورات تكوينية** لفائدة المسؤولين المكلفين بهذا الملف على مستوى مؤسسات التعليم العالي

إطلاق **منصة الكترونية** لتحيين لائحة المؤسسات التي يخضع طلبتها لنظام التأمين الاجباري عن المرض

توسيع و تعزيز المرافق والبنايات التحتية الصحية

فتح **مركز صحي جامعي** جديد

أكادير

العناية بالصحة النفسية للطالب

إحداث **خلايا للإنصات والدعم النفسي** بالمؤسسات والأحياء الجامعية
تنظيم دورات تكوينية للأطر الطبية العاملة بالمراكز الصحية في مجال المواكبة النفسية

أجندة موحدة للأنشطة السوسيو-ثقافية والرياضية على مستوى جميع الجامعات

البرنامج الوطني والدولي للرياضة الجامعية الذي يهم العديد من الرياضات الفردية والجماعية

أسبوع المسرح الجامعي

LEADERSHE
دعم قدرات الريادة لدى الطالبات

أسبوع العلوم

الهاكثون الوطني

الأسبوع الوطني للإبداع
الأسبوع الوطني للصحة

وضع برنامج خاص بالعمل التطوعي للطالب والعمل على تفعيله

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

إرساء أسس بحث علمي يكرس التميز

تنظيم البحث العلمي

- إعداد استراتيجية وطنية للبحث العلمي
- إعطاء دينامية جديدة للمجلس الوطني للبحث العلمي
- وضع تصنيف وطني لأنشطة البحث العلمي .

جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية

- المصادقة على الضوابط العلمية الجديدة لسلك الدكتوراه موحد بين الجامعات العمومية والخاصة
- إقرار نظام الوحدات مع إلزامية الاشهاد خاصة في اللغات الأجنبية.

نموذج جديد لتمويل البحث العلمي والابتكار

- مراجعة طلبات العروض
- إرساء برنامج شامل ومندمج للتمويل المشترك لمشاريع البحث التنموي والابتكار للفترة 2023-2026

ملاءمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومجالات السيادة

- إحداث معاهد موضوعاتية للبحث (الذكاء الاصطناعي, الماء, البيوتكنولوجيات الطبية
- إحداث مرصد للبحث العلمي والابتكار.

تدويل البحث العلمي

- إعداد استراتيجية وطنية للتعاون الدولي
- وضع برنامج لتتبع وتحسين تصنيفات الجامعات المغربية
- دعم برنامج فينكوم لتعبئة الكفاءات المغربية عبر العالم
- وضع برنامج لتشجيع حركية الباحثين على المدى المتوسط والطويل.

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

دعم البحث العلمي والابتكار وتنويع مصادر التمويل

تمويل البحث العلمي وتنويع مصادره

- دعم 174 مشروعا للبحث بمبلغ 330 مليون درهم في الميادين التنموية ذات الأولوية
- مواصلة تتبع 468 مشروعا في طور الإنجاز بميزانية تقدر ب 427 مليون درهم

تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

- دعم 6 مجمعات الابتكار (Cités de l'Innovation)
- دعم وتشجيع براءات الاختراع من طرف الجامعات ومراكز البحث الوطنية.
- تشجيع الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي (22 ترشيح للدورة السابعة لجائزة التنافسية والشراكة بين الجامعة والمقاولة).

النهوض بالتعاون العلمي والتكنولوجي

- تمويل 326 مشروعا في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول العربية والأوروبية بمبلغ يناهز 252 مليون درهم.
- مواكبة شبكة نقط الاتصال الموضوعاتية (9 نقط) متعلقة بالبرنامج الأوروبي"أفق أوروبا" (2021-2027).

إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

من أجل منظومة للابتكار في خدمة التنمية الوطنية

إرساء أسس اقتصاد الابتكار و المعرفة

- إعداد **استراتيجية وطنية للابتكار** بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية
- وضع برنامج لتثمين براءات الاختراع المودعة من طرف الجامعات
- إطار محفز لترحيل الخدمات الذكية :جاذبية الاستثمارات الخارجية في مجال الابتكار وتحويل التكنولوجيا لفائدة المقاولات.

ترسيخ اندماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي

- جعل مجمعات الابتكار واجهة أساسية للنهوض بالابتكار بمختلف الجهات.
- تمويل الابتكار بالشراكة مع الجهات
- تشجيع حركية الباحثين بين الجامعة والمقاولة.

إرساء أسس مجتمع المعرفة والابتكار

- تشجيع الاعتراف والنموذجية (الجائزة الكبرى للابتكار، ميدالية العلوم والتكنولوجيا, الجائزة التنافسية/جائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة,...)

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي و الابتكار

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة
التعليم العالي
والبحث العلمي
والابتكار
PACTE ESRI 2030

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

النتائج المستهدفة لسنة 2023 بالأرقام

1000

حركية الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه (الحركية بالإشراف المشترك, الحركية الدولية , الحركية بين الجامعات , الحركية بين الجامعة والمقاولة)

+40%

مقارنة مع سنة 2021

50 مليون درهم

الميزانية المتوقعة والمتأتية عن طريق **التعاون الدولي** (مشاريع الشراكة الثنائية والمتعددة)

+79%

مقارنة مع سنة 2021

600 مليون درهم

برنامج وطني لطلبات مشاريع للبحث العلمي, والذي من شأنه تعزيز استجابة هذه المشاريع خاصة ل**ميادين السيادة الوطنية** ويوفر **فرصا للطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه**

+140%

مقارنة مع سنة 2021

+1 جامعة مصنفة زيادة على الجامعات

7 جامعات المصنفة في التصنيف العالمي للجامعات تايمز هاير إديكيشن (THE) لسنة 2022 مع **تحسين تصنيفهن**

+33%

مقارنة مع سنة 2021

70

خبرة-شراكة في إطار برنامج فينكوم (FINCOME) المتعلق **بتعبأة الكفاءات المغربية عبر العالم**

+400%

مقارنة مع سنة 2021

14.200

منشور علمي مفهرس

+26%

مقارنة مع سنة 2021

+2

إحداث مجمعين جديدين للابتكار

+100%

200

براءة اختراع مودعة من طرف الجامعات

+28%

100

مشروع محتضن في إطار برنامج دعم الابتكار

+100%

50

كبسولة إعلامية لتقريب العلوم والتكنولوجيا من المجتمع وتبسيطها

مشروع جديد

إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي

1 مراجعة شاملة للإطار التشريعي المنظم للتعليم العالي

- تطوير حكامة الجامعات ؛
- تعزيز الاستقلالية المالية للجامعات من خلال الانتقال إلى مراقبة مالية مُوَاكِبة؛
- تبسيط مساطر الإنفاق العمومي المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- تعزيز التجذر الترابي والانتماء الوطني والانفتاح الدولي للجامعات؛
- وضع منظومة متكاملة ومدققة لمواكبة وتقييم أداء الجامعات؛
- تجويد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي الخاص.

2 النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي

- اعتماد نظام متكامل لتحفيز الأساتذة الباحثين مع ربط الترقية المهنية بجودة الإنتاج البيداغوجي والبحثي والتأطيري؛
- اعتماد جسور تمكن الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من الالتحاق بهيئة الأساتذة الباحثين.

3 تبسيط مسطرة معادلات شهادات التعليم العالي

- مراجعة شاملة للنصوص التنظيمية المحددة لمسطرة المعادلات بين الشهادات من أجل تكييفها مع شَرْطَيْ : التسريع والتجويد؛
- تفعيل دور إسداء الخبرة المسند إلى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- استكمال مسار رقمنة مسطرة المعادلات.

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

تحسين حكامة المنظومة

إرساء عقود متعددة السنوات بين الدولة والجامعة

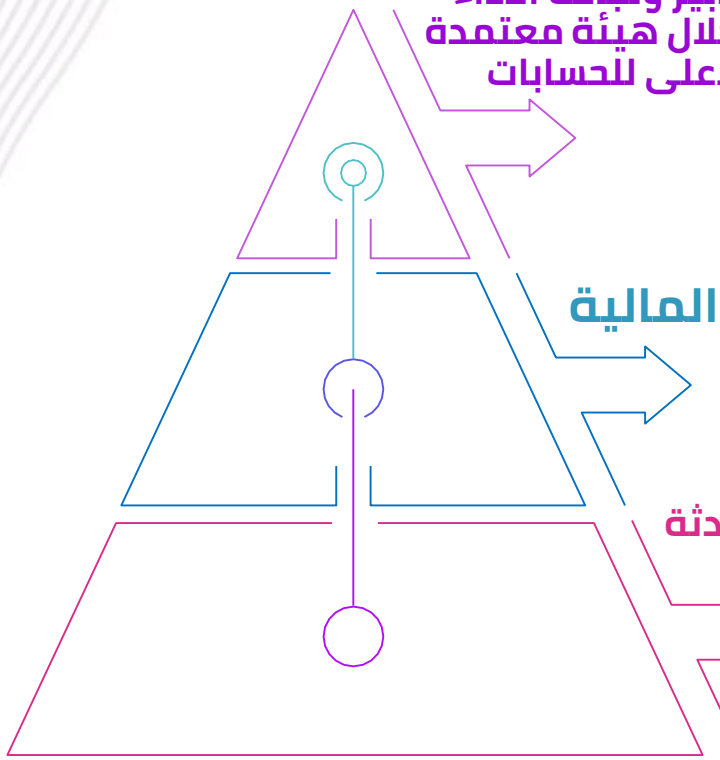

التقرير السنوي للتدبير ونجاعة الأداء
تعده الجامعة من خلال هيئة معتمدة
لدى المجلس الأعلى للحسابات

لجنة المواكبة المالية

تدقيق داخلي
(لجنة التدقيق والرقابة المحدثة
لدى مجلس الإدارة

الانتقال التدريجي من نظام المراقبة
القبلية إلى نظام المراقبة البعدية

توزيع الاعتمادات بناء على
مؤشرات حسن أداء واضحة

من أجل منظومة جامعية وطنية تشجع
التنافسية بين-الجامعية

جودة الأداء البيداغوجي
جودة الأداء البحثي
جودة الأداء التدبيري

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

تحسين حكامة المنظومة

نظام معلوماتي متكامل و مندمج

- خدمات رقمية مخصصة للطلبة و الأساتذة الباحثين
- رقمنة الإدارة

- خدمات للتعليم عن بعد
- نظام معلوماتي للبحث العلمي

بنية تحتية معلوماتية آمنة

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي

تشجيع انفتاح الجامعة على محيطها الإفريقي والأورومتوسطي عن طريق الترويج للوجهة الأكاديمية المغربية

توطيد العلاقات مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمجال التعليم العالي والبحث العلمي

تطوير التعاون الثنائي مع البلدان الشريكة من خلال تفعيل الاتفاقيات وإطلاق مبادرات مشتركة

تعزيز حركية الطلبة والأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية (الديبلومات المزدوجة, الديبلومات المشتركة, ...)

الانفتاح على الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين والاقتصاديين والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة

3- مشروع الميزانية برسم سنة 2023

- الاعتمادات المرصودة للوزارة
- المشاريع المنجزة
- أوراش بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية
- المشاريع الجديدة

الاعتمادات الإجمالية المرصودة للوزارة

الإجمالي : 15.215.035 دون احتساب اعتمادات الالتزام (*)

(المبالغ بآلاف الدراهم)

بزيادة قدرها 1,088 مليار درهم وهو ما يمثل 7,7% مقارنة بميزانية سنة 2022

- كتلة الأجور : 8.795.874 — 58%
- المعدات والنفقات المختلفة (*) : 4.566.081 — 30%
- الاستثمار (اعتمادات الأداء) : 1.853.080 — 12%

+ اعتمادات الالتزام 1.247.000

(*) بما في ذلك مبلغ 150.000.000 درهم من موارد خارج ميزانية الوزارة

الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2023 مقارنة مع سنة 2022

(المبالغ بآلاف الدراهم)

	التسيير			الاستثمار			
السنة	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الاداء	اعتمادات الالتزام	المجموع	المجموع دون اعتمادات الالتزام
2023	8.795.874	4.566.081	13.361.955	1.853.080	1.247.000	3.100.080	15.215.035
2022	8.314.304	4.098.390	12.412.694	1.715.080	1.075.000	2.790.080	14.127.774
نسبة التطور	5,79%	11,41%	7,64%	8,05%	16,00%	11,11%	7,70%

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

2023: 4.566.081 ↑ +11,41% 2022: 4.098.390

ميزانية الاستثمار (اعتمادات الاداء)

2023: 1.853.080 ↑ +8,05% 2022: 1.715.080

الموظفون

2023: 8.795.874 ↑ +5,79% 2022: 8.314.304

اعتمادات الالتزام

2023: 1.247.000 ↑ +16% 2022: 1.075.000

(*) بما في ذلك مبلغ 150.000.000 درهم من موارد خارج ميزانية الوزارة

المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي
و البحث العلمي و الابتكار

المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة
التعليم العالي
والبحث العلمي
والابتكار
PACTE ESRI 2030

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2023 حسب البرامج

(المبالغ بالدرهم)

برامج الوزارة	مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2023			مجموع الميزانية لسنة 2023 (*)	قانون المالية لسنة 2022	نسبة التطور (%)
	الموظفون	المعدات و النفقات المختلفة	الاستثمار			
التعليم العالي	8.795.874.000	1.665.516.000	1.617.759.000	3.283.275.000	2.789.584.000	+17,70%
البحث العلمي والابتكار (**)		175.703.000	123.021.000	298.724.000	237.724.000	+25,66%
الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة		2.521.131.000	90.000.000	2.611.131.000	2.601.131.000	+0,38%
القيادة والحكامة		203.731.000	22.300.000	226.031.000	185.031.000	+22,16%
المجموع	**8.795.874.000**	**4.566.081.000**	**1.853.080.000**	**15.215.035.000**	**14.127.774.000**	**+7,70%**

(*) دون احتساب نفقات الالتزام

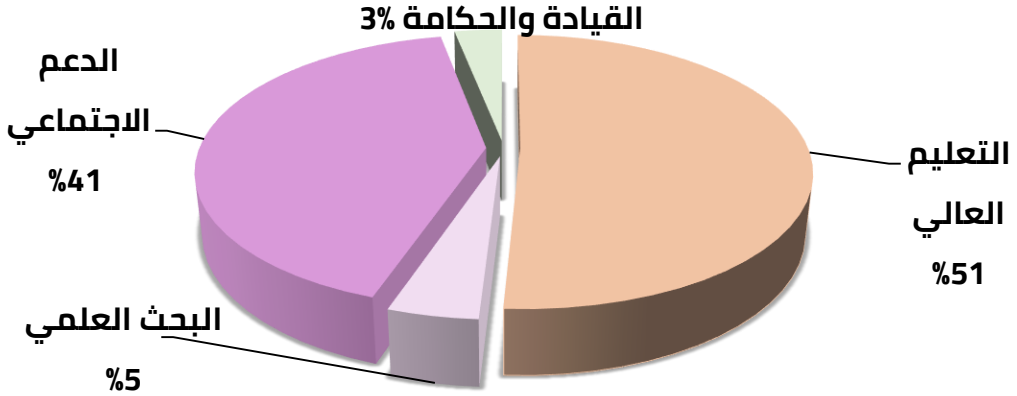

(**) دون احتساب الموارد المتأتية من الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية (حوالي 413 مليون درهم)

الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2023 حسب المشاريع

المشاريع	المعدات و النفقات المختلفة (*)	الاستثمار	المجموع (**)	%
تطوير عرض التكوين الجامعي و تحسين جودته في المؤسسات القائمة	1.665.516.000	902.759.000	3.283.275.000	51,14%
تطوير عرض التكوين الجامعي و تحسين جودته من خلال إنشاء مؤسسات جديدة	---	715.000.000		
تطوير منظومة البحث العلمي و الابتكار	175.703.000	123.021.000	298.724.000	4,65%
المنح	2.031.000.000	---	2.611.131.000	40,67%
إيواء واطعام الطلبة	490.131.000	---		
تحسين و تعزيز الأحياء و المطاعم الجامعية	---	90.000.000		
دعم المهام - المصلحة المركزية	70.171.000	22.300.000	92.471.000	1,44%
مساهمات واشتراكات في المنظمات الدولية –إعانات للأعمال الاجتماعية	133.560.000		133.560.000	2,08%
المجموع	4.566.081.000	1.853.080.000	6.419.161.000	100%

96,5%

3,5%

(**) دون احتساب أجور الموظفين

(*) بما في ذلك مبلغ 150.000.000 درهم من موارد خارج ميزانية الوزارة

الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2023 حسب الجامعات

الجامعة	ميزانية الاستثمار (*)		ميزانية التسيير (**)	المجموع (اعتمادات الأداء)
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام		
جامعة عبد المالك السعدي –تطوان	89.325.200	120.000.000	101.260.000	190.585.200
جامعة محمد الأول –وجدة	38.883.000		76.318.000	115.201.000
جامعة سيدي محمد بن عبد الله –فاس	52.709.200		103.381.000	156.090.200
جامعة مولاي اسماعيل –مكناس	74.691.000		75.600.000	150.291.000
جامعة محمد الخامس –الرباط	86.686.000	20.000.000	149.723.000	236.409.000
جامعة ابن طفيل –القنيطرة	26.592.000		57.279.000	83.871.000
جامعة السلطان مولاي سليمان –بني ملال	76.025.000	40.000.000	52.884.000	128.909.000
جامعة الحسن الثاني –الدار البيضاء	71.455.000		146.465.000	217.920.000
جامعة الحسن الأول –سطات	61.145.000	20.000.000	46.386.000	107.531.000
جامعة شعيب الدكالي –الجديدة	39.689.000	20.000.000	45.254.000	84.943.000
جامعة القاضي عياض –مراكش	63.739.200	20.000.000	107.365.000	171.104.200
جامعة ابن زهر –أكادير	134.060.400	70.000.000	118.985.000	253.045.400
الجامعة الدولية بالرباط			80.000.000	80.000.000
الجامعة الأورومتوسطية بفاس			70.000.000	70.000.000
مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد			60.000.000	60.000.000
بنود مشتركة (*)	1.080.080.000	937.000.000	3.275.181.000	4.313.261.000

(*) بما في ذلك مبلغ 150.000.000 درهم من موارد خارج ميزانية الوزارة

مشروع الميزانية برسم سنة 2023

استكمال مشاريع في طور الإنجاز

593 مليون درهم برسم 2023

- 283 مليون درهم اعتمادات الأداء
- 310 مليون درهم اعتمادات الالتزام

إنجاز هذه المشاريع سيمكن من تحسين الطاقة الاستيعابية التي ستعرف خلال السنوات المقبلة ارتفاعا يقدر بحوالي 65.250 مقعدا إضافيا

المشاريع الجديدة

برنامج تعزيز كثافة مهنيي الصحة في أفق 2030

310 مليون درهم برسم 2023

- 172 اعتمادات الالتزام
- 138 اعتمادات الأداء

- توسعة وتجهيز كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان
- بناء وتجهيز كليات الطب والصيدلة بكل من بني ملال والراشيدية وكلميم

برنامج تكوين أساتذة السلكين الابتدائي والثانوي في أفق 2025

205 مليون درهم برسم 2023

- 140 اعتمادات الالتزام
- 65 اعتمادات الأداء

- توسعة وتجهيز المؤسسات الجامعية للتربية والتكوين
- توسعة وتجهيز المؤسسات الجامعية للتربية والتكوين

المشاريع الجديدة

977 مليون درهم

- 422 اعتمادات الالتزام
- 555 اعتمادات الأداء

مشاريع بناء وتجهيز مؤسسات جامعية برسم سنة 2023 بمختلف جهات المملكة

الأولوية لتمويل المشاريع المستوفية للشروط المطلوبة خاصة

- مركبات جامعية متكاملة مع إشراك الجهات
- ملاءمة المشروع مع توجهات الوزارة فيما يخص توسيع وتحسين جودة عرض التكوين الجامعي
- توفر الوعاء العقاري المناسب

شكرا على تتبعكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

برسم السنة المالية 2023

خلال المناقشة العامة نوه جل السيدات والسادة المستشارين بالعرض القيم والشامل الذي تقدم به السيد الوزير، والذي تطرق من خلاله لمجموعة من المؤشرات والإحصائيات والبيانات همت مختلف الجوانب المرتبطة بهذا القطاع.

وهكذا، فقد لوحظ أن هذا القطاع أصبح يشكل إحدى أهم رافعات التغيير والرقي الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، حيث تم التذكير ببعض المجهودات كبيرة سواء من طرف الوزارة الوصية أو من طرف العديد من المؤسسات الجامعية، من أجل تحقيق نتائج ملموسة ومقنعة، وتجاوز الاختلالات والفوارق التي أدت إلى تدني مستوى الجامعات المغربية وفق التقارير الوطنية والدولية.

ولقد عرف قطاع التعليم العالي العديد من الإصلاحات سواء التشريعية أو على مستوى التخطيط الاستراتيجي من خلال تبني الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي وضعت كإطار مرجعي محددات أساسية للإصلاح، وباقي الإصلاحات التي همت الجوانب البيداغوجية والمؤسساتية والتدبيرية والتنظيمية التي كان آخرها اعتماد نظام البكالوريوس من أجل تدارك الإشكالات والأعطاب التي يتخبط فيها التعليم العالي وتقويته باللغات والمهارات والكفايات لمواجهة متغيرات مستقبل البلاد.

ولقد تطرق السيدات والسادة المستشارين إلى مجموعة من القضايا الأساسية لبعض القضايا الأخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع التعليم العالي ويمكن التطرق إليها فيما يلي :

- سجل ضعف الاعتمادات المالية المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بحيث لا تترجم الطموحات المنتظرة من هذا القطاع، فهي تظل جد ضعيفة رغم الزيادة الطفيفة التي عرفتها هذه السنة بالمقارنة مع السنة المالية 2022، ولن تلبي الحاجيات الأساسية للرقي بمستوى التعليم العالي وتكريس شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة.

- الدعوة إلى الإسراع بإخراج المراسيم التطبيقية المرتبطة بقانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، وتنزيل المضامين المرتبطة بتقرير النموذج التنموي الجديد، واعتماد نظام بيداغوجي جديد قادر على التكيف المستمر مع انتظارات شركاء الجامعة ومؤسسات الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

- كما تمت الإشارة إلى ضعف الثقة في الجامعة المغربية، نظرا لانعدام الجاذبية، الشيء الذي يجعل العديد من الأسر المغربية تسجل أبنائها في المؤسسات والمعاهد الجامعية ذات جاذبية كبيرة سواء داخل البلاد أو خارجه.

- سجل بأسف شديد تراجع الوزارة الوصية عن تنزيل الأنوية الجامعية التي التزمت بها بعدد من جهات المملكة، رغم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بهذا الشأن مع المجالس الترابية (وزان، تنغير، سطات، فكيك، خنيفرة).

- وتم اقتراح تسريع إنجاز الأنوية الجامعية التي تم إلقاؤها لفائدة طلبة المناطق البعيدة والنائية قصد الرفع من حظوظهم في الإلتقاء الاجتماعي والاستفادة من تكوينات جامعية تلائم سوق الشغل، مع مراعاة احترام التعهدات الحكومية السابقة.

- كما تم التطرق إلى مجموعة من المظاهر السلبية بالجامعة، من بينها ارتفاع نسبة الهدر المدرسي وضعف الجودة والإكتظاظ الذي تشتكي منه جل المؤسسات الجامعية.

- الإلحاح على ضرورة تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعاملين بهذا القطاع، والعمل على تشجيع البحث العلمي وإخراج النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي إلى حيز الوجود.

- الدعوة إلى تعميم المنحة الجامعية والرفع من قيمتها ومراجعة معاييرها، وذلك وفق معايير اجتماعية ومجالية منصفة، كما تم التأكيد على ضرورة تحسين ظروف إيواء الطلبة وتعزيز شروط الأمن والسلامة وتوفير سبل الوقاية من المخاطر بها، بغية عدم تكرار حادث الحريق المؤلم الذي عرفه الحي الجامعي بوجدة والذي أودى بحياة عدد من الطلبة وخلق عدد من الجرحى.

- المطالبة بتحسين المرافق الصحية الجامعية لتكون في مستوى تطلعات وانتظارات الطلبة، وإعادة الأهمية اللازمة للصحة النفسية لهم.

واستحضارا لأهمية الأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية للطلبة في تعزيز البعد الاجتماعي، وفي المساهمة في إبراز واكتشاف الطاقات والمواهب في مختلف المجالات الرياضية والفنية، تم الإلحاح على الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لتعزيز البنيات التحتية الجامعية ذات الصلة بهذه الأنشطة وتنظيم دورات ومنافسات وتكوينات للتحفيز على الإبداع.

- وفي مجال البحث العلمي والابتكار، أجمعت جل التدخلات على مضاعفة الإمكانات المادية المخصصة له وتحفيز وتشجيع الباحثين ببلادنا، وذلك نظرا للتحديات العلمية والصحية التي تواجه بلادنا والعالم برمته، خاصة بعد جائحة كورونا.

- الإشارة إلى ضعف استعمال اللغات العالمية في التدريس كاللغة الإنجليزية واعتبارها لغة أولى للعلم والتحصيل في الجامعات، ودعم هذا الخيار ببرنامج وطني يبدأ من التعليم الابتدائي ثم التعليم الثانوي والجامعي، مع الاحتفاظ باللغات الأخرى كخيارات ممكنة في إطار التعدد الثقافي الذي تفرضه الرهانات التنموية في بعدها الوطني والدولي.

وأكدت بعض الفرق البرلمانية على ضرورة الإنكباب بشكل جدي على تطوير قطاع البحث العلمي، لا سيما أن جائحة كورونا كوفيد 19 وضعت المغرب أمام سؤال كبير حول مدى تطور البحث العلمي الذي يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل مكانة وتقدير بين مختلف دول العالم.

فالبحث العالمي هو الذي يجعل ويخلق التميز بين الدول، وبلادنا في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار من خلال رصد الموارد المالية والبشرية له من خلال تحفيزه وتشجيعه على الخلق والابتكار، ولعل ما توصل إليه الشباب المغاربة في ظل هذه الجائحة خير دليل على أن بلادنا تزخر بالكفاءات وبالطاقات البشرية التي لا ينفعها سوى التشجيع والتحفيز.

وبعد ذلك، تم التأكيد على ضرورة إحداث جامعات أخرى بالجهات التي لا تتوفر على جامعة، ومراجعة شاملة للإطار التشريعي المنظم للتعليم العالي، وتعزيز الاستقلالية المالية للجامعات من خلال الانتقال إلى مراقبة مالية مواكبة، واعتماد نظام متكامل لتحفيز الأساتذة الباحثين وربط الترقية المهنية بجودة الإنتاج البيداغوجي والبحثي والتأطيري، واعتماد جسور تمكن الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من الإلتحاق بهيئة الأساتذة الباحثين.

كما طرحت مجموعة من الاستفسارات حول المعايير الحقيقية المعتمدة لتحديد المعادلات بين الشواهد.

وذكر بعض السادة المستشارين أن الجامعة المغربية لا زالت متأخرة فيما يخص ربطها بعملية الرقمنة وربطها بمتطلبات الثورة الرقمية التي أصبحت شرطا أساسيا للتطور والرقي الاقتصادي العالمي، وتعتبر التحولات الرقمية فرصة هائلة لوضع نظام التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على سكة التقدم والحداثة وتجنب الفجوة الرقمية التي تبقى تكلفة باهظة.

وقد أبانت الجائحة عن الأهمية القصوى للبعد الرقمي في آلية التعليم عن بعد أمام غياب مخطط رقمي مهيكل للتعليم العالي، إذ تتميز الوضعية الحالية بالتفاوت بين المشاريع والتجارب المنجزة في الجامعات التي صممتها وطورتها بوسائلها الخاصة بتطبيقات ومنصات رقمية داخلية.

- وأجمع السيدات والسادة المستشارين على ضرورة التصدي لكل مظاهر الفساد التي أصبحت تشغل الرأي العام الوطني والتي كان معظمها تهم سلك الماستر، حيث تمت المطالبة بنشر نتائج التحقيقات إن وجدت بشأنها لطمأنة الرأي العام على مصداقية هذه الشواهد، واتخاذ ما يلزم من إجراءات صارمة في حق الجناة.

وفي إطار تطوير المهارات فيما يخص اللغات، تم التأكيد على ضرورة الانفتاح على اللغات بما فيها اللغة الأمازيغية، والعمل على اعتمادها إلى جانب اللغة العربية بجل المؤسسات العمومية ببلادنا.

أجوبـــة السيـــد وزيـر التعليـم العالـــي والبحث العلمي والابتكار

أجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

في مستهل جوابه، نوه السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بنوعية التدخلات التي جاءت على لسان السيدات والسادة المستشارين والتي تعبر عن غيرتهم الأكيدة على هذا القطاع الحيوي ببلادنا، كما أعلن أن هذه مناسبة هامة تشكل فرصة كبيرة من أجل تدارس ومناقشة عدد من القضايا التي ترتبط بهذا المجال.

وفي هذا الصدد، شاطر رأي السيدات والسادة المستشارين بخصوص الوضعية الحالية للجامعة المغربية والتي لا زالت في وضعية غير مشرفة، وأن الجميع على علم ودراية بهذه الوضعية، مؤكدا على أن هذه المشاكل ليست وليدة اليوم، وإنما هي متراكمة ومتوارثة عبر سنوات طويلة، وأن الحكومات السابقة والتي تعاقبت على هذا القطاع هي التي تتحمل مسؤولية الوضع الحالي الذي تعيشه الجامعة المغربية.

وفي هذا الصدد، أعلن السيد الوزير أن الحكومة الحالية قد وضعت برنامجا خاصا يستمد جوهره من التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، من أجل إرساء دينامية جديدة كفيلة بالرفع من جودة ونجاعة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وجعلها دعامة لتسريع وثيرة التنمية في بلادنا، كما ذكر أيضا أن هذا التوجه يستمد جوهره من التوجهات الملكية السامية، ويتوخى هذا البرنامج ترجمة أولويات البرنامج الحكومي 2021-2026، فيما يخص تنمية الرأسمال البشري إلى تدابير علمية بغية تسريع اندماج المغرب في مجتمع المعرفة.

وجوابا على بعض الاستفسارات والتسؤلات المتعلقة بإحداث الأنوية الجامعية في عدد من المناطق، فقد شدد على إغلاق الباب بشكل قطعي أمام دعوات إحداث إطار أستاذ لموظفي وزارته الحاصلين على شهادة

الدكتوراه متشبثا بمسار المباراة وشروط الاستحقاق، داعيا الراغبين لولوج إطار أستاذ في الجامعة إلى التباري على المناصب المفتوحة.

وأكد على أن الوزارة ستعمل على تعزيز آليات الحكامة، وتحفيز الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي، وتفعيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من خلال تأهيل وتجويد منظومة التعليم العالي، بما فيها رد الاعتبار وتعزيز جاذبية مهنة "الأستاذ الباحث" والانفتاح على الكفاءات المغربية بالخارج، وضمان ظروف اشتغال أحسن لفائدته، وتثمين مجهوداته في مجالات التدريس والبحث والتأطير، وتعزيز مكانة الجامعات وتأهيلها لاستقطاب الكفاءات.

وذكر من جديد أن المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بطريقة تشاركية، كما صرح أن مشروع النظام الأساسي الجديد يروم إلى تقوية انتقائية وتناسقية مهنية الأستاذ عبر ربطها بجودة الأداء البيداغوجي والبحث العلمي، مؤكدا على أن الهدف يكمن في النهوض بهذه الفئة من الموارد البشرية والإرتقاء بأوضاعها المادية والاجتماعية، وكذا الحرص على تزويد الجامعات بباحثين قادرين على تحقيق إشعاعها القاري والدولي.

وأوضح أن المقاربة الإصلاحية المعتمدة من طرف الوزارة تهدف إلى تعزيز انتقائية وجاذبية وتنافسية مهنة الأستاذ الباحث من خلال ربط التحفيز المادي بجودة الأداء البيداغوجي والبحثي، حتى تتمكن البلاد من التوفر على باحثين من جيل جديد بمعايير دولية قادرين على تحقيق الإشعاع للجامعة المغربية ويضمنون جاذبيتها.

وأردف السيد الوزير أنه بالرغم من محدودية ميزانية الوزارة إلا أنه تم تخصيص أزيد من 500 مليون درهم لبناء كلية الطب بالعيون، وخصصت أكثر من 100 مليون درهم لإصلاح مدرجات الجامعات وقد تم

تعيين لجنة قامت بمعاينة كل الجامعات المغربية للوقوف على المشاكل التي تعاني منها قبل وبعد الدخول الجامعي.

كما أضاف السيد الوزير أنه في إطار التوجيهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد تعمل الوزارة بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية من أجل تطوير القدرات اللغوية للتلاميذ خصوصا في سلك الإعدادي والثانوي.

وأفاد أ ن التحول الهيكلي لمنظومة البحث العلمي بالمغرب يدفع نحو تعزيز آليات تمويل البحث العلمي ومراجعة الضوابط البيداغوجية والعلمية المنظمة لسلك الدكتوراه، مضيفا أن النظام الأساسي للأساتذة الباحثين سيشكل فيه التميز العلمي إحدى الركائز الأساسية للارتقاء الوظيفي.

وصرح أن عدد المناصب المالية سيعرف ارتفاعا غير مسبوق بحيث سيتم خلق ما يناهز 2349 منصب مالي جديد في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، حيث أفاد أن 68% منها مخصصة للرفع من نسبة التأطير البيداغوجي والإداري والتقني، كما سيتم اعتماد نظام جديد للتوظيف بالتعليم العالي من شأنه أن يكرس الاستحقاق والشفافية وتكافؤ الفرص.

وأوضح أن الوزارة تراهن على توجهيْن أساسيين، وهما تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، وإحداث معاهد وطنية للبحث الموضوعاتي ترتكز على الأولويات التنموية الوطنية لاسيما في ميادين السيادة ، وإن الوزارة تهدف إلى تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، يتم انتقاؤهم من بين أحسن الكفاءات مع الاضطلاع بشكل أساسي بمهام البحث العلمي، والاستفادة من برامج التأطير المشترك للبحوث بتعاون مع جامعات دولية.

وأكد السيد الوزير أن مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يهدف إلى إحداث معاهد وطنية للبحث الموضوعاتي ترتكز على الأولويات التنموية الوطنية، وأن الوزارة تعمل على إرساء أسس بحث علمي بمعايير دولية، وتنويع واستدامة تمويل البرامج

البحثية من خلال الرفع من المساهمات الحالية وتعبئة المزيد من الفاعلين السوسيو اقتصاديين في مجال التمويل المشترك لمشاريع البحث التنموي والابتكار.

وصرح السيد الوزير أنه تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، ومن أجل تسريع تعميم التغطية الصحية ، سيتم الرفع من عدد المقاعد المخصصة للطلبة في كليات الطب العمومية والخاصة من 5060 طالب مسجل حاليا إلى 11 ألف و170 مسجل في موسم 2028/2027، وفي السنة المقبلة 2023/2022، سيرتفع عدد مقاعد الطلبة المسجلين ب 40 في المائة، في الكليات العمومية والخاصة، منها 27 في المائة من كليات الطب العمومية. كما سيتم التخفيض من سنوات الدراسة في كليات الطب لتخريج أطباء في الطب العام من 7 إلى 6 سنوات. وسيتم الشروع في تطبيق مدة التكوين هاته ابتداء من العام المقبل بالنسبة للذين يدرسون بدأ من السنة الأولى إلى الرابعة في كليات الطب والصيدلة.

هذا، وأ وضح السيد الوزير أن الوزارة بصدد إعداد مشروع لإخراج مسالك جديدة في مجال العدل تلبي حاجيات القطاعات الإنتاجية والمجالات الترابية ويأتي ذلك في سياق إطلاق الأوراش الأولوية لتنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومن أجل تكريس التميز الأكاديمي، وذلك بإحداث مسالك جديدة تستجيب مع حاجيات المجالات الترابية، مؤكدا أنه تم إلغاء تقادم الشهادات.

وفيما يخص اللغة الأمازيغية فقد أخبر السيد الوزير أن الحكومة خصصت 300 مليون درهم بغية تنزيل هذا الورش على أرض الواقع وذلك باعتبارها لغة رسمية وجزء مهم من التراث الوطني لا يمكن التفريط فيه، إلا أن إقبال الشباب على المسالك المخصصة لها داخل الجامعات يبقى ضعيف جدا.

وفي الختام، أعلن أن الوزارة قامت بمجهودات كبيرة للرفع من عدد المستفيدين من منح التعليم العالي، و أن تخويل منح الطلبة الجدد يدخل ضمن اختصاص اللجان الإقليمية التي يترأسها الولاة والعمال، وتعمل الوزارة على تنوع مصادر المنح لتمكين أكبر عدد من الطلبة الذين يعيشون ظروفا اجتماعية هشة من الاستفادة من منحة التعليم العالي.

وموازاة مع المجهودات المبذولة من أجل تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين، أعلن السيد الوزير أن الوزارة قد انخرطت في مختلف الاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة بهذا المجال، كما تعمل بشراكة مع الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني من أجل تمكين المرأة (الموظفة والطالبة) من جميع الحقوق بدون تمييز، قصد تعزيز وتوطيد مقاربة النوع بالقطاع العام واحترام تام لمبدأ تكافؤ الفرص من حيث الولوج إلى التعليم العالي والتكوين والبحث، وذلك على مستوى التوظيف والترقي وتقلد مناصب المسؤولية.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

الأمانـــــــة العامـــــــة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسـم اللجـن
مصلحة لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

عـرض السيـد وزيــر الشباب والثقافة والتواصل

المملكة المغربية
وزارة الشباب
والثقافة والتواصل

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵏⵏⵓⵏⵜ
ⴷ ⵜⴷⵍⵉⵙⴰ ⴷ ⵓⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

Royaume du Maroc

Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication

عـرض السـيد ويزـر الشـباب و الثقافـة و التواصل أمـام لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشـة الميزانيـة الفرعيـة للـوزارة برسـم السـنة المالية 2023

28 نونبر 2022

حصيلة وزارة الشباب و الثقافة والتواصل -قطاع الشباب-

برسم سنة 2022 , و برنامج العمل برسم سنة 2023

الجزء الأول :

المرتكزات

المرتكزات

1. مقتضيات دستور 2011
2. التوجيهات الملكية السامية
3. البرنامج الحكومي فيما يخص العناية بالشباب (2021 ـ 2026)
4. النموذج التنموي الجديد
5. المرسوم رقم 2.13.254 الصادر بتاريخ 10 من رجب 1434 (21 ماي 2013) المنظم لاختصاصات الوزارة

المرتكزات

1 مقتضيات دستور 2011

الفصل 26

تُدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة.

الفصل 33

على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد ؛
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة و الجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني ؛
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات. و إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

2 التوجيهات الملكية السامية

وهنا، نجدد الدعوة للشباب وحاملي المشاريع المغاربة، المقيمين بالخارج، للاستفادة من فرص الاستثمار الكثيرة بأرض الوطن، ومن التحفيزات والضمانات التي يمنحها ميثاق الاستثمار الجديد.
ومن جهتها، فإن المؤسسات العمومية، وقطاع المال والأعمال الوطني، مطالبون بالانفتاح على المستثمرين من أبناء الجالية؛ وذلك باعتماد آليات فعالة من الاحتضان والمواكبة والشراكة، بما يعود بالنفع على الجميع".

20 غشت 2022

إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية. لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات. وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها. ومن أهم الإصلاحات التي قمنا بها، إصدار مدونة الأسرة، واعتماد دستور 2011، الذي يكرس المساواة بين المرأة والرجل، في الحقوق والواجبات، وينص على مبدأ المناصفة كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه.

30 يوليوز 2022

« فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة[....] ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة. »

12 أكتوبر 2018

«إن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وخاصة شبابنا، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان والذي نخصه بكامل اهتمامنا ورعايتنا. »

17 أكتوبر 2017

« فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة ولاسيما في خطاب 20 غشت 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها.»

20 غشت 2012

« والواقع أن التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب قد أفرزت انبثاق الشباب كفاعل جديد له وزنه وتأثيره الكبير في الحياة الوطنية.»

« عندما نتطرق لموضوع الشباب فإننا نستحضر تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، والحديث عن المستقبل يتطلب، فضلا عن التحلي بكل ما يلزم من النزاهة الفكرية لاستشراف آفاقه، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بإعداد شبابنا لغد أفضل.»

اعتماد سياسة إرادية وناجعة موجهة لفئة الشباب

جواز الشباب

- تطبيق برنامج يهدف إلى العناية بالشباب وذلك بإحداث " **جواز الشباب** " الذي سيمكن من توفير تسهيلات وتخفيضات في مجال التنقل والاندماج في جميع المجلات،
- تحسين وتطوير الخدمات المقدمة الخاصة بالشباب ،
- التمكين الثقافي للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة.

تشغيل الشباب

- سن سياسة مندمجة لمواكبة الشباب في تسهيل ولوجهم إلى فرص الشغل و تحسين مستوى عيشهم وضمان مبدأ تكافؤ الفرص.
- تعزيز دور التكوين المهني وتطوير عروضه من أجل تكوين شباب ذو كفاءة متلائمة مع متطلبات سوق الشغل،
- إطلاق برنامج " **فرصة** " الذي يساهم في تسهيل تمويل المشاريع الرائدة والجمعوية والبيئية والثقافية بدون عراقيل عن طريق منح قروض و ذلك حسب أهمية المشروع.
- إبراز جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب اللذين يشكلون الثلث من العالم القروي وذلك من خلال بلورة استراتيجية " **الجيل الأخضر** " للفلاحين.

الجزء الثاني :

مجالات تدخل قطاع الشباب

البنية التحتية

توزيع شبكة المنشآت

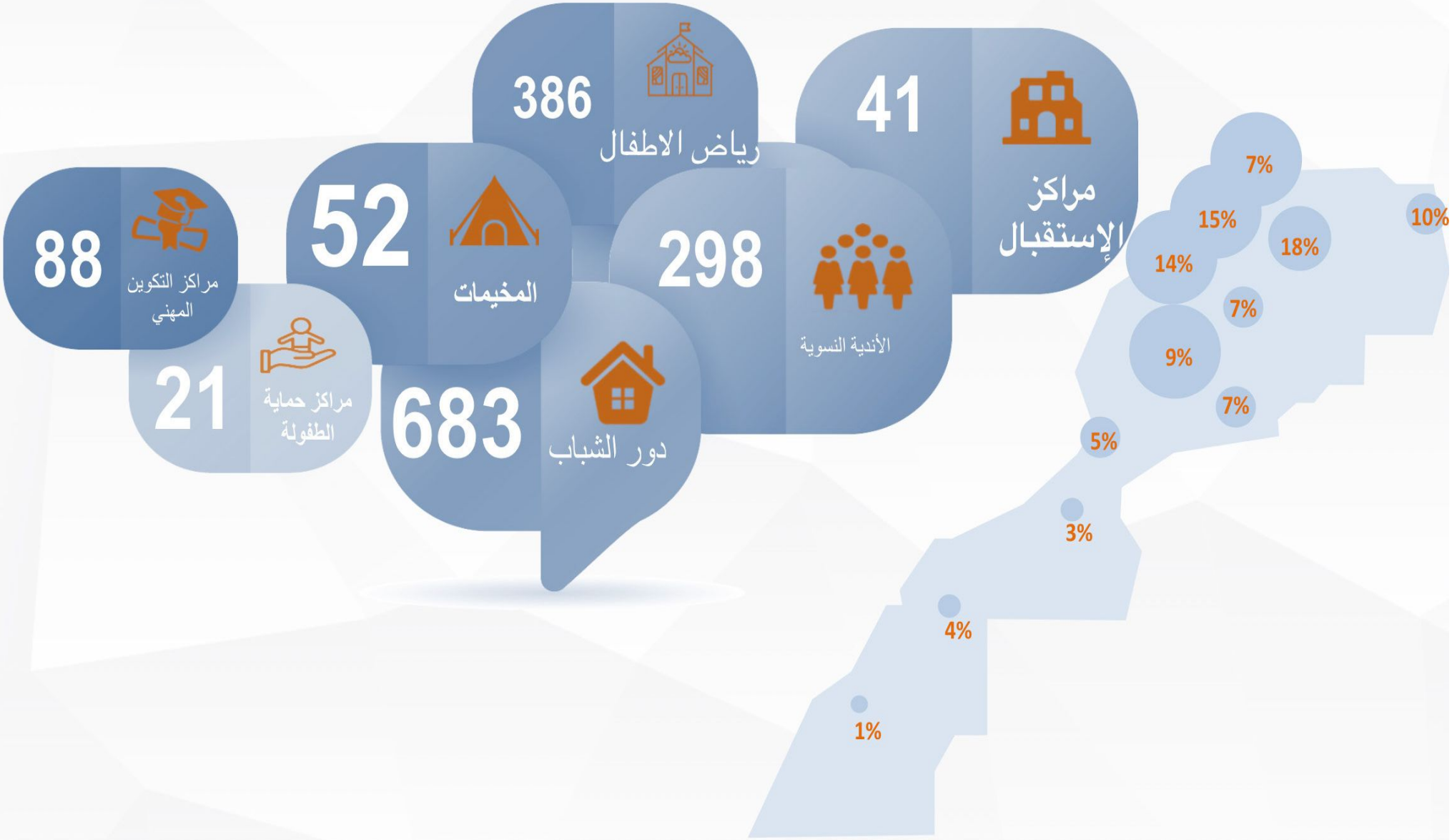

استراتيجية قطاع الشباب

تهدف الاستراتيجية القطاعية لقطاع الشباب إلى :

1. ضمان استثمارات ذات قيمة مضافة للشباب
2. مواءمة إجراءات القطاع لاستجابة وتلبية حاجيات الشباب
3. تقديم خدمات ذات جودة عالية للشباب

وفقا للمحاور الاستراتيجية التالية :

١ تجديد وتطوير الخدمات المقدمة للمرأة و الطفولة و الشباب

٢ تشجيع و احتضان المبادرات الخلاقة من طرف و لفائدة الشباب

٣ الإنصات و التواصل الإيجابي و الفعال مع الشباب

٤ إرساء آليات جديدة للحكامة الجيدة

الجزء الثالث :

حصيلة منجزات قطاع الشباب برسم سنة 2022

مجال الشباب

I
تجديد و تطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

II
دعم و تنفيذ المبادرات المبدعة من أجل تمكين الشباب

III
التواصل والاستماع للشباب من أجل تلبية حاجياتهم و انتظاراتهم

1• تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

فتح دور الشباب المغلقة

تهيئة وإصلاح عدد من المؤسسات، وفتح مجموعة من المرافق المغلقة بسبب عدم توفر الموارد البشرية أو التجهيزات، مما ساهم في افتتاح حوالي 100مؤسسة كانت مغلقة. تم فتح العشرات من المؤسسات سنة 2022، فيما يتم تدريجيا برمجة فتح المؤسسات المغلقة بتوفير التجهيزات ويصل عددها تقريبا إلى 83 مؤسسة.

مجال الشباب

10 تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

تعزيز الترسانة القانونية لمؤسسات الشباب

إخراج مرسوم تنظيمي **رقم 2.21.519 صادر في 5 محرم 1444 (03 أغسطس 2022) بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب.** يؤطر عمل مؤسسات الشباب عموما ودور الشباب على وجه الخصوص، وينظم العلاقة التي تربطها مع كافة المتدخلين في الأنشطة التي تقدمها لفائدة الشرائح المستفيدة والشركاء.

يعتبر هذا المرسوم أول نص تنظيمي يهتم بمؤسسات الشباب بصنفيها : دور الشباب ومراكز الاستقبال، ويحدد مهام كل مؤسسة على حدة، وتنظيمها الإداري وكيفيات الاستفادة من خدماتها.

تعزيز الإدماج في الحياة السوسيو الاقتصادية بدور الشباب

- الشروع بتفعيل برنامج يهدف إلى تقوية المهارات الحياتية والمواطنة للشباب على مستوى دور الشباب والأندية النسوية، من أجل تعزيز مشاركتهم الكاملة في المجتمع.
- تنزيل هذا البرنامج، ابتداء من شهر يونيو2022 ، عن طريق إطلاق ثلاث تجارب في ثلاث أقاليم من المملكة وهي فاس، الخميسات وسلا وسيتم تعميمها تدريجيا على باقي دور الشباب بمختلف المناطق.
- تدريب 20 من المكونين من أطر القطاع والنسيج الجمعوي الناشط بدور الشباب والأندية النسوية، على المهارات الحياتية على مستوى هذه الأقاليم.
- تكوين 62 شاب وشابة من دور الشباب والأندية النسوية على مستوى نفس المناطق في انتظار برمجة باقي التكاوين للأطر والشباب في الجهات الأخرى.

مجال الشباب

10 تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

اعتماد أنشطة وورشات رقمية

- تزويد 452 من دور الشباب والمراكز السوسيو تربوية و431 من النوادي النسوية ومراكز التكوين المهني وحضانات الأطفال في إطار ضمان الوصول إلى خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض على مستوى المؤسسات.

- دعم الجمعيات الشبابية النشيطة في هذه المجالات ومساعدتها في تنزيل أنشطتها وتقوية برامجها ومبادراتها لفائدة الشباب.

- توقيع اتفاقية شراكة مع الجامعة الملكية المغربية للألعاب الإلكترونية، تهدف إلى تعزيز كل دور الشباب بفضاءات للألعاب الإلكترونية في حدود سنة 2026 إضافة إلى تنظيم مسابقة **E-BOTOLA**

- برنامج تجهيز 100 دار شباب، وقد احتضنت مسابقات في ألعاب الفيديو وذلك بمشاركة طاقة شابة هاوية لمجال الأنشطة الإلكترونية.

مجال الشباب

10 تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

برامج جديدة ومتنوعة في جميع المجالات الثقافية والفنية والرياضية

- تنظيم مهرجانات الأبواب المفتوحة لدور الشباب،
- جولات دور الشباب المتنقلة،
- انخراط مؤسسات دور الشباب و المراكز السوسيو رياضية في أنشطة القرب
- تنظيم "قافلة مغاربة بأهداف " ،
- تنظيم المهرجان الدولي للأشخاص في وضعية إعاقة ''افريكا ار وتنظيم الجائزة الوطنية الكبرى في مجال مسرح الشباب،
- تنظيم الطريق إلى المونديال.

مجال الشباب

10 تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

تنظيم الطريق إلى المونديال

• تنظيم دوري وطني في كرة القدم المصغرة، صنفي الذكور والإناث المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و29 سنة بكل ربوع المملكة ، بتعاون مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. هذا وهدفت الوزارة من خلال تنظيم هذا الدوري إلى:

— مساندة المشاركة المغربية في بطولة كأس العالم بدولة قطر 2022،
— تمكين الشباب/ات من فرصة مرافقة المنتخبات الوطنية خلال أطوار هذه المناسبات الكروية الكبيرة.
— زرع قيم المواطنة والترويج للممارسة الرياضية في صفوف الذكور والإناث،
— إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الوزارة في تأطير وتوجيه وكذا ترفيه فئة الشباب.

ROAD TO THE WORLD CUP
QATAR 2022-AUSTRALIA & NEW-ZEALAND 2023

دوري الطريق إلى المونديال في أرقام:

المديريات الإقليمية	82
الجهات	12

الفرق المشاركة -الذكور	2904
الفرق المشاركة -الإناث	117
المجموع	3021

المشاركين	31944
المشاركات	1287
المجموع	33231

المتطوعين	1232
المتطوعات	124
المجموع	1356

مجال الشباب

10 تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

التأهيل و التأطير

- تنظيم لقاءات وزيارات جهوية وإقليمية لتفقد المؤسسات وعقد جلسات عمل مع مديري مؤسسات دور الشباب من أجل تجديد الثقة وبناء رؤية جديدة فيما يخص التسيير والأنشطة،

- برمجة تداريب تكوينية لفائدة الأطر العاملة بدور الشباب من أجل رفع قدراتهم التدبيرية والتنشيطية،
- تقوية الحكامة الجيدة بدور الشباب من خلال تحيين وتفعيل التنظيمات والوثائق القانونية الخاصة بتسيير وتدبير المؤسسات.

دعم جمعيات المجتمع المدني

إصلاح منظومة تدبير مؤسسات دُور الشباب، وتعزيز دَور المجتمع المدني وإشراكه في تدبير وتنشيط مؤسسات الشباب وكذلك العمل على تعزيز الكفاءات والقدرات في مجال التنشيط السوسيو ثقافي لصالح هذه الجمعيات وكذا لفائدة مسيري ومؤطري المؤسسات الشبابية.

مجال الشباب

ا. تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

تأهيل وبلورة منظومة جديدة في تسيير مراكز الاستقبال

إطلاق برنامج طموح يرمي إلى تأهيلها وبلورة منظومة جديدة في التسيير و التأطير من أجل تجويد الخدمات المقدمة، يعمل القطاع إلى ضم خدمات جديدة ووضع نظام تدبير جديد لهذه المؤسسات ابتداء من السنة المالية 2023.

مجال الشباب

• 2 دعم وتنفيذ المبادرات المبدعة من أجل تمكين الشباب

تم تنزيل مجموعة من البرامج التي تروم إلى مواكبة المبادرات الشبابية وتقوية قدرات الشباب من أجل تعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص المجالات الحديثة. وتتجلى أبرز هذه البرامج في :

— برنامج ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار **«UPSHIFT»** مع اليونيسف،
— برنامج **« YA3NI »** بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية،
— برنامج دعم المبادرات الشبابية مع الوكالة البلجيكية للتنمية والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ،
— برنامج فضاءات توظيف الشباب مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات،
— شباك لإدماج الشباب ،
— مؤتمر قمة التوظيف مع وكالات الأمم المتحدة .

مجال الشباب

• 3 التواصل والاستماع للشباب

تسهيل وتطوير سبل وآليات التواصل مع الشباب وذلك عن طريق مجموعة من المشاريع من بينها : مشروع إنشاء نظام لجمع المعلومات المتعلقة بالشباب في إطار برنامج عمل سنوي مشترك مع وكالات الأمم المتحدة وإحداث شبابيك خاصة للتواصل وتوجيه الشباب كتجربة ناجحة على مستوى الجهات. إضافة إلى ذلك، قام القطاع ب :

- إعادة تصميم موقع الوزارة ،
- تعزيز التواصل الرقمي،
- تنظيم والمشاركة في لقاءات التحاور والاستماع للشباب :

— انفتاح على الشبيبات الحزبية والفعاليات السياسية ؛
— مشاركة في ملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي ؛
— المشاركة في أشغال افتتاح الندوة الدولية حول الحكامة الرشيدة ؛
— الزيارات والجولات الميدانية والتواصلية على مستوى الجهات ؛
— مشاركة في النسخة الحادية والعشرين من جامعة الشباب والتنمية.

مجال المخيمات

تنزيل البرنامج الوطني للتخييم في إطار تدبير محكم، يستمد مقوماته الأساسية من المقاربة التشاركية مع كافة الفاعلين والمنخرطين في هذا المخطط الوطني الهام، وفقاً للمحاور التالية :

- **تطوير البنيات التحتية والتجهيز :**

مواصلة أشغال المخيمات القارة الجديدة وتهيئ وتجهيز 35 مركزا للتخييم.

- **تكوين الأطر التربوية المشاركة في تنزيل البرنامج الوطني للتخييم:**

إعداد دلائل خاصة بالتكوين في إطار تحديث المضامين وتوحيدها بشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم.

- **تطوير القانون والحكامة والتواصل:**

إحداث لجنة استشارية مركزية ولجن استشارية جهوية لتنزيل البرنامج الوطني للتخييم.

- **تحسين وتجويد الخدمات خاصة الغذائية:**

تم اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهم دعم التغذية وتعزيز نظام المطعمة، وتأمين المشاركين، وتحسين نقل المستفيدين، وتوفير الوسائل التربوية .وفيما يتعلق بالتغذية، تم تعميم دليل شروط الصحة والسلامة داخل المخيمات الذي تم إعداده بتنسيق وتعاون مع وزارة الصحة والذي ساهم في تحسين جودة التغذية، خاصة بعد الرفع من المنحة اليومية المخصصة لكل فرد (من 30 درهم إلى 50 درهم.)

مجال المخيمات

العدد الإجمالي للمستفيدين	152 873

توزيع مخصصات فعاليات صيف 2022

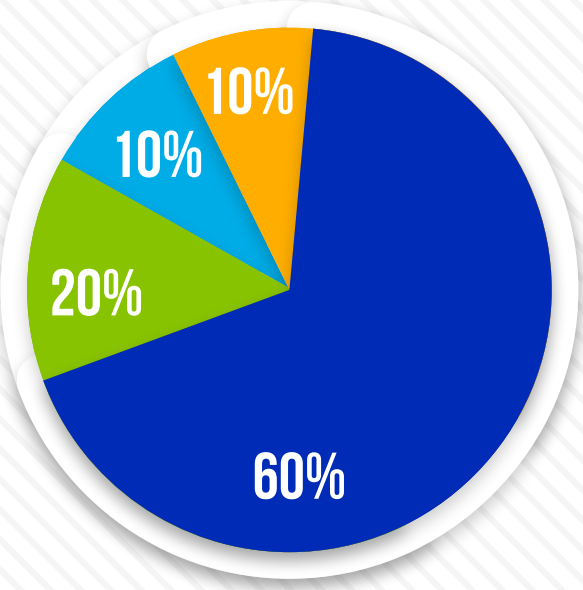

- الجمعيات الوطنية و المتعددة و الجهوية
- الجمعيات المحلية
- العمل المباشر
- المؤسسات الاجتماعية

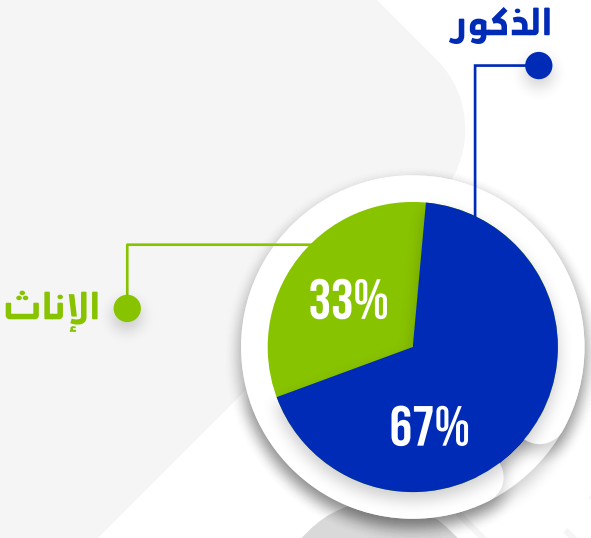

ملحوظة: إحصائيات مؤقتة لكون مجالات البرنامج هي في طور الإنجاز

مجال المخيمات

الأنشطة ا الموازية للبرنامج الوطني عطلة للجميع 2022

- تنظيم الدورة الثالثة عشرة للمخيم الصيفي 2022 لفائدة أطفال القدس (50 طفل وطفلة مقدسيين رفقة 05 مؤطرين من القدس و03 مرافقين مغاربة)،
- تنظيم أول مخيم صيفي دامج للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية ، تحت شعار " **من أجل مخيم صيفي دامج** "،
- استقبال اللجنة الدولية للكشفية،
- تنظيم النسخة الأولى لصوت الطفولة،
- تنظيم مخيم القنصليات يشارك ضمنها أطفال وأطر ينتمون لدول جنوب الصحراء،
- إطلاق مبادرة "الثقافة الرقمية – حماية الأطفال على الإنترنت: منصة الحماية الإلكترونية **E-HIMAYA** ،
- تنظيم مهرجان الفيلم التربوي لأطفال المخيمات الصيفية.

مجال الشؤون النسوية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات النسوية في تنفيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة، عمل القطاع على رصد الوضعية العامة للمؤسسات النسوية التابعة له وتتبع وتحيين قاعدة المعطيات المتعلقة بالبنية التحتية والتأطير والخدمات الخاصة بها ، وكذلك المستفيدات من مختلف الأنشطة والبرامج قصد تأهيل فضاءاتها وتحديث تجهيزاتها وتحيين برامجها لمواكبة التطورات التي يعرفه المجتمع والاستجابة لحاجيات وخصوصيات الفئات المستهدفة، وذلك باعتماد برنامج سنوي متنوع.

- فتح 4 مؤسسات جديدة وإطلاق برنامج تأهيل الفضاءات ودعمها بالتجهيزات التقنية والتربوية والبيداغوجية والديداكتيكية وإطلاق برنامج عام لتأهيل المؤسسات النسوية
- وضع خطة عمل تهدف للنهوض بمستوى الفضاءات وكذلك بمستوى المحتوى بحيث أنه سيتم تطوير التكوينات المتوفرة وإضافة تلك المتعلقة بالمجال العلمي والمهن الجديدة عوض المهن الكلاسيكية كالخياطة والطبخ والحلاقة
- إعداد مقترح لتحيين القرار المنظم لمراكز التكوين المهني التابعة له، وإحداث شعب جديدة للتكوين المهني، وضع منظومة مندمجة لتقييم التكوين المهني **(SIEV)** ب 20 مركزا للتكوين المهني بسبع جهات من المملكة،
- تنظيم دورة تكوينية حول موضوع : "النظام المرجعي لتكلفة التكوين المهني" .

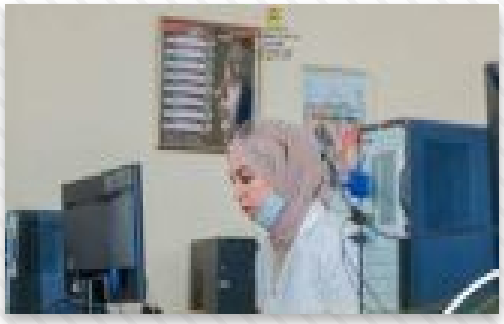

مجال الشؤون النسوية

فيما يتعلق بتعزيز الإدماج السوسيو اقتصادي لنساء و فتيات المؤسسات النسوية: فيتم ذلك، من جهة، عن طريق تقديم الدعم التقني و المصاحبة لخلق تعاونيات نسائية ومشاريع إنتاجية وخدماتية صغيرة مدرة للدخل لفائدة الخريجات، كما يتم من جهةٍ أخرى، عن طريق التكوين و دعم القدرات، حيث تم في هذا السياق :

- تنظيم دورة في إطار برنامج **"UPSHIFT"** لدعم القدرات والكفاءت.
- تنظيم دورة تكوينية تحت عنوان " التكوين، المقاولة التعاونية، والإدماج الاجتماعي".
- فتح مراكز التكوين المهني في وجه الفتيات المهاجرات المقيمات بصفة قانونية بالمغرب اللواتي تتوفر فيهن شروط الولوج للاستفادة من برامج التكوين المهني في مختلف التخصصات والشعب.
- تكوين و تأهيل فتيات ونساء المهاجرات المقيمات بصفة قانونية بالمغرب في مجالات عدة كالتربية الصحية والإنجابية، البيئة، النوع الاجتماعي، إحداث المقاولات الصغرى... ،
- تقديم الخدمات التربوية والاجتماعية للمرأة المهاجرة بتوفير الموارد البشرية والتجهيزات اللوجستيكية الضروريتين،
- المصاحبة للمرأة المهاجرة على خلق مشاريع صغرى مدرة للدخل لتحقيق اندماجهن الاجتماعي والاقتصادي.

مجال الطفولة الصغرى

يعتبر قطاع الشباب القطاع الوصي عن الأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم من 3 أشهر الى أربع سنوات،
في مجال البنية التحتية، يتوفر قطاع الشباب على شبكة مهمة من رياض الأطفال ودور الحضانة العمومية موزعة على مجموع التراب الوطني، حيث بلغ عدد مؤسسات رياض الأطفال **386 مؤسسة موزعة بين 241 في الوسط الحضري و 145 بالوسط القروي.** وقد تضمن برنامج الإصلاح و الترميم لسنة 2022 تهيئة مجموعة من دور للحضانة بمختلف أقاليم المملكة.

على مستوى الأنشطة التربوية، بلغ عدد المستفيدين من الأنشطة القارة بمؤسسات الطفولة الصغرى التابعة لقطاع الشباب 4804 طفل و طفلة.

الأقسام المندمجة: تستقبل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقات خفيفة أو متوسطة حسية حركية أو ذهنية.

الأطفال أبناء المهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب بصفة قانونية: تستقبل أطفال أبناء المهاجرين واللاجئين المقيمين بالمغرب بصفة قانونية.

ويعمل القطاع على **تشجيع الاستثمار** من خلال خلق دور الحضانة الخاصة، حيث بلغ عدد رخص فتح واستغلال و تسيير مؤسسات دور الحضانة الخاصة الممنوحة **554** رخصة، لغاية 2022 ، تعززت بها شبكة الحضانات الخاصة المرخصة وبالتالي العرض الوطني لدور الحضانة.

مجال حماية الطفولة

إطلاق برنامج تأهيل مراكز حماية الطفولة عبر تنمية قدرات هذه المؤسسات وتطوير خدماتها التربوية والإدماجية الموجهة لفئة الأحداث الجانحين، ونهج أسلوب المقاربة التشاركية والانفتاح على مكونات المحيط من الفاعلين والمتدخلين، وفسح المجال لمزيد من مشاركة الأطفال في تدبيرها.

الأحداث المستفيدين من مراكز حماية الطفولة (30 شتنبر 2022) 2799 : مستفيد ومستفيدة (الذكور 1994 ، الإناث 805)

• على مستوى التأطير :

- تنظيم أيام إبداعية بكافة مراكز حماية الطفولة لفائدة أطفال المراكز والوسط الطبيعي.
- تنظيم لقاء تكويني تقني لفائدة مديري وأطر الوسط الطبيعي تحت شعار "نحو مقاربة تشاركية بمؤسسات حماية الطفولة ".
- تنمية كفايات الأطفال لضمان أفضل السبل لتحقيق استقلاليتهم واندماجهم الاجتماعي.

• على مستوى التعاون :

- إطلاق البرنامج المندمج للمصاحبة والتتبع عن بعد لفائدة الأحداث أطفال مراكز حماية الطفولة والوسط الطبيعي المستفيدين من بدائل الإيداع.
- إطلاق مشروع الدعم النفسي لفائدة الأطفال والعاملين بمركزي حماية الطفولة بفاس إناثا وذكورا.
- إحداث خدمة التتبع الطب النفسي لكل من مركزي عبد السلام بناني والفداء للفتيات.

• على مستوى الخدمات والبرامج :

على مستوى الخدمات والبرامج: استفاد نزلاء مراكز حماية الطفولة من مجموعة من الخدمات والبرامج إلى غاية شهر شتنبر 2022 من بينها: برامج الرعاية والتربية. برامج التعليم الدراسي.برامج التكوين المهني.
و استفاد نزلاء مراكز حماية الطفولة من البرنامج الوطني للتخييم صيف 2022 حيث بلغ عددهم 486 مستفيد ومستفيدة.

ميزانية القطاع

تطور الاعتمادات بمليون الدرهم:

الباب	المعدات و النفقات المختلفة			
	2019	2020	2021	2022
مجموع الفصل	345	345	347,868	250,882 +110
القيادة والحكامة	139,46	160,38	182,26	122,41
الشباب والطفولة و المرأة	194,61	170,81	151,65	128,46

الباب	الموظفون			
	2019	2020	2021	2022
مجموع الفصل	462,23	565,86	575,51	407,94

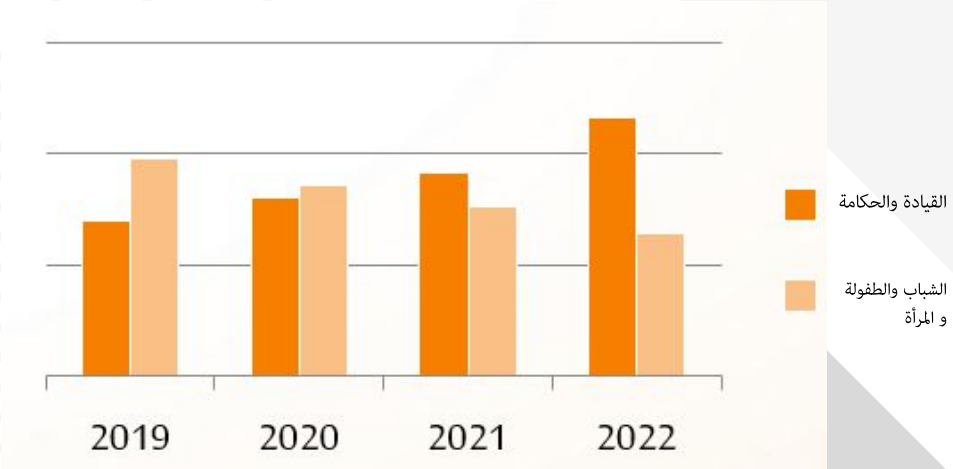

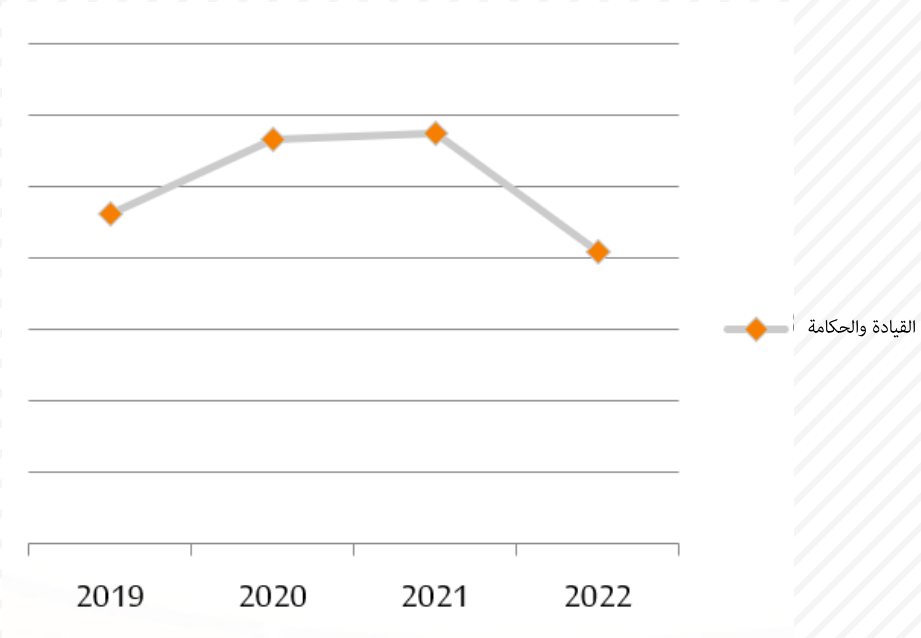

ميزانية القطاع

تطور الاعتمادات بمليون الدرهم:

الباب	ميزانية الاستثمار							
البرنامج	2019		2020		2021		2022	
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
القيادة و الحكامة	169,35	14,50	211	20,5	210,1	23,7	80,1	7
الشباب والطفولة و المرأة	754	361,5	840	128,5	590	276,3	770	43
مجموع الفصل	923,35	376	1051	149	800,1	300	850,1	50

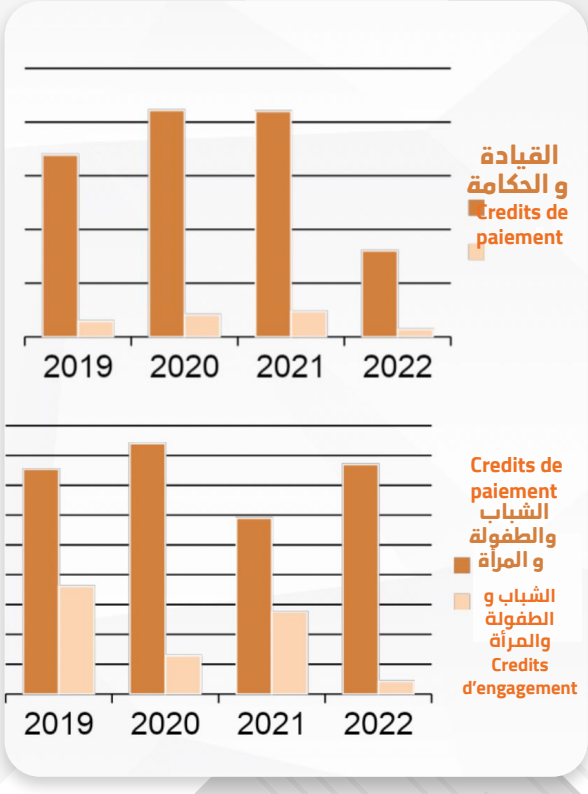

ميزانية القطاع

تنفيذ الميزانية برسم سنة2022 :

الفصل	قانون المالية لسنة 2022	مجموع الإعتمادات المفتوحة	معدل الإلتزام
الموظفون	407 945 000	407 945 000,00	96.00%
المعدات والنفقات المختلفة	250 882 000	360 882 000,00	94.00%
الاستثمار	850 129 000	850 129 000,00	85.00%

وضعية تقدم المشاريع الكبرى

الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة :

- البرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة لتطوان 2023-2019. إحداث دار الشباب ومأوى الشباب . تم دفع المساهمة الإجمالية للقطاع 10م. د
- البرنامج التكميلي لتأهيل و تثمين المدينة العتيقة للصويرة 2023-2019. إحداث مركز الشباب وبناء وتجهيز مركز استقبال الشباب، وبناء دار الحضانة و نادي نسوي. تم دفع مساهمة القطاع برسم السنوات المالية ل 2019 و 2020 و 2021: والمقدرة ب15 م. د
- برنامج تأهيل و تثمين المدينة العتيقة لسلا 2023-2019. تحويل فندق بوبكر الى فضاء للشباب وتحويل فندق التوأم لنادي نسوي وتحويل مدرسة لالة أسماء الى مركز للاستقبال (مأوى الشباب). تم تحويل مساهمة القطاع برسم السنوات المالية ل 2019 و2020 و2021 والمقدرة ب 24م. د
- برنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لمكناس 2023-2019 . تأهيل وتجهيز مركز الاستقبال فندق الحنة، إعادة بناء وتجهيز مركز النادي النسوي باب اكناوة، تأهيل وتجهيز مركز النادي النسوي الانبعاث ،بناء وتجهيز قاعة للعروض و تأهيل دار الشباب عبد الكريم الخطابي . تم دفع مساهمة القطاع برسم السنوات المالية 2019 2019 و2020 و2021 والمقدرة ب 18م. د
- برنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية و تحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقة لفاس 2024-2020. و ترميم دار المجلس ودار الطالعة لكبيرة. تم تحويل مساهمة القطاع برسم السنتين الماليتين ل 2020و 2021 والمقدرة ب 8م. د
- إبرام صفقة الأشغال الخاصة بالشطر الأول المتعلق بإعادة بناء مركز الشباب بيعقوب المنصور التابع للمعهد الملكي لتكوين الأطر.
- إطلاق الدراسات التقنية الخاصة بالشطر الثاني المتعلق بتشييد بنايات الإيواء لمركز الشباب بيعقوب المنصور التابع للمعهد الملكي لتكوين الأطر.
- إنجاز الدراسات التقنية وإبرام الصفقات من طرف المديريات الجهوية والإقليمية للقطاع، لتهيئة وترميم 200 مؤسسة دار الشباب

ومراكز سوسيو رياضية للقرب، وكذا 145 مؤسسة للأندية النسوية، مراكز التكوين والتأهيل النسوي وروض للأطفال.

- إنجاز الدراسات الهندسية والتقنية لتهيئة وترميم 60 مؤسسة دار الشباب و17 نادي نسوي تحت إشراف الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، في إطار برنامج دعم الشباب مع الاتحاد الأوروبي.

وضعية تقدم المشاريع الكبرى

- الشروع في أشغال تهيئة وترميم دار الشباب مولاي الحسن بمديونة والقيام بالدراسات الطبوغرافية والتقنية ل 52 مؤسسة شبا بية
ونسوية من أجل اشغال التهيئة والتجهيز بجهة الدار البيضاء – سطات تحت إشراف الشركة الجهوية "الدار البيضاء للتهيئة".
- إنجاز الدراسات التقنية ل 44 مؤسسة شبابية ونسوية من أجل اشغال التهيئة والتجهيز بجهة سوس-ماسة والتي تشرف عليها شركة
"أكادير سوس ماسة للتهيئة".
- إنجاز الدراسات الهندسية التقنية كما تم انتداب تهيئة وتجهيز 9 مؤسسة شبابية ونسوية بجهة الرباط سلا القنيطرة من طرف
شركة الرباط للتهيئة، المدرجة في إطار اتفاقية شراكة.
- تهيئة وترميم 35 مخيم قار للاصطياف من أجل برنامج العطلة للجميع 2022.
- مواصلة أشغال مراكز التخييم من الجيل الجديد.
- برمجة الدراسات المتعلقة بوضع نظام معلوماتي لتدبير صيانة مؤسسات الشباب و الطفولة والشؤون النسوية.

في مجال الموارد البشرية

برامج لتطوير القدرات والرفع من مؤشر الفعالية المهنية تتلاءم مع حاجيات القطاع، وفي هذا الإطار تم تنزيل عدد من البرامج التكوينية منها :

- برنامج جمعات التكوين: وهي سلسلة من اللقاءات والدورات التكوينية همت مختلف تخصصات الموظفين،

برامج اجتماعية في إطار لقاءات نظمت حضوريا و عن بعد شارك فيها عدد من الأطر من مختلف المديريات المركزية و الجهوية و الإقليمية منها :

- برنامج رمضانيات 2022 والذي تم فيه التطرق إلى عدة مواضيع مختلفة،
- لقاء تواصلي (عن بعد وحضوريا) مع مسؤولي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية.
- تنظيم زيارة لفائدة أبناء موظفي قطاع الشباب إلى أروقة المعرض الدولي للكتاب، بتعاون مع مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب,
- النسخة الأولى من جائزة مبدعات، برسم سنة 2022.
- تنزيل مبادرة قطاعية لدعم الكفاءات النسائية داخل القطاع وتشجيعها على تقلد مناصب المسؤولية عن طريق دورات تكوينية تهم مواضيع تروم مرافقة ومصاحبة الأطر النسوية بدعم من صندوق تحديث الإدارة العمومية (FOMAP).

إصدار مجلة روافد.

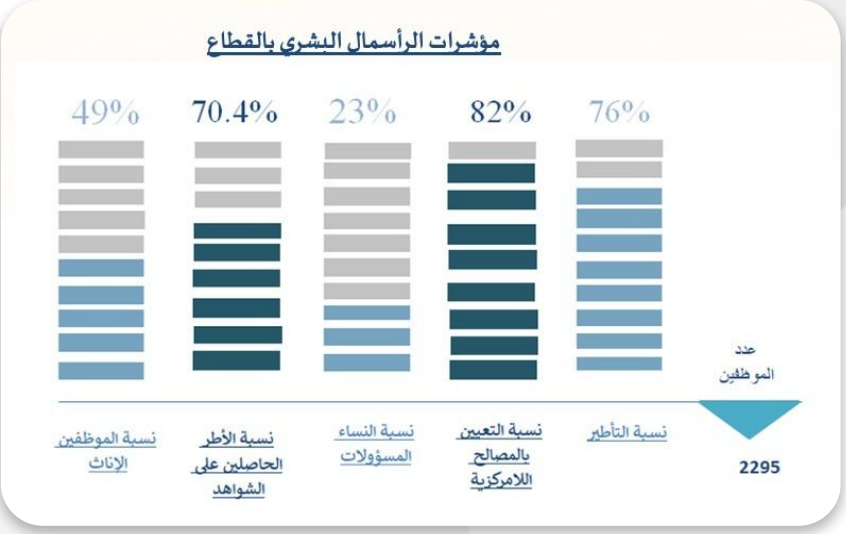

توزيع الموظفين حسب المصالح الخارجية و المركزية

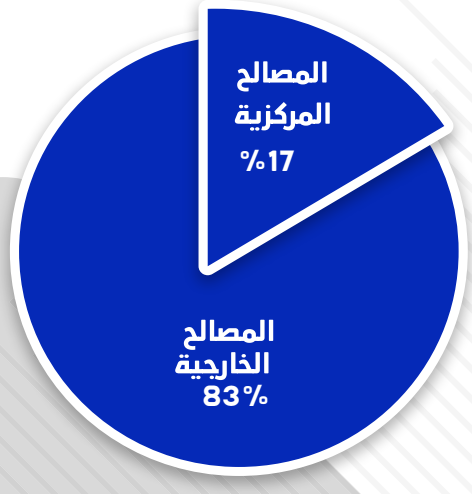

توزيع الموظفين حسب الجنس

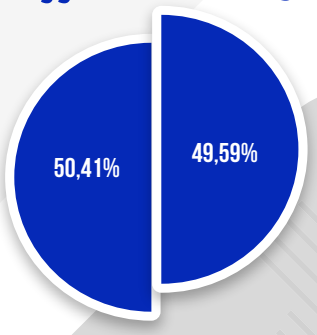

في مجال التعاون والتواصل والدراسات القانونية

- **على مستوى الدراسات القانونية:**

- مرسوم رقم 2.21.519 صادر في 5 محرم 1444 (03 أغسطس 2022) بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب (تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 711 بتاريخ 18 أغسطس 2022)

- قرار وزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 1079.22 صادر في 5 ذي الحجة 1443 (5 يوليو 2022) بتحديد المعايير التقنية وشروط الصحة والسلامة الواجب توفرها في مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7112 بتاريخ 28 يوليوز 2022

- قرار وزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 1081.22 صادر في 5 ذي الحجة 1443 (5 يوليو 2022) بتحديد النظام الداخلي لمراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب (تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7112 بتاريخ 28 يوليو 2022)

- **على مستوى التعاون:**

- اتفاقية شراكة مع وكالة بيت مال القدس،
- الاتحاد الإفريقي للشباب بالعاصمة الرباط،
- مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب،
- لقاء عمل للسيد الوزير والمديرة العامة لوكالة التنمية التابعة للاتحاد الإفريقي،
- الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة،
- أشغال الدورة 21 لجامعة الشباب والتنمية بمدينة مولينا بإسبانيا،
- تعزيز التعاون الثنائي المغربي البحريني في مجال الشباب،
- الدورة التدريبية حول صناعة القائد الرياضي بسلطنة عمان،
- خطة العمل المشتركة مع منظومة الأمم المتحدة لعام 2022،
- برنامج دعم الشباب مع الاتحاد الأوروبي,

الجزء الرابع :

برنامج عمل قطاع الشباب برسم سنة 2023

مجال الشباب

I
تجديد و تطوير عرض الخدمات المقدمة للشباب

II
دعم و تنفيذ المبادرات المبدعة من أجل تمكين الشباب

III
التواصل والاستماع للشباب من أجل تلبية حاجياتهم و انتظاراتهم

1 • تجديد وتطوير عرض الخدمات المقدمة لفائدة الشباب

- تعزيز هيكلة و تنظيم المصالح المركزية و المؤسسات الخارجية التابعة للقطاع.
- تعزيز قدرات التسيير و التدبير لدور الشباب وفق أحكام المرسوم -21-2 519 الصادر في أغسطس 2022
- تأطير العلاقة مع المجتمع المدني
- تفعيل الإطار التنظيمي للمؤسسات الشبابية
- إحداث و تأهيل وتجهيز المؤسسات
- وضع مخطط مديري للتهيئة من أجل برمجة إحداث المؤسسات الجديدة
- بلورة برامج جديدة ومبتكرة
- تكييف عرض الخدمات الجديدة مع احتياجات وأعمار الشباب
- الأخذ بعين الاعتبار فرص النظام البيئي الإقليمي والمحلي في تنفيذ
- تكوين و تأهيل المؤطرين و المنشطين و تزويدهم بالآليات و الوسائل اللازمة.
- إعداد وتجريب أنماط تدبيرية جديدة للمؤسسات

وضع آلية للحكامة تضمن الإدارة الفعالة لمؤسسات القطاع والارتقاء بجودة خدماته

تصميم عرض جديد للخدمات يتلاءم مع احتياجات الشباب

مشروع "جواز الشباب"

تعريف جواز الشباب:

جواز الشباب هو عبارة عن جواز إلكتروني يمنح هذه الفئة إمكانية الولوج إلى مجموعة من الخدمات والامتيازات في مجالات متنوعة، خاصة الثقافية منها والترفيهية، وذلك بتعاون وثيق مع القطاعين العام والخاص.

الأهداف:

1. الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب؛
2. تعزيز التماسك والرفاه الاجتماعي؛
3. تقريب الثقافة من الشباب.

الفئة المستهدفة:

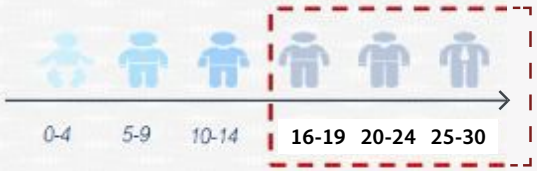

الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة

~ 11,7 مليون شاب

~ 33% من الساكنة العامة

الخدمات المقترحة:

- **الترفيه** (تخفيضات في تذاكر المتاحف والمآثر التاريخية والمسارح والسينمات، إلخ.)
- **الرياضة** (تسهيل الولوج إلى المرافق الرياضية، إلخ.)
- **تطوير المهارات** (خدمات إرشادية وتكوينية داخل دور الشباب والمراكز الثقافية، إلخ.)
- **النقل** (تخفيضات على وسائل النقل الطرقي والسككي والجوي)
- **التسوق** (المواد الاستهلاكية اليومية، إلخ.)
- **خدمات أخرى** (السكن، القروض، الاتصالات، إلخ.)

مشروع "التطوع"

تشجيع الشباب على المشاركة المدنية ومنحهم فرصة خوض أول تجربة في الحياة العامة

- **الفئة المستهدفة**

- البالغين 18 سنة و أقل من 35 سنة خلال السنة الجارية
- يستهدف البرنامج خلال السنة الأولى 10.000 متطوع، أي حوالي 833 متطوع حسب كل جهة.

- **مكونات البرنامج**

برنامج استكشافي يمتد ل45 يوما،خلال فصل الصيف مكون من جزئين أساسيين :
جزء سيكون مخصص للمحاضرات وآخر لورشات عمل

2 • دعم وتنفيذ المبادرات المبدعة من أجل تمكين الشباب

1. خدمة استقبال و توجيه المبادرات والأفكار في مجال ريادة الأعمال بمؤسسات الشباب.
2. دعم مختلف البرامج والمبادرات المتعلقة بتعزيز القدرات و المهارات للمساهمة في الاندماج السوسيو اقتصادي للشباب.
3. تدريب مناسب وفضاءات عمل واجتماعات متاحة للشباب.
4. دعم البرامج التي تسمح بتكوين و مواكبة الشباب من خلال ربطهم مع مختلف الفاعلين على مستوى النظام البيئي المحلي
5. التعريف بالمبادرات والتجارب الناجحة.

3 • التواصل والاستماع للشباب من أجل تلبية حاجياتهم و انتظاراتهم

- تعزيز التواصل الرقمي مع الشباب من خلال الموقع الإلكتروني و مواقع التواصل الاجتماعي للوزارة
- تقوية التواصل في الميدان على مستوى المؤسسات من أجل الرفع من جاذبيتها و الإقبال على خدماتها
- إنشاء نظام لجمع المعلومات عن الشباب المترددين على دورالشباب
- تنظيم و المشاركة في لقاءات التحاور و الاستماع للشباب
- الزيارات والجوالات الميدانية و التواصلية على مستوى الجهات
- بلورة استراتيجية تواصلية خاصة بقطاع الشباب.
- إحداث نشرة إخبارية إلكترونية خاصة بالشباب.
- إحداث خزانة رقمية للأشرطة والصور وأرشفتها في أفق إحداث متحف خاص بأنشطة القطاع.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2022

تحويل مساهمة القطاع في إطار الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة :
بالبرنامج التكميلي لتأهيل و تثمين المدينة العتيقة للصويرة 2023-2019؛
برنامج تأهيل و تثمين المدينة العتيقة لسلا 2023-2019؛
برنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لمكناس 2023-2019 ؛
برنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية و تحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقةلفاس2024-2020 ؛
- مواصلة مشروع تأهيل إطلاق الدراسات التقنية الخاصة بالشطر الثاني المتعلق بتشييد بنايات الإيواء لمركز الشباب بالرباط التابع للمعهد الملكي لتكوين الأطر.
- إعادة بناء مركز الشباب بيعقوب المنصور التابع للمعهد الملكي لتكوين الأطر.
- مواصلة برنامج تأهيل 200 دار شباب و145 نادي نسوي على مستوى جهات المملكة.
- إطلاق برنامج 2023 من أجل تأهيل و تجهيز مؤسسات القطاع.
- إعداد التصميم المديري لمؤسسات الشباب والطفولة والشؤون النسوية.
- وضع نظام معلوماتي لتدبير صيانة مؤسسات الشباب والطفولة والشؤون النسوية.
- إعداد هيكلة النظام المعلوماتي ووضع خطة التحول الرقمي الخاص بقطاع الشباب.
- مواصلة إنجاز مشاريع المخيمات وفق التصور الجديد.
- إنجاز مشاريع مراكز حماية الطفولة وفق التصور الجديد.
- مواصلة إنجاز المشاريع المبرمة في إطار الاتفاقيات مع مختلف الشركاء على الصعيد الوطني.
- مواصلة إنجاز المشاريع المدبرة مباشرة من طرف القطاع.

ميزانية القطاع برسم سنة 2023

مشروع قانون المالية لسنة 2023

الباب	نفقات التسيير
الإعتمادات لسنة 2023	
الأعوان و الموظفون	457 437 000
المعدات و النفقات المختلفة	373 426 000

الباب	الاستثمار
اعتمادات الأداء لسنة 2022	1 120 129 000
اعتمادات الإلتزام 2023 ومايليها	150 000 000
المجموع	1 270 129 000

مر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للقطاع		
الباب	نفقات التسيير	الاستثمار
مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة	8.000.000	3.000.000,00

ميزانية القطاع

البرامج	الأهداف	المؤشرات
القيادة والحكامة	هدف800.1: التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات	مؤشر 800.1.1 : الكلفة المتوسطة للتسيير حسب كل موظف
		مؤشر 800.1.2 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية
	هدف 800.2: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	مؤشر 800.2.1 : نسبة الولوج إلى التكوين
الشباب، والطفولة و المرأة	هدف 801.1 : تعزيز تأطير الشباب و الأطفال وتمكين المرأة و دعم النسيج الجمعوي	مؤشر 801.1.1 : عدد الشباب المستفيدين من المخيمات حسب الجنس وحسب المجال
		مؤشر 801.1.2 : عدد المستفيدين من الأنشطة المنظمة بمؤسسات دور الشباب
	هدف 801.1 : تعزيز تأطير الشباب و الأطفال و تمكين المرأة و دعم النسيج الجمعوي ,	مؤشر 801.1.4 : عدد أطر المخيمات المستفيدين من التكوين حسب الجنس
		مؤشر 801.1.5 : نسبة المستفيدين من التبادل الثقافي و المقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس
		مؤشر 801.1.6 : النسبة السنوية لشغل مراكز الاستقبال
	هدف 801.2: تعزيز التأهيل المهني لفائدة المرأة والفتاة الصغيرة	مؤشر 1.2.801 :نسبة الخريجات المؤهلات مهنيا
		مؤشر 801.2.2 : نسبة المستفيدات من التكوين لإنشاء أنشطة مدرة للدخل
	هدف 801.2 : تعزيز التأهيل المهني لفائدة المرأة والفتاة الصغيرة	مؤشر 1.2.801 :نسبة الخريجات المؤهلات مهنيا
		مؤشر 801.2.2 : نسبة المستفيدات من التكوين لإنشاء أنشطة مدرة للدخل
	هدف 801.3 : تطوير المرافق والتجهيزات	مؤشر 801.3.1 : عدد المؤسسات المؤهلة و/أو المجهزة مع مراعاة مقاربة النوع
		مؤشر 801.3.2 : عدد مؤسسات "الجيل الجديد" المؤهلة أو المحدثة

الموارد البشرية

• تنزيل استراتيجية التكوين المستمر مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الملحة وسيتم تفعيل مجموعة من البرامج برسم سنة 2023 من بينها استئناف لقاءات هندسة التكوين لإدماج البعد الجهوي في منظومة التكوين المستمر، تنزيل برنامج دعم قدرات الأطر النسوية من أجل تمكينهن من ولوج مناصب المسؤولية وتنزيل بوابة رقمية للتكوين المستمر في مجال التنمية الذاتية والتدبير و الرقميات واللغات لفائدة كافة الأطر و الموظفين.

• إيجاد البدائل لسد الخصاص الحاصل على مستوى المؤسسات وذلك عن طريق دراسة إمكانية تفعيل شراكات لتدبير المؤسسات التي تعرف خصاصا، البحث عن سبل لضخ كفاءات من الجماعات المحلية، مواصلة الترافع للحصول على مناصب مالية من أجل التوظيف ودراسة إمكانية إعادة التوزيع على المستوى الجهوي في إطار منظومة متوازنة.

• مواصلة مأسسة الحوار الاجتماعي على أساس شراكة حقيقية مبنية على إشراك الفرق الاجتماعية في مجمل المواضيع التي تهم الموظفين، وإعداد ورقة الطريق تأخذ بعين الاعتبار كافة الملفات المطروحة، وخلق دينامية جديدة قوامها المشاركة و الفعالية و تحقيق التغيير المنشود.

• العمل على استمرار إدماج النوع الاجتماعي في المؤشرات المرتبطة بنجاعة الأداء و تتبع خلية النوع لمدى تقدم و تحقيق مؤشرات النوع و البرامج المرتبطة بها.

• ٧تقوية قدرات و كفاءات مؤشرات نجاعة الأداء عن طريق تنظيم دورات تكوينية بشراكة مع مركز التميز لإدماج الميزانية المستجيبة للنوع بوزارة الاقتصاد و المالية لفائدة أعضاء خلية النوع.
مواصلة تنزيل مجموعة من الدورات التكوينية لمواكبة البرامج و المشاريع الإصلاحية داخل قطاع الشباب.

التعاون والتواصل والدراسات القانونية

على مستوى الدراسات القانونية:

• العمل على استكمال استخراج باقي النصوص التنظيمية الخاصة بتطبيق المرسوم رقم 2.21.186 الصادر في 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر 2021) بتنظيم مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب وكذا تلك الخاصة بالمرسوم رقم 2.21.519 صادر في 5 محرم 1444 (03 أغسطس 2022) بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب وكذا باقي النصوص الخاصة بمجال الشباب والطفولة والشؤون النسوية؛

• تجميع الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن محاكم المملكة وإصدارها ضمن دليل شامل لمواكبة الاجتهادات القضائية ذات الصلة بالقطاع؛

• إصدار قرارات فتح المؤسسات التابعة للقطاع في وقت وجيز مباشرة بعد انتهاء الأشغال بعد التأكد من السلامة القانونية والواقعية للأوعية العقارية المحتضنة لهذه المؤسسات؛

تحقيق اليقظة القانونية.

على مستوى الدراسات القانونية:

تتطلع الوزارة في برنامج عملها فيما يهم الشق التشريعي والتنظيمي لسنة 2023 إلى استصدار:

• مشروع قانون يتعلق بمراكز حماية الطفولة ؛

• مشروع مرسوم يتعلق بإحداث "جواز الشباب" ويحدد شروط وكيفيات تسليمه؛

• مشروع قرار يقضي بتحديد البرامج البيداغوجية للدورات التكوينية وشروط الحصول على شهادة الأهلية البيداغوجية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب

• مشروع قرار يقضي بتحديد النظام الداخلي لدور الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب؛

• مشروع قرار يقضي بتحديد النظام الداخلي لمراكز الاستقبال؛

• مشروع قرار مشترك بين وزير الشباب والثقافة والتواصل ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات بشأن • توفير فضاءات بدور الشباب لتقديم خدمات التوجيه والتكوين المهني.

على مستوى التعاون:

تعزيز التعاون الدولي وتنمية العلاقات مع مختلف الدول والمؤسسات والهيئات.

• البحث عن آفاق جديدة للتعاون من أجل توسيع قاعدة الدول والمنظمات الشريكة في مجال الشباب.

• إخراج دليل توقيع الاتفاقيات والشراكات لتسهيل عمل مختلف المصالح المركزية والخارجية.

قطاع الثقافة

السياق العام

حصيلة إنجازات -قطاع الثقافة-

برسم سنة 2022

حصيلة سنة 2022

1. المحافظة على الموروث الثقافي وتأهيله
2. دعم الكتاب والقراءة العمومية
3. تشجيع الإبداع الفني ومواكبة المبدعين
4. تعزيز البنية التحتية الثقافية
5. تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة
6. الديبلوماسية الثقافية و الشراكة الوطنية

المحافظة على الموروث الثقافي وتأهيله

أهم منجزات سنة 2022

التعريف بالموروث الثقافي وتثمينه

مواصلة تغطية التراب الوطني بمحافظات ومراكز التعريف بالتراث الثقافي

- تأهيل بنيات الاستقبال بموقع وليلي بمولاي ادريس زرهون وموقع ليكسوس بالعرائش
- تأهيل وتثمين الموقع الأثري سيدي عبد الرحمان ومقالع طوما بالدار البيضاء
- الدراسات التقنية لإنجاز مركز التعريف بتراث موقع سجلماسة بالريصاني ومركز التعريف بتراث جهة بني ملال خنيفرة وتهيئة المجال الطبيعي لموقع شالة الأثري

إقامة المعارض والندوات والورشات

- معرض متعلق باكتشاف «أقدم قطع الزينة في التاريخ، المكتشفة بمغارة بزمون»
- معرض ومؤتمر علمي دولي بمقر اليونسكو حول «البعد العالمي لتراث ما قبل التاريخ بالمغرب»
- تنظيم معرض حول «موقع أغمات»

التحسيس والتوعية بأهمية التراث

- تنظيم نسخة شهر التراث لسنة 2022 تحت شعار «من جيل إلى جيل»
- انخراط القطاع في مشروع اليونسكو «أكتشف تراث مدينتي» لفائدة تلاميذ الثانويات الإعدادية

حماية وصون التراث الثقافي

عمليات الحماية والتصدي لتهريب الممتلكات الثقافية

- مشروع إنجاز «علامة تراث المغرب» LABEL MAROC بهدف حماية التراث اللامادي
- مصادقة المغرب على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة
- استعادة مستحثة لجمجمة تمساح استخرجت من رواسب الفوسفاط ناحية خريبكة تؤرخ ب 56 مليون سنة في إطار مذكرة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

عمليات الترتيب والتقييد في عداد الآثار الوطنية

- تسجيل عنصرين من التراث هما «التبوريدة» و«الخط العربي» كتراث إنساني ضمن اللائحة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لليونسكو
- تسجيل 26 عنصراً ترثياً وطنياً غير مادي على لائحة التراث الإسلامي لمنظمة الإسيسكو
- إعداد عدة ملفات تخص التراث الثقافي في أفق تقديمها لإدراجها سواء ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي أو باللائحة التمثيلية لليونسكو : ملف 14 موقع أثري ما قبل التاريخ، وملف الخبرات المرتبطة بتقطير الزهر وملف المخازن الجماعية « ايكودار»

مشاريع المحافظة على التراث وتأهيله

- استكمال تتبع انجاز الأوراش المرتبطة بترميم وإعادة تأهيل المدن العتيقة
- ترميم وصيانة المدرسة المرينية بشالة
- ترميم المسرح وقصر جوبا الثاني بليكسوس وقصر جورديان بوليلي
- إطلاق برنامج "ترميم مجموعة من اللوحات الفسيفسائية بموقع وليلي"

تحديث الإطار التشريعي في مجال التراث الثقافي

- تقييد 26 مبناً تاريخياً وموقعاً أثرياً
- ترتيب 142 من المنقولات التراثية في عداد الآثار الوطنية

دعم الكتاب و القراءة العمومية

أهم منجزات سنة 2022

القراءة العمومية	• إحداث نقطة قراءة و 4مكتبات وسائطية في طور الإنجاز بجهة مراكش آسفي • الاشتراك السنوي في مكتبة رقمية تتيح قراءة والاطلاع على 36000 كتاب لحوالي 400 ناشر وذلك لفائدة 4000 قارئ منخرط ب40 مكتبة وسائطية بمختلف جهات المملكة • حماية التراث المخطوط : تنظيم الدورة 41 لجائزة الحسن الثاني للمخطوطات • تنشيط المكتبات الشاطئية بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة
تعميم الكتاب	• دعم النشر والكتاب برسم سنة 2022، حيث تم دعم 660 مشروعا من أصل 1234 مشروعا • تنظيم الدورة 54 لجائزة المغرب للكتاب برسم سنة 2021 • إعداد قواعد بيانات حول اقتصاديات الكتاب والنشر
معارض الكتاب	• تنظيم الدورة 27 للمعرض الدولي للكتاب بمدينة الرباط ضمن فعاليات الرباط عاصمة للثقافتين الإفريقية والإسلامية • دعم مشاركة الناشرين المغاربة في المعارض الدولية للكتاب بعمَّان وفلسطين وإسطنبول والرياض ومونتروي وبرشلونة والشارقة والكويت ومونتريال وفرانكفورت • تنظيم 12 معرضا جهويا للكتاب
ترجمة الإبداعات الثقافية	• ترجمة كتاب «الابتكار سلوكا» من الإسبانية إلى العربية في إطار الدبلوماسية الثقافية والتعاون الثقافي مع دولة المكسيك • إطلاق مشروع ترجمة موسوعة تاريخ المغرب «الاستسقاء» من العربية إلى الإنجليزية

تشجيع الإبداع الفني ومواكبة المبدعي

أهم منجزات سنة 2022

مجال المسرح

- إنجاز مشروع «المسرح يتحرك Théâtre Move» بهدف تصوير 60 عملا مسرحيا
- الاحتفال باليوم العربي للمسرح: 10 يناير 2022
- دعم 67 مشروعا ثقافيا وفنيا في مجال المسرح برسم الدورة الأولى من سنة 2022
- إطلاق الدورة الثانية لعملية دعم المشاريع الثقافية والفنية في مجال المسرح برسم سنة 2022 خلال شهر أكتوبر
- تخليد اليوم العالمي للمسرح الذي ينظم كل 27 مارس واحتضان المركز الثقافي لتامسنا للاحتفال الرسمي
- تخليد اليوم الوطني للمسرح الذي يصادف 14 ماي من كل سنة وتنظيم الحفل الرسمي بمدينة تارودانت
- تنظيم الدورة الواحدة والعشرين للمهرجان الدولي لمسرح الطفل بمدينة تازة
- تنظيم الدورة الثالثة للمهرجان الوطني لهواة المسرح بمدينة آسفي من 26 إلى 29 أكتوبر 2022
- تنظيم الدورة الرابعة لملتقى أفولاي للمسرح الأمازيغي بتيزنيت شهر نونبر 2022
- تنظيم الدورة الثانية والعشرين للمهرجان الوطني للمسرح بمدن تطوان والمضيق والفنيدق من 02 إلى 10 دجنبر 2022

تشجيع الإبداع الفني ومواكبة المبدعين

أهم منجزات سنة 2022

مجال الموسيقى والفنون الكوريغرافية

- دعم 72 مشروعا ثقافيا وفنيا في مجالات الموسيقى والغناء والفن الكوريغرافي برسم سنة 2022
- تنظيم ستة (6) مهرجانات دولية وخمسة عشر(15) مهرجانا وطنيا
- الاحتفال باليوم الوطني للموسيقى الذي يصادف 7 ماي من كل سنة
- الاحتفال باليوم العالمي للموسيقى الذي يصادف 21 يونيو من كل سنة

برنامج الرباط عاصمة الثقافة الافريقية لسنة 2022

تاريخ التنظيم	الحدث الثقافي	مكان التنظيم	الجهة المنظمة	المجال المستهدف
من 03 الى 12 يونيو 2022	الدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب	فضاء السويسي بالرباط	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الكتاب
21 يونيو 2022	عيد وطني بمناسبة اليوم العالمي للموسيقى	عدة فضاءات بمدينة الرباط	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الموسيقى
22 يونيو 2022	ليلة المتاحف والفضاءات الثقافية	مختلف متاحف المملكة	المؤسسة الوطنية للمتاحف بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الفنون والتراث
22 يونيو 2022	معرض الفنان التهامي الناظر	متحف محمد السادس	المؤسسة الوطنية للمتاحف بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	التصوير الفوتوغرافي
24 يونيو 2022	احتفالية بمناسبة الانطلاق الرسمي للرباط عاصمة الثقافة الإفريقية	مسرح محمد الخامس / شارع محمد الخامس بالرباط	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الموسيقى وفنون الشارع
من 24 الى 30 يونيو 2022	المهرجان الدولي لمغرب الحكايات	عدة فضاءات بمدينة الرباط	جمعية مغرب الحكايات بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الحكي
من 07 يوليوز الى 12 شتنبر 2022	معرض الفنانين الافارقة	رواق صندوق الإيداع والتدبير	مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير	الفنون التشكيلية
من 21 الى 31 يوليوز 2022	الدورة السابعة لتظاهرة جدار	عدة فضاءات بمدينة الرباط	ولاية جهة الرباط سلا القنيطرة بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	فنون الشارع
من 25 الى 31 يوليوز 2022	الدورة 14 للمهرجان الدولي لفلكلور الطفل	عدة فضاءات بمدينة الرباط	جمعية ابي رقراق بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الفنون التراثية
من 27 الى 30 يوليوز 2022	الدورة العاشرة لمهرجان صيف الاوداية	الاوداية	وزارة الشباب والثقافة والتواصل بتعاون مع المجلس الوطني للموسيقى	الموسيقى والفنون التشكيلية
من 31 يوليوز الى 2 غشت 2022	مهرجان الرباط للتبوريدة	فضاء الحزام الأخضر ليعقوب المنصور	جماعة يعقوب المنصور بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الفنون التراثية
من 05 الى 14 غشت 2022	مهرجان الرباط – افريقيا الصيفي	المسبح الكبير بالرباط فضاء ابي رقراق	وزارة الشباب و الثقافة و التواصل	الموسيقى
من 18 الى 20 غشت 2022	سينما الشاطئ	المسبح الكبير بالرباط فضاء ابي رقراق	وزارة الشباب و الثقافة و التواصل	السينما

من 20 شتنبر الى 03 أكتوبر 2022	مهرجان جاز شالة	شالة	مفوضية الاتحاد الأوروبي و وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الموسيقى
من 22 شتنبر الى 22 أكتوبر 2022	الملتقيات الفوتوغرافية للرباط	رواق صندوق الإيداع والتدبير / رواق باب الرواح / رواق محمد الفاسي	وزارة الشباب و الثقافة و التواصل بتعاون مع صندوق الإيداع والتدبير والجمعية المغربية للمهن الفوتوغرافية	الفوتوغرافيا
من 22 الى 24 شتنبر 2022	الحفلات الكبرى للرباط	فضاء السويسي بالرباط	وزارة الشباب و الثقافة و التواصل	الموسيقى
من 24 أكتوبر الى 3 نونبر 2022	مهرجان Gal Rue	المدينة العتيقة بالرباط	جمعية دار اللوان بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الفنون التشكيلية
من أكتوبر 2022 الى مارس 2023	منبت : ورشات في فنون الرقص	مسرح محمد الخامس / دار الشباب النور / دار الشباب الامل / المركز السوسيو ثقافي النهضة / المركز التقافي اكدال	وزارة الشباب و الثقافة و التواصل بتعاون مع C2KFAR	الرقص
نونبر 2022	المهرجان الدولي للفلم الوثائقي الافريقي بالرباط	المكتبة الوطنية	مركز سجلماسة للأبحاث والدراسات السمعية البصرية بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الفيلم الوثائقي
من 02 الى 25 نونبر 2022	معرض الفنان الياس	رواق باب الرواح	وزارة الشباب و الثقافة و التواصل	الفنون التشكيلية
من 04 الى 09 نونبر 2022	المهرجان الدولي للمعاهد العليا للفنون الدرامية	مسرح محمد الخامس وقاعة با احنيني	جمعية اسيل بتعاون مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل	المسرح

تشجيع الإبداع الفني ومواكبة المبدعين

أهم منجزات سنة 2022

مجال الفنون التشكيلية

- دعم 130 مشروعا ثقافيا وفنيا في مجال الفنون التشكيلية برسم سنة 2022
- تنظيم 224 معرض تشكيلي بمختلف الجهات منها 12 بالقاعات الوطنية بالرباط
- تنظيم الصالون الدولي للأشرطة المرسومة بتطوان من 23 إلى 28 ماي
- الاحتفاء بليلة المتاحف 22 يونيو 2022
- المشاركة في تنظيم ملتقيات الرباط للفوتوغرافيا شتنبر-اكتوبر 2022 بكل من رواقي باب الرواح ومحمد الفاسي بالرباط
- المشاركة في السامبوزيوم الدولي للفنون التشكيلية ببولونيا (مدينة ريبنيك) من 4 إلى 5 غشت

تعزيز البنية التحتية الثقافية وتأهيل المدن العتيقة

الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة

تعزيز العرض السينمائي بالمراكز الثقافية

استكمال انجاز مشاريع البنيات التحتية

المشاريع الملكية

مساهمة قطاع الثقافة برسم 2022 في تعزيز البنية التحتية وتأهيل المدن العتيقة (248,4مليون درهم)

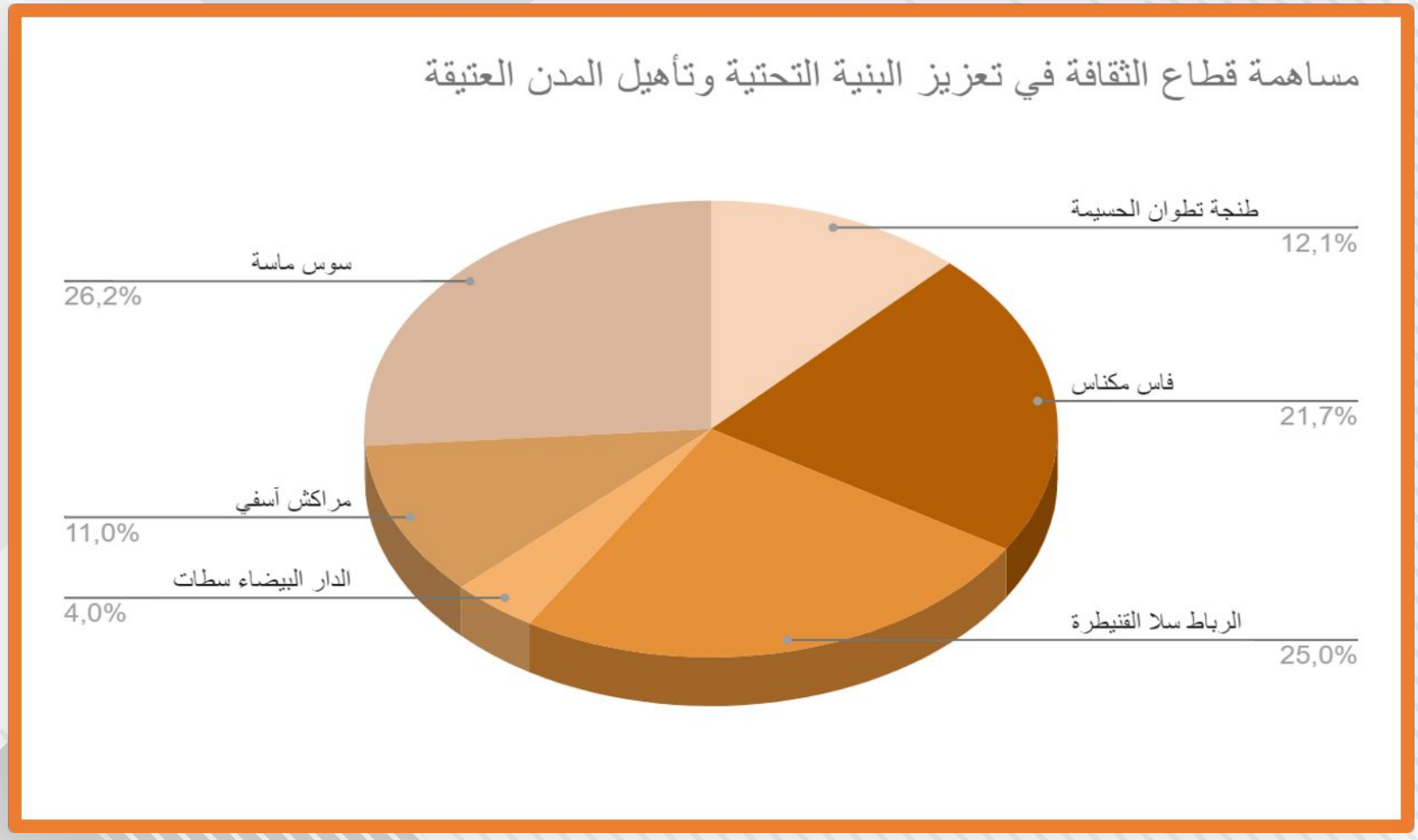

تعزيز العرض السينمائي بالمراكز الثقافية التابعة لقطاع الثقافة

تجهيز 150 قاعة عرض بالمراكز الثقافية التابعة لقطاع الثقافة بمختلف جهات المملكة بغلاف مالي يناهز 138 مليون درهم وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمركز السينمائي المغربي.

عدد قاعات السينما حسب الجهات

طنجة تطوان الحسيمة	27
الشرق	9
فاس مكناس	20
الرباط سلا القنيطرة	13
بني ملال خنيفرة	12
الدارالبيضاء السطات	16
مراكش أسفي	15
درعة تافيلالت	8
سوس ماسة	13
كلميم واد نون	7
العيون الساقيةالحمراء	7
الداخلة واد الذهب	3

استكمال انجاز مشاريع البنيات التحتية

نوع العملية	مبلغ اعتمادات الأداء المخصص لها برسم سنة 2022 (بالدرهم)
أشغال التهيئة التقنية للمركب الثقافي بالراشيدية	4 103 469 (في طور الإنجاز)
تجهيز بالعتاد تقني للمركب الثقافي بالراشيدية	1139 190 (في طور الإنجاز)
تجهيز بالأثاث والمعدات المكتبية للمركب الثقافي بالراشيدية	3 891 902 (في طور الإنجاز)
تجهيز بالأثاث والمعدات المكتبية للمركب الثقافي ببوعرفة	1 300 000
تجهيز بالأثاث والمعدات المكتبية للمركب الثقافي بدبدو	600 000
أشغال التهيئة بالمركز الثقافي لتاونات	1 500 000
أشغال التهيئة التقنية بالمركب الثقافي بسيدي سليمان	2 394 011
تجهيز بالأثاث والمعدات المكتبية والتقنية لفائدة المركز الثقافي بشيشاوة وقلعة السراغنة والداوديات	6 346 637 (في طور الإنجاز)
تجهيز بالأثاث والمعدات المكتبية لفائدة المركز الثقافة بالعرائش	1576 720
أشغال التهيئة التقنية بمسرح مارتيل	4 380 138 (في طور الإنجاز)
المجموع	**27 232 067**

تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة الرقمنة وتسريع التحول التكنولوجي

تحديث الإدارة وتسريع التحول الرقمي

1. تحديث موقع الوزارة (www.mjcc.gov.ma)
2. إحداث نظام معلوماتي جغرافي لجرد وتدبير التراث الثقافي الوطني (SIG)، في طور الإنجاز
3. إحداث نظام معلومات لتدبيرالعمل الثقافي(SIC)، في طور الإنجاز
4. المنصة المندمجة حول الثقافة الوطنية (www.culture.ma)، في طور الإنجاز
5. مشروع حول مراقبة الولوج للمواقع والمآثر التاريخية

تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة

الموارد البشرية

توزيع موظفي قطاع الثقافة حسب النوع	توزيع الموظفين بقطاع الثقافة حسب التأطير	توزيع الموظفين الذين سيحالون على التقاعد برسم سنتي 2023 / 2022 حسب سلالم الأجور
41,3% 58,7%	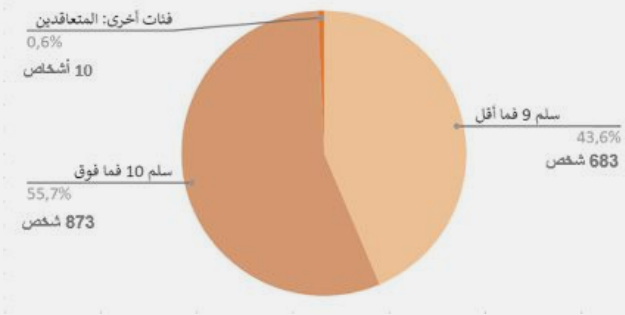	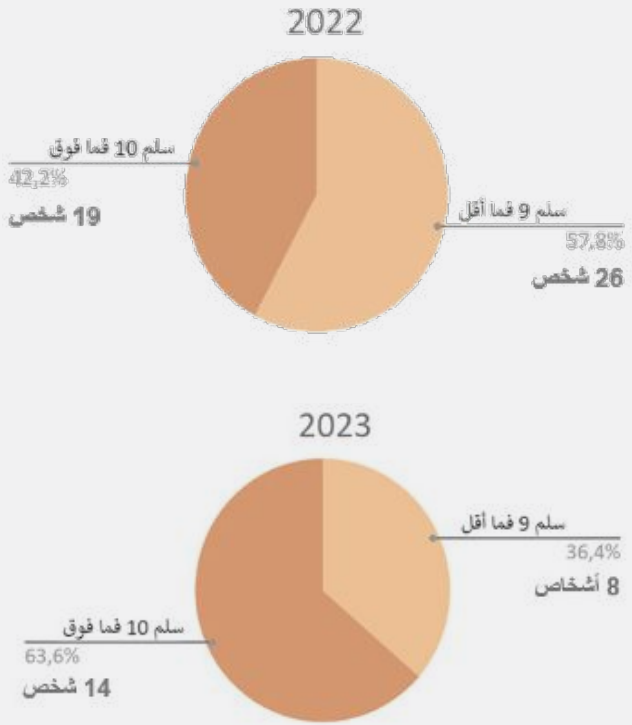

تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة

انخراط القطاع في تنزيل البرامج والسياسات العمومية المندمجة

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	• مواصلة المهام المنوطة بقطاع الثقافة ككتابة دائمة للجنة الوزارية المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية • تحيين المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تنفيذا لمقتضيات القانون 26.16 • تنفيذ المخطط القطاعي في هذا المجال
في مجال المناصفة والمساواة بين الجنسين	• مساهمة قطاع الثقافة في الإستراتيجيات والبرامج الوطنية المندمجة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين • مساهمة القطاع في إعداد التقارير الدولية الخاصة بحقوق المرأة • مشاركة القطاع في تنفيذ الخطة الحكومية إكرام 2
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و أهداف التنمية المستدامة	• تنفيذ اتفاقية شراكة بين المجلس الدولي للتراث ووزارة الثقافة وعمالة الصويرة حول المرحلة التوجيهية لتنفيذ مؤشرات الثقافة 2030 لليونسكو • مشاركة الوزارة في تظاهرة «مونديكولت2022 MONDIACULT» بمكسيكو من أجل تقديم تجربة المملكة المغربية في مجال الإحصائيات الثقافية

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رئيس الحكومة
ⴰⵏⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ
Le Chef du gouvernement

المخطط الحكومي المندمج
لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

تنفيذا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية

تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة

حصيلة العمل التشريعي وتجويد الترسانة القانونية لقطاع الثقافة

1. النصوص التشريعية والتنظيمية المصادق عليها والصادرة بالجريدة الرسمية
برسم 2022
(10 مراسيم)

2. مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية في طور المصادقة
(مشروع قانون و4 مشاريع مراسيم)

3. مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية في طور الإعداد
(مشروع قانون و مشروع مرسوم)

تعزيز الديبلوماسية الثقافية

التعاون الثقافي الدولي

- الاحتفاء بفعاليات الرباط عاصمة إفريقيا للثقافة بشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة CGLU
- الاحتفاء بفعاليات الرباط عاصمة الثقافة في العالم لإسلامي بشراكة مع الإسيسكو ICESCO
- المشاركة في المؤتمر الدولي لليونسكو حول السياسات الثقافية والتنمية المستدامة – مونديكيلت (2022 (MONDIACULT، الذي تم تنظيمه بالمكسيك ما بين 28 و30 شتنبر 2022
- التحضير لاحتضان المملكة المغربية لأشغال الدورة 17 للجنة التراث العالمي غير المادي لليونسكو، في الفترة ما بين 28 نونبر و3 دجنبر 2022
- المشاركة في المفاوضات البين الحكومية لتعزيز التعاون الثقافي بين المملكة المغربية وجمهورية المانيا الفدرالية، يومي 18 و19 أكتوبر 2022 ببرلين
- ترأس قطاع الثقافة لجنة الثقافة والرياضة في اجتماع رفيع المستوى لتعزيز التعاون الثقافي بين المملكة المغربية والمملكة لإسبانية يومي 16 و17 أكتوبر 2022 بمدريد تفعيلا للبيان المشترك الذي تم اعتماده في ختام المباحثات بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ورئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز
- دعم أنشطة البعثات الدبلوماسية المعتمدة ببلادنا عبر وضع الفضاءات الثقافية والتجهيزات اللوجستيكية الضرورية رهن إشارتها (المكسيك، غينيا كوناكري، الباراغواي؛ إسبانيا،...)
- دعم جهود التمثيليات الدبلوماسية المغربية بالخارج للتعريف بالثقافة الوطنية عبر تحمل نفقات المحاضرين والفرق الفنية، وتزويدهم بكتب ومؤلفات مغربية (مصر، أذربيجان، فرنسا، المكسيك، موريتانيا، بلجيكا،...)
- استقبال وفود وشخصيات أجنبية وعقد جلسات عمل معهم :المديرة العامة لليونسكو، نائب الأمين العام الممثل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، أمير كانو بجمهورية نيجيريا الاتحادية، رئيسة ومجموعة أعضاء الصداقة البرلمانية الكورية المغربية؛، وزراء الثقافة بكل من المكسيك و ليبيا والكوت ديفوار، والبنين وبوركينافاسو، الوزير-رئيسة جهة بروكسيل العاصمة...
- تعزيز التعاون الثقافي الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال المشاركة في أشغال اللجن العليا المشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، هنغاريا،... استضافة لقاءات رفيعة المستوى لمعالجة قضايا التراث والثقافة بتعاون مع كل من اليونسكو والألكسو والإسيسكو
- تأطير زيارات الوفود والشخصيات العربية والأجنبية للمعالم والمواقع التاريخية المغربية

الشراكة الوطنية والتعاون المحلي

- -تنظيم الجامعة الخريفية لمولاي علي الشريف الدورة 25 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
- -إطلاق برنامج وطني لدعم المشاريع الثقافية في مجالات المهرجانات والتظاهرات الثقافية والجمعيات والهيآت الثقافية ويغطي هذا البرنامج الجهات الإثنى عشر للمملكة
- -ابرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع العديد من الجمعيات الثقافية الكبرى و المؤسسات الوطنية، لتنفيذ برامج ثقافية وتنظيم تظاهرات فنية نوعية ذات أبعاد جهوية ووطنية ودولية
- -تحضير اتفاقية مع قطاع التعليم العالي من أجل الرقي بالأنشطة الثقافية والفنية في الوسط الجامعي

المعاهد العليا للمهن الفنية والتراثية

المعهد الوطني لعلوم الآثار و التراث

- استقبال 111 طالباً وطالبة برسم الموسم الدراسي 2022 / 2021 بمختلف الأسلاك و الشعب مع التحاق 32 من المسجلين الجدد
- عدد الخريجين: 24
- تنفيذ برامج الأبحاث والتحريات الأثرية بمختلف المواقع الأركيولوجية (14 برنامج علمي برسم سنة 2022 بتعاون مع فرق بحث وطنية ودولية)
- تنظيم الأنشطة والتظاهرات العلمية (6 لقاءات شهرية ومائدة مستديرة

المعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان

- استقبال المعهد 163 طالبا وطالبة مع التحاق 40 من المسجلين الجدد جدد برسم 2022/2021
- عدد الخريجين : 39
- إنجاز أنشطة وورشات تكميلية من قبيل الورشة التكوينية في مجال الحرف التقليدية الجلدية، الورشة الكبرى لتطوان، معرض أجيال المعهد الوطني للفنون الجميلة (INBA Generations)، محترفات تكوينية في مجال الفن المفاهمي
- تنظيم الدورة الخامسة عشر للمنتدى الدولي للأشرطة المرسومة
- تنظيم الدورة الخامسة عشر لملتقى مدارس وأكاديميات الفنون الجميلة با لمتو سط

المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي

- استقبال المعهد 101 طالبا وطالبة برسم 2022/2021 مع التحاق 30 من المسجلين الجدد
- عدد الخريجين : 20 (11 بشعبة التشخيص، 8 بشعبة التنشيط الثقافي و 1 بشعبة السينوغرافيا)
- تنظيم مجموعة من الورشات في ميدان المسرح والتنشيط الثقافي مع عدد من المؤسسات الوطنية والمعاهد الأجنبية

وضعية تنفيذ ميزانية قطاع الثقافة

تنفيذ ميزانية التسيير و الاستثمار برسم سنة 2022					
الفصل	مجموع الاعتمادات المفتوحة (*)	مجموع الالتزام بالنفقات	نسبة الالتزام %	مجموع النفقات المأمور بصرفها	نسبة الاصدارات %
ميزانية التسيير **الموظفون واللأعوان**	293.358.862,25	274.880.007,18	93,70%	274.880.007,18	93,70%
ميزانية التسيير **المعدات والنفقات المختلفة**	187.500.000,00	183.992.495,01	98,13%	183.721.759,23	97,98%
ميزانية الاستثمار	613.299.556,60	523.379.946,55	85,34%	467.798.221,57	76,28%

بما في ذلك الاعتمادات المرحلة بالنسبة لميزانية الاستثمار (*)
بتاريخ 2022/10/24

مشروع ميزانية قطاع الثقافة برسم السنة المالية 2023

محاور خطة عمل 2023

- إعداد استراتيجية ثقافية وطنية
- استكمال المشاريع الثقافية المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة
- حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي وغير المادي
- تطوير ومواكبة الصناعات الثقافية والإبداعية

محاور خطة عمل 2023

- تعزيز البنية التحتية الثقافية في مختلف ربوع المملكة
- رقمنة وتحديث العمل الثقافي
- تعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين
- تطوير برامج الشراكة الثقافية وتجويد العرض الثقافي الموجه للخارج

استكمال المشاريع الملكية (190 مليون درهم)

البرنامج	اسم المشروع	التزامات الأداء لسنة 2023
التراث الثقافي	البرنامج التكميلي لتثمين ورد الاعتبار للمدينة العتيقة بفاس 2018-2023	21.000.000
	برنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقة لفاس 2020-2024	20.000.000
	برنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لمكناس 2019-2023	4.000.000
	برنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لطنجة 2020-2024	15.000.000
	ترميم، إعادة تأهيل وتثمين أربعة مواقع تراثية "EXTRA-MUROS" بطنجة	15.000.000
	برنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لسلا 2019-2023	5.000.000
	حفظ وتثمين التراث للدار البيضاء الكبرى 2020-2022	10.000.000
	إعادة تأهيل قصبة أكادير أوفلا وبناء وتجهيز مركز للمعلومات السياحية والمجمع الإداري للشاطئ بأكادير (ضمن برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير 2020-2024)	2.000.000
القيادة والحكامة	النهوض بقطاعي الثقافة والشباب والرياضة بأكادير ضمن برنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير 2020-2024	53.000.000
	تمويل وإنجاز مشروع مركب "حاضرة الفنون والثقافة" بمدينة الصويرة 2020-2023	25.000.000
	إنجاز المتحف الوطني لعلوم الأثار وعلوم الأرض بالرباط 2019-2024	20.000.000
	المجموع	**190.000.000**

تنفيذ الأوراش والمشاريع الجارية

القيادة والحكامة	تثبيت اعتمادات الالتزام المتعلقة ببناء المركب الثقافي بتيداس والمركب الثقافي بآيت أوريبل	10.000.000
	تثبيت اعتمادات الالتزام المتعلقة ببناء المسرح الكبير بفاس	2.101.933
	تهيئة وتجهيز المقرات الإدارية (تجهيزات مكتبية وتقنية ومعلوماتية وكذا أشغال التهيئة والصيانة للمقرات المتعلقة بالمصالح الخارجية والمصالح المركزية)	29.908.067
	تثبيت اعتمادات الالتزام المتعلقة بتهيئة القنصلية الدانماركية بالصويرة	21.000.000
	تجهيز وتهيئة المراكز الثقافية المبرمجة في إطار الشراكة أو من الميزانية القطاعية	26.000.000

أوراش ومشاريع جديدة

التراث الثقافي	إعادة تهيئة وتجهيز المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث	20.000.000
	احداث المركز الوطني للتراث اللامادي	20.000.000
	المركز الوطني للدراسات والأبحاث تحت المائية	20.000.000
	أشغال المحافظة والترميم لقصبة كناوة بسلا - الشطر 2	2.000.000
	تدعيم وترميم وتهيئة موقع سجلماسة الأثري	6.000.000
	ترميم وتثمين معاصر السكر بشيشاوة	400.000
	ترميم وتثمين المطفيات الموحدية سيدي بوعثمان بإقليم الرحامنة	300.000
	احداث مقر حراسة بموقع الصباغات الصخرية عوينات ازكر بإقليم طانطان	300.000

أوراش ومشاريع جديدة

	تجهيز نقط للقراءة بجهة سوس ماسة بكل من: - جماعة آيت ميلك (إقليم شتوكة آيت باها)، - جماعة أربعاء الساحل (إقليم تيزنيت)،	2.000.000
الكتاب والقراءة العمومية	دعم وتقوية المكتبات العمومية: إعادة تهيئة البنايات دعم وتقوية الأرصدة الوثائقية بمكتبات المراكز الثقافية والمكتبات الوسائطية	3.000.000
	إحداث وتعزيز فضاءات الأطفال بالمكتبات العمومية	2.000.000
	توفير قافلة قراءة	4.000.000

تنفيذ الأوراش والمشاريع الجارية

الفنون	تجهيز وتهيئة مسرح كاوكي بأسفي، مسرح تازة، مسرح وجدة، ومسرح سيدي رحال	9.000.000
	تجهيز وإصلاح رواق مولاي الحسن بوجدة	3.000.000
	ترميم وإصلاح رواق محمد الدريسي بطنجة	1.000.000
	ترميم وإصلاح رواق القاسمي بفاس	1.000.000
	تثبيت اعتمادات الالتزام المتعلقة بتهيئة مقر المعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان	5.000.000
	تجهيز الملحقات (أكادير – وجدة - الرباط)	10.000.000

دعم الصناعات الثقافية

مجال الدعم	الميزانية المقترحة بالدرهم
المسرح	20.000.000
الكتاب والنشر	20.000.000
الموسيقى والفنون الكوريغرافية	12.000.000
الفنون التشكيلية والبصرية	8.000.000
الجمعيات الثقافية والمهرجانات والتظاهرات	9.000.000
المجموع	**69.000.000**

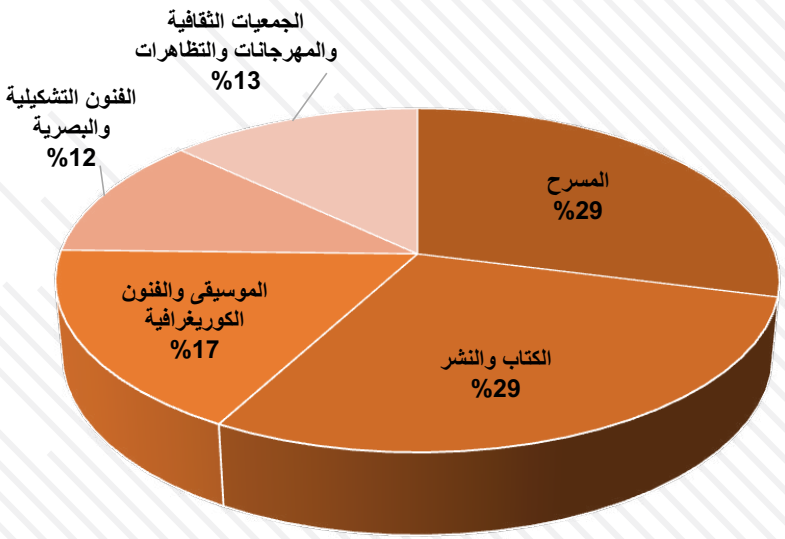

المهرجانات والتظاهرات الثقافية

العملية	الميزانية بالدرهم
المهرجانات والملتقيات الثقافية (فن وتراث)	20.000.000
المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط	30.000.000
معرض الطفل والناشئة بالدار البيضاء	15.000.000
جائزة المغرب للكتاب	1.600.000
جوائز المسرح	365.000
الجائزة الوطنية للفنون التشكيلية	1.200.000
تكريم الرواد	1.200.000
نفقات قارة ومساهمة قطاع الثقافة في اتفاقيات الشراكة	11.635.000
المجموع	**81.000.000**

الشراكة الوطنية والتعاون الدولي

- تعزيز وتطوير التعاون الثقافي الثنائي والمتعدد الأطراف ومع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية (الاتحاد الإفريقي، اليونسكو، الألكسو، الإسيسكو، المؤسسات الثقافية والفنية التابعة لجامعة الدول العربية،...)
- المشاركة في العديد من اللقاءات والتظاهرات الثقافية المنظمة على صعيد القارة الإفريقية التي تحتفي بالتنوع الثقافي الإفريقي وكذا عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع المسؤولين الأفارقة لتعزيز لتطوير التعاون جنوب- جنوب
- تنظيم فعاليات للاحتفاء بالثقافة والتراث المغربي اليهودي
- برمجة أنشطة وتظاهرات ثقافية وفنية احتفاء بثقافات وفنون العالم لفائدة المهاجرين المقيمين بالخارج، تفعيلا للسياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء
- الترويج للرصيد التاريخي للمغرب كبلد للانفتاح والتسامح وكفضاء للتعايش والتلاقي بين الثقافات والحضارات من خلال استضافة مجموعة من البلدان كضيف شرف لعدة فعاليات ثقافية وفنية
- المشاركة في فعاليات الدورة التاسعة للألعاب الفرنكفونية المزمع تنظيمها بالكونغو الديمقراطية
- تعزيز التعاون الثقافي المغربي الخليجي من خلال تجديد مجموعة من مذكرات التفاهم بين الجانبين من شأنها إرساء برامج تعاون مشتركة تهدف إلى تطوير الصناعات الثقافية في المغرب وباقي الدول العربية

مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المبرمجة برسم سنة 2023

مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية (في طور الدراسة والمصادقة)

- مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي والمحافظة عليه وتثمينه
- مشروع مرسوم بإحداث وتنظيم المعهد الوطني العالي للموسيقى والفن الكوريغرافي
- مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.10.623 بإعادة تنظيم المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.830 الصادر في 26 من رمضان 1427 (19 أكتوبر 2006) المتعلق بإحداث جائزة المغرب للكتاب
- مشروع مرسوم يقضي بإدارج الموقع الأثري «اكليز» بإقليم تارودانت في عداد الآثار
- مشروع قرار يقضي بتقييد بنايات بالمدينة القديمة بالدار البيضاء
- مشروع قرار بتغيير القرار رقم 2518.95 بترتيب المعهد الوطني للفنون الجميلة قصد منح التعويض عن المهام
- مشروع قرار مشترك يتعلق بإحداث ملحقات للمعهد الوطني للفنون الجميلة
- مشروعا قرارين بتحديد كيفيات انتخاب الأساتذة الباحثين في حظيرة اللجنة العلمية للمعهد الوطني للفنون الجميلة، وكذا انتخاب الأعضاء المنتخبين بمجلس نفس المؤسسة

مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المبرمجة برسم سنة 2023

مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية (في طور الإعداد من طرف القطاع)
مشروع قانون بإحداث وتنظيم مؤسسة لرعاية الفنانين والمبدعين المغاربة
مشروع مرسوم بتحديد الحد الأدنى للأجر الفني وظروف تشغيل الفنانين وكذا تقني وإداريي الأعمال الفنية العاملين في مجال العروض الفنية الحية أو المسجلة وكذا بالفنون التشكيلية والبصرية أو بالفنون الأدبية
مشروع قرار بتحديد البيانات التي تشتمل عليها البطاقة المهنية للفنان والبطاقة المهنية لتقني وإداريي الأعمال الفنية وكذا الوثائق المطلوبة لتقديم ملف طلب إحدى هاتين البطاقتين أو ملف تجديدها

مشروع ميزانية قطاع الثقافة برسم مشروع قانون المالية 2023

مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 - قطاع الثقافة -	
ميزانية التسيير	494.537.000,00
ميزانية الاستثمار	546.510.000,00
المجموع	**1.041.047.000 درهم**

مجموع الاعتمادات 1.039.477.000 درهم سنة 2023

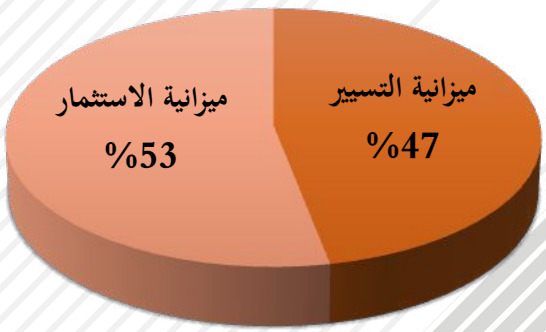

تطور ميزانية قطاع الثقافة ما بين 2019 و2023

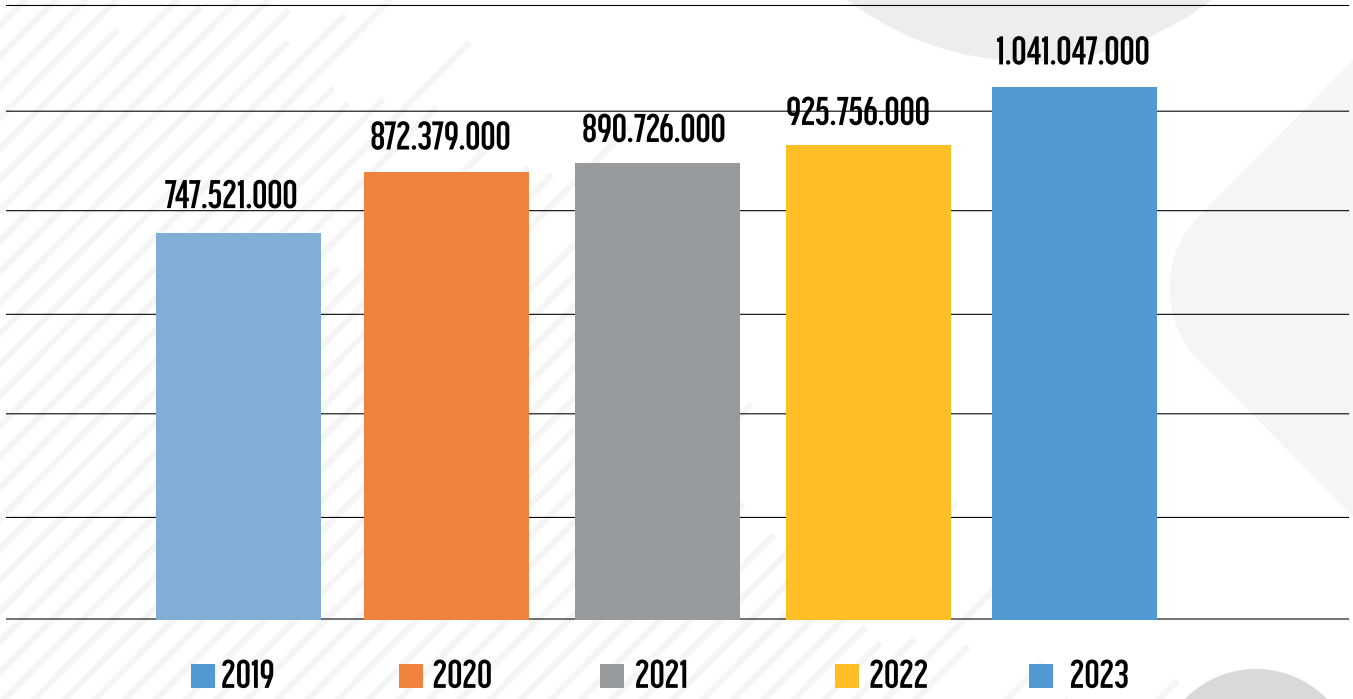

نسبة ميزانية قطاع الثقافة من الميزانية العامة للدولة برسم سنة **2023**: **0,28%**

تقديم مشروع ميزانية

قطاع التواصل

برسم سنة 2023

نونبر 2022

محاور العرض

1. الإطار العام والرهانات
2. التوجهات الاستراتيجية للقطاع
3. حصيلة إنجازات قطاع التواصل برسم سنة 2022
4. تنفيذ ميزانية قطاع التواصل برسم سنة 2022
5. برنامج عمل قطاع التواصل برسم سنة 2023
6. مشروع ميزانية قطاع التواصل برسم سنة 2023

الإطار العام والرهانات

تجسيد الانخراط الحكومي التام والجدي في بلورة التوجيهات الملكية السامية، وفي تحقيق الإرادة المولوية التي تطمح إلى ترسيخ قواعد إعلام حر ومسؤول، يتمتع بالتأطير القانوني الكافي وبالإمكانيات المادية اللازمة للاضطلاع بدوره؛

تكريس المبادئ الدستورية والتشريعات الوطنية والدولية والممارسات الفضلى المتعلقة بتنظيم وسائل الإعلام العمومية والخاصة ومواكبتها.

التوجهات الاستراتيجية للقطاع

دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتعزيز مكانة المؤسسات الصحافية ونموذجها الاقتصادي؛

تعزيز الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية والعمل على تقوية الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة؛

تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي وضمان ممارسة حرة تحترم التعددية؛

تحسين أداء وكالة المغرب العربي للأنباء و تعزيز تموقعها الإقليمي والدولي؛

تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي، وتطوير خدمات سمعية بصرية رقمية، وتوسيع تغطية البث الإذاعي والتلفزي؛

الارتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب كوجهة للتصوير؛

تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة؛

تطوير قدرات الرصد الإخباري ومضاعفة مبادرات التواصل المؤسساتي لتعزيز صورة المغرب وإشعاعه.

حصيلة إنجازات

قطاع التواصل

برسم سنة 2023

الصحافة المكتوبة ورقية وإلكترونية

الدعم الاستثنائي لفائدة المقاولات الصحفية

تم صرف دعم استثنائي لفائدة المقاولات الصحفية من ميزانية التكاليف المشتركة وميزانية القطاع بمبلغ إجمالي **95.000.000 مليون درهم.**

المبلغ الإجمالي للأجور التي تم تحملها : **57.820.632,20 درهم**، استفاد منه 2272 مستخدم موزعين على **129** مقاولة صحفية منها **63** مقاولة ورقية و**66** مقاولة إلكترونية؛

المبلغ الإجمالي الذي تم صرفه على شكل دعم جزافي **5.160.000,00 درهم** استفادت منه **142** مقاولة؛

مبلغ واجبات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي **13.022.523,49 درهم**؛

مبلغ الضريبة على الدخل يمثل نسبة **ثلاثون بالمائة (30%)** من المبلغ الإجمالي المخصص للدعم على شكل تحمل الأجور، أي **17.346.189,66 درهم**؛

دعم التعددية : **1.650.654,65 درهم**.

التعددية السياسية بمختلف الخدمات التلفزية والإذاعية

حسب بيان مداخلات الشخصيات العمومية في خدمات الاتصال السمعي البصري النشرات والمجلات الإخبارية، خلال الفصل الرابع من سنة 2021، الذي أصدرته الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في آخر تقرير لها حول الموضوع، تم تسجيل ما مجموعه **303 ساعة و 22 دقيقة** من مداخلات الشخصيات العمومية في البرامج الإخبارية لمختلف الخدمات الإذاعية والتلفزية، حيث سجل توزيع مجموع مدة تناول الكلمة في البرامج الإخبارية لمختلف الخدمات التلفزية والإذاعية، العمومية والخاصة، البيانات التالية :

- الفاعلون السياسيون (أعضاء الحكومة والبرلمانيون وممثلو الأحزاب السياسية): **36,08%** بمجموع **109 ساعة و 27 دقيقة**؛
- جمعيات المجتمع المدني: **41,82%** بمجموع **126 ساعة و 52 دقيقة**؛
- الفاعلون المهنيون (الغرف المهنية والجمعيات المهنية): **16,67%** بمجموع **50 ساعة و 34 دقيقة**؛
- المنظمات النقابية **5,43%** بمجموع **16ساعة و 27 دقيقة**.

السمعي البصري

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

الأداء العام لنسب المشاهدة و الاستماع:

القناة الأولى: **12 مليون** مشاهد للحظة (بلغت **16.5 مليون** مشاهد خلال أبريل **2022** كأعلى معدل شهري خلال هذه السنة)؛

قناة الرياضية: **3.8 مليون** مشاهد للحظة على الأقل (**4.1 مليون** مشاهد خلال أيام الأحد)؛

قناة المغربية: **4.3 مليون** مشاهد للحظة على الأقل (**5 ملايين** خلال أبريل **2022** و **4.6 مليون** مشاهد أيام الأحد)؛

قناة تمازيغت: **2.4 مليون** مشاهد للحظة على الأقل (**3.8 ملايين** مشاهد خلال أبريل **2022** و **2.8 مليون** مشاهد أيام السبت)؛

الإذاعة الوطنية: **2.7 مليون** مستمع يوميا؛

الإذاعة الأمازيغية: **2 مليون** مستمع يوميا؛

إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم: **5.31** مليون مستمع؛

الإذاعة الدولية CHAÎNE INTER : **227** ألف مستمع .

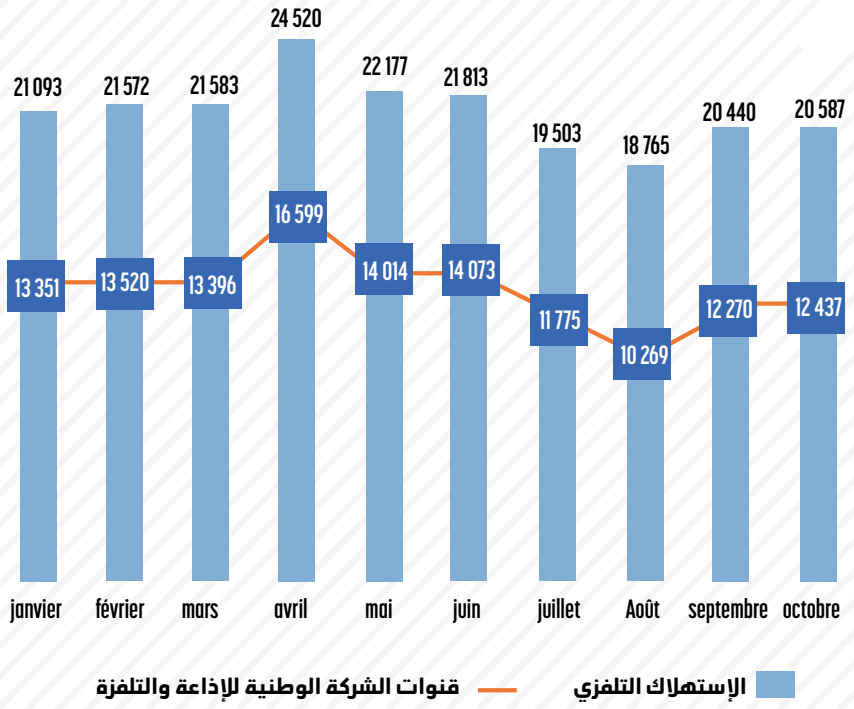

السمعي البصري

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

الحجم الإجمالي لساعات البث:	الدينامية الرقمية:
• **البث الإذاعي :** (الإذاعة الوطنية، الإذاعة الدولية، والإذاعة الأمازيغية، والمحطات الإذاعية الجهوية) : **102.200** ساعة؛ • **البث التلفزي :** (الأولى، الرياضية، الثقافية، المغربية، السادسة، العيون الجهوية...) **45.974** ساعة .	• بلغ عدد مستعملي التطبيق الحي المتدفق للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة "SNRTLIVE" أكثر من **3** ملايين و **800** ألف ؛ • حققت قنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على شبكة اليوتوب، لاسيما من طرف الشباب البالغة أعمارهم أقل من **35** سنة، النسب التالية: • **27** مليار دقيقة من المشاهدات؛ • **2.9** مليار مشاهدة؛ • **7.6** مليون متابع.

السمعي البصري

شركة صورياد القناة الثانية

البرمجة:

- **العرض الإخباري :** 2422 مادة إخبارية جديدة تمثل 611 ساعة بث؛
- **العرض الحواري:** 223 حصة استغرقت ما يربو عن 98 ساعة حظي منها الإعلام السياسي والمؤسساتي بما يفوق النصف) 53 ساعة و 17 دقيقة(مقابل)45 ساعة و 17 دقيقة (بالنسبة لبرامج النقاش الاجتماعي عموما؛
- **العرض الثقافي:** 182 حصة برامجية ثقافية بإجمالي ساعات بث بلغ 69 ساعة ؛
- **البرمجة الخدماتية:** 447 حصة برامجية من الصنف الخدماتي استغرقت إجمالي بث تجاوز 87 ساعة؛
- **البرامج الدينية:** 137 ساعة تم تخصيصها للبرمجة الدينية؛
- **البرمجة الموجهة للنساء:** 96 ساعة لبث حوالي 86 حصة برامجية؛
- **البرمجة الموجهة للمراهقين والشباب والأطفال:** 452 حصة برامجية، (ما يفوق 100 ساعة كإجمالي بث)؛
- **ولوج الأشخاص ضعيفي السمع:** 100حصة برامجية استغرقت ما يربو عن 183ساعة بث؛
- **البرمجة الرياضية:** 446 حصة برامجية،(ما يفوق 57 ساعة كإجمالي بث).

دعم وتشجيع الإنتاج السمعي البصري والسينمائي والمسرحي والوثائقي الوطني:

ناهز منسوب الإنتاج الوطني المبثوث لأول مرة ضمن الشبكة المرجعية 84 %، نفس الاهتمام حظي به الإنتاج الداخلي للقناة الذي ناهز 88 % من مجموع البرامج المبثوثة.

وكالة المغرب العربي للأنباء

الحفاظ على الخط التحريري المتنوع للوكالة؛

اعتماد **10 أشكال جديدة للقصاصات** تمكن من التفاعل الديناميكي مع خدمات الوكالة، و يتعلق الأمر بالأشكال التالية: «النص الكامل»، و «النقاط الرئيسية»، و «جوهر، و«الأطراف الرئيسية»، و «التوضيح (حق الرد)»، و«الخطأ والصواب»، و «الحوار»، و «القوائم»، و «تدقيق الحقائق»، و «النقاط المهمة»، و «مع وضد» و «الديكوداج»؛

إطلاق تطبيقات لمواقع الوكالة الإخبارية المتخصصة على الهاتف المحمول، ويتعلق الأمر بـ: **WWW.MAPSPORT.MA** و**WWW.MAPTOURISME.MA** و **WWW.MAPFINANCE.MA**؛

إدماج المواقع الإلكترونية الجهوية للأخبار العامة، في تطبيق واحد للهاتف المحمول، يمكن تحميله عبر الإنترنت؛

إطلاق منصة للذكاء الاصطناعي للإنتاج الآلي للقصاصات الإخبارية وتوسيم أرشيفها الرقمي TAGGING. وتتضمن المنصة أداة للتحليل الدلالي للنصوص تمكن بشكل آلي من توسيم TAGGING كافة القصاصات والمحتوى النصي لموقع **WWW.MAPARCHIVE.MA** .وستمكن هذه الأداة من تحليل أرشيف الوكالة وتوسيمها ومعاجلة أزيد من **300** محتوى بشكل يومي؛

إطلاق الموقع الإخباري الجديد **WWW.MAPDATA.MA** المتخصص في المستجدات الوطنية والدولية انطلاقا من تحليل ومعالجة البيانات الإحصائية.

صحافة الوكالة

وكالة المغرب العربي للأنباء

- تخطي أخبار الجهات عتبة 30٪ بعدما كانت في حدود 10٪ سنة 2017؛
- ارتفاع نسبة المواضيع الثقافية ب 3 نقط لتقترب من عتبة 10٪.

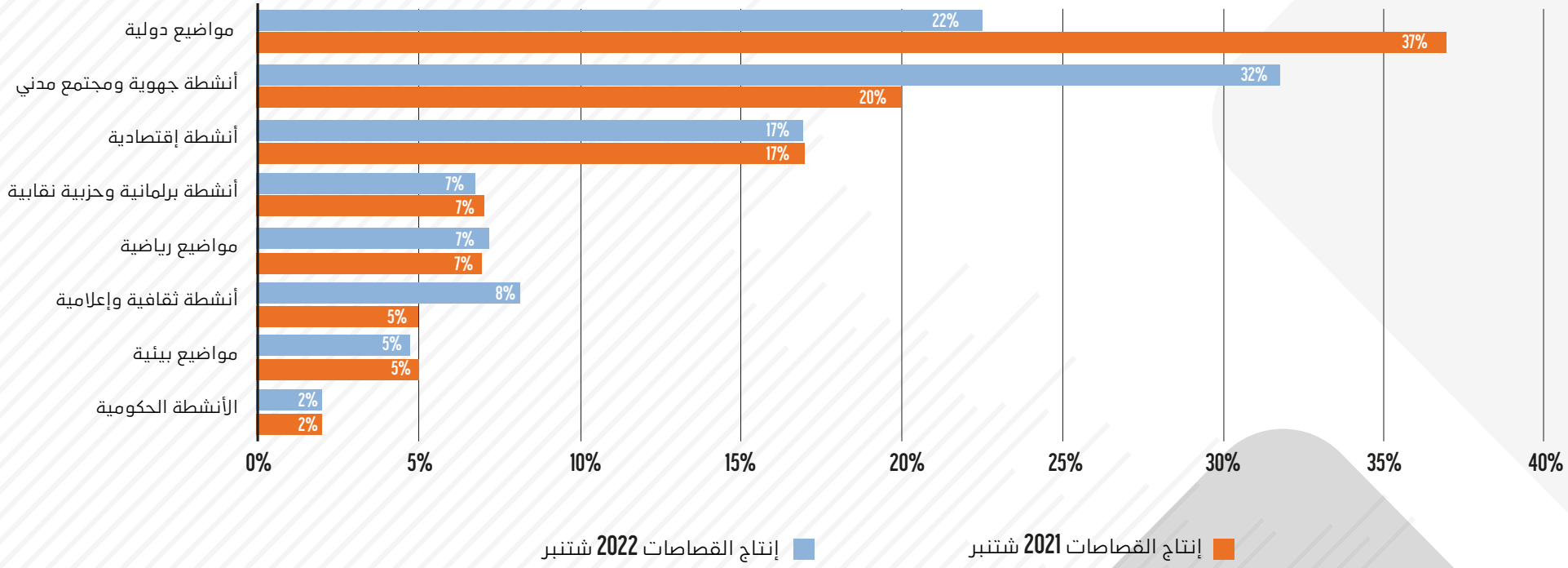

السينما

تقريب ساكنة الجهات من المرفق العمومي السينمائي، ولاسيما بالمناطق غير المتوفرة على قاعات سينمائية عبر المساهمة في إحداث **150 قاعة سينمائية**. و قد تم، في هذا الصدد، إبرام اتفاقية ثلاثية ما بين وزارة الشباب والثقافة والتواصل والوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية والمركز السينمائي المغربي؛

إطلاق مشروع إحداث منطقة متخصصة في ألعاب الفيديو عبر توقيع اتفاقية شراكة بين القطاع ووزارة الاقتصاد والمالية وولاية الرباط - سلا - القنيطرة والمركز الجهوي للاستثمار بجهة الرباط - سلا – القنيطرة، وذلك من أجل خلق فرص للشغل وتقوية الإشعاع الثقافي للمملكة والنهوض بجودة الإنتاج الثقافي والفني، بتكلفة مالية تناهز **360 مليون** درهم؛

دعم الإنتاج السينمائي الوطني: **46.320.000 درهم**؛

دعم الإنتاج الأجنبي للأعمال السينمائية والسمعية البصرية بالمغرب: **22.9 مليون درهم**؛

دعم تنظيم المهرجانات السينمائية: **27 مليون** و **151 ألف درهم**؛

دعم و رقمنة و تحديث وإنشاءالقاعات السينمائية : **11 مليون** و **500 ألف درهم**؛

استصدار مرسوم بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية وقرار مشترك لوزير الشباب والثقافة والتواصل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم الانتاج الأجنبي للأعمال السينمائية والسمعية البصرية بالمغرب بالإضافة إلى قرار مشترك لوزير الشباب والثقافة والتواصل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتحديد شروط ومعايير وطرق دعم ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية.

التكوين

المعهد العالي للإعلام والاتصال

- عدد الطلبة المسجلين بالمعهد العالي للإعلام و الاتصال سنة 2021 بمختلف المستويات بلغ 253 طالبا، 137 منهم في سلك الإجازة الأساسية و116 طالبا في سلك الماستر؛
- إنجاز مجموعة من المشاريع لتهيئة وتجهيز مرافق المعهد بغية تحسين خدمة التكوين الموجهة لطلبته والمستفيدين من التكوينات التي ينظمها؛
- صدور قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل يحدد وينظم هياكل البحث والتكوين في سلك الدكتوراه بالمعهد العالي للإعلام والاتصال التي تتكون هياكل البحث من فريق البحث ومختبر البحث ومركز الدراسات في الدكتوراه.

المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما

- بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمعهد في جميع المستويات 156 طالبا وطالبة؛
- إطلاق مجموعة من مشاريع التهيئة لضمان خدمة تستجيب للمعايير الدولية لفائدة طلبة المعهد.

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

- استصدار كل من القانون رقم **66.19** القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم **2.00** المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والقانون رقم **25.19** المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- اتخاذ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين لمجموعة من الإجراءات والتدابير لفائدة الفنانين والمبدعين المنخرطين به:
- الاستمرار في خطة توسيع قاعدة الاستخلاص بتغطية جميع مناطق التراب الوطني لتشمل جميع أشكال استغلال المصنفات الأدبية والفنية المحمية؛
- استكمال عملية الإحصاء وجرد المؤسسات المستغلة للمصنفات الأدبية والفنية المحمية، من أجل تكوين قاعدة البيانات؛
- تشجيع المستغلين على طلب الرخص المسبقة لاستغلال المصنفات الأدبية والفنية المحمية.
- قيام المكتب بتوزيع مبالغ مالية مهمة وفق ما يلي:
- **94.747.137** درهم لفائدة **15692** مؤلف في مجالات الموسيقى أساسا و كذلك الدراما والآداب؛
- **65.273.175** درهم كحقوق مجاورة.
- تسجيل ارتفاع ملموس في انخراطات و تصريحات المؤلفين في جميع الأصناف الموسيقية والدرامية والأدبية (بنسبة **42.05%**)؛
- فتح باب الانخراطات في الحقوق المجاورة لأول مرة (**3582** منخرطا).

التواصل المؤسساتي

مجال التواصل المؤسساتي وترويج صورة المغرب في الخارج

- إعادة هيكلة وتصميم بوابة الصحراء المغربية **SAHARA.GOV.MA** وإنتاج محتوى جديد لها وللشبكات الاجتماعية التابعة لها، يعكس حجم الإنجازات التي تحققت بالمناطق الجنوبية والنجاحات الدبلوماسية؛
- إحداث صيغة أمازيغية للبوابة الوطنية للمغرب تعزيزا لحضور المحتوى باللغة الأمازيغية على الأنترنيت؛
- مواصلة المساهمة في تسويق صورة المغرب من خلال وسائل الإعلام الأجنبية عبر اعتماد **105** مراسلا ومصورا يشتغلون لفائدة **56** مؤسسة إعلامية أجنبية تتوفر على تمثيلية لها في بلادنا و استصدار **450** رخصة للتصوير،(من فاتح يناير إلى 10 أكتوبر2022) لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية، وقنوات تلفزيونية أجنبية؛
- معالجة وتحليل وتوثيق ما يقارب **13000** مادة خبرية حول المغرب من مختلف المصادر جرى استخلاصها بعد رصد أزيد من مليون إشارة خبرية وردت حول المغرب وقضاياه ومؤسساته سواء بالقنوات الإذاعية و التلفزية أو الوكالات الصحفية أو المواقع الإخبارية؛
- إحداث وإطلاق الموقع الجديد لوزارة الشباب والثقافة والتواصل **MJCC.GOV.MA** وتعزيز جوانبه التقنية والأمنية.

حفظ الذاكرة الوطنية الإعلامية

إنجاز الإصدارات التالية:

- الخطب والرسائل الملكية باللغتين العربية والفرنسية لسنة 2022-2021 ؛
- تحيين كتاب " قرنان من الصحافة المكتوبة بالمغرب منذ 1821 "، و إعداد النسختين الفرنسية والإنجليزية منه.

- رقمنة **15000** صورة من الرصيد الفتوغرافي للوزارة للفترة مابين 1979 و 1983 ليصبح مجموع الصور المرقمنة **90000** صورة.

مجالات أفقية

النصوص القانونية و التنظيمية الصادرة

- مرسوم بقانون رقم 2.22.770 صادر في 9 من ربيع الأول 1444 (6 أكتوبر 2022) بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة؛
- القانون رقم 66.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- القانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- مرسوم رقم2.22.67 صادر في 7 شعبان 1443 (10 مارس 2022) بتغيير المرسوم رقم 2.12.325 صادر في 28 من رمضان 1433 (17 أغسطس 2012) بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية؛
- قرار مشترك لوزير الشباب والثقافة والتواصل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 290.22 صادر في 8 شعبان 1443 (11 مارس 2022) بتغيير وتتميم القرار المشترك رقم 2948.17 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1439 (19 يناير 2018) بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم الانتاج الأجنبي للأعمال السينمائية والسمعية البصرية بالمغرب.
- قرار مشترك لوزير الشباب والثقافة والتواصل والوزير

المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 390.22 صادر في 13 من ذي الحجة 1443 (13 يوليو 2022) بتغيير القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 2491.18 الصادر في 2 ذي القعدة 1439 (19 سبتمبر 2018) بتحديد شروط ومعايير وطرق دعم ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية؛

- قرار لوزير الشباب والثقافة والتواصل رقم 3894.21 صادر في 10 جمادى الاولى 1443 (15 ديسمبر 2021) بتحديد وتنظيم هياكل التعليم والبحث بالمعهد العالي للإعلام والاتصال.

الإدارة والحكامة

التأمين الإجباري عن المرض

- إعداد وتنفيذ نظام التغطية الصحية والاجتماعية لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- تحديد الفئة المستهدفة وتقسيم الدخل الجزافي الفردي للصحفيين المهنيين الأحرار والمساهمة في إعداد مشروع المرسوم المتعلق بهذا الورش .

المساهمة في تنزيل المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية .

تنفيذ ميزانية

قطاع التواصل

برسم السنة المالية 2022

تنفيذ الميزانية برسم سنة 2022

بلغت الميزانية العامة لقطاع التواصل والمؤسسات التابعة له برسم السنة المالية 2022 اعتمادات إجمالية قدرها 2.034.234.000 درهم مفصلة كالتالي:

تنفيذ ميزانية التسيير 2022	تنفيذ ميزانية الاستثمار 2022
تم رصد مبلغ **1.569.122.000 درهما** أي بانخفاض قدره **5.850.000 درهما** مقارنة مع سنة 2021 (**1.574.972.000 درهما**).	**450.112.000 درهما** برسم اعتمادات الأداء لسنة 2022 و **15.000.000 درهما** برسم اعتمادات الالتزام لسنة 2023 والسنوات الموالية، ليبلغ إجمالي الاعتمادات لفصل الاستثمار **465.112.000 درهما**.
تم الالتزام بما مجموعه **75.820.012,67 درهما** أي بنسبة **96%** من مجموع اعتمادات نفقات الموظفين، كما تم الا لتزام بما مجموعه **1.517.435.708,48 درهما** أي بنسبة **99%** من مجموع اعتمادات نفقات المعدات والنفقات المختلفة لسنة 2022.	تم الالتزام بما مجموعه **405.424.944,15 درهما** أي بنسبة **87%** من مجموع اعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار لسنة 2022 والتي تبلغ **466.338.743,80 درهم** بما فيها **16.226.743,80 درهم** التي تمثل مجموع المبالغ المرحلة من السنة الفارطة نحو 2022.

الحساب الخصوصي للخزينة «صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي» برسم 2022.

موارد الحساب الخصوصي برسم 2022:

- بلغ مجموع عائدات الصندوق ما قدره **692.256.245,05 درهما**؛
- تأثرت المداخيل الصافية للصندوق برسم سنة 2022 على غرار سنتي 2020 و2021 كباقي مداخيل الدولة من تداعيات جائحة كورونا حيث عرفت انخفاضا حادا يقدر بحوالي 50 ٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

بلغ تنفيذ الميزانية المبرمجة بالحساب الخصوصي للخزينة " صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات والنشر العمومي" ما قدره 375.215.202,61 درهم , مفصلة كالآتي:	
• **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة**	**120.000.000,00 درهم**
• **المنح الموجهة للمركز السينمائي المغربي**	**241.000.000,00 درهم**
» دعم إنتاج الأعمال السينمائية الوطنية	• 50.000.000,00 درهم
» دعم المهرجانات السينمائية	• 31.000.000,00 درهم
» دعم رقمنة, تحديث وإنشاء القاعات السينمائية	• 10.000.000,00 درهم
» تحويل من مخصصات الصندوق إلى الصندوق الوطني للعمل الثقافي من أجل إنشاء 150 قاعة سينمائية	• 50.000.000 درهم
» دعم إنتاج الأعمال السينمائية الأجنبية بالمغرب	• 100.000.000,00 درهم
• **المنح الموجهة لوكالة المغرب العربي للأنباء**	**6.000.000,00 درهم**
» الاتفاقية المبرمة بين الوكالة وجمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة (ARTI)	5.000.000,00 درهم
» اتفاقية مبرمة لدعم إشعاع المملكة على الصعيد الإفريقي	1.000.000,00 درهم
• **دراسات عامة**	2.959.704,00 درهم
• **حملات تواصلية**	5.255.498,61 درهم

برنامج عمل

قطاع التواصل

برسم السنة المالية 2023

برنامج عمل قطاع التواصل برسم السنة المالية 2023

- وضع تصور جديد لدعم الصحافة، يشارك في بلورته الشركاء والفاعلون في المجال؛
- تنظيم دورات تكوينية للعاملين في قطاع الصحافة على الصعيد الجهوي لمساعدتهم على تنمية قدراتهم ومتابعة التطورات التي يعرفها هذا القطاع بصفة مستمرة.
- إعادة هيكلة شركات القطب السمعي البصري العمومي.
- إعداد عقد برنامج جديد بين الدولة ومتعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي؛
- إعداد دفاتر تحملات جديدة لمتعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي.
- التموقع ضمن الوكالات العالمية؛
- إعادة التفكير في نموذج الإنتاج.

السينما	التكوين
• تمتيع مهني القطاع السينمائي بالتغطية الصحية والاجتماعية اللازمة؛ • مواصلة إنجاز برنامج إحداث 150 قاعة عرض سينمائية بدور الثقافة والشباب بمختلف جهات المملكة من أجل تعزيز نشر الثقافة السينمائية؛ • رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية بمختلف جهات المملكة؛ • تشجيع الاستثمار الخاص في القاعات السينمائية؛ • ابرام اتفاقية شراكة مع الغرفة المغربية للقاعات السينمائية قصد تمكين الشباب من الاستفادة من بطاقة جواز الشباب على مستوى الولوج للقاعات السينمائية.	• **المعهد العالي للإعلام و الاتصال:** » مشروع اقتناء التجهيزات البيداغوجية و المعدات المعلوماتية الخاصة بالأستوديو الرقمي و كذا الأستوديوهات التلفزية والإذاعية. • **المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما.** » تهيئة إقامة جامعية مخصصة لطلبة المعهد.

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

- **استصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة :**
  - مشروع مرسوم بتحديد عدد أعضاء مجلس إدارة المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وكيفيات تعيينهم؛
  - مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تعيين أعضاء مجلس التوجيه والتتبع المحدث بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
  - مشروع مرسوم بتطبيق أحكام المادة 35 من القانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- **استصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما وقع تغييره وتتمميه:**
  - مشروع مرسوم يقضي بتطبيق أحكام المادتين 1.24 و 2.24 من القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
  - مشروع مرسوم يقضي بتطبيق أحكام المادة 1.43 من القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

التواصل المؤسساتي	حفظ الذاكرة الوطنية الإعلامية
• إنجاز حملات تواصلية عبر بعض المنابر الإعلامية الدولية للتعريف بالمملكة وقضاياها الحيوية وبالمشاريع والإصلاحات الكبرى للمملكة ؛ • تنظيم رحلات صحفية وإعلامية تعريفية بالمغرب لفائدة ممثلي وسائل إعلام أجنبية (من إفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية)؛ • التسويق الإعلامي لمحتوى الشبكات الاجتماعية للبوابة الوطنية للمغرب وبوابة الصحراء المغربية.	• إصدار كتاب قرنان من الصحافة المكتوبة بالمغرب منذ 1821 بالعربية والفرنسية والانجليزية؛ • إنجاز إصدار "الخطب الملكية لسنة 2022-2023" ؛ • إعداد معارض موضوعاتية لحفظ الذاكرة الوطنية الإعلامية.

مجالات أفقية	الإدارة والحكامة
• استصدار مجموعة من مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية تتعلق بمجالات الاتصال السمعي البصري والسينما والصحافة والنشر وحقوق المؤلف والتكوين .	• مواصلة تنزيل المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية ؛ • دعم الخدمات الإلكترونية للقطاع وتجديد التجهيزات الإلكترونية والتواصلية والمعلوماتية بإمكانيات تواكب التطور التكنولوجي لبلادنا طبقا لمعايير الجودة العالمية؛ • وضع مخطط للتكوين يستجيب للحاجيات الحقيقية للقطاع.

مشاريع مهيكلة

- استكمال مشروع إحداث منطقة متخصصة في ألعاب الفيديو؛
- استكمال مشروع إحداث 150 قاعة سينمائية؛
- مشروع إحداث 25 مركبا سينمائيا بعدد من المدن المغربية؛
- استكمال مشروع تأهيل مكتبة الأفلام التابعة للمركز السينمائي المغربي والمحافظة على الرصيد الوثائقي للسينما الوطنية؛
- استكمال إحداث وتجهيز مراكز للإعلام والاتصال بشراكة مع الهيئات المنتخبة و هيئات أخرى...

مشروع ميزانية

قطاع التواصل

برسم السنة المالية 2023

مشروع ميزانية قطاع التواصل برسم السنة المالية 2023

ميزانية التسيير 2023.

1.577.198.000درهم، وتمثل 0.58% من ميزانية التسيير للدولة.
(ميزانية التسيير للدولة 271.139.576.000 درهم).

تتوزع على الشكل التالي :

الموظفون

81.628.000درهم أي بنسبة **5.17 %** من ميزانية تسيير القطاع.

النفقات المختلفة و المعدات

1.495.570.000درهم أي بنسبة **94,83**% من ميزانية تسيير القطاع.

مشروع ميزانية قطاع التواصل برسم السنة المالية 2023

- **ميزانية الاستثمار2023**

ميزانية الاستثمار لقطاع التواصل ← **465.112.000 درهم، وتمثل 0,29 % من ميزانية الاستثمار للدولة.**

- **الحساب الخصوصي للخزينة : 2023**

« صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي

الاعتمادات المبرمجة لهذا الصندوق برسم السنة المالية 2023 : **370 .000 .000 درهم.**

شكراً

ملخـــص المناقشـــة العامـــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

برسم السنة المالية 2023

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين ظهر يوم الاثنين 28 نونبر 2022 بقاعة الندوات اجتماعا خصص لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية السنوية المتمثلة في قطاعات الشباب والثقافة والتواصل.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة، وبحضور السيد الوزير محمد مهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، بحيث شهد هذا اللقاء السنوي مناقشات وحوارات مستفيضة حول أهم معالم مشروع الميزانيات الثلاث التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة الوصية، حيث تم التنويه بمضامين العرض المتميز الذي تقدم به السيد الوزير والذي يعكس المجهودات المبذولة في قطاعات الشباب والثقافة والتواصل، وذلك من أجل بلورة الرؤية المتبصرة لجلالة الملك حول هذه القطاعات ولا سيما عنايته الخاصة بالشباب باعتباره الثروة الحقيقية للتنمية ودعوته الكريمة إلى تأهيله وانخراطه الفعال في بناء مغرب التقدم والكرامة، مما يقتضي السعي إلى انخراط جميع مكونات المجتمع كل حسب تموقعه لمواجهة تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، وفي هذا الإطار أشاد أغلب المتدخلين بالدور المحوري الذي يقوم به السيد الوزير وعمله الدؤوب لتأهيل هذه القطاعات التي تمثل شريحة واسعة من المجتمع، وذلك من خلال وضع الأصبع على مكامن الاختلالات التي كانت تعتري هذه القطاعات وتصحيح مسارها والرقي بها في مدارج التنمية.

كما كان هذا اللقاء السنوي كذلك فرصة مواتية لجميع المتدخلين للثناء على الفوز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي في مباراة مشرفة جدا ضد المنتخب البلجيكي بمناسبة تنظيم دولة قطر لكأس العالم 2022. وفي هذا الصدد ذكرت إحدى المتدخلات بالأمجاد الرياضية التي تم تحقيقها من طرف الأبطال المغاربة على مدى عقود قبل التقسيم الذي تحقق بقطاع الرياضة وإلحاقه بقطاع التربية الوطنية والذي لا يخدم مصلحة الشباب ولا الرياضة، بحيث أنه أثر ذلك سلبا على عدد كبير من الأطر العاملة في وزارة الشباب والرياضة سابقا وإلحاقها بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة دون مراعاة تكوينهم والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم في مجال تخصصهم، مما يقتضي ضمان استقرارهم الوظيفي وحماية حقوقهم ومكتسباتهم في إطار مقاربة تشاركية مع النقابات.

وجاء في إحدى المداخلات التأكيد على أهمية الميزانية المبرمجة لجميع قطاعات الشباب والثقافة والتواصل وفق مقاربة جديدة تضمن التقائية هذه القطاعات بجميع جهودها، غير أنه تم اعتبار الميزانية المخصصة للقطاع محدودة مقارنة مع مسؤولياته الجسيمة والفئات الموجهة لها وانتظاراتها، ما يجعله يعرف نوعا من عدم الوضوح والثبات، مما يصعب على الجميع مجاراته وفهمه بالشكل المطلوب، بحيث أن نزعة التمركز التي كانت تتعامل بها الوزارة في ظل توجه بلادنا نحو جهوية متقدمة لن تجدي نفعا، وهو ما يبرره تفويت بعض الملايين من الدراهم فقط للمدراء الجهويين والباقي يتم تدبيره في المركز، كما أن التمركز طال أيضا التوزيع المجالي للبنيات التحتية والأنشطة بالنسبة للحواضر، ناهيك عن حظ العالم القروي من كل ذلك، مما يتطلب معه تدبير هذا القطاع وفق تصور إبداعي قبل وضع البرامج والسياسات حيث إن علاقة الموروث الثقافي بالأنشطة الشبابية كان منذ بدايات هذا القطاع، وفي عهد سابق تم ابتكار

برامج متميزة كبرنامج "القراءة للجميع" "العطلة للجميع" "المسرح للجميع" دون نسيان ما كان يعيشه مسرح الهواة والنوادي السينمائية والتي كانت كلها تنشط في دور الشباب، الشيء الذي يجب الرجوع فيه إلى مثل هذه المبادرات والعمل على ابتكار مشاريع أخرى، وحظيت القطاعات الثلاث بنقاشات مستفيضة من لدن جميع المتدخلين، نلخصها تباعا فيما يلي :

✓ **قطاع الشباب :**

أكد أحد المتدخلين بأن هذا القطاع يعد من أعقد القضايا الاجتماعية العويصة والتي بحاجة إلى اعتماد مقاربات متعددة الأبعاد، بما في ذلك البعد السياسي والثقافي والصحي والتكويني والاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة التقائية البرامج والسياسات العمومية بين مختلف القطاعات وانسجامها وتكاملها، بحيث تشير العديد من التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن وضعية الشباب بالمغرب يعاني من الإقصاء والتهميش نتيجة ارتفاع نسبة البطالة ب 20%، كما أن أغلبهم يشتغل في القطاع غير المهيكل وفي مناصب شغل غير لائق تتسم بالهشاشة والأجر الزهيد، إضافة إلى انعدام ثقتها في العمل السياسي وعدم انخراطها في الحياة السوسيواقتصادية والثقافية، مما يجعلها تعيش حالة من الإحباط والتمرد، وأحيانا تظل عرضة للإنحراف والإرتماء في أحضان التطرف بمختلف أشكاله.

وفي هذا الإطار، طرحت تساؤلات حول الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 التي تزامنت مع صدور قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي 89.15 ومدى تنفيذ الوزارة الوصية وعدها بالتسريع بتنفيذها.

وأشارت عدة مداخلات إلى الخصاص المهول الذي تعاني منه مؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ومراكز الشباب، بحيث أن أغلبها طالها الإهمال وتم تحويل العديد منها من معالم ثقافية وتربوية ورياضية

تعج بالحياة وتزخر بالطاقات الثقافية والفنية والرياضية إلى مجرد جدران متهالكة وقاعات فارغة بدون مرافق، كما تم إغلاق 100 دار شباب من أصل 600 دار شباب المتبقية حاليا إما بسبب الإهمال وتهالك بناياتها، أو أن بعضها يندرج في خانة المعالم التاريخية، كما لا تتوفر دور الشباب على اعتمادات للتسيير والتجهيز خاصة بها، إضافة إلى الضعف العددي للموارد البشرية والوضعية المزرية التي يعيشها ما يناهز 2000 إطار من الأطر المساعدة العاملة بدور الشباب (هزالة التعويضات، انعدام التغطية الصحية والاجتماعية...)، كما أن العروض المقدمة للشباب بتلك الدور لا يتم تحيين برامجها ومضامين أنشطتها بناء على القيم الكونية لحقوق الإنسان، مما دعت المداخلات إلى ضرورة العمل على إحداث برامج استثمارية لبناء قدرات وطاقات الشباب بابتكار أساليب وآليات جديدة لتمكين دور الشباب من القيام بالأدوار المنوطة بها في التنشئة الاجتماعية وتأطير المجتمع المدني وتوفير الموارد البشرية الضرورية المؤهلة من أجل التنشيط والتأطير في دور الشباب والرفع من أعدادها ولا سيما في المناطق النائية والقروية وتمكينها من وسائل العمل العصرية الضرورية، كما يقتضي وضع برامج لسياسات عمومية مندمجة لقطاع الشباب وفق إرادة سياسية شجاعة بغية تجاوز العديد من الإشكاليات البنيوية التي يعيشها هذا القطاع سواء على مستوى مؤسسات حماية الطفولة بالتنسيق مع قطاع العدل فيما يخص توفير المرشدين المهنيين ومنهجية الإيداع لدى هذه المؤسسات وكذا إعادة تأهيل البرنامج الوطني للتخييم من خلال تغذية متوازنة وجيدة للأطفال وتكوين احترافي للمنشطين سواء في دور الشباب أو في المخيمات وكذا تطوير العرض التربوي والتكويني لمؤسسات الرعاية النسوية بما يتجاوب مع متطلبات سوق الشغل، وإبرام شراكات مع الجماعات الترابية لتأهيل البنيات التحتية لدور الشباب وترميمها وإصلاحها.

وفي سياق متصل، نوه أحد المتدخلين العمل الجاد الذي تقوم به الوزارة للتنزيل السليم للبرنامج الوطني للتخييم من خلال تجهيز 30 مركزا للتخييم والرفع من المنحة اليومية المخصصة لكل فرد من 30 درهم إلى 50 درهم، حيث استفادت هذه السنة بعد توقف لسنتين بفعل الجائحة ما يقارب 873152 مستفيد.

✓ **قطاع الثقافة :**

عبر جل المتدخلين على أهمية قطاع الثقافة الذي يلعب دورا هاما في تعزيز المكتسبات الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية المغربية وضمان الحضور الوازن لأي بلد جهويا وإقليميا ودوليا، حيث تعد سفيرا دبلوماسيا قويا كما تشكل التنمية الثقافية دعامة أساسية لتحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، كما يلعب دورا مهما في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصدرا قويا لخلق الثروة في جميع المجتمعات، ونظرا لكون بلادنا تتسم بالأصالة والعراقة ويتوفر على تراث مادي ولا مادي غني وكان دائما ملتقى العديد من الثقافات الإفريقية والشرقية والأوروبية، مما جعلت منه بلدا متميزا من الجانب الثقافي سواء في الدستور أو في الخطب الملكية الداعية إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الاستراتيجي لبلادنا، وفي هذا الإطار دعت إحدى المداخلات بضرورة الاستثمار في الصناعات الثقافية والإنتاجات الإبداعية والمعرفية بتجلياتها المختلفة العلمية والفنية والتشاركية والترفيهية التي تزخر بها بلادنا بالنظر إلى مردوديتها الكبيرة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وفي تعزيز مواردنا المحدودة ودعمها ومتابعتها ورعايتها في إطار مخططات وبرامج ثقافية إبداعية وتعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في المجال الثقافي للخروج من مرحلة ثقافة الدولة إلى مرحلة دولة الثقافة، وذلك لتحقيق مناصب الشغل وفق ما حثت عليه منظمة اليونسكو ومختلف المنظمات الثقافية الدولية واعتبار أهمية التراث

في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا دورها في المحافظة على البيئة.

وتمت الإشارة إلى الحركية التي عرفها المجال الثقافي ببلادنا واستعادة عافيتها بعد أزمة كوفيد خلال هذه السنة من خلال تنظيم مهرجانات الوزارة في مجال دعم الكتاب والقراءة العمومية الحضورية والرقمية ودعم النشر والكتاب، (دعم حوالي 50% من الكتب التي طالبت بالدعم، 660 مشروع من أصل 1234 مشروعا)، إضافة إلى تنظيم الدورة 54 لجائزة المغرب للكتاب بمدينة الرباط ضمن فعاليات الرباط عاصمة الثقافة الإفريقية والإسلامية، كما تم التنويه بالمنجزات التي تم تحقيقها في مجال المسرح برسم سنة 2022 وأيضا تعزيز البنية التحتية وتأهيل المدن العتيقة برسم سنة 2022 بغلاف مالي يقدر ب 248,4 مليون درهم وتعزيز العرض السينمائي بالمراكز الثقافية بتجهيز 150 قاعة للعرض بغلاف مالي يناهز 138 مليون في إطار الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمركز السينمائي المغربي، كما تمت الإشادة بزيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع رغم أنها لا ترقى لطموحات الشعب المغربي بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال.

وفي سياق متصل، سجلت عدة مداخلات قصورا كبيرا لا زال هذا القطاع يعاني منه، نشير إلى أهمها فيما يلي :

- إهمال المآثر التاريخية، حيث أن أغلبها في حالة سيئة وتعاني من التآكل والضياع سواء في المدن الكبيرة أو في المدن الصغيرة والقرى، كما أن بعض المواقع الأثرية كالموقع الإيكولوجي للديناصورات بمنطقة المرسى ودوار أمحسون بنواحي بولمان يعرف إهمالا غير مقبول في الوقت الذي يعد تراثا عالميا.

- تدني سوق الكتاب وانحباس فعل القراءة والنقص الكبير في تنظيم معارض الكتاب وطنيا بل حتى على المستوى المحلي وتبقى محصورة في

معرضين فقط ما يجعلها أشبه ما تكون بأسواق منظمة للمكتبات المحلية، الشيء الذي يستلزم معه بضرورة هيكلة القطاع بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي يستهدف بالدرجة الأولى فئات الشباب وباقي شرائح المجتمع وكذا تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة وتقوية الشراكة مع الفاعلين الثقافيين والمجتمع المدني، وكذا اعتماد عدالة مجالية في بناء وإحداث المنشآت الثقافية لا سيما في العالم القروي وتشجيع الإبداع الفني بمختلف تلويناته ومجالاته في أوساط الشباب ونشر الوعي الثقافي والفكري والإنساني عبر القراءة والسينما والمسرح وكذا تطوير شبكة جهوية ومحلية لمركبات متعددة الوسائط ومختلفة الأحجام وجعلها مجالا ثقافيا ومكانا للتواصل والتعلم والاكتشاف والإبداع بجميع أشكاله، ووضع كل الوسائل لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لهذه المنشآت، وأيضا تخليق عملية الدعم للفنانين من بعض مظاهر الفساد وجعله مشروطة بمعايير الموضوعية والكفاءة وليس بناء على علاقات المحاباة ومبنية على عروض ومشاريع فنية وثقافة واقعية وفق دفتر تحملات واضح ودقيق وقابل للتنفيذ مع إخضاع ذوي الدعم للمراقبة والمحاسبة، بالإضافة إلى تطوير الدبلوماسية الثقافية باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد واستثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتوج الثقافي المغربي في السوق العالمية، وإطلاق خدمات ثقافية موجهة لفائدة الطفل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وفق مساطر قانونية وتنظيمية قوامها الشفافية وتكافؤ الفرص، وكذا العمل على إدراج الأمازيغية في كل مناحي الحياة العامة من خلال رصد ميزانية لتمويل تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

✓ **<u>قطاع الاتصال :</u>**

أجمعت المداخلات على أن قطاع الاتصال يلعب دورا بارزا في الإخبار والتحسيس والتوعية وهي مناسبة للإشادة بالمجهودات التي بذلها نساء

ورجال الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني للحد من تفشي جائحة كورونا وكذا الدور المحوري الذي يقوم به في توعية المواطنين بضرورة أهمية التلقيح، حيث كانوا يتموقعون في الصفوف الأمامية، إذ لعب الإعلام بكل مكوناته وأشكاله دور حيوي في التعريف بالوباء والتحسيس بخطورته وأهمية الوقاية منه وشكل سدا منيعا أمام انتشار الشائعات والأخبار الزائفة التي رافقت تفشي هذا الوباء خصوصا على شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب من القطاع الوصي دعم المقاولات الإعلامية الوطنية بدون استثناء وإعادة الاعتبار لقطاع الصحافة وتأطيره باتفاقية جديدة تعطي نفسا جديدا على المستويين المادي والتكويني للعمل الصحفي وتحفز على تطوير الأداء والرفع من مستوى المضمون وتجويده وإطلاق ورش جماعي مباشر بعد انجلاء جائحة كوفيد 19 تنخرط فيه كل مكونات قطاع الصحافة لإنتاج عقد جماعي جديد ملزم وبآليات ناجعة وفعالة يهدف أساسا إلى حماية العاملين في وسائل الإعلام وتعزيز حرية الصحافة والاهتمام بالصحافة الجهوية باعتبارها تلعب دورا مهما في تنشيط الحياة الديمقراطية محليا وجهويا وتساير الدولة نحو اللاتمركز الإداري كهدف استراتيجي تروم تحقيقه بلادنا وكذا إيلاء العناية بالإعلام الإلكتروني ودعمه والمساهمة في تكوين موارده البشرية وتمتيعها بحقوقها المادية والاجتماعية والاعتبارية، مع العمل كذلك على تطوير الأداء المهني والسياسي والثقافي للتلفزيون المغربي ومصالحته مع المشاهد المغربي الذي ما زال مصرا على مقاطعة جل البرامج التلفزيونية وتخليق الإشهار وربطه بالقيم المجتمعية، وجعل الاستفادة منه منصفة بين جميع المكونات الإعلامية المغربية المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، مع ضرورة حل إشكالية عدم وصول البث التلفزي والبث الإذاعي أحيانا إلى العديد من مناطق المغرب النائية وخاصة القناة الثانية، لا سيما في المناطق الحدودية بالجنوب الشرقي لجهة الشرق وجهة درعة تافيلالت.

وجاء في إحدى المداخلات بمقترح إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمقاولة الإعلامية الصحفية، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها شركة "صورديام دوزيم" ما هي إلا نموذجا عن غياب نموذج اقتصادي يحترم المؤسسة الإعلامية وهيكلتها مع العمل على إخراج القطب السمعي البصري الموحد للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية و 2M الذي تأخر 15 سنة بدون مبررات، باعتبار أن هذا الإدماج سيمكن من توحيد الجهود ومن تحقيق النجاعة في تطبيق الميزانية وأكثر نجاعة في تنزيل دفتر التحملات، كما سينعكس إيجابا على المنتوج الوطني الذي سيحترم معايير الجودة مع وجوب استدراك التأخر في إخراج عقد البرنامج الذي ينظم العلاقة بين الوزارة الوصية وبين مختلف متعهدي الاتصال السمعي البصري باعتبار أن جميع مساطر الدعم التي تقدم لقنوات المشهد السمعي البصري تعتبر جميعها خارج القانون، دون إغفال الاهتمام بالعنصر البشري العاملة بالقنوات العمومية، إذ أن أغلبها يعاني من وضعية وبيئة غير سليمتين، بحيث تشتغل في ظروف غير ملائمة لا تبعث على الارتياح ولا على الإبداع، إضافة إلى معالجة غياب الشفافية والحكامة في الانتاجات، بحيث يلاحظ أن الإنتاجات الخارجية تفوق الإنتاجات الداخلية.

أجوبة السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل

أجوبة السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل

في مستهل التوضيحات التي تقدم بها السيد الوزير حول مختلف الملاحظات والتساؤلات التي أثارها السيدات والسادة المستشارين حول قطاع الشباب والثقافة والتواصل بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2023، بحيث عبر عن خالص شكره وتقديره لجميع المتدخلين لاهتمامهم البالغ بهذا القطاع الحيوي، مصرحا بأنه مستعد للتجاوب الإيجابي مع مختلف الطلبات الواردة من لدن السيدات والسادة المستشارين لتعميق النقاش حول مختلف القضايا المطروحة، والتي لا تزال محل خلاف بحيث لا يمكن الإلمام بها بشكل شمولي في إطار المناقشة السنوية للميزانيات القطاعية للوزارة بغية التوصل إلى قرارات حاسمة لإنجاح جميع الأوراش المفتوحة للوزارة، معتبرا بأن الوزارة لا يمكن لها بأن تتخذ بشأنها قرارات منفردة دون اعتماد المقاربة التشاركية مع جميع الفاعلين السياسيين والنقابيين.

- **القصبات :** ليس من اختصاص وزارة الثقافة، باستثناء ما يدخل في إطار "التراث"، رغم أن عدة قطاعات وزارية يتهمون الوزارة الوصية عليها بتجاوز الاختصاص كوزارة التجهيز والنقل، وكذلك الأمر بالنسبة للمساجد والقرى، والرياض المتواجدة في المدن العتيقة بالرباط، سلا، فاس...)، فهي تدخل في اختصاص وزارة السكنى والتعمير، بينما تبقى الوزارة تدخل في إطار شراكات مع المعنيين بالأمر في الجهات، فيما يخص إعمال آلية التنبيه فيما يتعلق بالجانب التقني فقط، مشيرا إلى أن 80% من الرياض المتواجدة في فاس على سبيل المثال من اختصاص وزارة الأوقاف، بينما القصبات المتواجدة بجهة درعة تافيلالت ولا سيما في الرشيدية خصصت لها ميزانية مهمة من طرف وزارة السياحة وبالتوقيع على اتفاقية شراكة مع وزارة الثقافة والسكنى والتعمير بغية إرجاع تلك القصبات إلى فنادق وذلك

بمنحهم مساعدات مالية من طرف الدولة نتيجة للخصاص الذي تعرفه هذه المناطق في الفنادق، مشيرا إلى المجهودات المبذولة من طرف الوزارة فيما يخص التحري عن الدقة والأجوبة الصحيحة على الأسئلة الكتابية الموجهة إليه، مضيفا بأن المآثر التي تدخل ضمن اختصاص وزارة الثقافة كالمدرسة المرينية بسلا شالة، العرائش....، وهي تعد من المسؤولية المباشرة للوزارة، وهذه الأخيرة عازمة في الأشهر القادمة على إبرام اتفاقية كبيرة بمثابة شراكة مع وزارة السكنى والتعمير ووزارة الداخلية ووزارة السياحة، إضافة إلى الجهات وذلك بغية تخصيص ميزانية بقيمة 500 مليون درهم في جميع جهات المملكة لترميم جميع البنيات المتهالكة بها والتي تدخل ضمن المآثر التاريخية، وسيتم العمل على إحداث برنامج تنشيط هذا التراث ولا سيما الأماكن التي تتوفر على جاذبية للاستقطاب السياحي والخارجي والتعريف بها وتسويقها كما هو الحال في روما واليونان وغيرها من البلدان السياحية العالمية، بحيث سيمكننا هذا الإجراء لبلوغ مليون سائح مستقبلا، مشيرا في هذا الصدد بقيام الوزارة في شخص السيد الوزير بزيارة منطقة متميزة بمنطقة شيشاوة ولكنها للأسف لم يتم إيلاء العناية بها كما يجب، والوزارة بصدد تحمل مسؤوليتها في هذا الإطار من خلال قيامها بترميم الآثار التابعة لها بتلك المنطقة وتسويفها دوليا، مشيرا إلى الاهتمام الإيطالي بالمآثر التاريخية بشالة والعناية الملكية بالمدن العتيقة والاستثمار في المآثر التاريخية والتسويق لها محليا ودوليا لما لها من انعكاس إيجابي على سوق الشغل.

- **<u>الأفلام التاريخية :</u>** تقاسم السيد الوزير هاجسه بإنتاج الأفلام التاريخية كما عبر عنها أحد المتدخلين، غير أن الأمر يتطلب ميزانيات ضخمة لا يمكن للدولة وحدها تحمل تكاليفها، بل يجب انخراط المستثمرين الخواص في الصناعات السينمائية لإنتاج أفلام من الطراز العالي بغية المنافسة الدولية كما هو الحال بالنسبة للسينما الأمريكية، مشيرا إلى أن

المغرب لا يتوفر سوى على 25 قاعة سينمائية، والسينما المغربية للأسف الشديد في طريقها للإفلاس نظرا لانعدام الإمكانيات المادية التي تؤهلها للاستثمار في هذا المجال، مطالبا بتنظيم يوم دراسي في هذا الإطار لتوضيح كافة العوائق التي تحول دون صناعة سينمائية متطورة، مضيفا بأن الوزارة تقوم بالتعريف بالثقافة المغربية في إطار بعض الإنتاجات السينمائية الدولية وكذا البرامج ذات الحمولة التاريخية والثقافية.

- **الشركات الوطنية (قطاع التواصل) :** أوضح بانه بالنظر إلى الميزانيات المخصصة لها بالمقارنة مع دول العالم، فالمغرب يتوفر على نسبة ضئيلة جدا 0,12% فقط، وبالتالي لا يمكن إحداث مقارنة بين الشركات الوطنية للتلفزة والإذاعة مع غيرها في دول العالم.

- **المهرجانات الوطنية الثلاث (الصويرة-تطوان-فاس) :** فقد أوضح السيد الوزير بأنه قام بلقاء مع وزير المالية من أجل العمل على توضيح الأرقام والنتائج المترتبة عن تنظيم هذه المهرجانات وما هي المداخيل الناتجة عنها لفائدة الإقليم أو الجهة بغية منح الدعم الذي تستحقه، مشيرا إلى عدة مهرجانات تنظم في تطوان وفاس والجهة الشرقية، لذا فإن الاستثمار في الثقافة سينعكس لا محالة على السياحة الداخلية وكذا السياحة الدولية، لذا يجب المحافظة على هذه المهرجانات والتسويق لها ودعمها من لدن الدولة مع مراعاة شروط منح هذا الدعم بطرق شفافة ومباشرة، موضحا ما راج من ممارسات أثناء إحياء حفل مهرجان الرباط بأن هؤلاء شباب يمكن لهم أن يخطأوا ولا عيب في ذلك، كما أن لمسألة انتشار المخدرات في صفوف التلاميذ والشباب عالمية وليست مرتبطة بالمغرب فقط، لذا فإن الوزارة عازمة على إعادة الاعتبار لدور الشباب لتأهيلهم وتكوينهم وبث روح الأمل لديهم والبحث عن شراكات مع جمعيات المجتمع المدني والجماعات الترابية بغية تقوية هذا المجال، مضيفا بأن تراعي حل الإشكاليات المجتمعية المطروحة وفق احترام سلم الأولويات، خاصة مع

بروز إشكالية ارتفاع الأسعار جراء الحرب الأوكرانيةة الروسية، مشيرا إلى أن هذه الأمور أرخت بضلالها على الميزانية السنوية الممنوحة لوزارة الثقافة والشباب والتواصل التي لا ترقى بطبيعة الحال إلى المستوى الذي نصبو إليه جميعا.

- **المعارض الجهوية للكتاب :** أكد بأن الجهات للأسف لا تدعم تلك المعارض على خلاف جهة الرباط التي قدمت دعما ماديا للمعرض الدولي للكتاب، مما ساهم ذلك في إنجاحه، مضيفا بأن الوزارة في أتم الاستعداد لتنظيم معارض جهوية بناء على ما تقدمه الجهات المنظمة من دعم مالي كذلك كمساهمة منها في ضمان إنجاحها.

- **المكتبات :** أقر بأن الاستثمار في هذا المجال أمر مهم وحيوي، مشيرا إلى نموذج إحدى المكتبات المتواجدة بالعيون والتي تعد أكبر بكثير من تلك المتواجدة بالرباط، مضيفا بأن التحدي اليوم رهين بدعم القراءة أكثر من توافر المكتبات وهو العمل الذي تسعى الوزارة إلى تحقيقه بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، وبالتواصل مع الفاعلين السياسيين لإعطاء نفس جديد ورؤية خلاقة لإحياء ثقافة قراءة الكتاب في ظل هيمنة وانتشار التكنولوجيات الحديثة، مؤكدا بأن هذا القطاع يحظى باهتمام جميع الأطياف السياسية أغلبية ومعارضة ونقابات.

- **المخيمات :** تعمل الوزارة على إحداث تكوينات خاصة لتأهيل أطر ذات كفاءة عالية كما هو الشأن في الدول الأخرى للقيام بأعمال التنشيط في المخيمات وفق معايير بيداغوجية وعلمية دولية.

وجدد السيد الوزير التأكيد على أن باب الوزارة سيظل مفتوحا لاستقبال كافة طلبات الفرق البرلمانية والنقابية لدراسة مقترحاتهم قبل اتخاذه القرارات التنفيذية حول الأوراش المفتوحة في وزارته، مضيفا بأن الوزارة قامت بلقاءات هامة مع جميع الموظفين والمدراء الإقليميين والجهويين التابعين لدور الشباب ممثلة فيهم النقابات، وهي بمثابة إشراك

للموظف بطريقة غير مباشرة، وهذه الخطوة سيتم تطبيقها على الصعيد الوطني لمدة سنتين وعلى الصعيد الجهوي لسنة واحدة للبحث عن حلول وتجارب ناجحة في التسيير لدور الشباب.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

الأمانـــــــة العامـــــــــة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسـم اللجـن
مصلحة لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

عرض السيـــدة وزيـــرة التضامـــن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية

برسم السنة المالية 2023

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵏⵜ ⴷ ⵓⵙⵉⵎⵓⵍⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵓⵡⵉⵏⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

مجلس المستشارين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

Ministère de la Solidarité, de l'Insertion Sociale et de la Famille

Entraide Nationale
التعاون الوطني

وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

INAS
Institut National de l'Action Sociale
المعهد الوطني للعمل الاجتماعي

الثلاثاء 29 نونبر 2022

محتوى العرض

الاستراتيجية الجديدة للقطب الاجتماعي 2022-2026

- الإطار المرجعي
- الأسس و الرؤية
- الركائز والمحاور الاستراتيجية

حصيلة سنة 2022، وبرنامج عمل سنة 2023

- الركيزة الأولى: محيط اجتماعي دامج
- الركيزة الثانية: المساواة والتمكين والريادة
- الركيزة الثالثة: الأسرة والروابط الاجتماعية والاستدامة
- رافعات التنزيل

تدبير الميزانية

- الميزانية الإجمالية المرتقبة المخصصة للبرامج والمشاريع برسم سنة 2023

الإطار المرجعي لإعداد استراتيجية الوزارة

صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

توجيهات ملكية سامية ترسي أسس الدولة الاجتماعية

«...ولن نتمكن من رفع التحديات الداخلية والخارجية، إلا بالجمع بين روح المبادرة ومقومات الصمود، لتوطيد الاستقرار الاجتماعي، والنهوض بوضعية المرأة والأسرة؛ وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني...».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد،30 يوليوز 2022.

«...إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين...».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، الجمعة 09 أكتوبر 2020

«...فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة...».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، الجمعة 12 أكتوبر 2018.

«...فإني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية: [...] إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتعزيز مكاسبها، وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل ولفرص الشغل....».

مقتطف من الحطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2018.

الإطار المرجعي لإعداد استراتيجية الوزارة

01 دستور 2011

دستور_يؤكد على المساواة بين الجنسين (الفصل 19) وعلى الحماية الاجتماعية (الفصل 31) وعلى الأسرة وحقوق الأطفال (الفصل 32) وعلى دعم الأشخاص في وضعية هشاشة وإعاقة (الفصل 34)...

02 التزامات دولية

الالتزامات الدولية الواردة في أهداف التنمية المستدامة في إطار أجندة 2030، وأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، واتفاقية «سيداو»، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل...

03 الجهوية المتقدمة

إصلاح شامل وهيكلي، يجعل من المجال الترابي أساسا لتحقيق تنمية منسجمة ومستدامة تهدف الحد من الفوارق

المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجماعات الترابية

استراتيجية الوزارة

الوضعية الاجتماعية، المخاطر والانتظارات

04 النموذج التنموي الجديد

ضمان قاعدة للحماية الاجتماعية تعزز الصمود والإدماج، وتحقق التضامن بين المواطنين.

05 البرنامج الحكومي 2021-2026

ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية التي تحمي مواطنيها، وتضمن كرامتهم، تلبي حاجياتهم، وذلك من أجل مغرب أكثر قوة وأكثر إنصافا.

06 السياسات الاجتماعية في المغرب

- تعميم الحماية الاجتماعية؛
- السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛
- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ...

وضع استراتيجية تستجيب لانتظارات الفاعلين

مشاورات موسعة

- إطلاق لقاءات تشاورية، همت جميع جهات المملكة، شارك فيها عدد مهم من الفاعلين على المستوى الترابي؛
- مكنت هذه المشاورات من الوقوف على انتظارات مختلف الفاعلين المحليين، وكيفية إسهامهم في تحقيق الالتقائية، والانسجام والتعاون والتكامل بين برنامج القطب الاجتماعي ومخططات التنمية الترابية في المجال الاجتماعي.

أسس الاستراتيجية الجديدة "جسر"

استراتيجية جديدة "جسر" للتنمية الاجتماعية الدامجة والمبتكرة والمستدامة "
« GISSR – Green Inclusive Smart Social Regeneration

قناعات

رفع هذه الرهانات يتطلب:

- **الابتكار** في الخدمات الاجتماعية عن طريق تعزيز **الرقمنة**، وتطوير آليات **الاستهداف**، وتحسين **الجودة**؛
- **النهوض بالحقوق وفعلية المساواة** ؛
- تقوية **صمود** الأسرة لمواجهة **المخاطر الاجتماعية** من خلال تملك أهداف التنمية المستدامة؛
- **تقوية الروابط الاجتماعية** من أجل ضمان **تضامن واسع**؛
- مواكبة **الجماعات الترابية** لرفع **التحدي الاجتماعي**؛
- إحداث فريق عمل من أجل قيادة التغيير، وضمان **الالتقائية** بين مختلف المتدخلين.

رهانات

رافعات

- الرقمنة
- الجودة
- التنزيل الترابي
- الالتقائية
- الابتكار الاجتماعي
- الشراكة

رؤية استراتيجية جديدة

جسر: «تقوية الرابط الاجتماعي من أجل تنمية مستدامة ودامجة»
« REINFORCED SOCIAL LINK FOR A SUSTAINABLE AND INCLUSIVE DEVELOPMENT »

مبادئ توجيهية لاستراتيجية جديدة

استدامة	جسر لتنمية مستدامة
إدماج	جسر للإدماج والصمود
ابتكار	جسر للرقمنة والابتكار الاجتماعي
اجتماعي	جسر لتقوية الروابط الأسرية والاجتماعية
تجديد	جسر لتثمين الرأسمال البشري

رؤية استراتيجية

« جسر نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة»

ركائز الاستراتيجية ورافعات التنفيذ

المستفيدين

الاستراتيجية

الركائز

الرافعات

تموقع مكونات القطب الاجتماعي

التعاون الوطني

- فاعل مؤسساتي في محاربة الهشاشة وخدمات القرب لفائدة الفئات في وضعية صعبة؛
- التنزيل الميداني لعدة برامج منها برنامج "جسر التمكين للأشخاص في وضعية إعاقة" والبرنامج الوطني "جسر لتربية وتأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة" وبرنامج «جسر للتمكين والريادة"، والجيل الجديد من الخدمات الاجتماعية المرتكزة على الرقمنة، والقرب، والاستدامة؛
- مواكبة هذه البرامج على المستوى الترابي في جميع جهات المملكة.

وكالة التنمية الاجتماعية

فاعل أساسي في التنزيل الترابي لاستراتيجية الوزارة من خلال:

- التكوين و المواكبة؛
- الهندسة الاجتماعية؛
- وضع حاضنات المشاريع لفائدة الفئات في وضعية هشة.

المعهد الوطني للعمل الاجتماعي

- عنصر أساسي في مجال تأهيل الرأسمال البشري، من خلال تكوين عاملين، ومتخصصين اجتماعيين لمواكبة الأوراش الاجتماعية الكبرى لبلادنا؛
- توسيع العرض التربوي ورفع عدد الخريجين عن طريق شراكات مع الجامعات في الجهات

استراتيجية القطب الاجتماعي: نحو جيل جديد من الخدمات الاجتماعية

استراتيجية لإرساء جيل جديد من الخدمات الاجتماعية، لعصرنة التدخل الاجتماعي، وجعل الرقمنة مدخلا لتجويد العمل في المجالات الاجتماعية:

- تحسين استهداف المستفيدين؛
- التتبع واليقظة الاجتماعية؛
- تقريب خدمات القطب الاجتماعي من المواطنين من خلال تسهيل وتيسير عملية التواصل والولوج؛
- رفع عدد نقط الاستقبال والتوجيه والتشخيص عبر شباك اجتماعي ذكي موحَّد وموزَّع « Smart Social Hub »؛
- اعتماد مسارات متعددة للإدماج الاجتماعي حسب الاحتياجات والجودة والاستدامة، من خلال إطارات مرجعية ودفاتر تحملات واضحة؛
- بيئة دامجة ومنفتحة ومستدامة.

جيل جديد من الخدمات الاجتماعية

الشباك الاجتماعي جسر لتجديد اجتماعي أخضر ومبتكر

يهدف إلى :

- تحسين الاستهداف؛
- تقريب خدمات القطب الاجتماعي من المواطنين ؛
- اعتماد مسارات الإدماج الاجتماعي؛
- تحقيق نجاعة الموارد؛
- تعزيزرصد الأشخاص في وضعية هشاشة؛
- التوظيف الأمثل للبيانات الرقمية.

يرتكز على :

- مهن أساسية:
  - الاستماع والتوجيه نحو المؤسسات ؛
  - المواكبة الاجتماعية ؛
  - التكوين عبر الأنترنت E-Learning؛
  - دعم المقاولة وحاضنة المقاولة؛
- مهن الدعم والمساعدة والتمكين:
  - البارومتر الاجتماعي جسر Baromètre social؛
  - تجميع وتحليل المعطيات وإنجاز الدراسات ؛
  - الابتكار الاجتماعي.

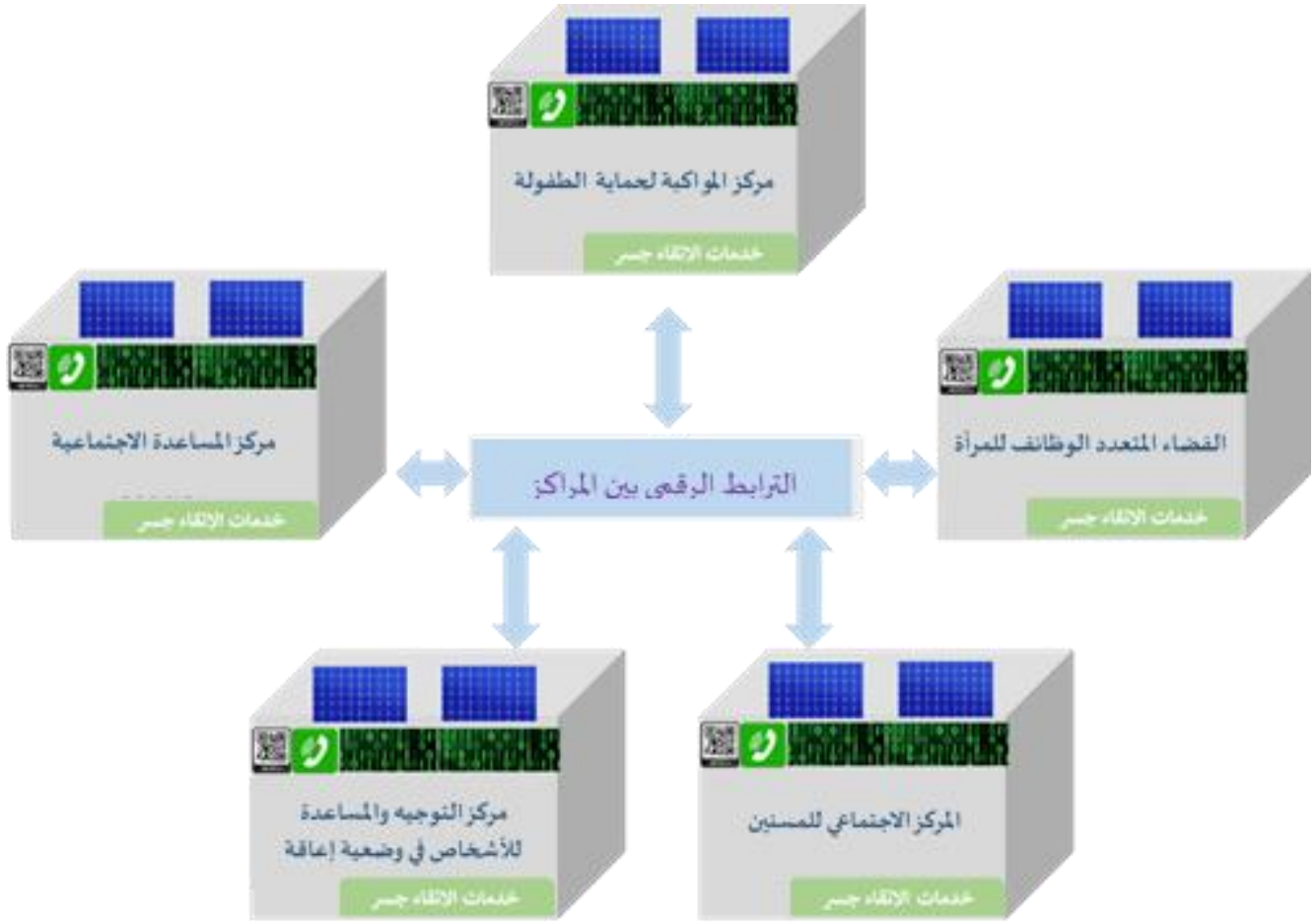

خطاطة المسارات المختلفة للتكفل، وكيفية تجويد الرصد، والولوج الميسر للخدمات، ومسارات الإحالة والتكفل بين مختلف المؤسسات والمراكز الاجتماعية

حصيلة وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
برسم سنة 2022 وبرنامج عملها لسنة 2023

الركيزة الأولى: محيط اجتماعي مبتكر ودامج

الركيزة الأولى: محيط اجتماعي مبتكر ودامج

تتضمن هذه الركيزة المحاور الاستراتيجية التالية:

- خدمات اجتماعية مبتكرة وذات جودة
- هندسة اجتماعية من أجل تأمين مواكبة ذات جودة
- موارد بشرية مؤهلة لمواكبة التغيير
- المساعدة الاجتماعية عن قرب لفائدة الأسر الأكثر هشاشة
- محيط ملائم لتسهيل الدمج

أهم البرامج والمشاريع

- برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى
- دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
- تنظيم العمل الاجتماعي
- التكوين والتكوين المستمر للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي
- تنظيم وتأهيل بنيات الاستقبال ومؤسسات الرعاية الاجتماعية
- إنشاء وتأهيل المراكز والخدمات الاجتماعية جسر
- البرنامج الوطني "مدن ولوجة"

الحصيلة

برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى منذ شهر أكتوبر من سنة 2021:

الحصيلة الإجمالية للبرنامج، منذ إطلاقه في 26 مارس 2015 وإلى حدود 29 شتنبر 2022:

- بلغ عدد المستفيدات من البرنامج منذ انطلاقته 126.460 أرملة ، وحوالي 214000 طفلة وطفل، و بلغت الكلفة الإجمالية للبرنامج حوالي 03 ملايير و750 مليون درهم.
- ملاءمة تدبير برنامج دعم الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى مع ورش السجل الاجتماعي الموحد:
- التحضير للعمل بالمنظومة الجديدة بشكل تجريبي بجهة الرباط سلا القنيطرة، في أفق التعميم التدريجي على باقي التراب الوطني؛
- إعداد مشروع مرسوم لتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.14.791 المنظم لبرنامج دعم الأرامل؛
- مراجعة مسطرة البت في طلبات الحصول على الدعم، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة ضبط المنظومات المعلوماتية المعمول بها حاليا، تبعا لاستبدال بطاقة المساعدة الطبية (راميد)، وفق منظومة الاستهداف الجديدة المتعلقة بالسجل الاجتماعي الموحد.

الحصيلة

دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

- تخصيص حوالي 500 مليون درهم لدعم جمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة، في إطار الالتزام الحكومي
- برمجة هذه الميزانية في مجالات: اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى، وتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في تأهيل وتسيير مراكز الاستقبال

البرامج	المبلغ برسم سنة 2022 بالدرهم	الأنشطة المبرمجة
اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى	50.000.000	- اقتناء 50 قوقعة الكترونية - اقتناء 2430 من الكراسي المتحركة - اقتناء 500 من الكراسي الكهربائية - برمجة اقتناء 100 قناعا خاصا بأطفال القمر - اقتناء 1540 سماعة طبية - اقتناء 1000 جهاز تعويضي أو بديل - اقتناء حولي 15.000 معينة تقنية مختلفة
تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	340,000,000	- دعم الجمعيات العاملة في مجال دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة
تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل	48.000.000	- تمويل و مواكبة 1000 مشروع مدر للدخل
المساهمة في تأهيل وتسيير مراكز الاستقبال	28.000.000	- المساهمة في تكاليف التسيير أو/التجهيز لمراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة - إعادة تأهيل مؤسسة ابن البيطار للأطفال المعاقين حركيا بالخميسات و مركز الدعم والتأهيل لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بالعين السبع الحي المحمدي (بعمالة مقاطعات)

الحصيلة

تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل:

- إطلاق الدورة الأولى من برنامج جسر للتمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، لدعم المشاريع المدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة
- تخصيص ميزانية تقدر ب 48 مليون درهم برسم السنة المالية 2022؛
- اعتماد التسجيل الرقمي لأول مرة في هذا البرنامج عبر منصة رقمية لتيسير وتبسيط مسطرة التسجيل ومعالجة الملفات؛
- تسجيل 6698 طلب في قيد الدراسة من طرف للجان الإقليمية .
- تتم المصادقة النهائية والتمويل على المستوى الجهوي؛
- تتم المواكبة الميدانية والتتبع على المستوى المحلي وفق منهجية واضحة وأدوات ملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة.

دعم تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة:

- إطلاق طلب عروض دعم مشاريع تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بتاريخ 20 أبريل 2022، حيث سيستفيد أزيد من 23000 طفل في وضعية إعاقة من الخدمات التربوية والتأهيلية وشبه الطبية بمختلف المراكز والمدارس المستقبلة لهم. بكلفة إجمالية تقدر ب 322.200.000 درهم برسم سنة 2022؛
- تأدية مبلغ 156.204.375 درهم كمتأخرات المنح المخصصة لبرنامج تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة برسم السنوات المنصرمة؛
- مراجعة دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة من أجل تحسين وضعية العاملين الاجتماعيين والمربيين؛
- تسوية ملفات الشراكة لدعم التمدرس لسنتي 2020 و2021 .

اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية:

- تخصيص مبلغ 50 مليون درهم من أجل اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية.
- تم اعتماد معايير الجودة في اقتناء مختلف الأجهزة والمعينات.

الحصيلة

الادماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاعين العام والخاص

- تخصيص 200 منصبا ماليا، من طرف رئاسة الحكومة للأشخاص في وضعية إعاقة، بمقتضى قانون المالية لسنة 2022؛
- المساهمة في تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة من حاملي الشواهد العليا والتقنية عبر التناظر الرقمي عن بعد ابتداء من 17 إلى 26 أكتوبر 2022 بمراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة المتواجدة في مختلف أقاليم المملكة. وقد استقبلت هذه المراكز حوالي 1900 مترشح/ة. وتم توفير الترتيبات التيسيرية، وتكييف الامتحانات للمشاركين فيها؛
- عبأت مؤسسة التعاون الوطني أزيد من 100 إطار لاستقبال و مساعدة المترشحات والمترشحين،حيث تم توفير الوسائل اللوجيستيكية اللازمة لإنجاح المباراة؛
- توقيع اتفاقية شراكة للإدماج السوسيو اقتصادي ل 100 شخص في وضعية إعاقة ذهنية مع وزارة الصناعة والتجارة والاتحاد الوطني للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية، و مجموعة مرجان، ومجموعة لابيل-ڤي.

البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد "رفيق"

- مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد "رفيق" والأسر من خلال إطلاق منصة رقمية لتكوين 18.000 مستفيد من المهنيين والاسر يغطون الجهات الإثني عشر للمملكة.

الحصيلة

تنظيم العمل الاجتماعي والاعتماد الأكاديمي

يهدف هدا الورش الى :

- هيكلة أدوار العامل الاجتماعي عبر توفير أطر تشريعية وتنظيمية متكاملة؛
- تحديد الإطار التأهيلي العام لتحقيق التحسين المستمر لممارسة العمل الاجتماعي؛
- الإشهاد وتثمين مكتسبات الخبرة المهنية وهي عملية تنظيم وتقنين ومعيرة للارتقاء بأدوار العامل الاجتماعي داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب.

ولهذا الغرض تم خلال سنة 2022 انجاز ما يلي:

- إطلاق دراسة لتحديد مهن العمل الاجتماعي وفقا لمجالات التصنيف الأربعة المقترحة في القانون 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، وتوصيفها مهنيا ووظيفيا؛
- إعداد مشروع مرسوم خاص بإخراج كل الوضعيات التنظيمية (نصوص تطبيقية) الخاصة بتنزيل القانون 45.18 المتعلق بتنظيم مهن العاملات والعاملين الاجتماعيين، حيث تم عرضه بتاريخ 12 أكتوبر على الأمانة العامة للحكومة قصد الدراسة والمصادقة عليه. ويهدف هذا المرسوم إلى:

1- تحديد الأصناف المهنية التي يتضمنها كل مجال من مجالات نشاط العاملين الاجتماعيين؛

2- تحديد كيفيات تسليم الاعتماد؛

3- تحديد الشهادات أو الديبلومات المخولة للحصول على اعتماد المزاولة ؛

4- تحديد شروط مزاولة العامل الاجتماعي الأجنبي بالمغرب؛

5- تحديد نموذج النظام الأساسي للجمعيات المهنية للعاملين الاجتماعيين ؛

6- تحديد شروط وكيفيات اعتماد مكتسبات التجربة المهنية في مجال العمل الاجتماعي لإضفاء الصفة القانونية للممارسين للمهنة حاليا والذين سيكونون خارج الإطار التنظيمي لمهن العمل الاجتماعي بعد تنزيل مقتضيات القانون 45.18 الخاص بمهن العاملات والعاملين الاجتماعيين,

- اعداد مشروع المرسوم الخاص بفئات العاملين الاجتماعيين المستقلين وغير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والمحدد للدخل الجزافي المخول الاستفادة من التأمين الاجباري الاساسي

الحصيلة

التكوين والتكوين المستمر للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي

- تخرج أول فوج في سلك الإجازة المهنية في العمل الاجتماعي؛
- اعتماد سلك الإجازة المهنية في الخدمة الاجتماعية والصحية؛
- اعتماد مسار "؛ مربي متخصص" بسلك الإجازة المهنية في العمل الاجتماعي إلى جانب مسار التنشيط الاجتماعي و الخدمة الاجتماعية
- تعزيز تقنيات و بيداغوجية التدريس والتأهيل عن بعد؛
- إطلاق النظام المعلوماتي للمعهد؛
- تقديم مشروع هياكل البحث والتعليم؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمعهد؛
- تشجيع الحركية الدولية لطلبة المعهد في إطار برنامج Erasmus.
- توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لتفعيل ورش تكوين 10000 مساعدة ومساعد اجتماعي في أفق 2030

الحصيلة

تنظيم وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

الترخيص في 2022 لـ 33 جمعية بفتح وتدبير مؤسسات للرعاية الاجتماعية، وفق القانون 05-14، ستتكفل ب 2230 مستفيدة ومستفيد:

- 12 مؤسسة خاصة بالأطفال والشباب المتمدرسين (دار الطالب والطالبة) بطاقة استيعابية تصل إلى 984 مستفيد ومستفيدة؛
- 08 مؤسسات للأطفال في وضعية صعبة بطاقة استيعابية تصل إلى 666 مستفيد ومستفيدة؛
- 04 مؤسسات للنساء في وضعية صعبة بطاقة استيعابية تصل إلى 58 مستفيدة؛
- 03 مؤسسات للأشخاص في وضعية إعاقة بطاقة استيعابية تصل إلى 238 مستفيد ومستفيدة؛
- 03 مؤسسات للأشخاص المسنين بطاقة استيعابية تصل إلى 158 مستفيد ومستفيدة؛
- 03 مؤسسات للأشخاص المتسولين والمتشردين بطاقة استيعابية تصل إلى 126 مستفيد ومستفيدة.

العدد الإجمالي للمؤسسات المرخصة على الصعيد الوطني 1240مؤسسة، بطاقة استيعابية تصل إلى 108.666 مستفيد ومستفيدة

تنظيم وتأهيل بنيات الاستقبال (مؤسسات الرعاية الاجتماعية)

- تأدية مبلغ 130مليون درهم كمتأخرات المنح المخصصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية برسم سنة 2021؛
- تأهيل 250 مركز اجتماعي برسم سنة 2022؛
- برمج التعاون الوطني، برسم سنة 2022، دعما ماليا بلغ **159.500.000,00 درهما لفائدة 1094** من **مؤسسات الرعاية الاجتماعية**، تتكفل بحوالي **108.000 مستفيد ومستفيدة** من نكل الفئات متنوعة، منها الأيتام، المحتاجين، المسنين، الأطفال المتخلى عنهم، النساء والأطفال في وضعية صعبة، ...

توزيع الدعم المخصص لمؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب الفئات برسم سنة 2022

تصنيف المؤسسات	عدد الجمعيات	عدد المؤسسات	عدد المستفيدين	مبلغ الدعم
دور الطالب والطالبة	894	908	81779	110 922 000,00
مؤسسات رعاية الأطفال المهملين والأطفال في وضعية صعبة ودور الأطفال	88	90	8051	26 961 333,00
دور المسنين	58	58	5351	16 616 667,00
مؤسسات الرعاية الخاصة بالتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة	4	4	165	930 000,00
مؤسسات التكفل بالنساء في وضعية صعبة	23	23	8560	1 270 000,00
مؤسسات التكفل بالشخاص في وضعية صعبة	11	11	4253	2 800 000,00
المجموع	**1078**	**1094**	**108159**	**159 500 000,00**

توزيع الدعم المخصص لمؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب الجهات برسم سنة 2022

الجهة	عدد الجمعيات	عدد المؤسسات	عدد المستفيدين	مبلغ الدعم برسم سنة 2022
بني ملال خنيفرة	113	115	7301	14 282 000,00
الدار البيضاء.سطات	96	97	7266	16 520 000,00
الداخلة وادي الذهب	3	3	100	550 000,00
درعة تافيلالت	118	118	6954	17 722 000,00
فاس مكناس	147	149	14781	20 053 000,00
كلميم واد نون	46	46	4764	6 283 000,00
العيون الساقية الحمراء	5	5	595	888 000,00
مراكش اسفي	169	173	30813	26 180 000,00
الشرق	57	57	3864	7 872 000,00
الرباط -سلا - القنيطرة	86	89	11386	14 409 000,00
سوس-ماسة	130	132	14952	19 719 000,00
طنجة تطوان	108	110	5383	15 022 000,00
المجموع	**1078**	**1094**	**108159**	**159 500 000,00**

الحصيلة

تنظيم وتأهيل بنيات الاستقبال (مؤسسات الرعاية الاجتماعية)

- برمج التعاون الوطني، برسم سنة 2022، دعما ماليا بلغ **18.374.200,00 درهما** لفائدة **16 جمعية مشرفة على المراكز الاجتماعية الكبرى** المهتمة بالأشخاص في وضعية صعبة والموزعة على الشكل التالي :
- تخصيص مبلغ 14.614.200,00 درهم ل 08 مراكز ومركبات اجتماعية كبرى في إطار الشراكة بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والتعاون الوطني
- تخصيص مبلغ 3.760.000,00 درهم ل 08 مراكز ومركبات اجتماعية

منح للمراكز والمركبات الاجتماعية الكبرى

من ميزانية التعاون الوطني

الإقليم / العمالة	المركز/المركب الاجتماعي	عدد المستفيدين	مجموع مبلغ الدعم بالدرهم
طنجة	المركب الاجتماعي الصداقة طنجة	594	900 000,00
الفحص أنجرة	المركب الاجتماعي خميس انجرة	20	300 000,00
الرحامنة	المركب الاجتماعي الرحامنة	159	700 000,00
شفشاون	المركب الاجتماعي شفشاون	320	300 000,00
تطوان	مركب التأهيل الاجتماعي طابولة بتطوان	1062	400 000,00
خنيفرة	المركز الاجتماعي للقرب	227	160 000,00
الفقيه بن صالح	المركب الاجتماعي الفقيه بن صالح	30	700 000,00
الرباط	المركز النهاري للتكفل بمرضى ألزهايمر	100	300 000,00
المجموع	**8**	**2512**	**3 760 000,00**

منح للمراكز والمركبات الاجتماعية الكبرى

في إطار الشراكة بين التعاون الوطني ووزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة

الإقليم / العمالة	المركز/المركب الاجتماعي	عدد المستفيدين	مجموع مبلغ الدعم بالدرهم
طنجة	معهد الأميرة للا مريم للأطفال الانطو ائيين بطنجة	45	1 200 000,00
مكناس	المركب الاجتماعي الابتسامة بمكناس	3000	2 900 000,00
الصويرة	المركب الاجتماعي الابتسامة بالصويرة	657	814 200,00
مديونة	المركب الاجتماعي الجهوي دار الخير تيط مليل	455	4 000 000,00
إنزكان	المركز التربوي للطفل المعاق بآيت ملول والدشيرة الجهادية	190	1 000 000,00
انفا	وحدة حماية الطفولة	1152	400 000,00
فاس	المركب الاجتماعي المتعدد الاختصاصات باب الخوخة فاس	-	800 000,00
انفا	الاسعاف الاجتماعي المتنقل	2342	3 500 000,00
المجموع		**7841**	**14 614 200,00**

برنامج إحداث مراكز التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة

- مواصلة تنزيل برنامج إحداث مراكز التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة ومراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إعداد الدراسات التقنية واستكمال تهيئة وتجهيز ثلاث وعشرون (23) مركزا للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إحداث واستكمال تهيئة وتجهيز تسعة وسبعون (79) مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

البرنامج الوطني "مدن ولوجة"

- مواصلة تنفيذ البرنامج عبر تتبع التنزيل الترابي لاتفاقيات الشراكة والتعاون التي تروم تحسين وتطوير الولوجيات المادية، والمبرمة مع الجماعات الترابية البالغ عددها 22: الرباط، الدار البيضاء، طنجة، وجدة، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة، سلا، انزكان، أكادير، القنيطرة، تازة، بركان، تطوان، وزان، سوق أربعاء الغرب، آسفي، ورزازات، الداخلة، تيزنيت وبوجدور.
- دعم القدرات لفائدة المصالح التقنية والفعاليات الجمعوية المعنية، وتقديم المواكبة التقنية في مجال الولوجيات للفعاليات المهتمة.

الركيزة الأولى: محيط اجتماعي مبتكر ودامج

برنامج عمل 2023

برنامج عمل 2023

برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

- تتمة أشغال ملاءمة البرنامج مع السجل الاجتماعي الموحد
- مواصلة تنفيذ البرنامج في إطار نظام الاستهداف الجديد

تنظيم وتأهيل بنيات الاستقبال (مؤسسات الرعاية الاجتماعية)

- إصلاح وتعزيز منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية
- مواصلة إصدار النصوص التطبيقية للقانون 65.15 ، ويتعلق الأمر بالمرسومين الخاصين بالتكفل بالغير خارج فضاء المؤسسة والتكفل بعوض(المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وسجلات المستفيدين، والقرار الخاص بسن نظام للمحاسبة خاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى دفاتر التحملات والأنظمة الداخلية الخاصة بالفئات الخمس المتبقية من مؤسسات الرعاية الاجتماعية(كفالة الأطفال المهملين، استقبال وحماية الطفولة، الأطفال المتمدرسين، الإسعاف الاجتماعي، الأشخاص في وضعية تشرد وتسول)
- إنجاز دراسة حول إعداد وتنفيذ برنامج لمواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية قصد ملاءمتها مع القانون 65.15 ونصوصه التطبيقية
- وضع منصة رقمية لتدبير طلبات حصول مؤسسات الرعاية الاجتماعية على الترخيص طبقا لأحكام القانون 65.15 ونصوصه التطبيقية
- وضع نظام معلوماتي ذو بعد جغرافي خاص بقاعدة بيانات مراكز الرعاية الاجتماعية (SIG) باعتباره نظاما يساعد على اتخاد القرار وأداة فعالة للتشخيص الترابي والتحليل المجالي.

برنامج عمل 2023

دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

- تخصيص 500 مليون درهم لبرامج صندوق دعم الحماية الاجتماعية و التماسك الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة،
- برمجة هذه الميزانية في مجالات: اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى، وتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في تأهيل وتسيير مراكز الاستقبال

البرامج	المبلغ برسم سنة 2023 بالدرهم	الأنشطة المبرمجة
اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى	50.000.000	- اقتناء 50 قوقعة الكترونية - اقتناء 2430 من الكراسي المتحركة - اقتناء 500 من الكراسي الكهربائية - برمجة اقتناء 100 قناعا خاصا بأطفال القمر - اقتناء 1000 سماعة طبية - اقتناء 1000 جهاز تعويضي أو بديل - اقتناء حولي 15.000 معينة تقنية مختلفة
تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	350.000.000	- دعم الجمعيات العاملة في مجال دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة
تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل	75.000.000	- تمويل و مواكبة 1500 مشروع مدر للدخل
المساهمة في تأهيل وتسيير مراكز الاستقبال	25.000.000	- المساهمة في تكاليف تسيير أو تجهيز مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة

برنامج عمل 2023

الأنشطة المدرة للدخل للأشخاص في وضعية إعاقة

إطلاق الدورة الثانية من **برنامج جسر للتمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة**، لدعم المشاريع المدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة

دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة

إطلاق طلب عروض دعم مشاريع تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة

تحسين حكامة برامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

وضع تصور جديد لتحسين حكامة صندوق التماسك الاجتماعي، حيث سيتم:

- إطلاق دراسة تقييميه لصندوق التماسك الاجتماعي
- دعم القدرات التدبيرية للمتدخلين
- تحيين الدليل المسطري.

برنامج عمل 2023

برنامج إحداث مراكز التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة

- إحداث مراكز مرجعية للخدمات السوسيو-طبية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الإقليمي بشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ؛
- إطلاق البرنامج الوطني" جسر جودة ": تجهيز وتأهيل 100 من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة

الإدماج المهني

- المساهمة في تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة من حاملي الشواهد العليا والتقنية
- تعبئة القطاع الخاص في إطار اتفاقيات شراكة للإدماج السوسيو اقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة

البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد "رفيق"

- مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتأهيل مهني التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد "رفيق" والأسر من خلال تكوين 18.000 مستفيد ومستفيدة

تنظيم العمل الاجتماعي

- إرساء نظام رائد لجهاز الإشهاد واعتماد الخبرة المهنية يشتمل على :
  - الشبابيك الجهوية للاستقبال والتوجيه
  - بنيات التقييمات ووضع خطط استكمال التدريب التكميلي وفق مقاربة الاستماع والتوجيه
  - بنيات التدريب التكميلي
  - بنيات الإشهاد
- وضع نظام معلوماتي لتتبع ملفات طلب الإشهاد
- تشخيص وضعية العاملين الاجتماعيين بمراكز الرعاية الاجتماعية
- تطوير قاعدة بيانات خاصة بالعاملين الاجتماعيين تسمح بمعرفة الخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية لضبط الوضعية الديمغرافية وخارطة التخصصات والتوزيع المجالي والتوزيع حسب الفئات الاجتماعية المستهدفة برمجيا ومؤسساتيا
- تطوير بطاقات الوصف الوظيفي حسب المجالات وأصناف المهن المقيدة في القانون 45.18 وذلك في أفق إعداد مرجع وطني شامل للمهن والكفاءات ودلائل عملية لتدخل العاملين
- مواكبة الجمعيات المهنية التي ستحدث في إطار تنزيل مقتضيات القانون 45.18

برنامج عمل 2023

التكوين والتكوين المستمر بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي

- إعداد وتنفيذ هيكل تنظيمي جديد للمعهد؛
- المساهمة في أجرأة مشروع 10000 مساعدة ومساعد اجتماعي بشراكة مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي والابتكار وتنسيقية إعلان مراكش ؛
- المساهمة في أجرأة إشهاد مشترك بين الجامعات المغربية والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة بمعدل 1000 خريج سنويا؛
- إعداد خطة عمل لتتبع خريجات و خريجي المعهد مع تعزيز قدراتهم على الاندماج المهني؛
- تحسين بنية الاستقبال بالمعهد ؛
- تعميم رقمنة خدمات المعهد لتلبية حاجيات كل من الطلبة و خريجي المعهد(طلب الوثائق و الشواهد المدرسية، بيان النقط، إعارة الكتب...)؛
- تعزيز الرقمنة واعتماد التكنولوجيات الحديثة في التكوين.

إنشاء وتأهيل المراكزوالخدمات الاجتماعية جسر

تأهيل 1000 مركزاجتماعي تابع للتعاون الوطني وفق استراتيجية "جسر"

- إحداث 40 حضانة للطفولة الصغرى في إطار شراكة بين الوزارة والتعاون الوطني
- المساهمة في إحداث 04 مراكز للتكفل بالأطفال في وضعية صعبة
- إحداث 20 فضاء متعدد الوظائف للنساء (EMF) بالعالم القروي في إطار الشراكة بين الوزارة والتعاون الوطني
- المساهمة في إحداث 17 مركزا للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
- إحداث مركز جهوي واحد لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة
- المساهمة في إحداث 07 مراكز للأشخاص المسنين والمتقاعدين في وضعية هشاشة في إطار الشراكة بين الوزارة والتعاون الوطني
- إحداث مركزين (02) للتوجيه والمساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH) بالحاجب وصفرو في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
- إحداث وتأهيل 12 مركزا لمواكبة حماية الطفولة (CAPE) في إطار الشراكة بين الوزارة والتعاون الوطني
- إحداث 03 مراكز للإسعاف الاجتماعي المتنقل في إطار الشراكة بين الوزارة والتعاون الوطني
- إحداث 12 مركزا "جسر الأسرة" في إطار الشراكة بين الوزارة والتعاون الوطني
- رقمنة المراكز الاجتماعية من أجل وضع بنك معطيات المستفيدين ومؤشرات النجاعة

برنامج إحداث مراكز التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة

- إعداد مشروع اتفاقية شراكة مع وزارة الصحة لإحداث مراكز مرجعية في كل إقليم؛
- إطلاق البرنامج الوطني لتجهيز وتأهيل 100 من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية؛

البرنامج الوطني "مدن ولوجة"

- مواصلة تنفيذ مكونات البرنامج الوطني **"مدن ولوجة"** مع الجماعات الترابية 22 الشريكة في البرنامج.
- تنظيم دورات تكوينية نظرية وتطبيقية حول موضوع الولوجيات لفائدة أطر المصالح التقنية التابعة للجماعات الشريكة و للوكالات الحضرية لمدن : إنزكان، آسفي، الجديدة، بني ملال، سلا، القنيطرة، تازة، فاس، مكناس، سوق أربعاء الغرب، وزان، ورزازات، تيزنيت وبوجدور.
- تنظيم لقاءات تواصلية وتفاعلية وتحسيسية مع الجماعات الترابية الشريكة في البرنامج حول موضوع الولوجيات والممارسات الفضلى، وذلك للرفع من الممارسة الجيدة وحسن الإعمال.
- تحديث مرافق الاستقبال الثلاثة للوزارة وكذا مقر المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة وتحسين الولوج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك في إطار صندوق تحديث الإدارة العمومية.
- التنسيق مع المعهد المغربي للتقييس في إطار لجنة التقييس المتعلقة بالولوجيات من أجل الدراسة والمصادقة على مشاريع معايير مغربية جديدة حول الولوجيات خاصة تلك المرتبطة بمجال النقل والاتصال.

الركيزة الثانية: المساواة والتمكين والريادة

الركيزة الثانية: المساواة والتمكين والريادة

تتضمن هذه الركيزة المحاور الاستراتيجية التالية:

- النهوض بحقوق النساء
- التعبئة المجتمعية من أجل المساواة
- التمكين السوسيو-اقتصادي والريادة
- محاربة العنف ضد النساء

أهم البرامج والمشاريع:

1. تعزيز الإطار المؤسساتي للمساواة
2. الانخراط في تنفيذ الالتزامات الدولية
3. مأسسة مقاربة النوع في التخطيط للبرامج والسياسات العمومية على المستوى الوطني والترابي
4. التمكين الاجتماعي والاقتصادي والريادة
5. تقوية شبكة المتدخلين ومسار التكفل بالنساء ضحايا العنف
6. تعبئة وسائل الإعلام للمساهمة في تطوير العقليات بشأن الصور النمطية المتعلقة بالنوع
7. تطوير البرامج التربوية والتوعوية حول قضايا المساواة

الحصيلة

تعزيز الإطار لمؤسساتي للمساواة

- إصدار مرسوم إحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" بتاريخ 20 يونيو 2022،
- عقد أول اجتماع اللجنة التقنية للجنة الوطنية، بتاريخ 04 أكتوبر 2022

- إنجاز التقييم النهائي للخطة الحكومية للمساواة للفترة 2017-2021 وتقاسم نتائج التقييم النهائي للخطة الحكومية للمساواة مع القطاعات الحكومية
- الإشراف وتتبع وتنسيق برنامج الدعم التقني للاتحاد الأوروبي، لمواكبة تفعيل برامج المساواة للفترة 2022-2024، والذي يهدف إلى:
  - دعم التمكين والريادة وقابلية التشغيل؛
  - الحد من العنف ضد النساء؛
  - النهوض بثقافة المساواة والمناصفة؛
  - تقوية المشاركة في الحياة العامة والمشاركة السياسية.

الحصيلة

الانخراط في تنفيذ الالتزامات الدولية

- تقديم التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس أمام لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بجنيف خلال شهر يونيو 2022.
- نوهت هذه اللجنة الأممية بمجهودات المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله
- بخصوص التقدم المحرز في مجال النهوض بحقوق المرأة والمساواة
- إعداد تقرير المملكة المغربية للدورة 66 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، حول موضوع: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المناخية المتعلقة بتغير المناخ، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث"؛
- المشاركة في أشغال الدورة 66 للجنة وضع المرأة التي انعقدت بنيويورك خلال الفترة الممتدة من 14إلى 25 مارس 2022، والأنشطة الموازية.

الحصيلة

التمكين الاجتماعي والاقتصادي والريادة

المساهمة في تفعيل الالتزام الحكومي بتحقيق 30٪ من معدل نشاط النساء في أفق 2026، من خلال:

- مراجعة **البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030** – وبلورة **برنامج جديد "مغرب التمكين والريادة"**، لملاءمته مع البرنامج الحكومي 2021- 2026 ومخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد في مجال التمكين الاقتصادي للنساء
- تحديد التدابير ذات الأولوية مع القطاعات الحكومية المعنية، وإدراجها بمشروع قانون المالية لسنة 2023
- إعداد مخطط تنفيذي وطني ووضع خطة تمويلية متعددة السنوات على المستوى الترابي (2023-2026)

إطلاق "برنامج جسر للتمكين والريادة" بشراكة مع الجماعات الترابية، حيث تم:

- إطلاق 11 برامج بشراكة مع الفاعلين الترابيين لإنجاز وتنفيذ "برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع "، لفائدة 36.000 مستفيدة على الصعيد الوطني، بمبلغ اجمالي ناهز 300 مليون درهم، ساهمت الوزارة فيه ب 128,5 مليون درهم. وقد تم تخصيص 26,5 مليون درهم برسم سنة2022 .
- برنامج شراكة في طور الإعداد على مستوى جهة جهة العيون الساقية الحمراء.
- إطلاق المنصة الرقمية لتسجيل النساء في هدا البرنامج بجهة الدار البيضاء-سطات وجهة فاس-مكناس،وجهة كلميم-واد نون, بلغ عدد الطلبات حاليا اكثر من 10000 طلب.
- مواكبة الحاضنات الاجتماعية (Incubateurs sociaux) من خلال تكوين المستفيدات من برامج اتفاقيات الشراكة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني,

الحصيلة

التمكين الاجتماعي والاقتصادي والريادة

تتوزع المشاريع ال 11 التي تم إطلاقها في إطار **"برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع"** حسب الجهات كما يلي:

الجهة	الكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة الوزارة بالدرهم	مساهمة الشركاء
كلميم واد نون	20 000 000	10 000 000	10 000 000
فاس مكناس	26 000 000	10 000 000	16 000 000
سوس ماسة	22 000 000	10 000 000	12 000 000
الداخلة وادي الذهب	36 000 000	16 000 000	20 000 000
الدارالبيضاء سطات	16 000 000	10 000 000	6 000 000
طنجة تطوان الحسيمة	23 000 000	11 500 000	11 500 000
الرباط سلا القنيطرة	16 000 000	10 000 000	6 000 000
الشرق	48 000 000	16 000 000	32 000 000
درعة تافيلالت	40 000 000	15 000 000	25 000 000
مراكش آسفي	30 000 000	10 000 000	20 000 000
بني ملال خنيفرة	20 000 000	10 000 000	10 000 000
المجموع	**297 000 000**	**128 500 000**	**168 500 000**

جائزة "التميز للمرأة المغربية"

- تنظيم جائزة "التميز للمرأة المغربية" في نسختها السابعة حول موضوع "تميز المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وهي مناسبة سنوية لتشجيع المبادرات النسائية، وإذكاء روح الريادة لدى النساء؛ اعتمدت عملية الانتقاء لهذه السنة على المقاربة الترابية حيث تم إيداع حوالي 248 ترشيحا؛
- مواكبة النساء الحاملات للمشاريع اللواتي تأهلن للمرحلة النهائية من منافسات جائزة "التميز للمرأة المغربية" من طرف القطب الاجتماعي.

الحصيلة

اقتصاد الرعاية: فرصة لخلق مناصب الشغل وتحرير وقت النساء

- نظمت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، يوم الأربعاء 09 نونمبر 2022، يوما دراسيا حول موضوع اقتصاد الرعاية تحت عنوان " **اقتصاد الرعاية: فرصة لخلق مناصب الشغل وتحرير وقت النساء** ".

- ويعد هذا اللقاء فرصة لعرض اقتصاد الرعاية وإمكانياته، كقطاع اقتصادي واعد بالنسبة للمغرب، مع الالتزام ببدء التفكير في هيكلته وإضفاء الطابع المهني عليه كقطاع رسمي حيث وضع تصورا لمفهوم " **اقتصاد** الرعاية" ومعناها الدولي، مما يسر التعريف بأعمال الرعاية بالنسبة للقطاعات الوزارية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

- وعمل هذا اللقاء، على مناقشة وتسليط الضوء على دور هذا القطاع في إدماج وإعادة إدماج النساء في سوق الشغل، وإمكانية خلق فرص الشغل بالمغرب ، ولا سيما بالنسبة للنساء ، ومناقشة طرق التفكير لإضفاء الطابع الرسمي على قطاع الرعاية، كقطاع اقتصادي في حد ذاته.

- عرف هذا اللقاء مشاركة كل من مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، البنك الدولي، المكتب الدولي للشغل، منظمة الصحة العالمية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، المعهد الوطني للعمل الاجتماعي و وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الحصيلة

تعزيز شبكة المتدخلين ومسار التكفل بالنساء ضحايا العنف

التزامات القطب الاجتماعي في إطار إعلان مراكش

- العمل على وضع علامة الجودة "إعلان مراكش" وفق المنظور الجديد "**جسر**" ؛
- إحداث وتأهيل 82 مؤسسة متعددة الوظائف لفائدة النساء ضحايا العنف بهدف توفير مركز بكل إقليم لتوفير خدمة الإيواء وسيتم الرفع من هذا العدد لبلوغ 85 فضاء نهاية سنة 2022 بنسبة تغطية ترابية تصل ل 100% من التراب الوطني,
- توقيع 82 اتفاقية شراكة مع الجمعيات المسيرة لهذه المراكز لتوفير الدعم المادي اللازم من أجل تقديم خدمات التكفل بالنساء، خلال سنة 2022
- تزويد المؤسسات/ الفضاءات بـ 29سيارة، في إطار الخدمات الخارجية المقدمة للنساء، بمختلفة أقاليم وعمالات المملكة, ويجري العمل حاليا على الرفع من هذا العدد عبر تزويد 8 مؤسسات/فضاءات أخرى,
- مراجعة وتحيين **الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف** في المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء وفق الرؤية الاستراتيجية الجديدة للوزارة بشراكة مع الفاعلين المعنيين

الالتزامات المشتركة في إطار إعلان مراكش

- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين الخاص بالموارد البشرية العاملة بالمؤسسات المتعددة الوظائف للنساء، وباقي الشركاء المتدخلين في العنف، يمتد هذا التكوين على 3 سنوات، ويتضمن 39 وحدة تكوينية ذات الصلة بالجوانب القانونية والخدماتية والتقنية المؤطرة لمجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، وقد استفاد منها إلى حدود الان ما يناهز1369 مستفيد ومستفيدة
- مساهمة الوزارة و التعاون الوطني، في اطار البرتوكول الترابي، في أشغال اللجان الجهوية و المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

الحصيلة

تعزيز شبكة المتدخلين ومسار التكفل بالنساء ضحايا العنف

- توقيع **88 اتفاقية شراكة مع الجمعيات المسيرة** لهذه المراكز لتوفير الدعم المادي اللازم من أجل تقديم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف،
- مواصلة دعم 69 مركزا شريكا للوزارة في مجال الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف؛
- مواصلة دعم منصة «كلنا معك» للتبليغ والتوجيه والاستماع وتمكين النساء والفتيات في وضعية صعبة في إطار الشراكة مع الاتحاد النسائي المغربي

تقييم ومراجعة الآليات الضامنة لتفعيل القانون 103.13

- أطلقت الوزارة بمعية مجموعة من الشركاء المؤسساتيين، دراسة لتتبع **تفعيل القانون 103.13** بهدف تقييم مدى تطبيقه؛
- دعم ومواكبة أشغال اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛

مواكبة الفاعلين من أجل وقاية أفضل من العنف المبني على النوع الاجتماعي

- تنظيم الحملة الوطنية 20 لوقف العنف لسنة 2202، التي اختير لها كموضوع " مخاطر العنف الرقمي على النساء والفتيات "
- " تحت شعار "جميعا من أجل فضاء رقمي مسؤول وآمن للنساء والفتيات" ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 نونبر إلى 10دجنبر2022
- تعبئة مجتمعية مكثفة عبر انخراط المجتمع المدني و القطب الاجتماعي
- خلق تداول إعلامي واسع لموضوع الحملة، عبر إشراك عدد من المنابر الإعلامية بمختلف أصنافها، من أجل مواكبة فعاليات الحملة وذلك عبر تعبئة إعلامية و رقمية واسعة,

الحصيلة

الموضوع	"مخاطر العنف الرقمي على النساء والفتيات"
المدة الزمنية	من 25 نونبر إلى 10 دجنبر 2022.
الشعار	تحت شعار: "جميعا من أجل فضاء رقمي مسؤول وآمن للنساء والفتيات"
هاشتاك	#MANSKTOUCH العنف الرقمي جريمة

الركيزة الثانية: المساواة والتمكين والريادة

برنامج عمل 2023

برنامج عمل 2023

مأسسة مقاربة النوع في التخطيط للبرامج والسياسات العمومية على المستوى الوطني والترابي

- بلورة الخطة الحكومية للمساواة 2022-2026 (PGEIII)
  - إعداد وثيقة الخطة الحكومية للمساواة 2022-2026 والمصادقة عليها في إطار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
  - وضع برنامج عمل لتنزيل هده الخطة الحكومية وإرساء وحدة لتسيير المشاريع (PMO)
- إطلاق مسار المشاورات مع جميع الفاعلين المعنين من أجل بلورة السياسة العمومية في مجال المساواة والمناصفة في أفق 2035 تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش لسنة 2022 وتوجهات النموذج التنموي الجديد

وضع آليات للنهوض بحقوق النساء

- إعداد وتتبع وتنسيق أشغال اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و آلياتها؛
- وضع وتتبع آليات اشتغال اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوطنية: النظام الداخلي، التقارير الدورية.....؛
- تفعيل عمل المجموعات الموضوعاتية؛
- مواصلة دعم و مواكبة عمل اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

التعبئة المجتمعية من أجل المساواة

تعبئة وسائل الإعلام للمساهمة في تطوير العقليات بشأن الصور النمطية المتعلقة بالنوع

- تنظيم حملات وطنية ومجالية للتعبئة الاجتماعية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال الإعلام،
- تنظيم لقاءات تواصلية مع الإعلاميين لإرساء ثقافة المساواة ومكافحة الصور النمطية المبنية على الجنس وتغيير الموروث الثقافي وتشكيل الأفكار وتغيير العقليات و تعزيز ثقافة المساواة والمناصفة
- تجديد وتقاسم المعلومات حول الصور النمطية المبنية على أساس الجنس، وكذا الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين النساء والرجال

تقوية البرامج التربوية والتعليمية حول قضايا المساواة

- تنظيم حملات تحسيسية من أجل التربية على الحقوق، وتحقيق المساواة، ومحو الصور النمطية اتجاه المرأة،

برنامج عمل 2023

تطوير القدرات والريادة النسائية

- إطلاق برنامج «أكاديمية التمكين»: حيث يمثل رؤية جديدة للتمكين، ترتكز على المعرفة لتعزيز قدرات ومؤهلات النساء المستفيدات.
- إعداد وتنفيذ مخطط لدعم القيادة والريادة في المجالين الاقتصادي والسياسي.
- إعداد وتنفيذ برنامج لمواكبة مسؤولات ومسؤولي مصالح القطب الاجتماعي في مجال مقاربة النوع والنهوض بالريادة النسائية(Leadership).

النهوض بالمقاولة النسائية وتثمين مبادرات وقصص النجاح

- تتبع تنفيذ برنامج «جسر التمكين والريادة» مع مختلف المتدخلين وطنيا وترابيا؛
- إطلاق طلبات المشاريع لدعم الجمعيات العاملة في مجال إدماج النساء في وضعية صعبة بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية؛
- دعم قدرات الجمعيات العاملة في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء في وضعية صعبة بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية؛
- تتبع عمل «الحاضنات الاجتماعية لدعم و مواكبة مشاريع النساء و حاملات المشاريع»؛
- تنظيم الدورة الثامنة لجائزة تميز للمرأة المغربية.

ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال النهوض بحقوق النساء مع الالتزامات الدولية

- إعداد دراسة حول المواد التمييزية اتجاه النساء في التشريع المغربي؛
- تحسيس الفاعلين حول البروتكول الاختياري لاتفاقية السيداو

تعزيز شبكة المتدخلين ومسار التكفل بالنساء ضحايا العنف

مواصلة تنفيذ التزامات إعلان مراكش

- العمل على تنزيل علامة الجودة الخاصة بخدمات المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء ضحايا العنف
- العمل على الرفع من عدد الفضاءات لتصل إلى 100 فضاء سنة 2023 لتوسيع التغطية الترابية لتشمل بعض المناطق بالعالم القروي بما يقارب 20 فضاء إضافيا خاصة بالمناطق النائية مع توفير أجنحة خاصة لاستقبال حالات اجتماعية أخرى كالحوامل استكمالا للدور الذي تلعبه دور الأمومة
- مواكبة **من اجل اعتماد معايير الجودة ل 88 من الجمعيات المسيرة** لهذه المراكز لتوفير الدعم المادي اللازم من أجل تقديم خدمات التكفل بالنساء، برسم سنة 2023
- مواصلة تزويد المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء على الصعيد الوطني بالسيارات، في إطار الخدمات الخارجية المقدمة للنساء
- تعزيز الدعم التقني والمالي للجمعيات المدبرة لمراكز الإيواء
- تكوين المتدخلين في سلسلة خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف حول الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف
- مواصلة دعم و مواكبة اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

الركيزة الثالثة: الأسرة والروابط الاجتماعية والاستدامة

الركيزة الثالثة: الأسرة والروابط الاجتماعية والاستدامة

تتضمن الركيزة المحاور الاستراتيجية التالية:

- النهوض بالأسرة
- حماية الأطفال والنهوض بحقوقهم
- دعم الأشخاص المسنين
- تقوية إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

أهم البرامج والمشاريع

- بلورة سياسة أسرية تضامنية
- النهوض بالخدمات الموجهة للأسر
- تقوية السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وتنزيلها الترابي
- توسيع وتجويد الإدماج، وأنماط الرعاية البديلة لحماية الأطفال في وضعية صعبة
- وضع منظومة لحماية ودعم الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة
- تعزيز التضامن بين الأجيال والدفع ببيئة ملائمة لأشخاص مسنين نشيطين
- بلورة تدابير محاربة الزواج المبكر للفتيات والهدر المدرسي
- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة
- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

الحصيلة

بلورة سياسة أسرية

- الشروع في إعداد سياسة أسرية دامجة داعمة للحقوق وموجهة لتحقيق تنمية كل أعضاء الأسرة ووضع إطار التقائية كل الأنشطة و البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الرفاه لكل أعضاء الأسرة في اطار الحماية الاجتماعية؛
- دمج بعد الأسرة في استراتيجية للقطب الاجتماعي متمحورة حول شعار **"أسرة متماسكة رافعة للتنمية الاجتماعية الدامجة والمستدامة"**، وذلك عبر مسار تشاوري شمل كل جهات المملكة؛
- تنظيم سلسلة من اللقاءات الدراسية حول القضايا المتعلقة بالسياسة الأسرية الدامجة .

النهوض بالخدمات الموجهة للأسر

- إعداد تصور لمراكز "جسر الأسرة" التي توفر شباكا وحيدا يشمل أهم الخدمات الموجهة لجميع أفراد الأسرة (طفولة صغرى، نساء، شباب، أشخاص مسنين..) ؛
- الشروع في وضع تجربة نموذجية بالرباط، بهدف تعميمها على كل الجهات بشراكة مع الجمعيات؛
- العمل على إعداد مشروع "حضانات اجتماعية للطفولة الصغرى" منخفضة التكلفة أو مجانية لفائدة الأسر في وضعية هشة.

الحصيلة

السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

- الاشتغال على إعداد البرنامج الوطني 2022-2026 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025،
- عقد اجتماعيين للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها
- تنظيم مشاورات مع الجمعيات العاملة في مجال الطفولة ، خلال الفترة بين شتنبر وأكتوبر 2022.
- استكمال تصور منظومة الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة وتعزيزها بمنظومة معلوماتية وبوحدات اجتماعية متنقلة وإدخال مفهوم الاسر المستقبلة وإعادة تفعيل وحدات حماية الطفولة
- مواكبة اللجن الإقليمية لحماية الطفولة و"مراكز المواكبة لحماية الطفولة"، و "وحدات حماية الطفولة" ، عبر تعزيز القدرات في مجال حماية الطفولة :
  - **إطلاق برامج للتكوين حول موضوع "حماية الطفولة"**، يتكون من 10 دورات، لفائدة 300 مشارك من اللجن الإقليمية لحماية الطفولة والمهنيين، في دجنبر 2021؛
  - **إعداد حقيبة بيداغوجية للتكوين** وتنظيم برنامج لتكوين المكونين لفائدة 23 مشاركا من أساتذة المعهد الوطني للعمل الاجتماعي وأطر وكالة التنمية الاجتماعية، في أكتوبر 2022؛
- تنظيم لقاء دراسي حول موضوع "سبل تطوير خدمات وهياكل استقبال الطفولة الصغرى في إطار السياسات الأسرية" بتاريخ 25 ماي 2022بمناسبة اليوم الوطني للطفل

توسيع وتجويد الإدماج، و أنماط الرعاية البديلة لحماية الأطفال في وضعية صعبة

- دعم مشروع بناء وتجهيز مركب اجتماعي بأكادير لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المحرومين من الأسرة، بشراكة مع العصبة المغربية لحماية الطفولة بمبلغ 16 مليون درهم
- مواصلة عمل الوزارة في مجال حماية الأطفال ضد التسول، حيث تمت حماية 340 طفل ضد التسول مع تسجيل 284 قضية تسول خلال الفترة من فاتح فبراير 2021 إلى يوليوز 2022 ؛
- حماية الأطفال في وضعية الشارع:
  - **دعم الخدمات الاجتماعية المتنقلة** بكل من الدار البيضاء، ومكناس، وتتبع إحداث 5 الخدمات الاجتماعية المتنقلة SAS mobile، في إطار اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني والمجالس المنتخبة.
  - **تتبع 27 مشروع لفائدة الأطفال في وضعية الشارع** في إطار اتفاقيات شراكة مع الجمعيات، مع تسجيل استفادة 1985 طفلة وطفل من الخدمات التي توفرها هذه المشاريع

الحصيلة

وضع منظومة لحماية ودعم الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة

- دعم 40 مؤسسة بمبلغ يقدر ب 7ملايين درهم لفائدة ما يزيد عن 6000 مستفيد ومستفيدة عبر اتفاقيات شراكة بين الوزارة والجمعيات، بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين في فاتح أكتوبر 2022؛
- تثمين خبرات الأشخاص المسنين عبر الإشراك في التأطير والتكوين وفي اللقاءات التي تنظمها الوزارة.
- تتبع تنفيذ مشاريع 53 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للمسنين بمبلغ مالي تجاوز 16.368.000.00، لفائدة 5199 شخص مسن، في إطار اتفاقيات للشراكة تم توقيعها مع الجمعيات خلال سنتي 2021 و2022؛

تعزيز التضامن بين الأجيال والدفع ببيئة ملائمة لأشخاص مسنين نشيطين

- تنظيم لقاء تواصلي مع الجمعيات تحت **شعار "خبرتكم تقوينا... جميعا من أجل أشخاص مسنين نشيطين"**، بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين، في فاتح أكتوبر 2022

الحصيلة

تقوية إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025

- تم إطلاق، شهر دجنبر 2021، الدراسة التقييمية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021، في افق بلورة المحاور الأساسية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة للفترة ما بين 2022-2026.
- تم تنظيم لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية أعضاء اللجنة الوزارية للإعاقة التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، ومع المجتمع المدني العامل في مجال الإعاقة

إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة

- سيشكل هذا النظام المرجع لإصدار البطاقة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة المنصوص عليها في المادة 23 من القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها
- الانتهاء من إعداد أدوات التقييم التي سيتم اعتمادها في تحديد صفة شخص في وضعية إعاقة تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية: بطاقة المعلومات، تقييم الجوانب الصحية، تقييم عوامل المشاركة الاجتماعية، تقييم عوامل المحيط
- إعداد دليلين لاستعمال أدوات التقييم : الأول لفائدة الأطباء المشرفين على التقييم الصحي والثاني لفائدة العاملين الاجتماعيين المشرفين على تقييم عوامل المشاركة الاجتماعية
- اختبار أدوات التقييم على صعيد عمالة الرباط واقليم القنيطرة خلال شهر ابريل 2022 بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة وبعد تنظيم دورتين تكوينيتين للفاعلين المحليين
- إعداد مشروع مرسوم لإصدار البطاقة المنصوص عليه في المادة 23 من القانون الإطار وإطلاق مسطرة التوقيع بالعطف مع القطاعات المعنية
- إعداد دفتر تحملات النظام المعلوماتي اللازم لتدبير نظام تقييم الإعاقة
- إعداد دفتر التحملات الخاص بمختلف البنيات واللجان المكلفة بتنفيذ أو بتدبير نظام تقييم الإعاقة

الركيزة الثالثة: الأسرة والروابط الاجتماعية والاستدامة

برنامج العمل 2023

برنامج العمل 2023

بلورة سياسة أسرية

- تنزيل سياسة أسرية دامجة من خلال وضع عدة برامج لمواكبة الأسر وتقوية التماسك الأسري وتنمية الطفولة الصغرى ووضع سلة من الخدمات الجديدة كالحضانات الاجتماعية وحماية الأشخاص المسنين والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسرة وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية ؛
- تقديم مشروع السياسة الأسرية الدامجة في اجتماع للمجلس الحكومي بهدف تدارسها واعتمادها؛
- التعريف بالسياسة الأسرية الدامجة بعد اعتمادها ؛

توسيع وتجويد الإدماج، و أنماط الرعاية

- إعداد مشروع قانون أسر الاستقبال للأطفال المحرومين من السند الاسري و للأشخاص المسنيين.
- تطوير المنظومة الاجتماعية والتنظيمية لأسر الاستقبال

النهوض بالخدمات الموجهة للأسر

- إعداد وتنفيذ برنامج لتطوير التربية الوالدية والإرشاد الأسري بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني بما فيه **برنامج للتكوين والتوعية الرقمية (MOOC parentalité positive) حول الوالدية الإيجابية والوساطة الاسرية وبرامج التحسيس والتربية على التنمية المستدامة**؛
- إحداث مراكز "**جسر الأسرة**" التي توفر شباكا وحيدا يشمل أهم الخدمات الموجهة لجميع أفراد الأسرة (طفولة صغرى، نساء، شباب، أشخاص مسنين..) في مختلف الجهات بشراكة مع الجمعيات؛
- إحداث "**حضانات اجتماعية (Crèches socales) للطفولة الصغرى**" مجانية لفائدة الأسر في وضعية هشة في مختلف الجهات.

السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

تتبع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

- إعداد وثيقة البرنامج الوطني التنفيذي 2022-2026 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025، بتنسيق مع المتدخلين والشركاء **يرتكز على الوقاية والحماية والترفيه**
- تقديم وثيقة البرنامج الوطني في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها ، بهدف تدارسها واعتمادها؛
- التعريف بالبرنامج الوطني التنفيذي2022-2025 لدى كل الأطراف المعنية، وتتبع إنجازه بتنسيق مع اللجنة الوزارية واللجنة التقنية المنبثقة عنها، وإعداد تقرير حول حصيلة السنة الأولى.

التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة (مجال تدخل القطب الاجتماعي)

- بداية تنزيل البرنامج التنفيذي 2022-2025
- تفعيل منظومة الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة ووحدات الخدمات الاجتماعية المتنقلة وإطلاق دعم وحدات حماية الطفولة
- **مواكبة الفاعلين على المستوى الترابي لتعميم الأجهزة الترابية على كل أقاليم المملكة:**
  - إحداث اللجن الإقليمية لحماية الطفولة، ومواكبتها لإعداد خطط عمل إقليمية لحماية الطفولة
  - مواصلة إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة على مستوى الجهات، **وحدات حماية الطفولة بشراكة مع الجمعيات** على مستوى الأقاليم؛
  - إطلاق المنظومة المعلوماتية المندمجة لحماية الطفولة وتوفير دليل المستعمل، حقيبة تكوين المستعمل، تكوين المكونين، تكوين المستعملين؛

السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

التنزيل الترابي للسياسة العمومية (مجال تدخل القطب الاجتماعي)

- مواكبة الفاعلين على المستوى الترابي لتعميم وتنزيل "خطة مندمجة لمحاربة ظاهرة الأطفال في وضعية الشارع واستغلال الأطفال في التسول" توضح خدمات الحماية ومسار التكفل للأطفال خاصة داخل اسرهم او داخل الاسر المستقبلة والإدماج ومواكبة الأسر الهشة، وتوفير أدوات للعاملين مع الأطفال والأسر؛
- مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفولة والفاعلين على المستوى الترابي لتنزيل برنامج "**جسر الإدماج الاجتماعي للشباب المقبلين على مغادرة المؤسسات لما بعد بلوغهم 18 سنة**"، بهدف مساعدة الشباب على بلورة وتنفيذ مشاريع الحياة لتحقيق الاستقلالية

بلورة تدابير لمحاربة تزويج القاصر والهدر المدرسي

- تعزيز آلية الرصد والوقاية في اطار الالتقائية مع القطاعات المعنية وتوفير الدعم الاجتماعي للفتيات وأسرهن لمنع الهدر المدرسي والزواج المبكر ، وخاصة في المناطق القروية؛

برنامج العمل 2023

وضع برنامج مندمج للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين وحمايتها

- تعزيز عرض الخدمات الاجتماعية لفائدة الأشخاص المسنين وتثمين خبراتهم

وضع منظومة لحماية ودعم الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة

- إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين لفائدة العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- إطلاق مسار الحصول على علامة الجودة للمؤسسات المستقبلة للأشخاص المسنين(تحديد المعايير، مساطر الحصول على علامة الجودة وبرتوكولات التكفل ، طرق التقييم الداخلي والخارجي ، تكوين المشرفين على المؤسسات)؛
- تطوير المنظومة الاجتماعية لأسر الاستقبال التي يمكنها الاهتمام بالمسنين بدون سند عائلي وذلك وفق معايير وأسس ودفاتر تحملات محددة؛
- توسيع قاعدة الأندية النهارية للمسنين لتحسين نوعية حياتهم ومساعدة أسرهم على رعايتهم؛
- إعداد وتنفيذ مشاريع نموذجية لتطوير خدمات **التكفل داخل الأسرة** لفائدة الأشخاص المسنين.

تعزيز التضامن بين الأجيال والدفع ببيئة ملائمة لأشخاص مسنين نشيطين

- تعزيز الرابط ما بين الاجيال
- إدراج بعد تعزيز البيئة الملائمة للأشخاص المسنين النشيطين في مشروع برنامج وطني "جسر الكرامة" لحماية الأشخاص المسنين والنهوض بأوضاعهم، لاسيما على مستوى الصحة السليمة، الولوجيات المعمارية، النقل العمومي، المعايير الاجتماعية؛
- تنظيم لقاءات دراسية وتواصلية مع كل الفاعلين حول النهوض بنشاط الأشخاص المسنين؛
- إنجاز دراسة حول المقترحات العملية لتعزيز الحماية القانونية للأشخاص المسنين في التشريعات المغربية
- تشجيع مبادرات الجمعيات في إشراك المسنين في الحياة العامة .

تقوية إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025

- إعداد مخطط العمل الثاني للفترة 2022 – 2026، على ضوء أولويات البرنامج الحكومي 2021 – 2026، وانتظارات الفاعلين من قطاعات حكومية وشبكات وتحالفات المجتمع المدني وخبراء في المجال؛
- تنظيم لقاء وطني لتعبئة الفاعلين حول تفعيل المخطط الوطني 2022-2026؛
- تنظيم اجتماعات اللجنة الوزارية واللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة

- **مواصلة إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة** الذي سيمكن من إصدار البطاقة المنصوص عليها في المادة 23 من القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها من خلال تنفيذ التدابير التالية :
- وضع نظام معلوماتي خاص بمنح بطاقة الإعاقة،
- إرساء آليات حكامة النظام الجديد على صعيد الأقاليم النموذجية،
- إعداد وتنفيذ برنامج لتقوية قدرات مختلف الفاعلين المعنيين بنظام التقييم،
- تنظيم حملة تواصلية لإخبار الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم عن المسطرة الجديدة المعتمدة لتقييم وضعيات الإعاقة،
- إصدار البطاقة بالأقاليم النموذجية وتدبير قاعدة المعطيات المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة.

رافعات تنزيل الاستراتيجية

رافعات تنزيل الاستراتيجة

تتضمن المحاور التالية:

1. الرقمنة
2. الالتقائية
3. الجودة
4. الابتكار
5. التنزيل الترابي
6. الشراكة

الحصيلة

القيادة وتتبع تنزيل استراتيجية الوزارة

الشراكة مع التعاون الوطني

- تعزيز تموقع المؤسسة في مجال الخدمات الاجتماعية للقرب
- عقد عدة شراكات مع هذه المؤسسة برسم سنة 2022 بدعم مالي إجمالي بقيمة 40.839.000 درهم لتنفيذ المشاريع التالية:
  - دعم سنوي للجمعيات المسيرة للفضاءات المتعددة الوظائف للنساء بقيمة 16 مليون درهم؛
  - دعم سنوي ل 09 جمعيات مسيرة للمراكز الاجتماعية الكبرى بقيمة 14.839.000 درهم؛
  - دعم سنوي ل 82 مركز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة بقيمة 07 مليون درهم؛
- وفي إطار تنزيل برنامج "جسر" عقدت اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني بدعم مالي بقيمة اجمالية 200 مليون درهم لتأهيل المراكز لاحتضان برنامج "جسر".

الشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية من أجل :

- الاشتغال على تموقع جديد للمؤسسة خاصة في مجال الهندسة الاجتماعية المستدامة والتكوين لتقوية القدرات وتاهيل واعتماد الجمعيات وتنشيط الحاضنات الاجتماعية في المجال الترابي بشراكة مع الجمعيات العاملة في مجال الادماج الاجتماعي
- وضع برنامج للتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطب الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ؛
- تنشيط ومواكبة الحاضنات الاجتماعية (Incubateurs sociaux)
- التنزيل الميداني لبرنامج تعزيز القدرات للنساء في اطار برنامج "جسر التمكين والريادة" بشراكة مع الجهات

القيادة وتتبع تنزيل استراتيجية الوزارة

الشراكة مع الجمعيات

- تعد الشراكة مع الجمعيات أداة لتكريس سياسة القرب تجاه الفئات المستهدفة عن طريق دعم مبادرات جمعيات المجتمع المدني، وقد قامت الوزارة سنة 2022 بتخصيص مبلغ إجمالي يبلغ 13.349.63000 درهم لدعم 44 مشروعا لفائدة النساء في وضعية صعبة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة منها:
  - اتفاقية شراكة مع مؤسسة **للا أسماء للأطفال الصم** ومؤسسة المجمع الشريف للفوسفاط **بتاريخ 06 أكتوبر 2022** لإنجاز مشروع" زرع القوقعة الإلكترونية للأطفال أقل من سبع سنوات في وضعية إعاقة سمعية **بمبلغ 10 ملايين درهم**
  - اتفاقية شراكة لدعم الرياضة الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة **مع الجامعة الملكية المغربية** لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة بتاريخ **16سبتمبر 2022** وميزانية بلغت **مليون درهم**

كما تواصل الوزارة تتبع تنفيذ مشاريع الجمعيات الشريكة والتي هي في طور الإنجاز من خلال:

- إتمام إنجاز 175مشروعا في إطار طلب عروض المشاريع بدعم مالي يبلغ 14 مليون درهم إلى حدود 2022
- إتمام إنجاز 51مشروعا في إطار الشراكة الموضوعاتية بدعم مالي يبلغ 60,5 مليون رهم إلى حدود 2022

القيادة وتتبع تنزيل استراتيجية الوزارة

افتحاص مشاريع الجمعيات

- يتم حاليا إنجاز افتحاص وتقييم مشاريع الجمعيات الممولة في إطار برنامج الشراكة مع الجمعيات، نسخ 2015 و2016 و2017، التي تم تنفيذها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية؛
- في إطار هذه الدراسة سيتم افتحاص وتقييم 561 مشروع. بعد المصادقة على تقرير المنهجية المراد اتباعها، تم الشروع في إنجاز الافتحاص الميداني التجريبي للمشاريع المتعلقة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة قصد تكييف وتجويد آليات وأدوات الاشتغال قبل تعميمها على باقي الجهات.

القيادة وتتبع تنزيل استراتيجية الوزارة

الشراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات

في إطارسعي الوزارة لضمان التقائية البرامج القطاعية في المجال الاجتماعي فقد عقدت عدة شراكات مع الفاعلين المؤسساتيين منها ما يلي:

- توقيع 11 اتفاقية في شراكة 2022 مع الجهات للتمكين الاقتصادي للنساء بدعم من الشركاء بمبلغ اجمالي حوالي 250 مليون درهم
- اتفاقية شراكة إطار من أجل الإدماج السسيو-اقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية بين الوزارة **ووزارة الصناعة والتجارة والاتحاد الوطني للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية** من أجل الإدماج السسيو-اقتصادي لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية بقطاع التجارة والتوزيع.
- اتفاقية شراكة ل**تفعيل "إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات"** الذي أعطت انطلاقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، من أجل محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء، وقد خصصت الوزارة دعما ماليا سنويا بقيمة 02 مليون درهم لتنزيل التزامات إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء، ودعما سنويا بقيمة 01 مليون درهم لدعم "أكاديمية التمكين".
- اتفاقية شراكة مع تنسيقية **"إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات" ووزارة التعليم العالي والابتكار لتكوين 10000 مساعدة ومساعد وعاملين اجتماعيين في افق 2030**
- اتفاقية إطار للشراكة بين الوزارة **والتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية** في شأن دعم الفئات المستهدفة في إطار "برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة" وذلك على مستوى الجانب الوقائي والتدخل الاستباقي وتحسين جودة التكفل المؤسساتي ومواكبة الإدماج السسيو-اقتصادي لهاته الفئات.
- اتفاقية شراكة إطار من أجل الإدماج السسيو-اقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية بين الوزارة **ووزارة الصناعة والتجارة والاتحاد الوطني للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية** من أجل الإدماج السسيو-اقتصادي لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية بقطاع التجارة والتوزيع.
- توقيع اتفاقية شراكة **بين الوزارة و مؤسسة للا أسماء للأطفال الصم ووزارة العدل** بتاريخ 06 أكتوبر 2022 من أجل تيسير ولوج فئة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية إلى مرفق العدالة وتمكينهم من خدماته في ظروف تحفظ كرامتهم وتضمن حقوقهم.
- توقيع اتفاقية شراكة بتاريخ 20 شتنبر 2022 **مع مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين و المديرية العامة للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية** تهم تقوية القدرات و خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
- اتفاقية إطار **مع العصبة المغربية لحماية الطفولة** من أجل دعم تسيير مؤسسات استقبال الأطفال المحرومين من الأسرة التابعة للعصبة.

الحصيلة

الرقمنة واليقظة الاجتماعية

التحول الرقمي للقطب الاجتماعي، ووضع آليات تكنولوجيا المعلوميات

- توقيع اتفاقية مع التعاون الوطني بمبلغ 200 مليون درهم لتاهيل 250 مركز اجتماعي حيب مفهوم جسلر الذي يعتمد الرقمنة والتنمية المستدامة ويتضمن احدات الشباك الاجتماعي الرقمي الموحد بالمراكز المؤهلة (Smart Social Hub)
- توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للانضمام إلى برنامج" داتا ثقة "
- تعميم استغلال المنصة الرقمية "خدماتي" للحصول على شهادة الإعاقة على الصعيد الوطني بالنسبة لمراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني
- إطلاق المنصة الرقمية "جسر التمكين للأشخاص في وضعية إعاقة" لتشجيع الاندماج المهني والمشاريع المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إطلاق المنصة الرقمية " جسر التمكين والريادة" لتسهيل التمكين الاقتصادي للنساء بالجهات التالية: الدار البيضاء-سطات، فاس-مكناس، كلميم-واد نون
- إنجاز المنصة الرقمية "رفيق" لتسجيل طلبات الراغبين من الاستفادة من الدورات التكوينية في مجال التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد
- إطلاق المنصة الرقمية لتلقي وتدبير طلبات دعم مشاريع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة برسم سنة 2022،
- إطلاق المنصة الرقمية "جائزة تميز" الخاصة بتلقي ملفات الترشيح لجائزة المرأة المغربية النسخة السابعة، حول موضوع "تميز المرأة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة."
- الاشتغال على المنظومة المعلوماتية المندمجة للأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة و لتتبع الطفل في مدار الحماية بهدف تعميمها على مراكز المواكبة لحماية الطفولة
- **إطلاق برنامج تأهيل القطب الاجتماعي في مجال الرقمنة "الإدماج الرقمي في خدمة الإدماج الاجتماعي "والذي استفاد منه في مرحلة أولى 100 مشاركا من أطر القطب الاجتماعي مركزيا ومن مختلف أقاليم المملكة لتكوينهم كاطر مرجعية في مجال الرقمنة ستكون في 2022 1000 من اطر القطب الاجتماعي والجمعيات**

تعزيز قدرات مسؤولي وأطر القطب الاجتماعي

- تنظيم دورة تكوينية لفائدة موظفي الوزارة المرشحين لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2021 تم وضع منصة تكوينية رهن إشارة موظفي الوزارة المقبلين على اجتياز امتحانات الكفاءة المهنية. يتعلق الأمر بالمنصة الإلكترونية للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي (www.inaselearning.com)
- تقديم خدمة التكوين في اللغة الإنجليزية العامة لفائدة 113 موظفا وموظفة بالوزارة، إضافة إلى خدمة التكوين المصاحب (coaching) في اللغة الإنجليزية لفائدة 14 مسؤولا ومسؤولة بالوزارة.
- مجال التكوين التقني لإدارة الموقع الإلكتروني للوزارة، تم تنظيم دورة تكوينية (حضورية) لفائدة 17 موظفا وموظفة
- إعادة تأهيل أقطاب الكفاءات الداخلية لوكالة التنمية الاجتماعية من مكونين ومواكبين في جميع مجالات تدخلها
- دورات تكوينية في إطار التعاون والشراكة على الصعيد الوطني: في مجال التحول الرقمي للإدارة على الصعيدين المركزي والمحلي، برنامج التعلم والتكوين الافتراضي في مجال الرقمنة لوكالة التنمية الرقمية (ADD) ، "الحكامة الجيدة ودعم جودة الخدمات العمومية في خدمة المواطن" لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
- دورات تكوينية في إطار التعاون والشراكة على الصعيد الدولي: ندوات عن بعد في إطار الشراكة مع وزارة التجارة الصينية (MOFCOM) ، ندوة على المستوى الوزاري حول "الحد من الفقر والتنمية المستدامة لدول الحزام والطريق"؛ مجال الشؤون الاجتماعية وسياسات التوظيف ، حماية وتعزيز حقوق الطفل بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، برنامج ماستر في "النوع الاجتماعي والتنمية" "Gender and development" بالجامعة الدولية لسيول بكوريا الجنوبية، منظم من طرف الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA): 01 مستفيدة.

الحصيلة

تطوير التعاون الدولي

الشركاء	مجال الدعم (التقني والمالي)
الاتحاد الأوروبي UE	الحماية الاجتماعية/ المساعدة الاجتماعية / حماية الطفولة/ المساواة / الهجرة
البنك الإفريقي للتنمية BAD	الحماية الاجتماعية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
اليونيسيف UNICEF	حماية الطفولة
الإسكوا ESCWA	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة/ المساواة بين الجنسين
صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA	إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة / المسنين/ الأسرة / تعزيز حقوق المرأة
منظمة الأمم المتحدة للمراة	المساواة والمناصفة /محاربة العنف ضد النساء / تطوير اقتصاد الرعاية لتحرير وقت النساء
التعاون الثنائي (توقيع اتفاقية التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكاميرون)	تعزيز حقوق المرأة / حماية الطفل / إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة / حماية كبار السن / مكافحة الفقر

التواصل الرقمي: التجاوب مع اهتمامات المواطن من أولويات القطب الاجتماعي

عدد متابعي ومتصفحي منصات الوزارة على الأنترنيت أكتوبر 2021

29492
متوسط عدد زوار الموقع شهريا

83 418
عدد المتابعين لصفحة الوزارة

2964
عدد متابعين قناة الوزارة

3339
عدد المتابعين

تطور كبير في عدد المتابعين والمتصفحين في ظرف سنة إلى حدود أكتوبر 2022

44129
متوسط عدد زوار الموقع شهريا

109K
عدد المتابعين لصفحة الوزارة

4300
عدد متابعين قناة الوزارة

11,8K
عدد المتابعين

الرقمنة واليقظة الاجتماعية

التحول الرقمي للقطب الاجتماعي، ووضع آليات تكنولوجيا المعلوميات

- الإنجاز والتنزيل التدريجي للمنظومة المعلوماتية المندمجة "الشباك الاجتماعي جسر: جيل جديد من الخدمات الاجتماعية " لتجويد الرصد، الولوج الميسر للخدمات و تحديد مسارات الفئات المستهدفة.
- انجاز المنصة الرقمية للتكوين عن بعد "أكاديمية التمكين" بهدف تكوين 60000 مستفيد ومستفيدة ؛
- إعداد دليل مرجعي وطني لمعايير ولوج المواقع الإلكترونية للإدارات العمومية من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إطلاق المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل بمدار الحماية بمراكز المواكبة لحماية الطفولة و تكوين الأطر العاملة بها حول استعمالها
- الانخراط التدريجي للمتدخلين المؤسساتيين في مسار تتبع الطفل بمدار الحماية لاستغلال المنظومة المعلوماتية المندمجة و تكوينهم حول استعمالها؛
- إنجاز المنظومة المعلوماتية لتقييم الإعاقة و إصدار البطاقة و تجريبها كمرحلة أولية بجهة الرباط-سلا- القنيطرة
- تأهيل البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية: أجهزة الشبكة المعلوماتية وأنظمة الحماية، في إطار مواصلة تفعيل التوجيهات الوطنية لأمن النظم المعلوماتية؛

تعزيز قدرات مسؤولي وأطر القطب الاجتماعي

- إنجاز دراسة من أجل تنزيل أدوات تحديث تدبير الرأسمال البشري بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وذلك في إطار تطوير مواكبة ورش الإصلاح الإداري بالوزارة واعتماد مقاربة الوظائف والكفاءات، حيث سيتم من خلالها إعداد مجموعة من الأدوات والآليات التدبيرية، من بينها: الدليل المرجعي للمهن والكفاءات للوزارة (REC) ونظام التدبير التوقعي للموظفين والمهن والكفاءات (SGPEEC) وكذا مخطط التكوين متعدد السنوات للوزارة؛
- تنظيم تكوينات لفائدة موظفات وموظفي الوزارة بتأطير من كل من: "معهد المالية" و"المدرسة الوطنية العليا للإدارة" و"المجلس الأعلى للحسابات"، وذلك في مجالات مختلفة، حسب حاجيات التكوين التي تم جردها خلال السنة الجارية؛
- تتبع التكوينات المنظمة بشراكة مع الفاعلين في مجالات عمل الوزارة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

1- التواصل الرقمي: التجاوب مع اهتمامات المواطن من أولويات القطب الاجتماعي

- مواصلة التركيز على المضامين ذات البعد الخدماتي وتقريبها أكثر من المواطن ;وتوفير خدمات التوجيه والإرشاد عن بعد
- تشجيع التفاعل الرقمي مع المواطن عبر صفحات وحسابات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي واستثمارها الاستثمار الأمثل

2- استراتيجية التواصل في مجال المساعدة الاجتماعية تجعل من الوزارة مرجعا لكل الفاعليين

- الاشتغال على علامة جسر Branding لتعزيز تموقع القطب الاجتماعي بتصميم هوية بصرية موحدة؛
- إعداد دليل يضم كافة خدمات المساعدة الاجتماعية والمساطر المحددة للاستفادة منها؛
- إعداد تطبيق هاتفي يتضمن خدمات القطب الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية عموما؛
- مواصلة إعداد دعامات سمعية بصرية (كبسولات موضوعاتية، أشرطة فيديو حول الخدمات)؛
- بث برنامج تلفزي من 20 حلقة لدعم ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم
- إنجاز تسجيلات بودكاست/فيديو، كلما دعت الضرورة، للإجابة على تساؤلات المواطن.

تدبير الميزانية

الميزانية العامة للوزارة برسم سنة 2023

هيكلة الميزانية

الميزانية الإجمالية لسنة 2023

884 379 000 درهم

ميزانية الاستثمار

225 000 000 درهم

+38,04% عن 2022

ميزانية التسيير

659 379 000 درهم

+10,76% عن 2022

نفقات الموظفين (12%)

79 379 000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة (88%)

580 000 000 درهم

صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة

الميزانية المخصصة برسم سنة 2023

500 000 000 درهم

موظفو القطاع

460

الميزانية العامة للوزارة برسم سنة 2023

الاعتمادات المرصودة

السنة المالية	2022	2023	نسبة التغيير
نفقات الموظفين	82 715 000	79 379 000	% - 4,03
ميزانية التسيير	512 600 000	580 000 000	% 13,15
ميزانية الاستثمار	163 000 000	225 000 000	% 38,04
المجموع	**758 315 000**	**884 379 000**	**% 16,62**

تطور ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

512 600 000
برسم سنة 2022

13,15%

580 000 000
برسم سنة 2023

تطور ميزانية الاستثمار

163 000 000
برسم سنة 2022

38,04%

225 000 000
برسم سنة 2023

المناصب المالية المحدثة (برسم سنة 2023):

30

الميزانية العامة للوزارة برسم سنة 2023

هيكلة الميزانية العامة برسم سنة 2023 حسب مكونات القطب الاجتماعي

	الوزارة	التعاون الوطني	وكالة التنمية الاجتماعية
ميزانية التسيير	60 000 000	400 000 000	120 000 000
ميزانية الاستثمار	204 600 000	20 400 000	--
المجموع	**264 600 000**	**420 400 000**	**120 000 000**
النسبة	**% 32,87**	**% 52,22**	**% 14,91**

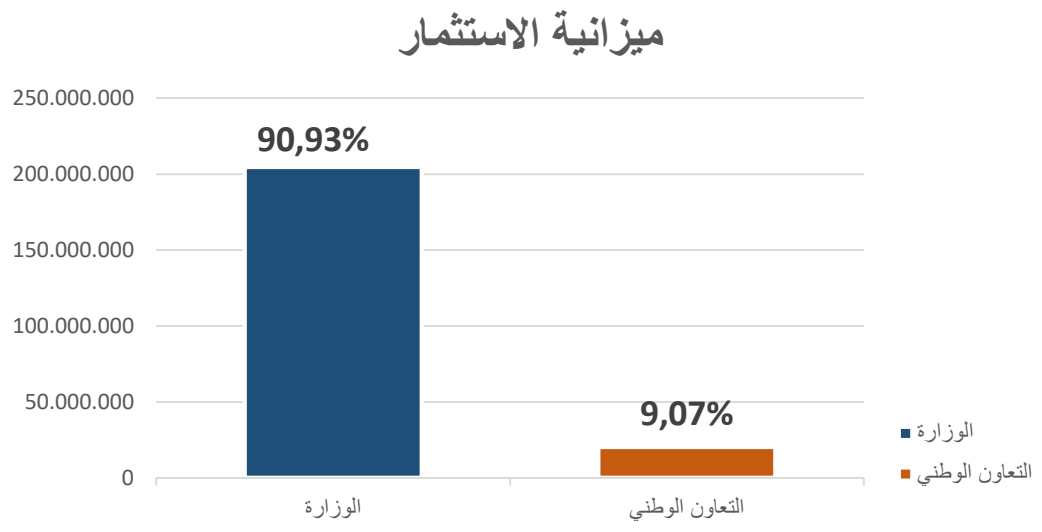

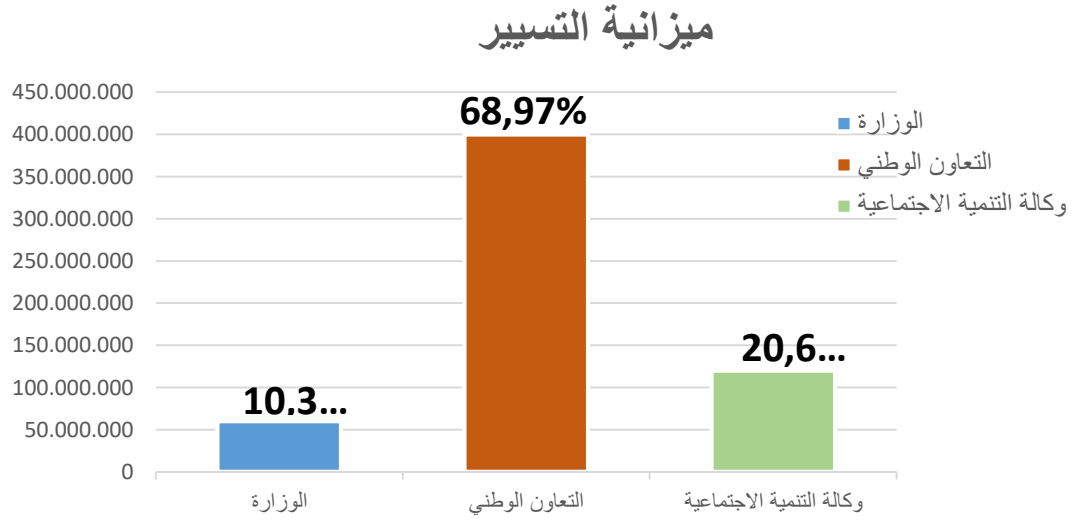

تقديم مشروع الميزانية الفرعية

برسم السنة المالية 2023

أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

مجلس المستشارين

شـــكـــرا

الثلاثاء 29 نونبر 2022

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵏⵏⵓⵏⵜ ⴷ ⵓⵙⵉⵍⵖ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵓⵡⵏⵜ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

Ministère de la Solidarité, de l'Insertion Sociale et de la Famille

Entraide Nationale
التعاون الوطني

وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

INAS
Institut National de l'Action Sociale
المعهد الوطني للعمل الاجتماعي

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

برسم السنة المالية 2023

نوه السيدات والسادة المستشارون أثناء مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لهذه الوزارة بالعرض القيم والمعطيات المتنوعة التي تم بسطها خلال إلقائه، معتبرين أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الحيوية والاستراتيجية ويشكل عماد الدولة الاجتماعية، كما يعتبر قطاعا حقوقيا بامتياز انطلاقا من المقتضيات الدستورية المنصوص عليها في الدستور الجديد لسنة 2011 والتي تنادي بتفعيل حقوق الإنسان في إطار الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

وتمت الإشارة إلى أن هذه المناسبة السنوية سانحة لمناقشة الأرقام والبرامج والاستراتيجيات والسياسات العمومية ذات الصلة بإشكاليات وإكراهات ورهانات القطاع، ومدى تنزيل الحكومة لالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي، خاصة وأن هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة، نظرا لكونه ذو حمولة متشعبة ومعقدة بإشكاليات مجتمعية يتخبط فيها المجتمع المغربي بفئاته المختلفة والمتعددة من الأسر والنساء والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، علما أن هذا القطاع له علاقة وطيدة مع ورش الحماية الاجتماعية، لأن معظم برامجه وتدخلاته تنصب نحو الفئات الاجتماعية الهشة.

وتم اعتبار أن مناقشة ميزانية هذا القطاع تتجاوز مناقشة الأوراق إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحور التضامن والمتعلق بالنقد الاجتماعي وموضوع المساواة، وكذا محور الأسرة باعتبارها عماد وأساس المجتمع وأيضا التنمية الاجتماعية المرتبطة بالتنمية الشاملة.

وتمت الإشادة بما تم القيام به على مستوى الوزارة من برامج واستراتيجيات والتي يجب تقييمها وتطويرها، مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية المبرمة في هذا المجال إذ يبقى التحدي الأكبر هو تنزيل وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وهو مجهود يحتاج إلى إرادة حقيقية لتغيير العقليات والمفاهيم، كما تمت المطالبة بإخراج المراسيم التطبيقية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

هذا، وقد تم طرح بعض التساؤلات تمثلت فيما يلي :

- هل توجد دراسة سوسيولوجية للظواهر الاجتماعية.

- كيفية حل مشاكل الأسر المغربية من العنف الأسري وتزويج القاصرات وتشغيل الأطفال.

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

- كيفية تثمين الذكاء الاجتماعي للمواطنين والاستفادة من التكنولوجية.

- هل تم فتح حوار قطاعي داخل الوزارة والتفاعل الإيجابي مع مطالب النقابات، إذ تمت الدعوة إلى ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي.

- آثار الاتفاقيات المبرمة على مستوى الوزارة والتي تهم القطاع الاجتماعي.

- التصور الممكن اعتماده لمحاربة ظاهرة البغاء من طرف بعض النساء اللاتي تأثرن بظروفهن الاجتماعية.

- الاستراتيجية الشاملة للقضاء على ظاهرة التسول.

ومن جهة أخرى، تم التأكيد على أهمية التنزيل الأمثل للاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع الجهات والعمل على متابعتها قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وتم الإلحاح على تشجيع الدعم المباشر للنساء الأرامل، والسعي نحو تطبيق المساواة والمناصفة والتي يجب أن تكون مسؤولية الجميع مشتركة.

واعتبر أحد السادة المتدخلين أن مبلغ الدعم المتمثل في 500 مليون درهم مبلغ مهم جدا، حيث يجب أن يتم تخصيصه للمناطق التي تعاني من خصاص مهول، كما ينبغي التفكير في دعم المؤسسات الجهوية وأن تعمل الوزارة على اعتماد التقائية السياسات.

وقد أجمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية الرفع من الميزانية والاعتمادات المالية المرصودة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خاصة أمام البرامج المسطرة والمتنوعة وكذا حجم التحديات المستقبلية.

وقد تمحورت أغلبية المداخلات والآراء الواردة ضمن النقاش العام حول المحاور والنقط التالية :

✓ **<u>الأشخاص في وضعية إعاقة :</u>**

أشير إلى أن موضوع الأشخاص في وضعية إعاقة موضوع شائك بالنظر إلى حجم انتظارات هذه الفئة التي هي في حاجة ماسة إلى بذل عدة مجهودات، في الوقت الذي لم يطبق فيه بعد قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة ووضع قانون للدعم الاجتماعي لهم، مع العمل على تقديم مشروع العاملين الاجتماعيين، حتى يتم إدماج هذه الفئة بشكل صحيح سواء على المستوى التعليمي أو العملي أو الاقتصادي.

وتمت الدعوة إلى تسهيل ولوج هذه الفئة إلى جميع المؤسسات وكذا استفادتها من مراكز خاصة تتوفر على برامج تأطيرية وتأهيلية تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، إضافة إلى ضرورة تمكين هذه الفئة من النسبة المتفق عليها على مستوى مناصب الشغل دون إغفال الإشارة إلى

أهمية الاهتمام بإحدى الفئات التي أصبحت تتزايد بشكل مقلق وهي "فئة المتوحدين".

وتم التساؤل عن مآل بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، وعن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن لما سيكون لها من أثر على تمكين هذه الفئة من حقوقها وتسهيل التعامل معها.

وفي هذا الإطار، نوه بالمبادرة التي أخذها مجلس المستشارين على عاتقه في إحداث مجموعة موضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة والتي ستبتدئ عملها في غضون الأيام القليلة المقبلة، وهو ما يبين بالملموس مدى اهتمام مكونات هذا المجلس الموقر بهذه الفئة المهمة من المجتمع.

وتمت الإشادة بالمجهودات المبذولة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بتفعيل البرامج في هذا المجال، باعتبار هذه الشريحة الأكثر حاجة للرعاية والاهتمام، فرغم تضافر الجهود طيلة السنوات الماضية، غير أن هذه الفئة لا زالت تعيش تهميشا حقيقيا وتعاني من النظرة الدونية للمجتمع، فالعائلات المحتضنة للإعاقة هي بدورها تحتاج إلى دعم مادي ونفسي ومساعدة اجتماعية لتضمن رعاية هذه الفئة واحتضانها.

وتم الإلحاح على ضرورة احترام نسبة 7% المخصصة قانونا لهذه الفئة في اجتياز المباريات واعتماد الولوجيات في جميع المؤسسات والفضاءات.

وتم اعتبار أنه بالرغم من الزيادات المسجلة في ميزانية الوزارة بنسبة 38% وتخصيص 30 منصب مالي للقطاع، فهي تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الفئات التي تعنى بها، وما تتطلبه الوزارة من موارد بشرية لتنزيل الاستراتيجيات والبرامج الطموحة والتحديات التي يعرفها القطاع.

وفي هذا السياق، تم الإلحاح على الرفع من الاعتمادات المالية لهذا القطاع حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة والتحديات المستقبلية.

وتمت الإشارة إلى المشاكل التي تعاني منها برامج تشجيع الإندماج المهني نتيجة طول المدة وتعقد المساطر وضعف المشاريع المقبولة مقارنة بعدد الطلبات، علما أن المنصة الرقمية لم تحد من المشاكل المطروحة، حيث أن الفئة المستهدفة تبقى غير متمكنة من الرقمنة، مما حد من ولوج هذه الفئة، مع الاستفسار حول مصير هذه الفئة والطلبات المقدمة لدى مؤسسة التعاون الوطني.

وأبرزت إحدى المتدخلات أن الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على الباكالوريا في سن أكثر من 26 سنة يتم حرمانهم من الحي الجامعي والمنحة، وبالتالي يجب تدخل الوزارة من أجل إنصاف هذه الفئة.

وقد تمت الدعوة إلى ضرورة وجود ولوجيات بكافة المرافق والمؤسسات العمومية لتيسير ولوج هذه الفئة لكافة الأماكن العمومية.

وطرح تساؤل هل هناك دراسة قامت بإنجازها الوزارة حول حول الأشخاص المعاقين وفق التوزيع الجغرافي على صعيد المملكة وإلى أي حد استفادت هذه الفئة من التغطية الاجتماعية.

✓ **<u>الأشخاص المسنين :</u>**

ذكر أحد السادة المتدخلين أن هذا الموضوع أصبح اليوم يعرف تطورا متسارعا خصوصا مع التوجه المتسارع لهرم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة، حيث تم التساؤل عن أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الوزارة في هذا الإطار، خصوصا وأن هناك نقصا مهولا في جانب المساعدين الاجتماعيين وطب الشيخوخة وفي مراكز الإيواء والتي يجب تحسين شروط العيش فيها مع توفير أطقم طبية مؤهلة ومختصين

في الترويض الطبي والنفسي، مع التأكيد على ضرورة العمل على ترسيخ ثقافتنا المغربية في حماية المسن واحتضان أسرته له.

وتمت الإشارة إلى أن المغرب يعرف تحولا حقيقيا في هرمه الديمغرافي، والتي تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يزيد 6 ملايين نسمة في أفق سنة 2030، حيث ستمثل هذه الفئة 15,4% من مجموع سكان المغرب، إذ يستلزم تضافر جهود جميع الفاعلين لحماية هذه الشريحة الاجتماعية التي لا تحتاج إلى مسكن وملبس فقط، بل إلى أطباء نفسيين ومؤطرين اجتماعيين يساهمون في إدماج هذه الفئة وإخراجها من عزلتها النفسية، إضافة إلى أهمية وضع سياسة عمومية مندمجة في جميع جهات المملكة.

وتم الإلحاح على أهمية مراقبة ومتابعة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتحسين ظروف العيش ضمانا للكرامة.

وتم التساؤل عن مدخول كرامة، علما أن الحكومة لم تلتزم بصرف هذا المدخول كما وعدت سابقا أنه سيتم صرفه ابتداءا من شتنبر 2022، كما تمت المطالبة بإنشاء مصلحة حكومية مكلفة بالأشخاص المسنين وكذا وضع مساطر للتظلم لفائدتهم.

✓ **المرأة :**

تمت الإشادة بالدور المحوري الذي تلعبه المرأة في أي سياسة اجتماعية والذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمن بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع واستطاعت بدعم من مختلف الهيآت السياسية والمجتمع المدني وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها اليوم الدستور كأسمى قانون في البلاد ترجمت في عدد من مناحي الحياة الاجتماعية وفي مجموعة من القوانين والمجالات.

وذكر أحد السادة المستشارين أنه على مستوى التمكين السياسي فإن المرأة لا زالت لم تصل إلى المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لا زالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بالمجلس والتي لا تتعدى 13%، وكذا نسبة 24% في الحكومة الحالية، إضافة إلى عدم حضورها ضمن التعيينات في المناصب العليا.

وبالرغم من اعتماد القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، فقد تم الإجماع على أنها لا زالت تعاني من العنف بجميع أشكاله، اللفظي، الجسدي والرقمي.

وفي هذا السياق، تم التساؤل عن الدور الذي تقوم به الوزارة من أجل تصحيح هذه الاختلالات ووضع تدابير حاسمة للحد من معاناة النساء في القرى والحواضر.

وتمت المطالبة بالتنزيل الأنجع للبرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 على المستوى الترابي.

وسجل أحد السادة المتدخلين بإيجاب نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول العنف، نظرا لما يتيحه من إحصائيات ومعطيات، فلا زالت هنا حاجة لتظافر الجهود للقضاء على هذه الآفة، الشيء الذي يطرح تساؤلا عن كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو القانونية، ومدى مواكبة الجمعيات العاملة في هذا المجال، وأيضا مدى النجاح في إنشاء مراكز خاصة للتتبع والرصد ومراكز الاستقبال للمحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف.

وتم التأكيد على ضرورة المحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف داخل الأسرة وخارجها مع ضرورة مضاعفة الجهود لتمثين صورة المرأة في الإعلام وتوجيهه لفائدتها عوض استغلال صورتها بأشكال مختلفة تكرس الثقافة التمييزية لها، إذ تم اقتراح في نفس السياق، إنتاج أفلام تاريخية

تعرف بدور النساء المقاومات والمجاهدات والفاعلات عبر التاريخ، واللاتي ساهمن بشكل كبير في تطور ورقي المجتمع.

واعتبرت إحدى السيدات المتدخلات أنه في غياب قوانين منظمة وجازمة لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة، حيث ذكرت ببعض المؤشرات الإحصائية وهي كالتالي :

- الزواج المبكر أقل من 18 سنة 13,790 خلال سنة 2018.

- نسبة الوفيات للأمهات (لكل 100 ألف ولادة حية)، 44,6% حضري و111,1% قروي.

- التعليم : نسبة التمدرس (15-17 سنة)، 92,5 حضري و 71,4% قروي، وهذا يبين الفارق الشاسع الذي يجب العمل عليه في إطار محاربة الهدر المدرسي.

- العنف ضد النساء : نسبة انتشار العنف 56,5% حيث بلغت نسبة العنف المنزلي 52,1%، وفي فضاء العمل 15,4%.

وعلاقة بموضوع العنف ضد النساء، تمت الإشارة إلى أن العالم يخلد يوم 25 نونبر اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، كما نطلق من تاريخه حملة 16 يوم لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تستمر لغاية 10 دجنبر الذي يصادف بدوره اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ونظرا لتفشي العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يمس النساء أكثر وما يترتب عنه من أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية أصبح من الواجب المصادقة على الاتفاقية 190 لمناهضة العنف في عالم الشغل والتوصية 206 لتعزيز الترسانة القانونية.

وتم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية للعنف ضد النساء مراجعة مدونة الأسرة خاصة والعنف النفسي التي تعاني منه المرأة، خاصة

الحاضنة للأبناء، مما يسبب ضياع مصالح الأطفال، فيما يسمى الحضانة للأم والولاية للأب.

وتم الإلحاح على مساعدة النساء على التمكين الاقتصادي، كما تم التساؤل عما إذا كانت هناك شراكة ما بين ووزارة الأوقاف حول ظاهرة العنف ضد النساء مع الإشارة إلى ارتفاع أنواع العنف الممارس على النساء في أماكن العمل، خاصة بالنسبة للقطاع غير المهيكل، حيث تمت المطالبة بوضع ميزانية خاصة بالنساء ضحايا العنف.

✓ **الطفولة :**

تم اعتبار أن هذا الموضوع متشعب ومعقد، خاصة أمام تنامي ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى كالتسول والاستغلال الجنسي لفئة صغيرة تنتظر منا جميعا ضمان حقها في الحياة، إضافة إلى أن الطفل هو مستقبل المجتمع وكل ما تلقاه في فترة الطفولة سيقدمه للمجتمع.

وعلاقة بما سبق، تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بمرحلة الطفولة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع وعلى رأسهم قطاع التربية الوطنية ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي.

وتمت الإشارة إلى عدم مراعاة المؤسسات الاجتماعية المستقبلية لخصوصية في الفئات العمومية مما ينعكس سلبا عليه، ويكون الإلتحاق بها سببا في اكتسابه عددا من الآفات.

وتم استحسان المبادرات التي قامت بها الوزارة في إطار العناية بالأطفال، كالعمل على تقليص نسبة الهدر المدرسي بالتنسيق مع القطاعات المعنية، غير أن هناك مجموعة من الظواهر التي يعاني منها الطفل المغربي، إذ تمت المطالبة بالتفكير في إبداع برامج واستراتيجيات لمناهضتها أو على الأقل التخفيف من نسبتها كالتهميش والتشرد، ظاهرة الاغتصاب والتحرش

الجنسي، وكذا العنف السري وتشغيل الأطفال، تأهيل عن الوضعية المزرية التي تعرفها مراكز حماية الطفولة التي بدورها تعرف مشاكل بالجملة من غياب المرافق الضرورية، ضعف التكوين والتأطير للأطر التي تشتغل بها، غياب البرامج المقدمة لهؤلاء الأطفال من أجل إعادة التربية وبناء الشخصية وتقديم برامج المواكبة والإدماج.

وتم التساؤل عن الاستراتيجية المتبعة للقضاء على ظاهرة التسول في الشوارع.

✓ **التضامن والتماسك الاجتماعي :**

أكد أحد السادة المتدخلين على أن الوزارة تواصل بشكل مستمر دعم السياسة الاجتماعية، وذلك بمواصلة تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات، منها دعم وتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، وكذا المجهود الحكومي الذي يواكبه مجهود تشريعي في تقوية الترسانة القانونية، إضافة إلى ورش الحماية الاجتماعية كإنجاز اجتماعي مهم وكآلية لتوجيه السياسات الاجتماعية وإنصاف الجهات الهشة في أفق ضمان الحماية الاجتماعية لأكثر من ثلث المغاربة، وبذلك أصبح من الضروري الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وإعادة تأهيلها، وذلك من خلال التنزيل السريع لقانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، قصد الحد من مجموعة من الاختلالات والتجاوزات.

وتم اعتبار أن حالة ووضعية الإنعاش الوطني والعاملين به تستدعي ضرورة الإقلاع به كآلية مهمة يمكن للوزارة الاستفادة منها في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، حيث تم التأكيد على أنه حان الوقت لإحداث قطب اجتماعي قوي يجمع كل المؤسسات والهيئات والإدارات ذات الصلة بالمجال الاجتماعي في مؤسسة واحدة بموارد مالية وبشرية، تجمع شتات التعاون الوطني والإنعاش الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية حتى تصبح

عملية تدخل الدولة قوية وواضحة وذات أثر مباشر على المواطن وأيضا تسهيل عمليات المراقبة والتتبع والتقييم.

وتمت الإشارة إلى افتقار مراكز التوجيه والمساعدة بالتعاون الوطني لأدنى شروط الاستقبال والعمل، مما يخلق توترات بين المرتفقين والأطر، إضافة إلى غياب وسائل النقل والإجراءات المصاحبة للقيام بعمليات المواكبة والتتبع للمشاريع الخاصة لذوي الإعاقة أو برنامج دعم التمدرس.

وتم التساؤل عن مآل المراسيم التطبيقية للقانون رقم 45.08 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين المنزليين.

وتم التأكيد على أن العنصر البشري يعد من أهم الركائز من أجل تفعيل وتنزيل البرامج والمشاريع، وبالتالي يجب فتح الحوار الاجتماعي القطاعي بمؤسسة التعاون الوطني، وتم تسجيل التمييز الموجود في التعامل مع الشركاء الاجتماعيين، وتم طرح المشاكل المتعددة التي يعاني منها أطر ومستخدمي وأعوان مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمتمثلة في الآتي :

- عدم الاستفادة من الرعاية الصحية والتعويضات العائلية والتعويضات عن المسؤولية وخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- عدم ا لاستفادة من رخص المرض والرخص الاستثنائية، إضافة إلى العطل السنوية.

- غياب الحوار الاجتماعي على مستوى وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني.

- عدم تحديد ساعات العمل القانونية.

- عدم الاستفادة من التكوين والتكوين المستمر.

- تدخلات مباشرة لرؤساء الجمعيات الخيرية في التسيير الإداري والمالي والتربوي والاجتماعي.

- غياب تفعيل لجان التدبير وعدم توضيح اختصاصات الأطر والمستخدمين.

- قلة الموارد البشرية وضعف البنيات التحتية.

- مآل ملف موظفي شغيلة مؤسسة التعاون الوطني.

أجوبـة السيـدة وزيـرة التضامـن والإدمـاج الاجتماعـي والأسـرة

أجوبة السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

أشادت السيدة الوزيرة بالمداخلات والاستفسارات القيمة التي أبداها السيدات والسادة المستشارين والتي همت القضايا الاجتماعية بتشعباتها المتنوعة والتي همت المرأة، الطفولة، الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤسسات الرعاية الاجتماعي، الأشخاص المسنين.

وفيما يخص النسبة المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة، فقد أبرزت أنها تحدد في 7% بالنسبة للقطاعات العمومية، وقد قامت الوزارة ببذل عدة مجهودات وشاركت في تسهيل ولوج هذه الفئة بميدان الشغل.

وأوضحت أن بطاقة الإعاقة تحدد أنواع ونسبة الإعاقة، وأبانت أن ورش الحماية الاجتماعية سيشكل ثورة اجتماعية بفضل السجل الاجتماعي الموحد، كما أن جميع المغاربة سيستفيدون من التغطية الصحية، وأن الخدمات الاجتماعية ستصبح بفضل منظومة الاستهداف والمنظومة المعلوماتية القوية توضح بشكل أكبر ودقيق الفئات المستهدفة والمستحقة، وبذلك فإن اعتماد السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد ستتضح الفئات المستهدفة للخدمات الاجتماعية ومستقبل هذه الخدمات سيكون حسب الهندسة الاجتماعية.

وأشارت إلى أن هناك تغطية ومواكبة للطلبات التي تقدمت بها الجمعيات سواء بالنسبة للأطفال أو للأنشطة المدرة للدخل، إذ تم تسجيل 6000 طلب.

وبالنسبة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، صرحت أن هناك تنسيق واشتغال مشترك بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب قصد البحث عن صيغة مناسبة لتشغيل هذه الفئة ضمن القطاع الخاص.

وذكرت أنه يتم الاشتغال والتعاون بين الوزارة والعمال والولاة من أجل رصد الأشخاص في وضعية إعاقة، مستشهدة بإقليم بركان الذي قام بإحصاء جميع الأشخاص في الإقليم، كما تمنت السيدة الوزيرة تعميم التجربة بمختلف الأقاليم والجهات من أجل معرفة أماكن تواجدهم للاستجابة لجميع الطلبات.

وصرحت أن عدد طلبات شهادة الإعاقة المتوصل به هو 100 ألف طلب، كما أن السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد سيساعد على توضيح قاعدة الهندسة الاجتماعية والفئات الاجتماعية المستهدفة.

وأوضحت أن بطاقة الإعاقة تسلم بناء على تقرير طبيب معتمد يحيله على اللجنة المكلفة بذلك والتي تقوم بإصدار توصياتها وتحيلها على وزارة التنمية الاجتماعية.

وأعرب أنه تم تخصيص محور خاص بالنساء بهدف السعي نحو تحقيق المساواة في الحقوق بين الجنسين والتي يجب تفعيلها وفق ما هو منصوص عليه دستوريا، كما أن التمكين الاقتصادي يبقى جد مهم، والإلتقائية موجودة بين مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، غير أن الهندسة الاجتماعية تستلزم إشراك المجتمع المدني، وتوجد أكثر من 100 جمعية تشتغل في الإدماج.

وأبرزت أن التنزيل القانوني لمقتضيات قانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء اعترته عدة ثغرات أبانتها الممارسة العملية وسيتم إعداد دراسة بهذا الشأن يتم تقديمها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وذكرت أن اللجنة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتشتغل تحت رئاسة رئيس الحكومة وبمشاركة المجتمع المدني والمنتخبين، كما أشارت إلى وجود خطة وطنية ترمي إلى تحقيق المساواة خلال سنة 2030 والمناصفة خلال سنة 2035 وسيتم تحديد الأولويات والاشتغال عليها.

وعن الأشخاص المسنين، أشارت إلى وجود مقاربة هذه السنة من أجل الدعم تقارب 7 مليون درهم قصد الرعاية والتكفل بالأشخاص المسنين الذين سيدخلون ضمن ورش الحماية الاجتماعية ودعم الأسر التي ستستقبل الأشخاص المسنين والحاضنة للشخص المن وستستفيد من دعم إضافي لأنها تحتضن شخصا مسنا ليس ذوي قربى فقط بل الأسر المستقبلة بشكل عام.

وأوضحت أنه تمت إضافة الخدمات الاجتماعية المتنقلة من أجل حماية الطفولة والتي ستقوم بتحديد الأطفال في وضعية الشارع وسيتم تدعيمها حيث سيتم إرجاع الطفل لأسرته أو الأسرة المستقبلة، أو يتم وضعه في إطار مؤسسة للرعاية الاجتماعية إلى أن يصل إلى سن 18 سنة.

ووعدت في الأخير السيدة الوزيرة أنها ستقوم بإرسال أجوبة كتابية.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

برسم السنة المالية 2023

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2022-2023
دورة أكتوبر 2022

الأمانـــــــة العامـــــــــة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسـم اللجـن
مصلحة لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

عرض السيد وزير التربيــة الوطنيــة والتعليم الأولــي والرياضـــــــة

عرض

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

حول مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2023

الأربعاء 30 نونبر 2022

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

المرجعيات الاستراتيجية

التوجيهات الملكية السامية

التي تعكس العناية المولوية المتواصلة للتربية والتكوين

- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 باعتبارها منظورا مجتمعيا شموليا لإصلاح نظام التربية والتكوين وتحقيق الأهداف المنشودة؛
- أحكام القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بمثابة إطار تعاقدي ملزم للدولة ولباقي الفاعلين والشركاء المعنيين في مجال التربية والتكوين؛
- النموذج التنموي الجديد الرامي إلى تحقيق نهضة تربوية؛
- البرنامج الحكومي الذي يعطي أهمية خاصة لتسريع اصلاح منظومة التربية والتكوين.

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

أهم المنجزات

تميزت سنة 2022 بإعداد مشروع خارطة الطريق من أجل أجرأة الإصلاح الذي يتمحور حول 4 مكونات أساسية:

ثلاثة أهداف استراتيجية

ثلاثة أهداف استراتيجية في أفق 2026 تركز على
التعلمات الأساس، والأنشطة الموازية والحد من الهدر المدرسي

ثلاثة محاور التدخل

التلميذ(ة) والأستاذ(ة) والمؤسسة التعليمية

12 التزاما

12 التزاما لفائدة التلميذ(ة) و الأستاذ(ة)
والمؤسسة التعليمية

ثلاثة شروط للنجاح

تحقيق هذه الالتزامات يتطلب توفير ثلاثة شروط للنجاح
الحكامة والتزام الفاعلين والتمويل

أهم المنجزات

تم تقاسم ومناقشة مشروع خارطة الطريق مع أزيد من 100 ألف مشاركة ومشارك في إطار المشاورات الوطنية

استشارة مختلف الفاعلين والمتدخلين ...

33 493
تلميذ(ة)

21 837
أستاذ(ة)

20 666
أسرة

1 766
مؤسسة تعليمية

... عبر عدة قنوات

6 270
مجموعة تركيز

83
لقاء ترابيا

243
ورشة موضوعاتية

مشاورات لتجويد المدرسة
تعليم ذو جودة للجميع
www.madrastna.ma

أزيد من 22 000
جواب على الاستمارات

أهم المنجزات

محور التلميذ(ة)

التعليم الأولي

- إبرام اتفاقيات شراكة في اطار التدبير المنتدب مع ثلاث جمعيات رائدة في مجال التعليم الأولي من أجل ضمان الجودة المطلوبة ؛
- إبرام اتفاقية شراكة، مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ووزارة الاقتصاد والمالية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، متعلقة بالتكوين الأساس بغلاف زمني حدد في 400 ساعة تتوزع بين تكوين نظري (40%) وتكوين تطبيقي (60%)؛
- تكوين حوالي 9000 مربية ومربي بما فيها المزاولين بالوحدات المسيرة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- فتح 4700 قسم جديد.

أهم المنجزات

محور التلميذ(ة)

تجويد برامج الدعم الاجتماعي

المبادرة الملكية مليون محفظة: استفادة ما يفوق 4 ملايين و 754 ألف تلميذة وتلميذ، تمثل الإناث منهم نسبة 49% من المبادرة الملكية مليون محفظة خلال الموسم الدراسي 2021-2022.

برنامج تيسير: إسناد تدبير هذا البرنامج لصندوق الإيداع والتدبير من أجل تحسين تدبير التحويلات الموجهة إلى أولياء التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الدعم ويستفيد من هذا البرنامج 2 313 189 مستفيد (1 614 367 أسرة)؛

المطاعم المدرسية والداخليات:

- استفادة ما مجموعه 1.285.042 تلميذة وتلميذا من الإطعام المدرسي، منهم 1.187.615 بالوسط القروي، أي بزيادة إجمالية تقدر ب 4.2% مقارنة مع الموسم الدراسي 2020-2021؛
- استفادة 115.253 تلميذة وتلميذ من خدمات الداخليات بزيادة تقدر ب 3.8% مقارنة مع الموسم الدراسي 2020-2021

النقل المدرسي: توسيع شبكة النقل المدرسي حيث استفاد ما مجموعه 442.604 تلميذة وتلميذا خلال الموسم الدراسي 2021-2022 من خدمات النقل المدرسي.

أهم المنجزات

محور التلميذ(ة)

تعزيز الدعم التربوي

- استفادة مليون و700 ألف تلميذ(ة) بالمستويات الإشهادية من حصص للدعم التربوي؛
- تعبئة أكثر من 67 ألف متدخل، من داخل المنظومة التربوية، لتقديم الدعم التربوي لهاته الفئة ؛
- استفادة 600 أستاذة وأستاذ من تكوينات في اطار البرنامج الوطني للدعم التربوي TaRL (Teaching at the Right Level) و 10.000 تلميذ (ة) من برنامج الدعم؛
- انطلاق عملية التوسيع التدريجي لبرنامج TaRL.

تطوير النموذج البيداغوجي

- تجريب الانشطة الاعتيادية ب 800 مؤسسة لدعم وتعزيز مستوى التعلمات بالسلك الابتدائي:
  - ✓ نشاط قرائي يومي مدته 10 دقائق في بداية حصص اللغة العربية والفرنسية،
  - ✓ نشاط في الرياضيات مدته 10 دقائق يوميا عند بداية كل حصة،
  - ✓ ممارسة نشاط بدني من 15 إلى 30 دقيقة ثلاث مرات في الأسبوع.

أهم المنجزات

محور التلميذ(ة)

تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس

- توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بـ 483 مؤسسة تعليمية؛
- إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج الرياضة المدرسية؛
- تجهيز مرافق الرياضية المدرسية بالمؤسسات التعليمية بولوجيات خاصة بهذه الفئة من التلاميذ، حيث ناهز عدد الولوجيات المنجزة إلى 1595 ولوجية؛
- تصنيف 2500 مؤسسة كمؤسسات دامجة؛

أهم المنجزات

محور التلميذ(ة)

تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

- إحداث مركز قاعدة بيانات جديد يمكن من تخزين وتأمين المعطيات؛
- تطوير منظومة مسار للتدبير المدرسي لتضم مكونات ووظائف جديدة مفتوحة للتلاميذ وأوليائهم ولكل الفاعلين التربويين، حيث بلغت نسبة التغطية الوظيفية للمساطر المهنية بمنظومة مسار 63,95 %؛
- عدد الخدمات الالكترونية بلغ 225 خدمة على الخط؛
- نسبة استغلال المكونات بمنظومة مسار بالمؤسسات التعليمية: 65,71 %؛
- نسبة المساطر المهنية للمنظومات المعلوماتية المنجزة للمجالات المهنية وصلت 59,26 %.

أهم المنجزات

محور الأستاذ(ة)

تحسين جاذبية مهنة التدريس

- **إجراءات ولوج مباراة التعليم** : وضع إجراءات جديدة بخصوص الانتقاء القبلي من أجل ولوج مباريات توظيف الأطر النظامية للأكاديميات وذلك بهدف تجويد عملية الانتقاء ودعم جاذبية مهنة التدريس؛
- **الحوار الاجتماعي:**
  - ابرام اتفاقية بين الوزارة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية خلال شهر يناير 2022، تؤسس لمنهجية تشاركية ترمي إلى مراجعة مشتركة للنظام الأساسي لموظفي الوزارة، وذلك في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي؛
  - المصادقة على ثلاثة مراسيم، خلال المجلس الحكومي ليوم 10 فبراير 2022، تفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي؛
- **تطوير التكوين الأساس والمستمر:**
  - ابرام اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تحدد الإطار العملي لتنزيل الإصلاح الخاص بالتكوين الأساس للأساتذة؛
  - استفادة 116.801 خلال الأسدس الأول من سنة 2022 من برامج التكوين في اطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر، بالإضافة إلى استفادة 20.406 أستاذة وأستاذ من التكوين عبر المصاحبة و3932 من التكوين في المواد غير اللغوية (DNL)؛
  - برمجة تكوينات مستمرة إشهادية لفائدة الأطر التربوية في مختلف مجالات الممارسات البيداغوجية.

أهم المنجزات

محور المؤسسة

بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية

- توسيع نطاق الإشراف المنتدب لتنفيذ مشاريع بناء وتأهيل مؤسسات التربية والتكوين من أجل تركيز الوزارة على مهامها الأساسية، والاستفادة من خبرات وكفاءات الوكالات المختصة في مجال إنجاز البنيات التحتية العامة؛
- فتح 166 مؤسسة جديدة، 97 منها بالوسط القروي وتمت إضافة 3530 حجرة جديدة في اطار التوسيعات؛
- توفير الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة ب 483 مؤسسة تعليمية؛
- إطلاق برنامج وطني للتدخل الاستعجالي لتأهيل المؤسسات التعليمية والداخليات برسم سنتي 2022 و2023، لتسريع عملية التأهيل المادي لمرافق المؤسسة التعليمية وتحسين جماليتها؛
- ربط 427 مؤسسة /وحدة تعليمية بشبكة الماء، و566 مؤسسة /وحدة تعليمية بشبكة الكهرباء، و 333 مؤسسة بالشبكة الخارجية للصرف الصحي، وتوفير المرافق الصحية لـ 322 مؤسسة /وحدة تعليمية.

أهم المنجزات

محور المؤسسة

الارتقاء بالرياضة المدرسية

- تعميم مسلك رياضة ودراسة بمجموع جهات المملكة حيث عرف تطورا ملموسا على مستوى التخصصات وعدد المؤسسات المحتضنة له (60 مؤسسة تعليمية و20 تخصص رياضي)؛
- إحداث المراكز الرياضية بمؤسسات التعليم الإعدادي بالوسطين الحضري والقروي وقد بلغ عدد هذه المراكز برسم الموسم الدراسي 2021 - 2022 ما مجموعه 160 مركزا يستفيد منها حوالي 37 ألف تلميذ(ة).
- تفعيل أدوار الجمعية الرياضية المدرسية والعمل على تعميم إحداثها على مستوى كل مؤسسة تعليمية عمومية أو خصوصية بجميع الأسلاك التعليمية، فقد بلغت نسبة تعميم هذه الجمعيات بالمؤسسات 52%؛
- حصول الفرق المدرسية المغربية على مجموعة من الميداليات والألقاب القارية والدولية:
  - ✓ حصول المنتخب المغربي المدرسي إناث على اللقب القاري في البطولة الإفريقية المدرسية لكرة القدم؛
  - ✓ حصول تلاميذ المؤسسات التعليمية المشاركة في بطولة العالم المدرسية للعدو الريفي على 6 ميداليات من أصل 24 و3 كؤوس من أصل 12؛
  - ✓ حصول الأبطال الرياضيين المغاربة على 11 ميدالية في الدورة 19 للجمنزياد الرياضية المدرسية؛
- تنظيم 44 بطولة وطنية مدرسية في مختلف الرياضات.

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

معطيات أولية حول الدخول المدرسي

التعليم الأولي في اطار التدبير المنتدب بما فيه التعليم الأولي المدبر من طرف INDH

الأطفال

529 ألف طفلة وطفلا	نسبة الاناث %49,6	نسبة القروي %63

الأقسام

26+ ألف قسم للتعليم الاولي	18 ألف بالوسط القروي	4700 + قسم إضافي

المربيات

26+ ألف مربية ومربي	400+ ساعة تدريب لـ 9000 مربية ومربي	5000+ مربية ومربي جدد

معطيات أولية حول الدخول المدرسي

أعداد التلاميذ

أزيد من 7,9 مليون تلميذة وتلميذ التحقوا بالمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية بالأسلاك الثلاث (+2,2% مقارنة بالسنة الماضية).

	الابتدائي	الإعدادي	التأهيلي	المجموع
العمومي	3 867 800 -0,2%	1 897 200 +6,5%	1 083 300 +4,6%	6 848 300 +2,3%
الخصوصي	779 300 +0,3%	198 800 +4,7%	117 100 +2,9%	1 095 200 +1,3%

- نسبة القروي : 40%
- نسبة الخصوصي : 13,8%

معطيات أولية حول الدخول المدرسي

أطر التدريس

	الابتدائي	الإعدادي	التأهيلي	المجموع
أطر التدريس	155 ألف	68 ألف	70 ألف	293 ألف
الأساتذة الجدد منهم	7 700	7 300		15 ألف

أزيد من 290 000 من أطر التدريس منهم 15 000 أستاذة وأستاذ جدد

معطيات أولية حول الدخول المدرسي

المؤسسات التعليمية

	الابتدائي	الإعدادي	التأهيلي	المجموع
مؤسسة تعليمية عمومية	8 291 273 مدارس جماعاتية	2 186	1 446	11 923
مؤسسة تعليمية محدثة	79	58	29	166 منها 97 بالوسط القروي
حجرة دراسية جديدة في اطار التوسيعات	1 650	860	1 020	3 530

ما يناهز 11 923 مؤسسة تعليمية عمومية منها 6 599 بالوسط القروي

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

تطور المؤشرات التربوية والمالية

التقييمات الوطنية حول مكتسبات التلاميذ تؤكد أزمة التعلمات بالمدرسة العمومية

البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات
(PNEA 2019)

% التلاميذ المتوفرون على مستوى مقبول

حسب المعدل المتوسط 30% من تلاميذ التعليم العمومي يتحكمون جيدا في المقرر الدراسي خلال استكمال التعليم الابتدائي

حسب المعدل المتوسط 10% من تلاميذ التعليم العمومي يتحكمون جيدا في المقرر الدراسي خلال استكمال التعليم الاعدادي

تطور المؤشرات التربوية والمالية

نسب التمدرس الصافية

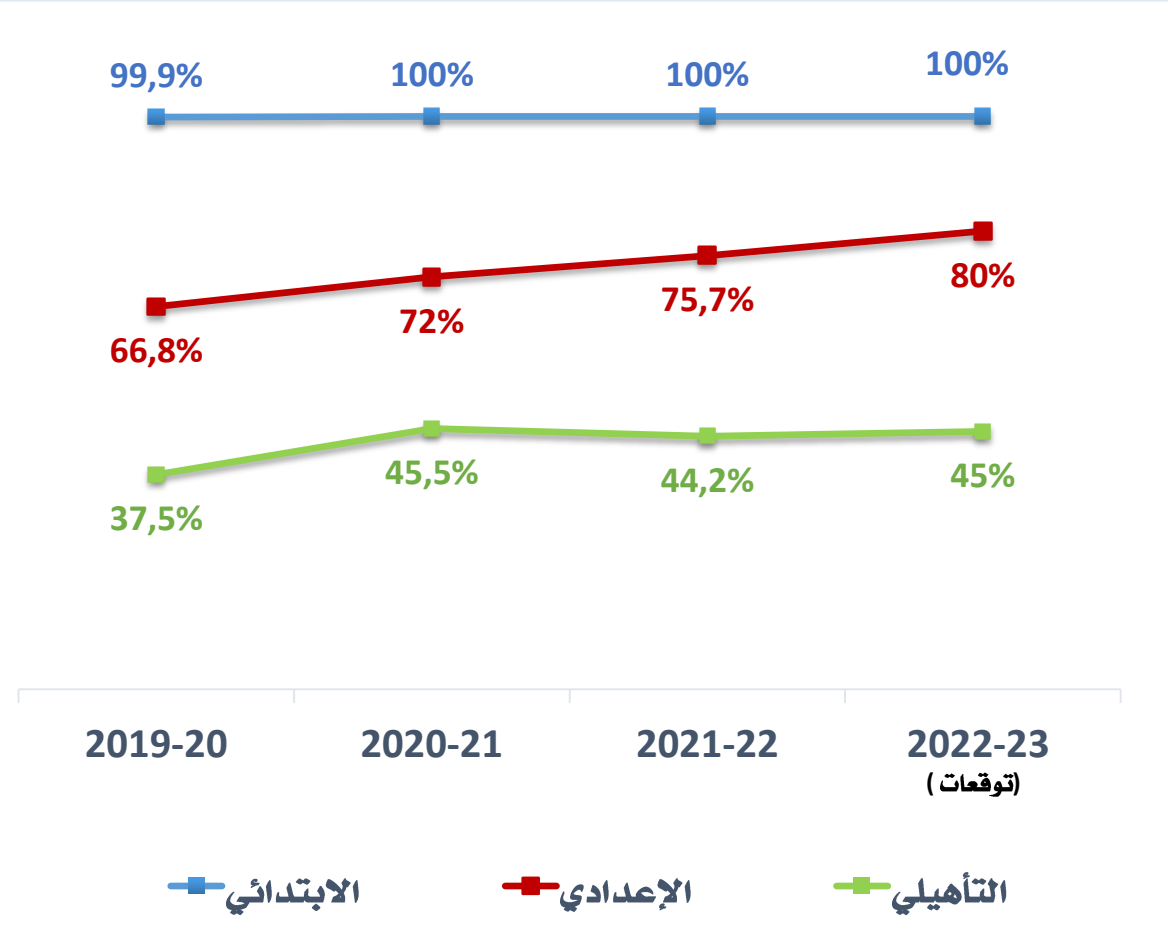

نسب التمدرس بالتعليم الأولي

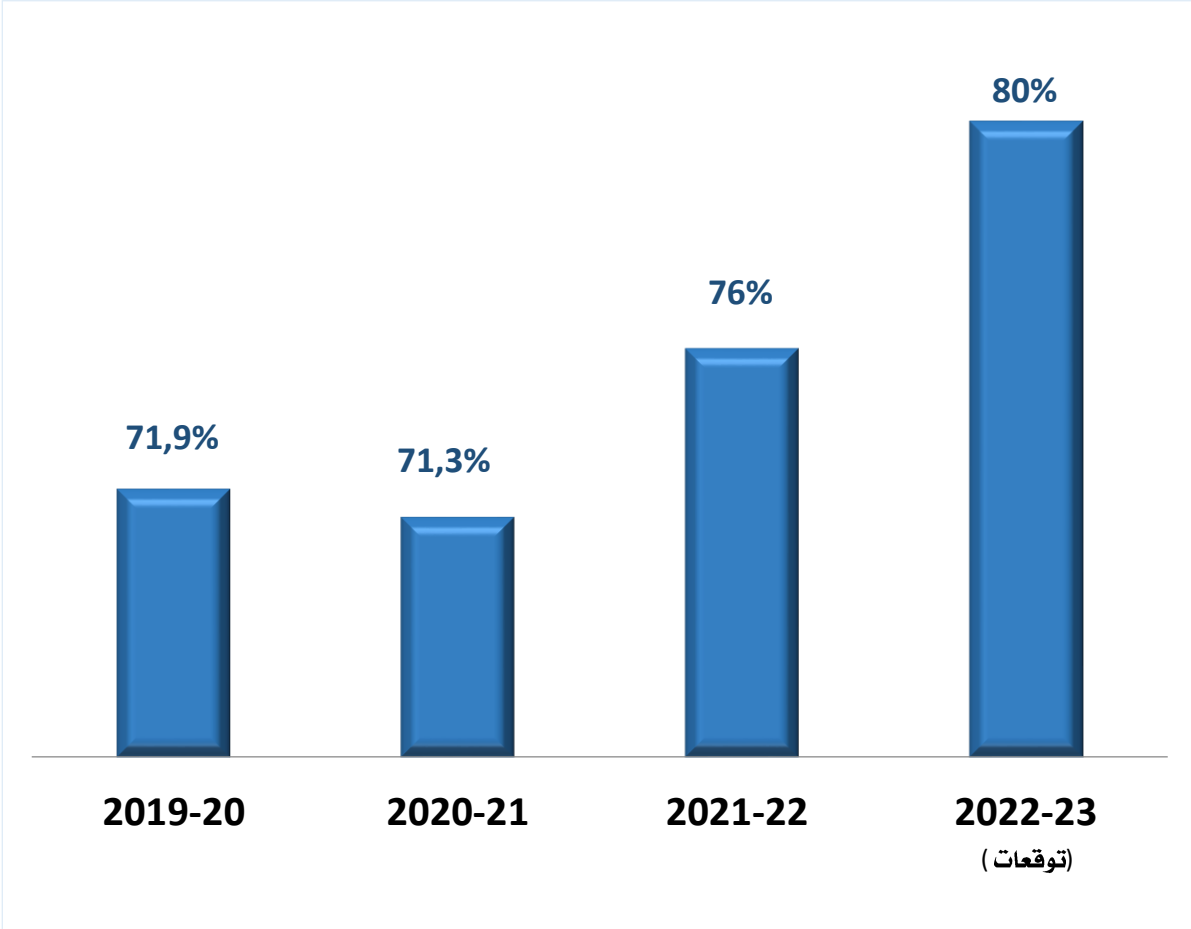

تطور المؤشرات التربوية والمالية

نسب الانقطاع عن الدراسة

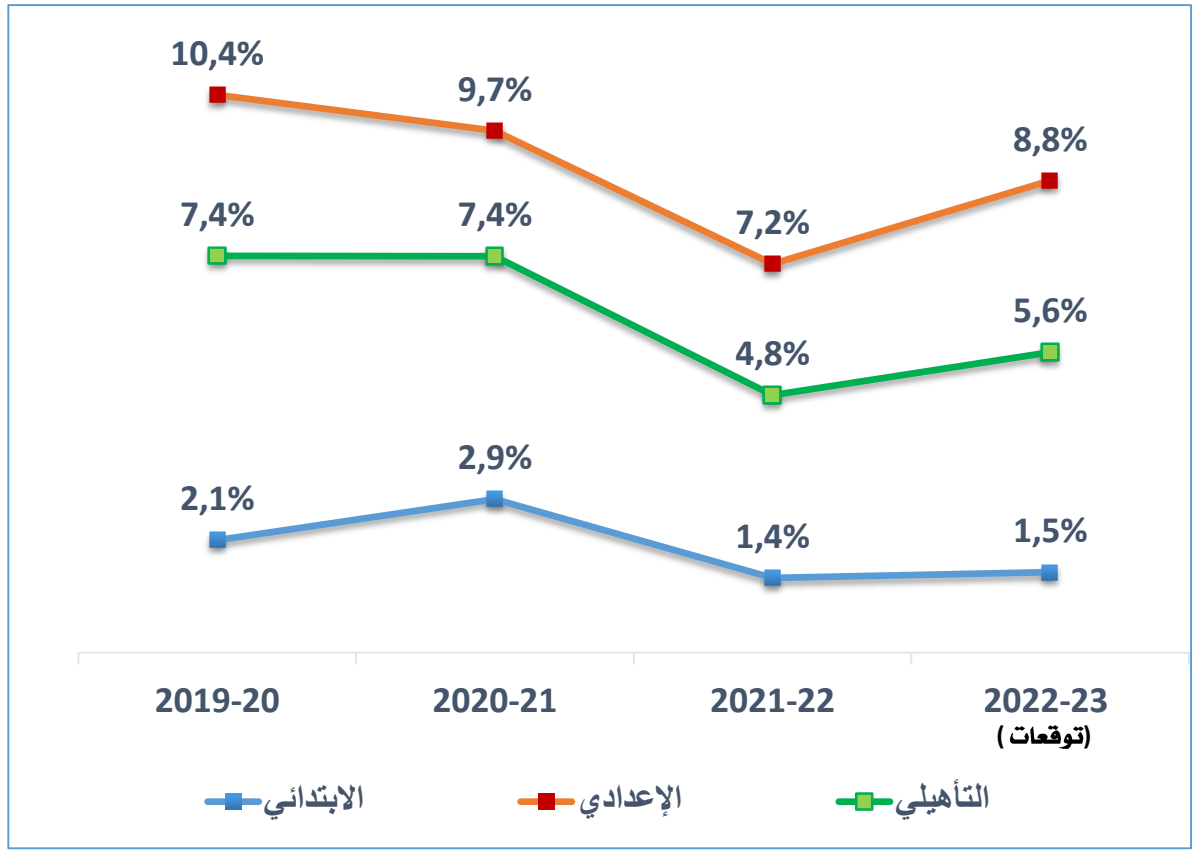

نسب التكرار

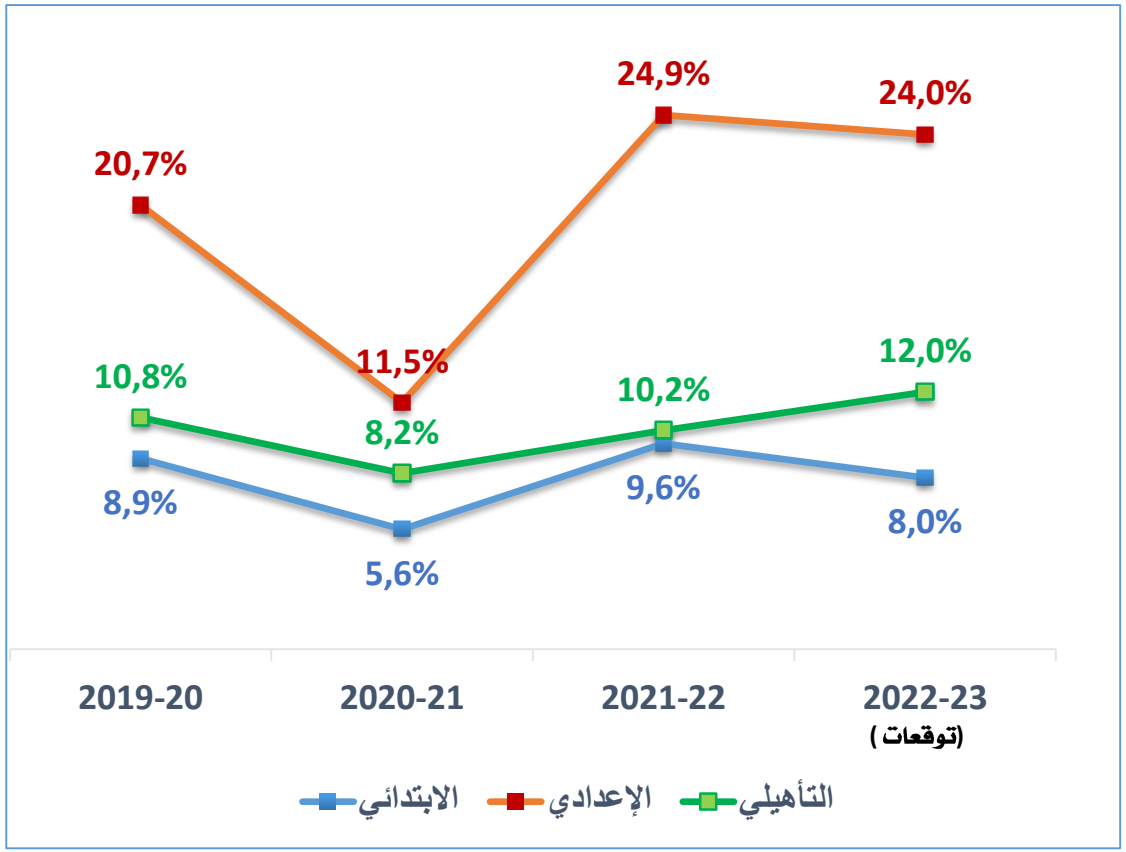

تطور المؤشرات التربوية والمالية

نسب الاكتظاظ

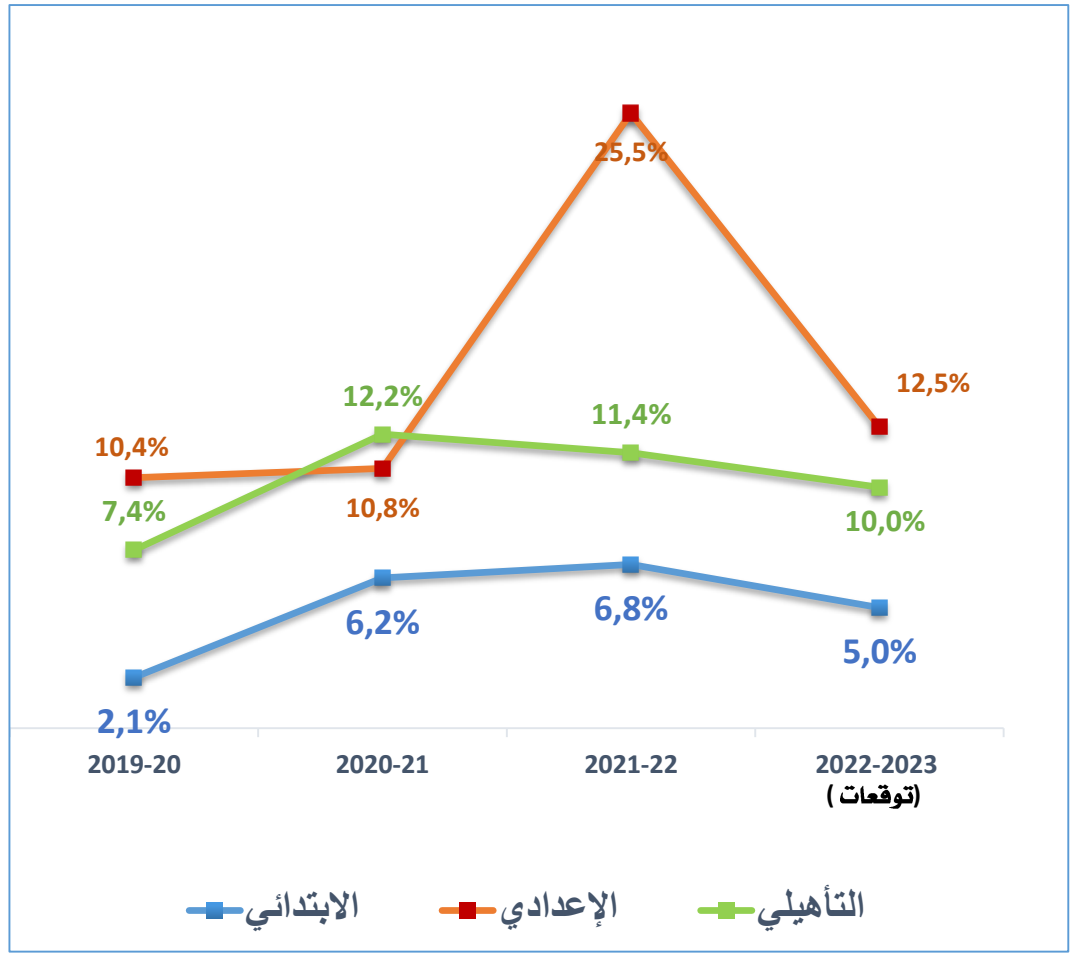

نسب النجاح بالمستويات الإشهادية

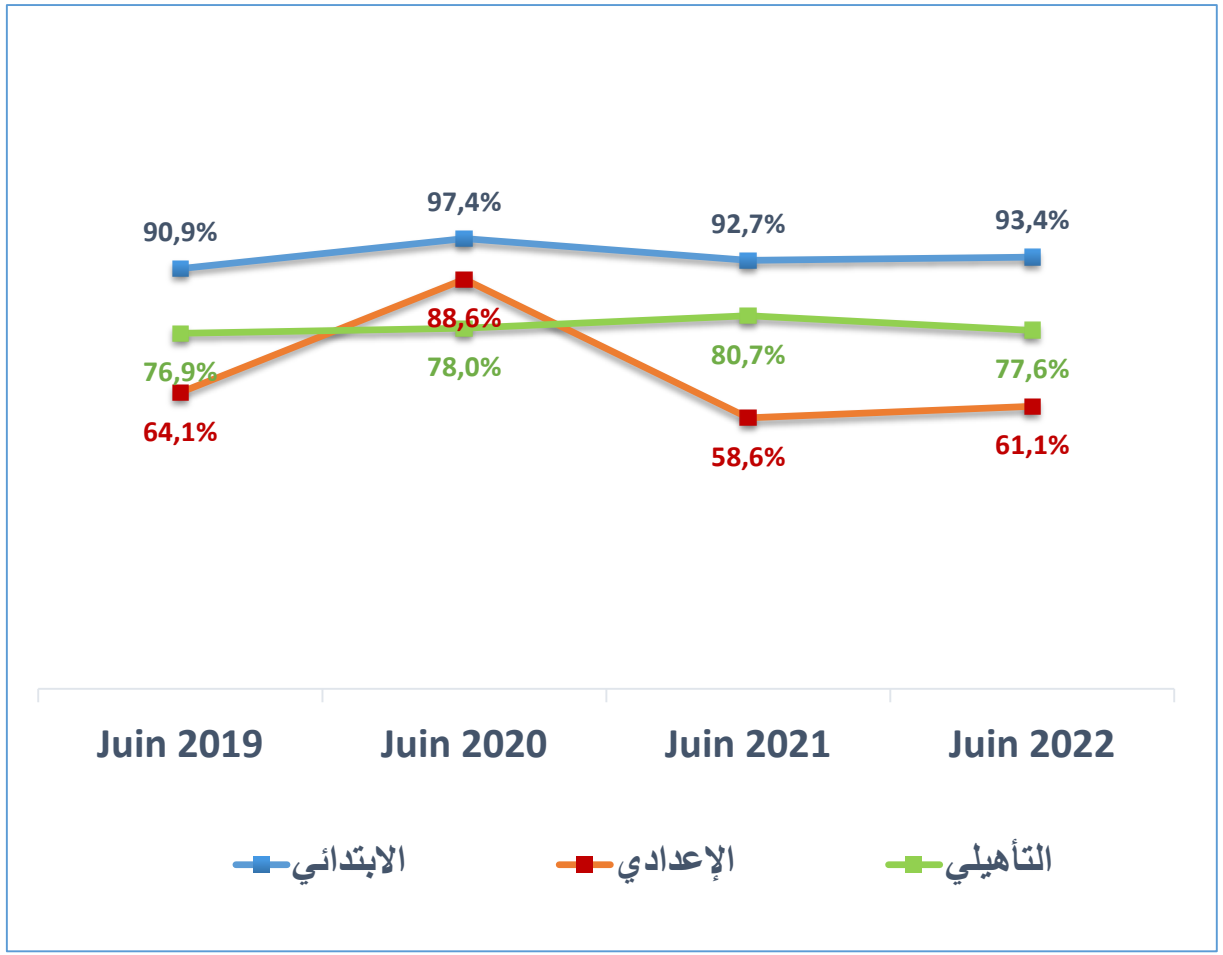

تطور المؤشرات التربوية والمالية

تطور الاعتمادات المرصودة للقطاع (دون احتساب اعتمادات الالتزام) خلال الفترة الممتدة بين 2018 -2023

بملايير الدراهم

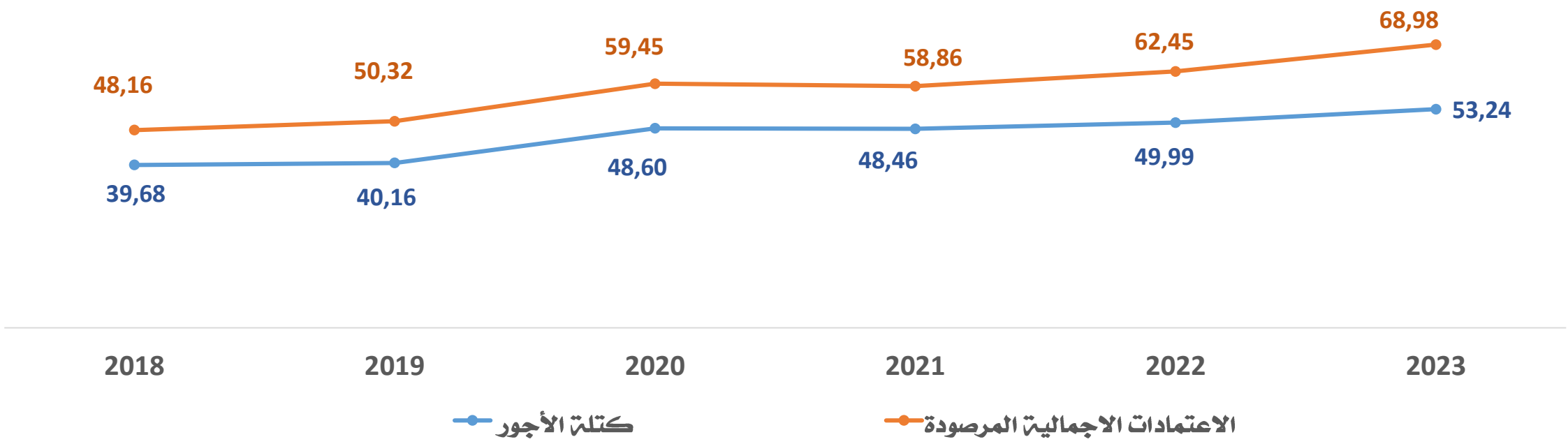

- مجهودات ملموسة للدولة نتج عنها طفرة نوعية في الميزانية المرصودة خلال الفترة الممتدة بين 2018 و 2022، في حين تمثل كتلة الأجور أزيد من 77% من هذه الاعتمادات؛
- مواصلة تظافر الجهود من أجل تغطية الحاجيات من الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنزيل مقتضيات القانون الاطار 17-51 لتحقيق مدرسة تكافؤ الفرص وتحسين جودة التعلمات .

تطور المؤشرات التربوية والمالية

تنفيذ ميزانية القطاع إلى غاية شتنبر 2022 (بملايين الدراهم)

وضعية تنفيذ ميزانية التسيير برسم 2022

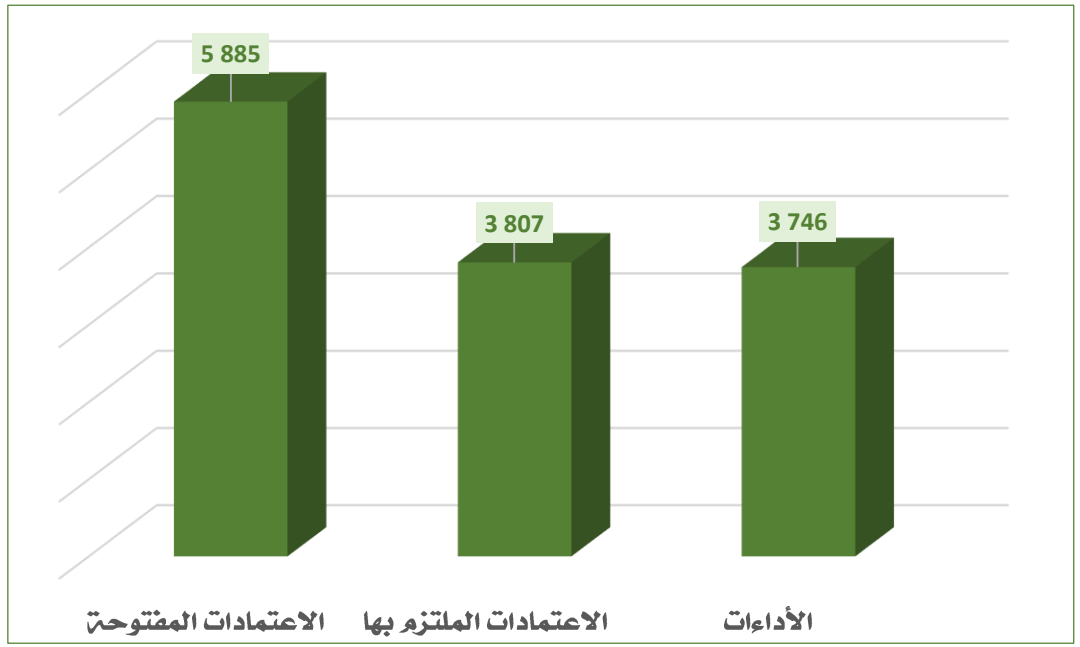

وضعية تنفيذ ميزانية الاستثمار برسم 2022

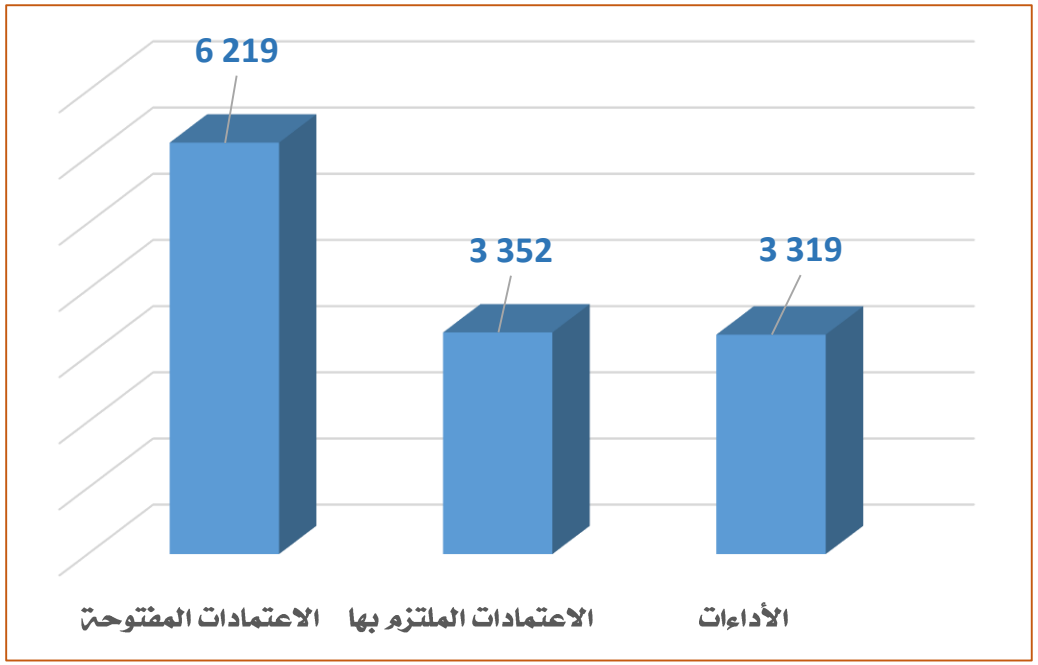

	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
التسيير	65%	98%
الاستثمار	54%	99%

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

الاعتمادات الاجمالية المرصودة

(دون احتساب اعتمادات الالتزام)

68,97 مليار درهم

الاستثمار: 12,36 مليار درهم

- **اعتمادات الأداء**
  7,18 مليار درهم
- **اعتمادات الالتزام**
  5,18 مليار درهم

التسيير: 61,79 مليار درهم

- **كتلة الأجور**
  53,24 مليار درهم
- **المعدات والنفقات المختلفة**
  8,55 مليار درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

الاعتمادات الاجمالية المرصودة برسم 2023مقارنة 2022 (بالدرهم)

	مجموع ميزانيتي التسيير والاستثمار (دون اعتمادات الالتزام)	فصل التسيير		فصل الاستثمار	
		كتلة الأجور	المعدات	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
(1)2023	68 975 929 000	53 243 097 000	8 551 832 000	7 181 000 000	5 177 000 000
(2) 2022	62 451 478 000	49 991 916 000	5 930 832 000	6 528 730 000	5 068 000 000
الفرق (2) -(1)	6 524 451 000	3 251 181 000	2 621 000 000	652 270 000	109 000 000
التطور	10,45%	8,36%	44,2%	10,0%	2,2%

تم رصد ما مجموعه 68,98 مليار درهم أي بزيادة % 10,45 مقارنة مع سنة 2022، أي ما يعادل 6,52 مليار درهم (دون احتساب اعتمادات الالتزام)

المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2023:

20 344 منصبا :

- 18 000 هيئة التدريس ؛
- و2 000 أطر الدعم التربوي والإداري؛
- و 344 أطر التبريز.

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

أهم مستجدات الميزانية برسم سنة 2023

(بالدرهم)

المحور	المكون	الاعتمادات 2022	الاعتمادات 2023
التلميذ(ة)	التعليم الأولي	940 000 000	1 485 000 000
	تطوير النموذج البيداغوجي	-	420 000 000
	الموارد الرقمية	110 000 000	400 000 000
	الدعم التربوي والأنشطة الموازية	-	300 000 000
	الدعم الاجتماعي	1 500 000 000	1 769 000 000
الأستاذ(ة)	التوظيفات :	17.334 منصب مالي	20.334 منصب مالي
	معهد الأستاذية	-	300 000 000
	التكوين المستمر	500 000 000	
المؤسسة	تدابير لضمان الجودة	-	60 000 000
	تعويضات العمل التربوي بالمؤسسات التعليمية لفائدة طلبة سلك الاجازة في التربية	-	260 000 000
	تأمين المؤسسات التعليمية وتقوية خدمات الحراسة والنظافة	860 000 000	1 200 000 000
	تمويل مشاريع المؤسسات وضمان السير العادي للعملية التعلمية	250 000 000	400 000 000

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

التعليم الأولي

- تعزيز دور الوزارة في تقنين مجال التعليم الأولي وإرساء منظومة ضمان الجودة؛
- تفعيل اتفاقيات الشراكة مع ثلاث جمعيات رائدة في مجال التعليم الأولي؛
- تعبئة 5000 مربية ومربي إضافيين خلال الموسم الدراسي 2022-2023؛
- تكوين أساس تكميلي لمدة 550 ساعة لفائدة المربيات والمربيين المستفيدين من التكوين الأولي (400 ساعة) وتقييمه في أفق تعميمه؛
- تكوين مستمر لمدة 6 أيام لباقي المربيات والمربين المزاولين؛
- توسيع العرض التربوي بالتعليم الأولي من خلال تأهيل وتجهيز 279 حجرة وبناء وتجهيز 2326 حجرة.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
1,48 مليار درهم	676 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

تطوير النموذج البيداغوجي

- التعميم التدريجي للأنشطة الاعتيادية بجميع الأقسام لدعم وتعزيز مستوى التعلمات بالسلك الابتدائي:
  - ✓ اقتناء الكتب والقصص المساعدة على القراءة،
  - ✓ تخصيص ركن للقراءة بالأقسام؛
  - ✓ توفير الموارد البيداغوجية الخاصة بالرياضيات و الدليل المتعلق بالأنشطة الحركية.
- الشروع في تجديد المنهاج الدراسي لسلك التعليم الثانوي الإعدادي؛
- مراجعة المسارات المهنية بالثانوي بتنسيق مع الشركاء (مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل و قطاع التكوين المهني)
- تقوية منظومة التوجيه انطلاقا من السنة الإشهادية بالابتدائي؛
- التشجيع على القراءة وتحسين دور المكتبات وتوفير المعدات البيداغوجية بالأقسام الدراسية بالثانوي؛
- تطوير الموارد البيداغوجية بما فيها الموارد الرقمية؛
- تطوير النموذج البيداغوجي وانفتاح المنظومة التعليمية على التعدد اللغوي من خلال اعتماد هندسة لغوية جديدة في المشروع الإصلاحي.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
280 مليون درهم	-

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

تطوير الدعم التربوي والأنشطة الموازية الداعمة

- التوسيع التدريجي للبرنامج الوطني للدعم التربوي TaRL بعد تجريبه ب 250 مؤسسة تعليمية، والذي يهدف إلى معالجة صعوبات التعلم الكبرى في المستوى الابتدائي ليصل عدد التلاميذ المستفيدين إلى 100 ألف تلميذة وتلميذ؛

علما أن تنزيل مقاربة TaRL بالتعليم الابتدائي يستدعي تكوين إشهادي لفائدة 6000 أستاذة وأستاذ؛

- توفير الدعم التربوي للتلاميذ المستهدفين بالسلك الثانوي ومؤسسات التعليم الابتدائي غير المستفيدة من مقاربة TaRL؛
- تكثيف الأنشطة الموازية بمساهمة الشركاء.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
300 مليون درهم	-

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

- توسيع تجربة استعمال الموارد الرقمية بالثانوي الإعدادي لتدريس الرياضيات والفيزياء و علوم الحياة والأرض واللغات مما يستلزم تكوين وتجهيز المدرسين المعنيين بالتجربة؛
- تجهيز المؤسسات التعليمية بالمعدات المعلوماتية:
  - ✓ تجهيز 1097 مؤسسة فرعية بحقائب متعددة الوسائط؛
  - ✓ تجهيز حوالي 10.000حجرة دراسية بمسلاط و خادم و موجه السلكي؛
  - ✓ تجهيز عينة من الثانويات الإعدادية (100) الحاضنة لتجربة الفصول الرقمية بسبورات تفاعلية؛
  - ✓ تحديث تجهيزات برنامج جيني 1 و جيني 2؛
- ربط كل المؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت لأهداف التدريس.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
57 مليون درهم	345 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي

- العمل على استكمال تعميم التدبير المفوض لخدمات الاطعام المدرسي وتقييم جودة هذه الخدمات ؛
- الرفع من عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي:

✓ استفادة 249.464 تلميذ (ة) من خدمات الداخليات و 1.563.701 تلميذ (ة) من المطاعم المدرسية بزيادة تقدر

ب 12 % و 6% على التوالي مقارنة مع سنة 2022 (1,769 مليار درهم) ؛

✓ استفادة ما يفوق 4.754.000 تلميذ (ة) من المبادرة الملكية مليون محفظة (55 مليون درهم كمساهمة الوزارة) ؛

✓ استفادة 2.313.189 تلميذ (ة) من برنامج تيسير (تمول من طرف صندوق التماسك الاجتماعي) ؛

✓ وضع تصور مندمج لتدبير خدمات النقل المدرسي والاطعام والايواء بتنسيق مع جميع الفاعلين الترابيين.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
1,824 مليار درهم	-

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

تأمين حق ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة

- تصنيف 3000 مؤسسة تعليمية كمؤسسة دامجة؛
- متابعة 41.187 طفل وطفلة في وضعية إعاقة دراستهم في المؤسسات الدامجة؛
- استفادة 17.566 تلميذ (ة) من التدخل الطبي والشبه طبي؛
- استفادة 13.579 تلميذ (ة) من خدمات التدخل النفسي الاجتماعي؛
- استفادة 16.684 تلميذ (ة) من التدخل السيكو معرفي؛
- توفير الولوجيات وإحداث قاعات الموارد للتأهيل والدعم وتكييف المرافق الصحية في 1348 وحدة مدرسية /مؤسسة تعليمية.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
7 مليون درهم	125 مليون درهم (متضمنة بمكون التأهيل)

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور التلميذ(ة)

- توسيع العرض التربوي بمراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد ب 20 مركزا جديدا ليصل العدد الى اكثر من 165 مركز
- قافلة التعبئة المجتمعية للإدماج المباشر إعادة إدماج 40.000 تلميذ وتلميذة بزيادة بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2022؛
- تتبع الزامية تمدرس جميع الأطفال من 4 إلى متم 16 سنة؛
- استفادة 16.000 متعلم(ة) من مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد بزيادة بنسبة 28% مقارنة مع سنة 2022؛
- استفادة 18.000 تلميذ(ة) من مدرسة الفرصة الثانية الأساس بانخفاض بنسبة 14% مقارنة مع سنة 2022؛
- استفادة 22.000 تلميذ(ة) من المواكبة التربوية بزيادة تقدر ب 100% مقارنة مع سنة 2022.

تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
35 مليون درهم	80 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور الأستاذ(ة)

التكوين الأساس والمستمر

- الشروع في إرساء مركز التميز لمهن التدريس كآلية لتأمين الجودة :"معهد التميز للأستاذية".
- تفعيل مقتضيات الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بخصوص تنزيل الإطار العملي لإصلاح التكوين الأساس وإيلاء عناية خاصة للجانب التطبيقي والعملي خلال فترة التكوين الأساس؛
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر، بغية الارتقاء بالممارسات البيداغوجية لتحقيق جودة التعلمات والرفع من عدد المستفيدين؛
  - ✓ وضع برامج تكوينية إشهادية من أجل التنزيل الأمثل لمشاريع خارطة الطريق.
  - ✓ التركيز على الجوانب العملية بغاية التأثير الإيجابي على الممارسات داخل الفصول الدراسية والمؤسسات التعليمية؛
  - ✓ مواكبة المشاريع الاستراتيجية وموجهات خارطة طريق الإصلاح 2022-2026؛

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
620 مليون درهم	54 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور الأستاذ(ة)

الارتقاء بتدبير الموارد البشرية والمسارات المهنية

- توظيف 20.344 إطار تربوي وإداري جديد منها 18.000 مخصصة لهيئة التدريس؛
- نظام أساسي موحد لجميع موظفي التربية الوطنية؛
- مواصلة الحوار الاجتماعي ومراجعة نظام تدبير المسارات المهنية لموظفي التربية الوطنية.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
53,24 مليار درهم	-

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور المؤسسة

توسيع العرض المدرسي

- إحداث 215 مؤسسة تعليمية جديدة و46 داخلية جديدة؛
- توسيع المؤسسات التعليمية القائمة من خلال بناء 2200 حجرة جديدة؛
- تجهيز المؤسسات التعليمية المرتقبة للدخول المدرسي المقبل.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
-	3,360 مليار درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور المؤسسة

التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين

- التأهيل الجزئي أو الشامل لأزيد من 1700 مؤسسات تعليمية ؛
- بلورة برنامج لتعميم توفير المرافق الصحية وربط الوحدات التعليمية/المؤسسة بالشبكة الخارجية للصرف الصحي (أكثر من 2000 وحدة/مؤسسة)
- ربط 1246 مؤسسة/وحدة تعليمية بشبكة الماء أو توفير صهاريج الماء الشروب وربط 868 مؤسسة/وحدة تعليمية بشبكة الكهرباء أو توفير الطاقات الشمسية؛
- توفير الأسوار/ السياجات لأزيد من 1290 مؤسسة/وحدة تعليمية؛
- تعويض 1200 حجرة المبنية بالمفكك المحتوية على مادة الصخر الحريري أو المهترئة وغير الصالحة للاستعمال.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
-	2,47 مليار درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور المؤسسة

تدبير المؤسسات التعليمية والارتقاء بالحياة المدرسية

- تأمين السير العادي للمؤسسات التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية؛
- الحرص على تعميم خدمات النظافة بجميع المؤسسات التعليمية؛
- تقوية الأمن بجميع مؤسسات التعليم الثانوي ونسبة مهمة من مؤسسات الابتدائي ؛
- تعميم العمل بمشروع المؤسسة المندمج الذي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المادية والبيداغوجية والحياة المدرسية؛
- تخصيص تعويض شهري عن العمل بالمؤسسات التعليمية قدره 1000 درهم لطلبة سلك الإجازة في التربية المتدربون خلال فترة التكوين.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
2,288 مليار درهم	-

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور المؤسسة

الارتقاء بالرياضة المدرسية

- تهيئ الظروف والشروط اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية المدرسية من طرف المتعلمين والمتعلمات وجعلها مشتلا للتنقيب على المواهب الرياضية وصقل مهاراتها وتوجيهها إلى الأندية الرياضية الوطنية
- تعميم أنشطة الجمعيات الرياضية ASS بكل المؤسسات التعليمية (التأطير من طرف الجامعات الرياضية – توفير الموارد – تنظيم الأنشطة خارج الإطار المدرسي)؛
- 86 مؤسسة تعليمية محتضنة لمسار ومسالك "رياضة ودراسة" وفق الشروط والمؤهلات اللازمة لذلك؛
- استفادة 5000 من التلاميذ الرياضيين من مسار "رياضة و دراسة "؛
- تأهيل الملاعب الرياضية بالمؤسسات التعليمية وإحداث 260 مركز رياضي بالنسبة لمؤسسات التعليم الابتدائي غير المتوفرة على فضاءات رياضية.

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
5 مليون درهم	65 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

محور المؤسسة

وضع نظام لضمان جودة المؤسسات التعليمية

- إرساء تصور لنظام منح علامة الجودة للمؤسسات التعليمية (labélisation) والعمل على التفعيل التدريجي لهذا النظام بعينة من المؤسسات التعليمية وذلك قصد تحفيز جميع المتدخلين بالمؤسسات لتحسين جودة التعلمات.
- إرساء مؤسسة الحياة المدرسية لبلورة وتطوير إطار مرجعي للأنشطة داخل وخارج المؤسسات التعليمية ومواكبة الجمعيات المنخرطة في تفعيل أنشطة الحياة المدرسية وكذا مصاحبة المؤسسات التعليمية في مسار الحصول على علامة الجودة (labélisation) .

اعتمادات التسيير	اعتمادات الاستثمار
100 مليون درهم	-

مستلزمات النجاح

تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة

- تنظيم عمليات تواصلية لمواكبة تنزيل خارطة طريق الإصلاح التربوي؛
- تعبئة الأسر وكافة الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين والشركاء حول المدرسة المغربية؛
- إنتاج دعامات تواصلية وتعزيز آليات إيصال المعلومة إلى وسائل الإعلام لحثها على مناصرة المدرسة؛
- تفعيل استراتيجية للتواصل والتعبئة وترصيد التجارب الناجحة؛

الحكامة الجيدة وتعزيز الريادة

- تركيز جهود الوزارة على جوهر اختصاصاتها التربوية والتعليمية والتكوينية والارتقاء بمهامها من خلال اعتماد التدبير المفوض للشركاء لمجموعة من المجالات كتنفيذ مشاريع إحداث وتوسيع وتأهيل مؤسسات وخدمات الدعم الاجتماعي ؛
- تطوير المنظومات المعلوماتية لتغطية المجالات المهنية والوظائف المفتوحة للتلاميذ وأوليائهم ولكل الفاعلين؛
- تنويع مصادر تمويل المنظومة وتطوير الشراكات مع مختلف المتدخلين من الجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية؛
- مواصلة إرساء الاطار التعاقدي بين مختلف مكونات الوازرة قصد ترسيخ مبدأ المسؤولية والتدبير المرتكز على النتائج ونجاعة الأداء؛
- الرفع من القدرات التدبيرية لأطر الوزارة .

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم سنة 2023

الإعانات المرصودة للأكاديميات الجهوية برسم السنة المالية 2023

	المعدات والنفقات المختلفة	الاستثمار CP	الاستثمار CE
طنجة تطوان الحسيمة	698 406 000	705 810 000	624 400 000
الشرق	504 888 000	552 890 000	450 150 000
فاس مكناس	851 581 000	690 470 000	553 200 000
الرباط سلا القنيطرة	709 109 000	670 040 000	578 900 000
بني ملال خنيفرة	540 690 000	570 990 000	478 250 000
الدار البيضاء سطات	845 360 000	691 200 000	520 300 000
مراكش آسفي	914 420 000	735 740 000	629 900 000
درعة تافيلالت	492 907 000	483 400 000	425 000 000
سوس ماسة	552 339 000	635 750 000	492 100 000
كلميم واد نون	146 087 000	169 100 000	141 900 000
العيون الساقية الحمراء	88 905 000	89 500 000	79 350 000
الداخلة وادي الذهب	32 308 000	44 020 000	37 550 000
المجموع	6 377 000 000	6 038 910 000	5 011 000 000

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	أهم منجزات سنة 2022
3	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

المرجعيات المؤطرة

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة

  المنعقدة سنة 2008؛

- النموذج التنموي الجديد؛
- البرنامج الحكومي 2021-2026؛
- القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13؛
- القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	تطور اعتمادات الأداء المرصودة للمجال خلال الفترة 2017 – 2022
3	أهم منجزات سنة 2022
4	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

تطور اعتمادات الأداء المرصودة للمجال خلال الفترة 2017 – 2022

تطور اعتمادات الأداء المرصودة للمجال خلال الفترة 2017 - 2022 (بملايير الدراهم)

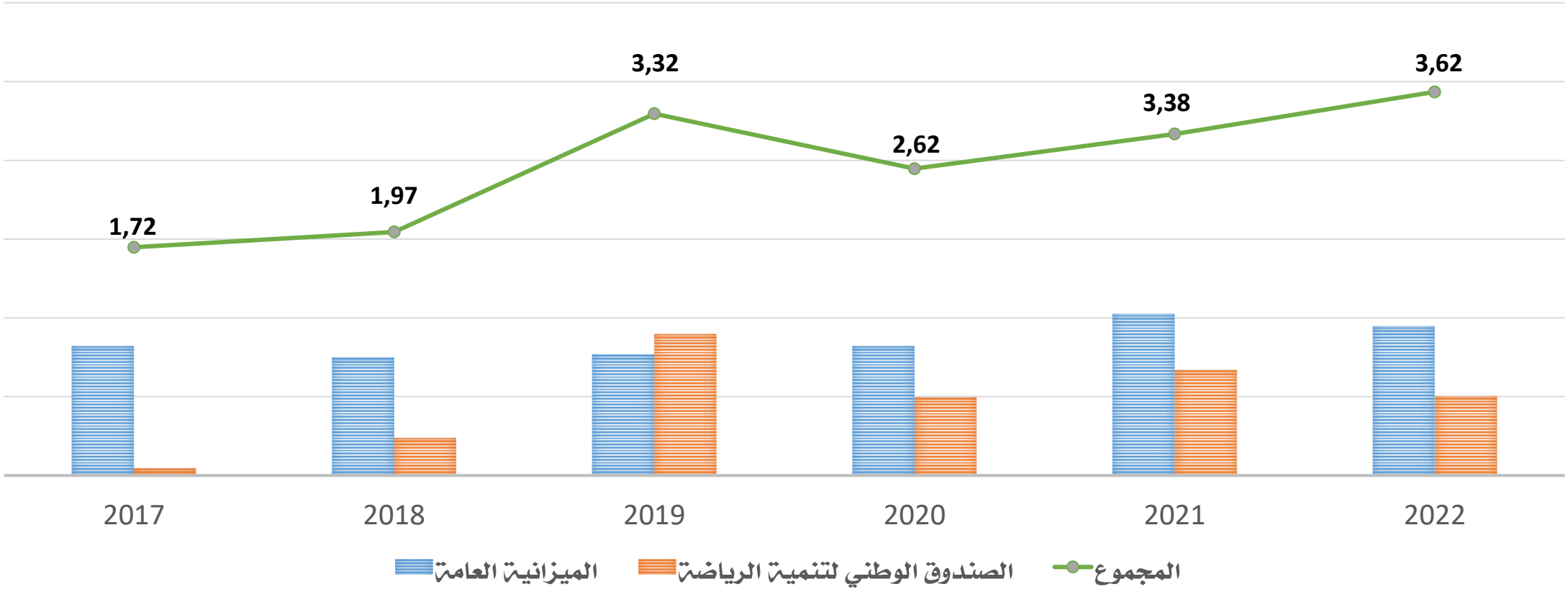

- فيما يخص الاعتمادات المتعلقة بالصندوق الوطني لتنمية الرياضة، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم احتساب دفوعات الميزانية العامة التي تشكل ما يقارب% 45 من مجموع موارد الصندوق.

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	تطور اعتمادات الأداء المرصودة للمجال خلال الفترة 2017 – 2022
3	أهم منجزات سنة 2022
4	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

أهم المنجزات

التنظيم والمشاركة في الملتقيات الرياضية العالمية

بفضل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة والشركاء، كسب المغرب رهان تنظيم عدد من الملتقيات الرياضية الدولية إلى جانب إحراز عدد من الألقاب :

الملتقيات الرياضية العالمية

التظاهرة الرياضية	مكان التظاهرة	الترتيب العام	عدد الميداليات		
			ذهبية	فضية	نحاسية
البطولة القارية لكرة الصالات	تايلاند	1er	1	***	***
كأس إفريقيا - إناث	الرباط - المغرب	2ème		1	
كأس العرب لكرة الصالات	السعودية	1er	1	***	***
كأس محمد السادس للكراطي	الرباط - المغرب	16ème	1	1	2
ألعاب التضامن الإسلامي	قونية - تركيا	6ème	15	13	34
كرة الطائرة الشاطئية	أكادير - المغرب	1er	1	***	***
البطولة الدولية للغوص	المضيق- المغرب	2ème	6	6	10
ألعاب البحر الأبيض المتوسط	وهران - الجزائر	15ème	3	13	17
كأس افريقيا لكرة القدم للمكفوفين	بنسليمان- المغرب	1er	1	***	***
الملتقى الدولي لألعاب القوى - للأشخاص في وضعية إعاقة	مراكش-المغرب	3ème	16	22	48

• التأهل لنهائيات كأس العالم لكرة القدم قطر2022

• لقب بطل إفريقيا في كأس إفريقيا لكرة القدم للمكفوفين

• لقب بطل إفريقيا في الكرة الطائرة الشاطئية لفئة الذكور

• لقب وصيف بطل إفريقيا في الكرة الطائرة الشاطئية لفئة الإناث

• لقب وصيف بطل إفريقيا في كأس إفريقيا إناث

أهم المنجزات

تنظيم الدوريات والتظاهرات الرياضية

التظاهرات المنظمة

- **الدوريات الرياضية:** دوري الأحياء، دوري رمضان، دوري الشاطئ، دوري الدوار، دوري الواحات؛
- الأنشطة الرياضية الخاصة بمصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية.

الأنواع الرياضية

- كرة القدم، كرة السلة، كرة اليد والكرة المستطيلة، الكرة الطائرة، كرة القدم المصغرة، الركبي، السباحة، كرة القدم الشاطئية، كرة السلة الشاطئية، الكرة الطائرة الشاطئية، كرة اليد الشاطئية والكرة المستطيلة الشاطئية.

الجهات المشاركة

- 12 **جهة**؛
- 41 **مدينة**؛

المشاركون

- 91.352 **مشاركا**؛
- **نسبة الإناث :** 25%.

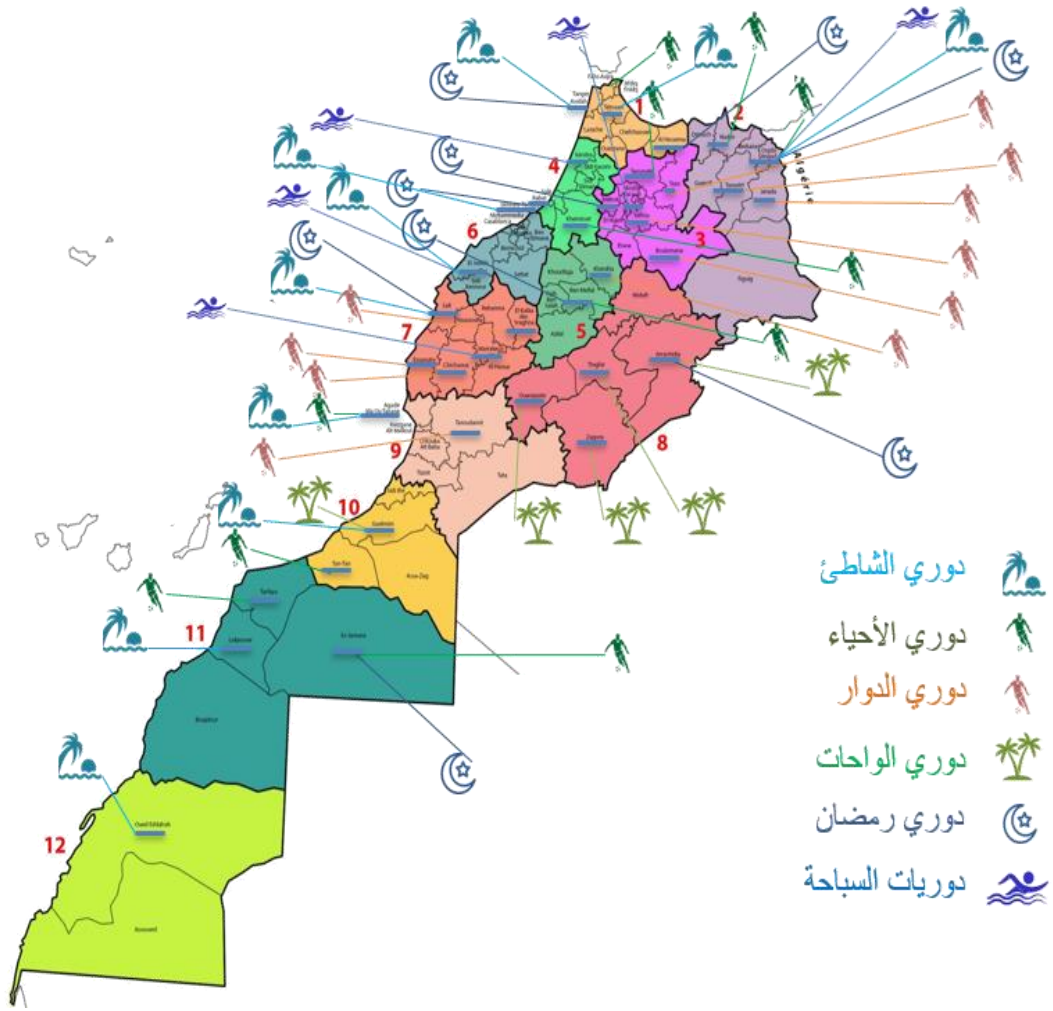

أهم المنجزات

تنظيم الدوريات والتظاهرات الرياضية

أهم المنجزات

تعزيز حكامة الجامعات الرياضية

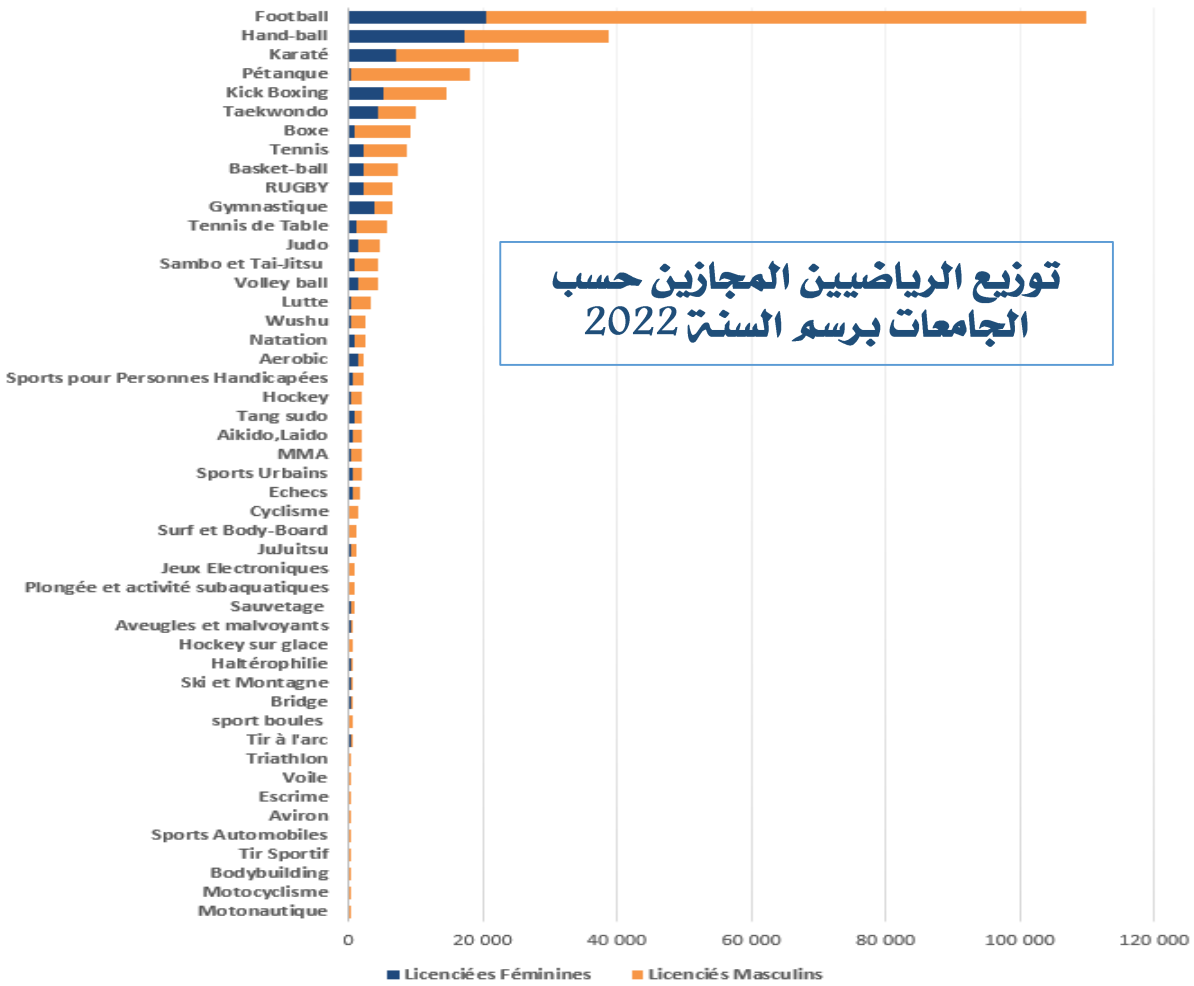

* إحصائيات تتعلق ب48 جامعة رياضية

العلاقة مع الجامعات

- توقيع 53 عقد-أهداف بين الوزارة والجامعات الرياضية يتم بموجبها منح إعانات للتسيير في إطار تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الرياضية المنشودة ؛
- السهر على مواكبة الجامعات في تنزيل برامج العمل الملتزم بها.

تكوين الرياضيين

- مجموع الرياضيين المجازين: 312 815 برسم سنة 2022؛
- نسبة الإناث: 26%؛
- الأنواع الرياضية : 57.

أهم المنجزات

بناء وتجهيز المنشآت الرياضية

150 000 000,00 درهم مخصصة سنويا لبناء ملاعب القرب

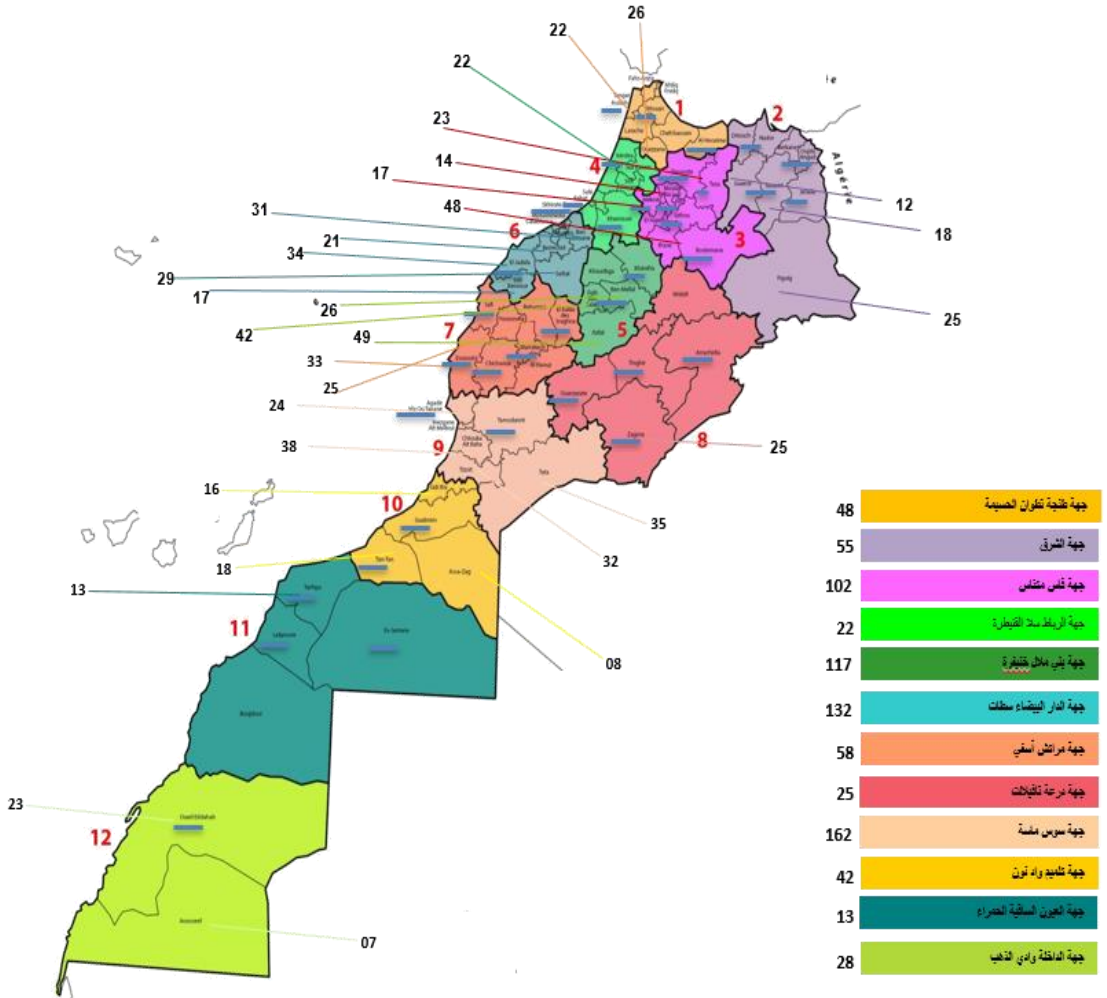

برنامج إنجاز 814 ملعبا للقرب

- **أهداف البرنامج:**
  - النهوض بالممارسة الرياضية؛
  - الحرص على تحقيق العدالة المجالية؛
  - تلبية حاجيات الساكنة فيما يتعلق بالمنشآت الرياضية.

- **عدد الملاعب المبرمجة : 814 ملعبا؛**
- **برمجة تنفيذ المشاريع :**
  - **الشطر الأول : 500 ملعب؛**
  - **الشطر الثاني: 300 ملعب.**
- **الكلفة الإجمالية للبرنامج : 600 مليون درهم؛**
- **الفئة المستهدفة: المناطق القروية وشبه الحضرية؛**
- **عدد الملاعب المنجزة وفي طور الإنجاز: 478 ملعبا؛**
- **سيتم انطلاق تنفيذ ملاعب الشطر الثاني خلال السنة المالية 2023.**

محتوى العرض

❑ التربية الوطنية والتعليم الأولي	
1	المرجعيات الاستراتيجية
2	أهم المنجزات
3	معطيات أولية حول الدخول المدرسي
4	تطور المؤشرات التربوية والمالية
5	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023
❑ الرياضة	
1	المرجعيات المؤطرة
2	تطور اعتمادات الأداء المرصودة للمجال خلال الفترة 2017 – 2022
3	أهم منجزات سنة 2022
4	أولويات برنامج العمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2023

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

الاعتمادات المرصودة للمجال برسم السنة المالية 2023

الصندوق الوطني لتنمية الرياضة

الموارد التوقعية للصندوق برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

800 مليون درهم

الميزانية العامة

الاعتمادات الإجمالية المرصودة
(دون احتساب اعتمادات الالتزام)
2,04 مليار درهم

الموظفون: 153,11 مليون درهم

المعدات والنفقات المختلفة: 110,35 مليون درهم

الاستثمار: 1,88 مليار درهم

- اعتمادات الأداء: 1,78 مليار درهم
- اعتمادات الالتزام: 100 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

اعتمادات الأداء المرصودة للمجال برسم السنة المالية2023 مقارنة بالسنة المالية2022

	نفقات الموظفين	نفقات المعدات والنفقات المختلفة	الاستثمار(اعتمادات الأداء)
2023	153 112 000 درهم	110 355 000 درهم	1 785 871 000 درهم
	-12,3%	+5%	-
2022	172 000 000 درهم	105 100 000 درهم	1 785 871 000 درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

هيكلة الميزانية العامة برسم السنة المالية 2023

المبالغ بالدرهم

الاستثمار

1 785 871 000,00

- تم تخصيص 261,3 مليون درهم لتعزيز البنية التحتية الرياضية الخاص برياضة العموم؛
- رصد 1 483 مليون درهم لمواصلة إنجاز مشاريع بناء وتأهيل البنية التحتية لرياضة المستوى العالي.

كتلة الأجور

153 112 000,00

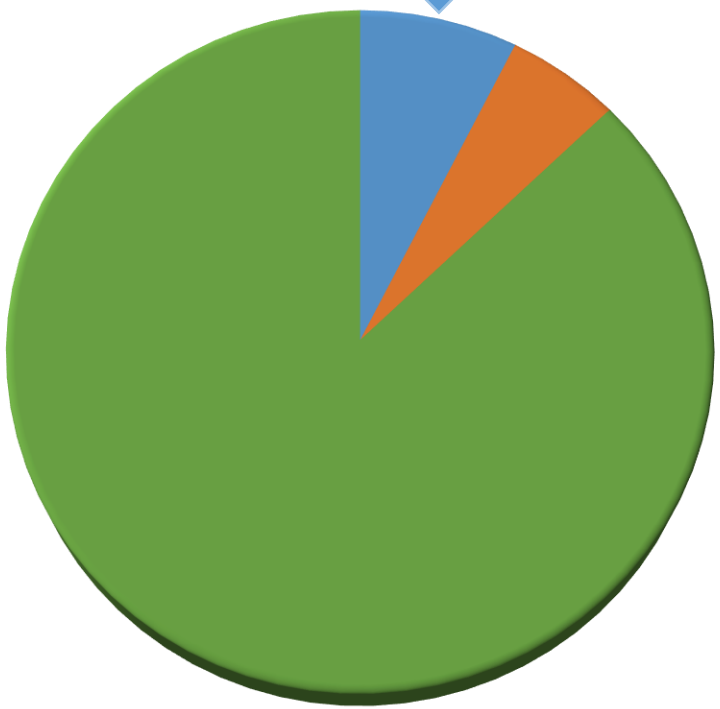

المعدات والنفقات المختلفة

110 355 000,00

- 36,48 مليون درهم مخصصة للنهوض برياضة العموم؛
- 25,88 مليون درهم مخصصة لتطوير رياضة المستوى العالي.

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

رياضة المستوى العالي

تعزيز أداء الجامعات الرياضية

- بالإضافة إلى دور هذه الوزارة كممول أساسي للجامعات والجمعيات الرياضية، تم رصد غلاف مالي إضافي للعمل على تعزيز حكامة الجامعات الرياضية، من خلال:

- إتمام ورش المصادقة على الأنظمة الأساسية للجامعات الرياضية ومنحها التأهيل مع تصنيف الجامعات الرياضية وفق معايير محددة ومضبوطة؛
- تشجيع الجامعات الرياضية على الانخراط في برامج التكوين وفق الحاجيات؛
- الرفع من عدد العصب والجمعيات الرياضية المنضوية تحت الجامعات الرياضية؛
- تشجيع الجامعات الرياضية على اعتماد نظام تدبير قائم على مقاربة النتائج والأهداف.

الغلاف المالي	532 مليون درهم

- **ملاحظة:** يتم تمويل رياضة المستوى العالي كذلك من خلال الصندوق الوطني لتنمية الرياضة.

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

رياضة المستوى العالي

التكوين في مهن الرياضة وتأهيل رياضيي المستوى العالي

- الرفع من عدد المجازين في المجال الرياضي والمؤطرين المؤهلين؛
- تحضير رياضيي المستوى العالي للملتقيات الرياضية العالمية؛
- تأهيل المركز الوطني مولاي رشيد ليصبح مركزا وطنيا للتميز الرياضي؛
- تحويل المركب الرياضي محمد الخامس والقاعدة البحرية إلى قطب جهوي للتميز خلال السنة المالية 2023 كتجربة أولية ثم تعميمها في باقي الجهات.

الغلاف المالي	999,75 مليون درهم

تأهيل البنية التحتية الرياضية

- توفير بنية رياضية مؤهلة لاستضافة تظاهرات كبرى؛
- مواصلة إنجاز عملية تأهيل وصيانة البنيات التحتية الرياضية.

الغلاف المالي	652,5 مليون درهم

تسيير البنية التحتية الرياضية

- تسيير المرافق الرياضية.

الغلاف المالي	70,4 مليون درهم

- ملاحظة: يتم تمويل رياضة المستوى العالي كذلك من خلال الصندوق الوطني لتنمية الرياضة.

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

رياضة العموم

النهوض بالممارسة الرياضية للساكنة	• تسهيل ولوجية الساكنة إلى البنية التحتية اللازمة، عن طريق: - بناء وتجهيز عدد من المنشآت الرياضية؛ - تأهيل البنية التحتية الرياضية المتوفرة. • تنظيم أنشطة إشعاعية وأبواب مفتوحة (الاحتفال بالمناسبات الوطنية، الاحتفال باليوم الوطني للمرأة، الاحتفال باليوم العالمي للرياضة، ...).
الغلاف المالي	78,5 مليون درهم
النهوض بالممارسة الرياضية في المناطق القروية والأكثر خصاصا	• الرفع من عدد ممارسي الرياضة بالمناطق القروية والأكثر خصاصا تكريسا لمفهوم العدالة الاجتماعية من خلال: - تنظيم دوريات وتظاهرات رياضية تستهدف حصرا بساكنة هذه المناطق؛ - مواصلة بناء ملاعب القرب المحددة في برنامج 814 ملعبا للقرب؛ - بناء وتأهيل عدد من المنشآت الرياضية.
الغلاف المالي	179,1 مليون درهم

أولويات برنامج العمل والميزانية برسم 2023

رياضة العموم

تنظيم دوريات وتظاهرات رياضية

- رفع الوعي الجماعي بأهمية الرياضة، حيث سيتم العمل على :
  - توسيع النطاق المجالي الذي يحظى بهذه التنظيمات؛
  - الرفع من عدد المشاركين في التظاهرات الرياضية مع مراعاة بعد النوع الاجتماع؛
- تشجيع الرياضة النسوية عن طريق تنظيم دوريات وتظاهرات رياضية تستهدف النساء بشكل خاص.
- خلق جسور بين رياضة العموم ورياضة المستوى العالي من خلال إرساء نظام لكشف المواهب التي تبرز خلال الدوريات والتظاهرات الرياضية.

الغلاف المالي	12,7 مليون درهم

تسيير البنية التحتية الرياضية

- تسيير المرافق الرياضية.

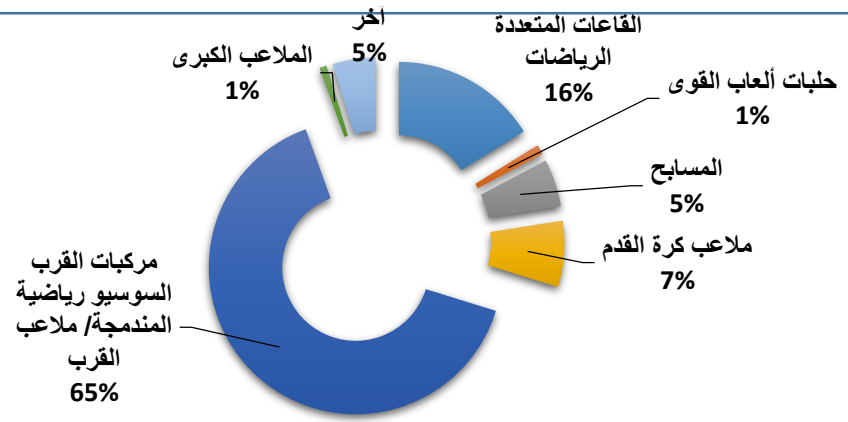

الغلاف المالي	70,4 مليون درهم

شكرا على حسن تتبعكم

ملخـــص المناقشـــة العامـــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

برسم السنة المالية 2023

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية اجتماعا لها بتاريخ 30 يونيو 2022 خصصته لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة، وبحضور السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الذي قدم عرضا مستفيضا بسط من خلاله أهم المنجزات المحققة في إطار الميزانية المبرمجة للسنة المالية 2022 وكذا تبيان الأوراش المزمع تنفيذها للسنة المالية 2023.

شهد هذا اللقاء السنوي لدراسة هذه القطاعات الثلاث نقاشات واسعة وحوارات غزيرة من لدن كافة المتدخلين بمختلف تلاوينهم السياسية والنقابية، إذ أجمعت آرائهم على أهمية هذه القطاعات الحيوية واعتبارهم التعليم من أولويات القضايا الاستراتيجية التنموية والمصيرية في بلادنا والتي يجب أن تحظى بمكانة خاصة بعيدا عن البرامج والتوجهات السياسية والحزبية، بل تحكمها التوجهات والاختيارات الكبرى التي يفرضها النموذج التنموي لبلادنا بدل الاختيارات الظرفية المرتبطة بمؤشرات النمو رضوخا لإملاءات صندوق النقد الدولي والتي أبانت عن محدودية نتائجها وسطحية الأهداف المرسومة لها، إضافة إلى الاختلالات المالية والإدارية التي شابت هذه البرامج حسب ما أكدتها تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

وثمنت أغلب المداخلات المجهودات الوزارية وعملها الدؤوب في سبيل تنزيل العديد من الإجراءات الإصلاحية، ولا سيما الرفع من ميزانية الوزارة

للسنة المالية 2023 بنسبة 69 مليار درهم أي بزيادة 6,5 مليار درهم إضافية و 88 مليار درهم في أفق سنة 2027 بغية إنجاح خارطة الطريق 2022-2026، هذه الخارطة التي أطلق عبرها البرنامج الوطني للمشاورات "مدرسة ذات جودة للجميع"، حيث ستحقق 12 التزاما لفائدة التلاميذ والأساتذة والمؤسسات التعليمية والتي تعتبر خطوة تشاركية متعددة الأهداف من خلال إشراك المجالات الترابية الاثنتي عشرة جهة والتلاميذ وأولياء الأمور والأطر البيداغوجية ومديري وأطر المؤسسات التربوية، مما سيعد حافزا للنهوض بالنظام التعليمي الوطني في أفق الارتقاء بأثره العلمي والمجتمعي في سياق تعزيز الصلة القائمة بين التلميذ والمعلم والمدرسة عبر إطلاق منصة رقمية متعددة اللغات لاستيفاء آراء المواطنين بما فيهم المغاربة المقيمين بالخارج، فضلا عن إتاحة هذه المنصة على الشبكات الاجتماعية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تشجيع أولياء الأمور والتلاميذ على إبداء وجهات نظرهم، مما يساهم في التقليل من معدل الهدر المدرسي بحوالي الثلث في أفق سنة 2026 والرفع من معدل إتقان التلاميذ للمهارات الأساسية من 30% إلى 70%، وكذا تحقيق العدالة المجالية في المنظومة التعليمية والتقليص أو الحد من التفاوتات الاجتماعية عبر توجيه كل الجهود نحو تحقيق إلزامية التعليم بضمان التعلمات وتعزيز قدرات النمو وبث دينامية إيجابية داخل المدارس والفصول التعليمية وتحسين ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية ابتداء من سنتي 2025 و2026 والانتقال إلى 5,8% من الناتج الداخلي الخام و 21% من الميزانية العامة للدولة.

وعبر أغلب المتدخلين عن هواجسهم حول واقع المدرسة العمومية رغم سلسلة من الإجراءات الإصلاحية المتتالية، إلا أنها أبانت الممارسة عن فشلها الذريع لكونها لم تساهم في تثبيت منظومة تربوية متماسكة ومتناسقة ومتكاملة تستند على مرجعية فلسفية موحدة ورؤية واضحة

للتغيير، بحيث أن التقييم السلبي لنتائج الميثاق الوطني للتربية والتكوين أدى إلى بلورة الرؤية الاستراتيجية 2030/2015 لمرجعية ملزمة للبرامج الحكومية في قضايا التعليم عبر تنزيلها من خلال القانون الإطار 51.17 والذي ينص على تنويع مصادر التمويل وإجبار الأسر على أداء واجبات التسجيل ابتداء من التعليم الثانوي والتأهيلي وتشجيع القطاع الخاص وتمتيعه بامتيازات قانونية ومالية للاستثمار في التعليم، مما انعكس ذلك على جودة التعلمات وتكريس الهشاشة في إطار التوظيف بالتعاقد لأطر الأكاديميات الجهوية، وهذا يعكس استمرارية عدد من الأعطاب البنيوية التي تعيق تحسين مردودية المدرسة المغربية والتي هي بحاجة إلى اعتماد مقاربة حقوقية لبناء الإنسان من خلال توفير تعليم جيد مجاني وعصري، موحد ومنصف ومتكافئ لجميع المواطنين بلا استثناء.

وقد تمحورت المداخلات على بسط كافة الاختلالات التي تعيق تطوير المنظومة التربوية ببلادنا والمنظومة الكروية مع تقديم عدة مقترحات وطرحت تساؤلات وأبديت ملاحظات نورد أبرزها تباعا حسب كل قطاع على حدة فيما يلي :

✓ **<u>قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي :</u>**

حظيت هذه القطاعات بنقاش وافر من لدن كافة المتدخلين واعتبروه ثاني قضية بعد الوحدة الوطنية ومدخلا أساسيا لتثمين الرأسمال البشري، خاصة وأن المغرب راهن على ولوج مجتمع المعرفة لكي يجعل من التعليم قضية محورية في النموذج التنموي الجديد، وبالمناسبة تم التنويه بكافة أطر وموظفي التعليم على وطنيتهم وتجندهم وانخراطهم في كافة الإجراءات المتخذة طيلة كل الأزمات التي مرت بها بلادنا، الأمر الذي مكن المدرسة العمومية من استعادة عافيتها بعد قرابة موسم ونيف من التوقف الجزئي بفعل تداعيات الجائحة رغم الظروف والإكراهات التي تعيشها منهم في بعض المناطق والجهات، خاصة في العالم القروي الذي كان

يعاني من عدة مشاكل ومعيقات تحول دون النهوض بالمنظومة التربوية برمتها، الشيء الذي يستدعي إيلاء عناية أكبر بأبناء ساكنة القرى والمناطق النائية وإحداث مدارس القرب وذلك بمعية المجتمع المدني بكل أطيافه والتفكير في حلول ناجعة وموضوعية لمعضلة التربية والتكوين بالعالم القروي الذي يعاني من اختلالات كبيرة وكثيرة إن على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية والموارد البشرية أو على صعيد أوضاع الساكنة في الأرياف، حيث يبقى مشروع المدارس الجماعاتية في العالم القروي لحدود الآن هم البديل، إضافة إلى ضرورة العمل على التقليص من مستويات الاكتظاظ داخل الحجرات الدراسية، وكذا توفير الداخليات للتلاميذ المقيمين مع مراعاة تقديم وجبات غذائية صحية ومتوازنة وتوفير النقل المدرسي ومراعاة تكوين سائقين محترفين ومراقبة تهورهم في سياقة الحافلات المدرسية والتي أودت بحياة عدة أطفال في الآونة الأخيرة.

وجاء في إحدى المداخلات بأن أهم مداخل الإصلاح الشمولي للمنظومة التربوية تقتضي العمل على إصلاح الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للأطر التعليمية عبر فتح الحوار المسؤول والبناء مع النقابات التعليمية لإخراج نظام أساسي ومنصف ومحفز وموحد للشغيلة التعليمية بعيدا عن منطق المقايضة أو المحاباة، بحيث يستجيب لكافة الملفات المطلبية المشروعة والتي تتطلب إرادة سياسية خلاقة وشجاعة لإيجاد الحلول لها وطي الملفات العالقة في إطار حوار اجتماعي يخدم المدرسة العمومية، وفي هذا الصدد تمت الإشادة بالمجهودات الوزارية بتدشين مرحلة جديدة من الحوارات القطاعية المبنية على الوضوح والرقي في التعاطي مع إشكالية التعليم وكذا القرار الوزاري الهادف إلى تخصيص 20 ألف منصب مالي جديد لقطاع التربية والتكوين، حيث يرتقب توظيف 18 ألف أستاذ جديد و 2000 من أطر الدعم الإداري والتربوي وهي مقدمة لتحسين جودة التكوين والتأسيس لمرحلة جديدة في أفق إصلاح المدرسة

العمومية والمنظومة التربوية في شموليتها والاعتماد على الحاصلين على الإجازة في علوم التربية لولوج مهن التعليم والذي سيتم انتقائهم بعد اجتياز امتحان البكالوريا.

وأشارت بعض المداخلات إلى ضرورة إعادة النظر في المناهج البيداغوجية والتعليمية التي لا تزال تعتمد على الأشكال التقليدية في عمليات التلقين والتحصيل الدراسي أكثر من اعتمادها على النقد المبني على المنطق والتحليل الواقعي، مما يجعل التعليم ببلادنا لا يواكب تطورات العصر ولا يقدم تنوعا على مستوى العروض التعليمية مبني على تكافؤ الفرص والحكامة وصقل المواهب في مختلف علوم الفن والمعرفة، كما أن بعض المؤسسات التعليمية الخصوصية تدرس للتلاميذ بعض الدروس التي لا علاقة لها بقيم مجتمعنا الديني والثقافي لبلادنا، مما يستوجب ضرورة مراقبتها.

واعتبرت إحدى المداخلات أن الهندسة اللغوية في المنظومة التربوية تشكل عائقا كذلك أمام إنجاح التعليم وتحقيق أهدافه رغم المجهودات الحكومية المبذولة في هذا المجال، ولا سيما اتجاهها نحو تعميم تدريس الأمازيغية في جميع مستويات التدريس بالتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، غير أن تدبير هذا الملف أدى إلى فشله خصوصا في ظل غياب المناهج البيداغوجية، إضافة إلى قلة الأساتذة وضعف تكوينهم وتأخر صدور القوانين التنظيمية حتى عام 2019، مما يستدعي الإسراع في ترسيم الطابع الرسمي للأمازيغية، كما أن آليات تطوير النموذج البيداغوجي عموما تظل قاصرة، إذ اعتمدت الوزارة التناوب اللغوي وفرض الفرنسية في تدريس العلوم، حيث لم يعد للتلاميذ من خيار سوى دراسة العلوم باللغة الفرنسية دون غيرها خلافا لمقتضيات القانون رقم 51.17 والرؤية الاستراتيجية، مما يعتبر اعتداء صريحا على حق التلميذ في اختيار مساره الدراسي، مما يستوجب العمل على ضرورة خلق التوازن في تعلم اللغات،

لاسيما اعتماد اللغة الإنجليزية وكذا اللغات الحية الأخرى لمواكبة تطورات البحث العلمي في العالم بأسره.

إن الشروع في تعميم التعليم الأولي في أفق إدراجه ضمن التعليم الإلزامي يقول أحد المتدخلين، يعتبر التزاما من الدولة وللأسر حسب قانون الإطار من أجل تمكين 79% من الأطفال في سن التمدرس 4 سنوات من الولوج إلى التعليم الأولي بالمؤسسات العمومية عبر الشراكات مع المجتمع المدني، غير أن هذا النوع من التعليم يعيش إشكاليات عديدة على مستوى الواقع، إذ يعاني من الإرتجالية في تدبيره الإداري والبيداغوجي، كما أن الأطر التربوية تشتغل به في ظروف اجتماعية هشة وفي إطار بعض الجمعيات التي لا تلتزم باحترام حقوقهم الاجتماعية، بحيث تتعرض لمشاكل عديدة من بينها العمل في فضاءات غير ملائمة وغير مؤثثة بتجهيزات لائقة وتأجيل صرف أجورهم وما يتعرضون له من طرد وإكراه على العمل فيما يخص نظافة الأقسام والمرافق الصحية في بعض الحالات، كما أن نصيب العالم القروي من منظومة التعليم الأولي تعد منعدمة كليا، مما دعت إحدى المداخلات إلى ضرورة وضع تدابير محفزة لتشجيع التعليم الأولي الموجه للأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للهشاشة مع وضع منظومة للتكوين في قطاع التعليم الأولي القائم على مستلزمات التربية قبل المدرسة وتركيز التكوين على المهن والاختصاصات الأساسية وبلورة نظام أساسي متكامل ومحفز لمهن التعليم الأولي على غرار ما هو معمول به بالنسبة للتعليم الابتدائي واعتماد التكوين المستمر والأساسي مع وضع نظام معلوماتي للتدبير الإداري والمالي والبيداغوجي لترصيد التجارب السابقة وتنسيق جهود العاملين في هذا المجال.

✓ **أما فيما يخص قطاع الرياضة :**

شكلت مناقشة هذا القطاع الحيوي مناسبة لجميع المتدخلين بتقديم التهنئة للمنتخب الوطني على فوزه الكبير الذي حققه خلال

منافسات كأس العالم لكرة القدم المقامة بقطر 2022 في إطار دور المجموعات وما وصلت إليه بلادنا من تحقيق عدة إنجازات على مستوى تأهيل كرة القدم ببلادنا باحترافية عالية مكنت المنتخب الوطني من منافسة منتخبات قوية عالمية مع بث روح الأمل في مواصلة الفريق الرياضي لإنجازاته الكروية فيما تبقى من المباريات.

واعتبر المتدخلون أن مبادرة إلحاق قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية مسألة مهمة للتأسيس لمرحلة جديدة في المسار الرياضي الوطني وتعزيزا للرياضة المدرسية التي تعد عاملا أساسيا في تكوين الشخصية المتكاملة للتلاميذ وفق مقولة العقل السليم في الجسم السليم لاسيما أن العديد من الدراسات تشير إلى أهمية الألعاب الحركية المنظمة التي تساهم في تعزيز نمو الأطفال والشباب من الناحية البدنية والذهنية والنفسية بصورة صحية، وتزيد من الثقة بالنفس وتقدير الذات والشعور بالإنجاز وتفسح المجال أمام التلاميذ لاختيار ما يتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم ورغباتهم، وفي هذا الإطار تم التنويه بتوجهات مشروع قانون المالية في شقه الرياضي خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في منظومة المعايير المعتمدة في تصنيف الجمعيات الرياضية التي يمكن التعاقد وربط الشراكة معها، كما تم إثارة الانتباه إلى العصب الرياضية التي تعاني في هذا المجال بسبب عدم ضبط مجال الشراكات التي تعقدها الجماعات الترابية لصرف الدعم المالي لعدد من الأندية الرياضية في بعض الحالات والتي لا تحترم الشروط والمواصفات التي يفرضها قانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

وسجلت عدة مداخلات مجموعة من النواقص التي تعاني منها الرياضة المغربية رغم بذل المغرب لمجهودات كبيرة على مستوى البنيات التحتية الرياضية من خلال بناء الملاعب وتجهيزها، نشير إلى أهمها فيما يلي:

- غياب منظومة قانونية متكاملة خاصة بالتربية البدنية.

- إغلاق مجموعة من ملاعب القرب أو كثرة تواجدها في محوري الدار البيضاء والرباط وانعدامها في بعض الجهات كجهة درعة تافيلالت على سبيل المثال.

- تعدد المتدخلين في المجال الرياضي يصعب معه تحديد المسؤوليات والمتابعة والصيانة لبعض الملاعب المهترئة.

- قلة الموارد البشرية المؤهلة لتدبير ملاعب القرب والمسابح الرياضية والمرافق المختلفة.

كما أشارت إحدى المتدخلات إلى كون إدماج القطاع الرياضي مع قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي نتج عنه عدة اختلالات تتمثل في :

- عدم وضوح الرؤية لدى القطاع المستقبل وغياب سياسة تواصلية مع الأطر الرياضية.

- عدم تسوية الوضعية الإدارية للأطر الرياضية بحيث صدرت في حقه قرارات الوضع تحت الإشارة من لدن قطاع الشباب.

- الترقية بالاختيار للعاملين في المجال الرياضي والتي كانت تدبر بناء على معايير متوافق حولها بين الإدارة والهيئات النقابية الأكثر تمثيلا.

- الحرمان من التعويضات الجزافية كمكتسب تم إقراره منذ سنة 2018.

- تعيين بعض الأطر الرياضية في مهام لا تتناسب مع تكويناتهم وتخصصاتهم.

- عدم البث في المكتسبات الفردية الخاصة باختيار القطاع وفق ما التزم به السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل خصوصا للأطر ذوي التخصصات الأخرى.

كما طرحت تساؤلات حول مآل موظفي ومعاهد التكوين الفندقي الذين تم نقلهم من قطاع السياحة إلى وزارة التربية الوطنية.

وجاءت بعض المداخلات بمقترحات بإعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الرياضية وذلك بسن قوانين محفزة ومشجعة ومساعدة على الفعل الرياضي وتكييف البرامج التعليمية بشكل يسمح للمتعلمين خاصة في المراحل الابتدائية والثانوية بممارسة التمارين الرياضية مع ربط الرياضة بالتنشئة الاجتماعية والرياضة داخل المؤسسات التعليمية وخلال العطل ونهاية الأسبوع واستغلال المرافق الرياضية بشكل منتظم وبلورة منظومة للشراكة بين قطاع التربية الوطنية والجامعات والهيآت الرياضية تروم تعزيز حضور جيد من طرف جمعيات الأحياء.

ووعيا بخطورة الشغب الرياضي أكد المتدخلين بضرورة وضع وتفعيل التدابير الناجعة لمحاربة تفشي ظاهرة العنف داخل الملاعب الرياضية والتحسيس بخطورتها، مع ضرورة إعادة فتح مراكز تكوين أساتذة الرياضة باعتماد برامج قاعدية داخل الأحياء الشعبية للبحث عن المواهب مع توفير الدعم والتوجيه على صعيد مختلف المناطق والجهات لتمكين الفاعلين الرياضيين من دراسات علمية وتقنية تساعد على إحداث مرصد وطني لتتبع وتقييم المخططات الرياضية في مختلف الأصناف وطنيا ودوليا وعقد شراكات مع الجماعات الترابية لإلحاق فائض الموظفين والمستخدمين بدور الشباب ومراكز الاستقبال والقاعات الرياضية لتأطير الشباب والأطفال وتأهيلهم.

أجوبة السيد وزير التربية الوطنية

والتعليم الأولي والرياضة

أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

في مستهل الأجوبة التي تفضل السيد الوزير بتقديمها حول مختلف التساؤلات والاستفسارات والملاحظات التي أبداها السيدات والسادة المستشارين خلال مناقشتهم لمشروع ميزانية قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، أعرب عن إعجابه بتجاوبهم الإيجابي في طرح عدد من القضايا والمشاكل المرتبطة بهذا القطاع، مؤكدا أن موضوع التعليم العمومي يعتبر من أولويات منظومة التربية والتكوين وهو ركيزة أساسية لخارطة الطريق التي جاءت بها الوزارة، وتحسينه وتجويده سيعود بالنفع على جميع الأطفال وخاصة الأطفال الذين يتابعون دراستهم بالمناطق القروية.

وأوضح أن خارطة الطريق التي اعتمدتها الوزارة للنهوض بهذا القطاع تؤكد على المجانية والتي تمت الإشارة إليها ضمن قانون الإطار 51.17 الذي سبق أن تمت المصادقة عليه، وذلك انطلاقا من التعليم الأولي (من 4 سنوات إلى 16 سنة)، مبرزا أن مسألة المجانية هي خطوة أولى لإعادة الثقة إلى التعليم العمومي وأن الجودة هي التي ستمكن الآباء من الاختيار بين التعليم العمومي أو التعليم الخصوصي، مما سيمكن من خلق تكامل، خصوصا في ظل ارتكاز القطاع الخصوصي في المدن الكبرى وإقبال الطبقة الوسطى على هذا القطاع الخاص. فتحسين جودة التعليم العمومي ستعود بالإيجاب على القدرة الشرائية لهذه الشريحة من المجتمع، وخاصة الطبقة الوسطى.

وأكد السيد الوزير على أن التعليم الخصوصي لا يحظى بأي امتيازات وتفضيل، موضحا أن الوزارة تعمل على مواكبة وذلك عبر طريق تكوين الأساتذة تكوينا أساسيا يمكنهم من العمل في القطاع الخاص دون الحاجة للاعتماد على

أساتذة التعليم العمومي، وأفاد أنه تم الاتفاق مع وزارة التعليم العالي على عدم توظيف كافة الطلبة الموجودين في مسلك التربية بشكل مباشر في قطاع التعليم، حيث صرح أن جزء منهم سيتم توظيفهم عن طريق مباراة في قطاع التعليم في حين سيبقى الجزء الآخر متوفر للاشتغال في القطاع الخصوصي.

وأشار السيد الوزير أن هناك بعض المظاهر الغير مقبولة في القطاع الخاص، وتتمثل في تسليم شواهد النجاح للطلبة إلا بعد تأدية واجبات الدراسة، هذا بالإضافة إلى اقتناء الأدوات والكتب المدرسية من المؤسسة الخاصة، وعدم تقديم وصل أداء التأمين لأولياء وآباء التلاميذ.

و أضاف أن الوزارة تقوم بمجهود كبير لمراقبة وتطوير القطاع الخاص، ورغم ذلك فهو لا يعطي النتائج المتوخاة منه، وذلك راجع إلى ضعف المجهودات المبذولة داخل القسم من طرف هيئة التدريس، حيث أن القسم هو نتيجة لمجموعة من الإجراءات المتناسقة فيما بينها.

وفي هذا الصدد أكد على ضرورة الاشتغال على الجانب التربوي والمنهجي وتكوين الأساتذة وتطوير طريقة وآليات التدريس، ووضع قياسات تحدد كيفية مساعدة التلاميذ على اكتساب الكفايات والمهارات التربوية.

وأفاد أن خارطة الطريق التي وضعتها الوزارة ليست تصورا جديدا، بل هي منهجية عمل وترتبط بكيفية تنزيلها على أرض الواقع، ومواجهة المشاكل المطروحة تستلزم انخراط جميع الفاعلين وشركاء الحقل التربوي وترك باقي الهوامش الأخرى للمؤسسات للعمل مع الأطقم التربوية لتحسين النتائج، إلا أن هذا الهامش مرتبط بالنتائج الإيجابية، مبرزا أن خارطة الطريق هي نتيجة لعدد من المشاورات التي تم القيام بها، وتفعيل قانون الإطار الذي يحتاج لمجموعة من المراسيم التطبيقية له.

وأضاف أيضا أن خارطة الطريق ستحدد الوسائل الإضافية من موارد مالية وبشرية التي قد تخصص لهذا القطاع نظرا لما يحظى به من أولوية، كما أن هناك التزام بين رئيس الحكومة ووزارة المالية لكي يتم رفع الغطاء المالي كل سنة بنسبة 7% التي تمثل أكثر من 5 مليار درهم : 50% منها يخصص لتحسين وضعية الموظفين والباقي يخصص لتكوين التعليم العالي، وللدعم التربوي داخل المؤسسات والذي يستلزم التمويل، وجزء آخر يخصص للخزانات المتواجدة داخل المؤسسات التعليمية من أجل تحسين الإطار التربوي للتلاميذ، وأضاف أن خارطة الطريق ستمكن القرى من التعليم الأولي الذي يرتبط بضرورة توفير مربين ومربيات من نفس القرية لتجنب طلب الانتقال كل سنة.

وأوضح أنه يجب العمل مع جمعيات ومؤسسات التي تتوفر على سياسة القرب لكن باستحضار الرقابة والسهر على تكوين المربيات والمربين وضمان حقوقهم، وأكد على أننا في مرحلة انتقالية توضح لنا أن الجمعيات ليست في نفس مستوى الجدية.

وفيما يخص برنامج "تيسير" أوضح السيد الوزير أن التخلي عنه ليس صحيحا فهو يطبق على كل شخص يتوفر على " ramed" وكذا الأشخاص الموجودين في مناطق ضعيفة كما أن الوزارة لن تخفض من عدد المستفيدين وسوف تحدد من له الأولوية للاستفادة من هذا البرنامج.

وأشاد بأن الحوار الاجتماعي الذي ساعد بشكل كبير في تقدمنا في مجموعة من نقاط التي عرفت توافقا بشأنها قصد الارتقاء بالمنظومة التعليمية.

وبالنسبة لعملية الترقية أكد على أن هناك إكراهات موجودة مرتبطة بالكلفة المالية، وأن الموضوع لازال محل نقاش للوصول إلى بعض النتائج بخصوص المتأخرات المسجلة في هذا الشأن.

وبالنسبة لقطاع الرياضة أوضح أنه تم التوقيع على اتفاقيات مع عدد من الجامعات الرياضية من أجل الوصول لأهداف ينتظرها الجميع من هذا القطاع.

وفي إطار الهيكلة الجديدة التي جمعت قطاع الرياضة بالتربية الوطنية، أوضح أن هناك عدد من الأطر التي تتوفر على تكوين هام في المجال الرياضية، وقد تم وضع اتفاقية مع وزارة الشباب والرياضة لحل هذه الإشكالية حسب وظيفة كل موظف، حيث سيفتح الباب لمجموعة من الموظفين للاستفادة من الترقية الداخلية في الرتبة والدرجة.

وذكر أن أكثر من 45 بطولة تم تنظيمها على الصعيد الوطني في مختلف الرياضات خلال هذه السنة، مما مكن التلاميذ من مختلف الأقاليم على فرصة استكشاف المنطقة المنظمة للحدث الرياضي ومعرفة مآثرها التاريخية، كما قامت وسائل الإعلام الوطنية من تغطية كل هذه التظاهرات.

وفي الختام، أعلن أن المناصب المالية التي تم منحها للوزارة في إطار القانون المالي، لا يتم توزيعها بشكل عشوائي على كل جهة من جهات المملكة، بل الأمر يتم حسب الحاجيات المطلوبة في كل جهة بناء على دراسة مسبقة تقوم بها الوزارة لمعرفة الخصاص المسجل في كل إقليم وفي كل جهة بما فيها مناصب الموظفين الذين سيحالون على التقاعد وكذا تحديد الأماكن التي يوجد بها الإكتظاظ في المؤسسات التعليمية، وهذا كله يقول السيد الوزير من أجل تجنب الفائض في الموارد البشرية وتجنب الخصاص الذي يعيق العملية التربوية في بعض الأحيان.

لوائح إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم : 2
تاريخ انعقاد الاجتماع : الاثنين 21 نونبر 2022
الساعة: من 11h:00min إلى 18h:00min

عدد الحاضرين في اللجنة : 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 09
عدد المعتذرين: 02
عدد المتغيبين: 08
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 47%
المدة الزمنية : 7 ساعات

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذار
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

الكتابة
CDT
UGTM

الكاتب حلدض
سلسبيل زيد آنيا

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة		التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	اعتذار
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع
حمدابي مبشر	مستشارة الأبعاد المغربي للشغل	
محمد بوحالة	المجلس الوطني للحوار	
نور الدين [illegible]	UMT	
فتيحة خوزال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مبلود مصبير		
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
خالد السعيدي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 23 نونبر 2022
الساعة: من 15:00 إلى السابعة والربع

عدد الحاضرين في اللجنة : 16
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 11
عدد المعتذرين: 00
عدد المتغيبين: 08
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 57%
عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين : 05
المدة الزمنية : 4 ساعات و 15 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

نور الدين سالك

الاتحاد المغربي للشغل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة		التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	23.11.22
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع
المختار محمد حرمة	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
فاطمة الحسلي	RNI	
خالد السطي	U/NTT	
سلمية زيد اليد	UGTM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 25 نونبر 2022
الساعة: من 16h45 إلى 18h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 18
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 09
عدد المعتذريـــــــن: 00
عدد المتغيبيـــــــن: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 47%
عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين : 09
المدة الزمنية : ساعتان و45 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة		التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع
العرابطة كمال	رئيس الاتحاد المغاربة	
خالد السطي	U.N.T.M.	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
محمد ناقص	مجموعة العدالة والتنمية	
فاطمة الحساني	RNI	
مريم العلواني	UMT	
المفضل حدحدية	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
ادبا الشيخ احمد	ف PAM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الاثنين 28 نونبر 2022
الساعة: من 12:00 إلى 17:45

عدد الحاضرين في اللجنة : 22
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 09
عدد المعتذرين: 00
عدد المتغيبين: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 47%
عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين : 13
المدة الزمنية : 5 ساعات و 45 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة		التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع
كمال بنخالد	التجمع الوطني للأحرار	
فاطمة الحسكي	RNI	
الحر أحمد سكن	الأصالة والمعاصرة	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
خالد السطي	UNTM	
نائلة التازي	CGEM	
هيئة حمدابي	UNT	
عبد الإله لفحل	التجمع الوطني للأحرار	
نور الدين سالك	الاتحاد المغربي للشغل	
الدريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
المخلص محمد حدة	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مولاي مسعود الكناو	الأصالة والمعاصرة	
مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 29 نونبر 2022
الساعة: من 10h00 إلى 13:50

عدد الحاضرين في اللجنة : 15
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المعتذريـــــــن: 00
عدد المتغيبيـــــــن: 00
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 37%
عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين : 8
المدة الزمنية : 3 ساعات و 50 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم		الصفة	التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع
خالد السطي	RNI	
محمد بافقير	مجموعة العدالة والتنمية	
مريم الحلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
أحمد لحريش	الفريق الاستقلالي	
المختار محمد حدية	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
فاطمة الحسباوي	RNI	
TARSOUNIA OTASSANE	PE	
أنس بوحمدة	مستشار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 30 نونبر 2022
الساعة: من 15h00 إلى 19:15

عدد الحاضرين في اللجنة : 13
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 09
عدد المعتذريـــــــن: 00
عدد المتغيبيـــــــن: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 47%
عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين : 04
المدة الزمنية : 4 ساعات و 15 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة		التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
خالد السطي	UNTM	
فاطمة الحساني	RNI	
المخلول محمد	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية : 2022–2023
دورة أكتوبر 2022
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الاثنين 5 دجنبر 2022
الساعة: من 17h00 إلى 17h35

عدد الحاضرين في اللجنة : 16
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 16
عدد المعتذرين: 00
عدد المتغيبين: 03
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 84%
عدد الحاضرين بصفتهم ملاحظين : 00
المدة الزمنية : ساعة و 20 دقيقة

جدول الأعمال : التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد الرحمان الدريسي		الفريق الحركي	
الخليفة الأول	المستشار اسماعيل العلوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	المستشارة هناء بن خير		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الثالث	المستشار محمد حلمي		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	المستشار لحسن الحسناوي		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	المستشار امبارك السباعي		الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم		الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الأمين	المستشار عبد الإله حفظي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	المستشار ميلود معصيد		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقررة	المستشارة هند الغزالي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	المستشار المصطفى الدحماني		مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة		التوقيع
المستشار محمد البكوري		فريق التجمع الوطني للأحرار	
المستشارة جليلة مرسلي			
المستشار الحسين ودمين			
المستشار الحسين المخلص		فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار ابراهيم شكيلي			
المستشار فؤاد القادري		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشار محمد زيدوح			
المستشارة فاطمة زكاغ		مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المستشارة لبنى علوي		فريق الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023

السيدات و السادة المستشارين أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع